ترجمان

ماري دالي

الرّفاه

ترجمة: عمر سليم التل

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الرفاه

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عمومًا، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية خصوصًا.

تستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب على السواء، من الافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

تسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري والتعليم الجامعي والأكاديمي والثقافة العربية بصورة عامة.

التحرير والتدقيق اللغوي
رامي سلوم

الفهرسة
يسرى كيلاني

الإخراج الفني وتصميم الغلاف
عمران العطار

الرفاه

ماري دالي

ترجمة

عمر التل

مراجعة

سعود المولى

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
دالي، ماري، 1952 -
الرفاه/ ماري دالي؛ ترجمة عمر التل؛ مراجعة سعود المولى.
248 ص.: إيض.، جداول؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)
يشتمل على ببليوغرافية (ص. 213-233) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-072-7
1. الرفاهية. 2. دولة الرفاهية. 3. السياسة الاجتماعية. أ. التل، عمر. ب. المولى، سعود. ج. العنوان.
د. السلسلة.
361

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Welfare

by Mary Daly

Copyright © Mary Daly 2011

عن دار النشر

Polity Press Ltd.

This edition is published by arrangement with **Polity Press Ltd.**, Cambridge

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 - منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر
هاتف: 44199777 - 00974 فاكس: 44831651 - 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان
هاتف: 8 - 991837 1 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2015

المحتويات

لائحة الجداول والأشكال والأطر 7

شكر وتقدير 9

مقدمة 11

الفصل الأول: أفكار ومقاربات تأسيسية 23

الفصل الثاني: الرخاء وتحديات أخرى تواجه الأفهام التقليدية للرفاه 53

فاصل 83

الفصل الثالث: فلسفات الرفاه السياسية الكلاسيكية 85

الفصل الرابع: الدولة والرفاه العام 115

فاصل 145

الفصل الخامس: توفير الرفاه المادي من طريق السوق والدولة 147

الفصل السادس: علاقات الرفاه الشخصية والاجتماعية 179

الفصل السابع: خاتمة 205

المراجع 213

فهرس عام 235

لائحة الجداول والأشكال والأطر

لائحة الجداول

1.2 ميزات رئيسة للفقر، الاستبعاد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي 70

2.2 تأكيدات واهتمامات المفاهيم المذكورة في هذا الفصل 80

1.3 مجالات تركيز التقاليد الفلسفية المختلفة ذات الصلة 87

1.4 وظائف أنظمة الرفاه التي تنظّمها الدولة للأفراد والمجتمع 126

2.4 توصيف خصائص أنظمة دول الرفاه الرئيسة 130

1.5 مكوّنات الدخل الإجمالي في ألمانيا، والمملكة المتحدة،
والولايات المتحدة (بالنسبة المئوية) في عام 2005 149

2.5 مؤشرات أوجه عدم المساواة في الرخاء المالي في ألمانيا
والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام 2006 154

3.5 خفض انعدام المساواة في الدخل في دخل السوق وفي الفقر
(بالنسبة المئوية) حوالى عام 2000 169

1.6 الأسرة والرفاه المادي والعلائقي 181

2.6 تقديم الرعاية للأطفال من جانب الأسر، 2004/ 2005 192

لائحة الأشكال

1.3 وجهات النظر الرئيسة حول الرفاه المنظم 97

2.3 توجهات متغيّرة للفلسفات الكلاسيكية 103

لائحة الأطر

1.1 ثلاثة معانٍ جوهرية للرفاه في الدراسات 28

2.1 تركيز الدراسات الكلاسيكية على الرفاه 39

3.1 أسئلة وإشكاليات تتكرر في دراسات الرفاه 40

4.1 الحاجات الأساسية والوسيطة كما حدّدها دويال وغوف 42

1.2 الناتج القومي للسعادة في بوتان 57

2.2 أبعاد الرخاء النفسية 59

3.2 مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية (HDI) 64

4.2 معنيان للرعاية 67

1.5 عناصر الرفاه المادي الرئيسة 148

2.5 أمثلة على آليات توجيه التدفقات المالية في سوق العمل
والتي تجعل الرفاه محدودًا 159

شكر وتقدير

أقدّم شكري لكل أولئك الذين ساعدوني في تأليف هذا الكتاب، وأخص بالذكر باربرا ماكلينان (Barbara MacLennan) ودايفد بوردي (David Purdy) لتغذيتهما الراجعة الممتازة عند أمسّ الحاجة إليها. وأودّ أيضًا أن أشكر المراجعين لمساعدتهم وتعليقاتهم التي حفزت أفكاري (وخصوصًا المراجع الذي قرأ النص مرة ثانية). كما أشكر زملائي والعميد في كلية العلوم الاجتماعية، والسياسة الاجتماعية والعمل الاجتماعي في جامعة كوينز على زمالتهم ودعمهم. والشكر موصول لدنيس هوغان (Dennis Hogan) وقسم علم الاجتماع في جامعة براون لتزويدهم إياي بقاعدة استندت إليها في إنجاز بحثي عن الولايات المتحدة. أخيرًا، من دواعي سروري أن أقرَّ بالإرشاد والدعم اللذين تلقيتهما من موظفين في دار نشر بوليتي، وقد ساعدتني إيما لونغستاف (Emma Longstaff) خصوصًا في البداية حين كنت أحاول جمع أفكار الكتاب معًا، وكان جوناثان سكيرت (Jonathan Skerrett) داعمًا جدًا وزوّدني بتوجيهات لا تُقدّر بثمن في أثناء العمل.

مقدمة

يقدّم هذا الكتاب بيانًا للرفاه وتحليلًا له بوصفه مفهومًا ومحلّ عناية التنظيم السياسي والاجتماعي، ويتتبّع تاريخ الرفاه في العمل الأكاديمي، ويمعن التفكير في تطبيقاته ونماذجه المختلفة في ما يتعلق بالحياة اليومية. ويُعنى هذا الكتاب على نحوٍ خاص بتقديم تفكير اجتماعي في الرفاه؛ الأمر الذي ينحو بالكتاب نحو علاقات الرفاه الاجتماعية. فالرفاه فكرة قديمة، تمتدّ جذورها عميقًا في عدد من فروع المعرفة، ولها في العمل الأكاديمي تاريخ يشير إلى إرضاء ينجم عن تعاملات اقتصادية، أو إلى شكل مثالي من الأداء الأخلاقي والسياسي، أو إلى حالة تُلبّى فيها الحاجات، وتعالج فيها المشكلات الاجتماعية. يحظى الرفاه بمجموعة من الاستخدامات والتطبيقات، ويتّخذ في الأحاديث الشعبية معنى الرخاء تلبية لحاجاتنا ورغباتنا. تضمّ استخدامات الكلمة كلّها محتوًى أخلاقيًا شديد الوضوح؛ إذ لا يقتصر الرفاه على الطريقة التي نعيشها فحسب، بل يُعنى أيضًا بالطريقة التي نظن أن آخرين يجب أن يعيشوا فيها. وهذا يمكن تقويمه وفق معايير الحياة اليومية وسيرها، أو على نحو أكثر تجريدًا في ضوء ما إذا كانت تُحترم مبادئ مثل المساواة والعدالة والحرية، وكيفية احترامها. ويتضمّن الأمر مسائل وقرارات شائكة تتعلّق بالكيفية التي ينبغي اقتسام الموارد وفقها، ومعنى المجتمع والانتماء، ومدى تحمّل الأفراد والمجموعات والحكومات مسؤولياتٍ اجتماعية. وفي الواقع، إن الرفاه قائم في موضع متنازع عليه.

لم تكن القضايا المرتبطة بالرفاه أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. كما أن

أنواع التحديات التي تواجهها المجتمعات تشترك في أكثر من ناحية: كيف يمكن ضمان الرفاه في سياق تناقص الموارد والتهديدات التي تواجه الحفاظ على البيئة؟ وكيف يمكن تحقيق الآمال المتنامية للسكان في حين يبدو أن القرارات في شأن الموارد تتأثر باطراد بخطابات الندرة والتأنيب؟ يسبق السِّياقُ المتغيّر الركودَ الأخير، وكان ما قد يدعوه المرء «التسوية الاجتماعية الديمقراطية» في أوروبا ومناطق أخرى متطورة صناعيًا في العالم - والذي يستند إلى وعد ضمني بوظيفة جيدة، ومستوى معيشة مترف، وضمانة بالنماء السلمي لعُمر مليء بالإنجاز والتقدم - آخذ في التعرض لضغوط متزايدة منذ عقد أو أكثر في الأقل. وطبعًا كانت السنتان الأخيرتان من الأزمة التي عصفت بالأنظمة المالية والسياسية العالمية قد زادت عدم الاستقرار على نحو كبير. في أي حال، بدأ تدهور المؤسسات الرئيسة قبل عام 2008، ويشير ارتفاع مستويات الفقر والتفاوت الاجتماعي إلى أن ما كنا نظنه آليات أمان وحراك راسخة - وهي ترتيبات توفر ضمانة لمستقبل مستقل لكلّ جيل - لم تكن فاعلة في العقود الأخيرة على غرار ما كانت سابقًا.

هناك عدد من مَواطن انعدام الأمان. وقد أجرى الاتحاد الأوروبي في عام 2007 استفتاءً واستقصاءً بشأن العوامل التي تؤدّي إلى التغيير وانعدام الأمان في البلدان الأعضاء[1].

وقد شدّد الاستقصاء على الآتي بوصفه الأشدّ إثارةً لقلق الناس:

- الفرصة الاقتصادية والطبيعة المتغيرة للعمل.
- المجتمع الهَرِم، والديمغرافيا والحياة الأسرية المتغيرة، وقضايا الجندر.
- الفقر وانعدام المساواة (اللامساواة).
- التعليم والحراك.
- نوعية الحياة، بما فيها تغيّر المناخ.
- الصحة.

---

(1) انظر: http://www.eurofound.europa.eu.

- الجريمة والسلوك المناهض للمجتمع.
- الهجرة، والتنوّع، والتعددية الثقافية.

يبدو أن ثمة جانبين لشعور الناس بانعدام الأمان. فمن ناحية، ما كنا نعدّه «مُدمجات» رائعة - الأسرة، المدرسة/ الجامعة، العمل، نظام الضمان الاجتماعي - آخذ في الترنّح. فالأسرة أكثر عُرضة للتغيير أثناء حياتها ممّا كانت عليه من قبل، ولم تعد المدرسة والتعليم يكفلان الترقية والحراك الاجتماعي، ولم يعد الحصول على وظيفة يعني حياة مهنية مترقية وطريقة للابتعاد عن الفقر، ولا يمكن الاعتماد على الحماية الاجتماعية للحصول على معاشٍ تقاعدي مضمون أو دخل بديل حينما لا يجد المرء عملًا. وثمة جانب ثانٍ لانعدام الأمان أيضًا يتّصل بمشاعر الانتماء، وخصوصًا في سياق المجتمعات المتنوعة باطراد؛ إذ يعي الناس وجود اختلافات عميقة ويمكنهم أن يحدّدوا بسهولة طائفة من التوتّرات بين الجماعات في مجتمعهم. ففي مسح نُفّذ في الاتحاد الأوروبي في عام 2007، كان نحو 40 في المئة من الناس يدركون وجود «توتر شديد» بين مجموعات إثنية أو عرقية، ولاحظ 31 في المئة منهم وجود توترات حادة بين مجموعات دينية، وكان ثلثهم تقريبًا ينظرون إلى العلاقة بين الأغنياء والفقراء، والإدارة والعاملين على أنها علاقة مشحونة بالتوتر[2] (fraught). ولشرح هذا كله بطريقة أخرى نقول إن لفظة «نحن» لم تعد تضم جمهور المواطنين؛ فالناس الآن يفرقون أنفسهم إلى مجموعات أصغر وينظرون إلى أنفسهم بوصفهم ضد «هم»، إذ يشير ليستر[3] (Lister) إلى ذلك على أنه عملية «تمييز الآخر» (othering)، حيث نضع مسافة، بل وحواجز، بين أنفسنا وأولئك الذين نعدّهم «مختلفين» أو غير مُرحب بهم.

إن الرفاه، أيًّا كان تعريفه، جزء من هذا كلّه. حتى في الجدال بشأن الركود الحالي، انبثقت عناصر معينة ذات صلة بالرفاه بوصفها غير قابلة للنقاش.

---

(2) R. Rose and K. Newton, *Second European Quality of Life Survey: Evaluating the Quality of Society and Public Services* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2010).

(3) R. Lister, *Poverty* (Cambridge: Polity, 2004).

وفيما يُفترض أن الحكومة ستتدخل لنجدة المصارف والشركات، وربما حتى حاملي صكوك الرهن، ينبغي على جهود المساعدة في تخفيف الوطأة (أو «الإنقاذ» وفقًا للغة الشائعة) ألا تعرّض الرفاه العام للخطر. ويبدو أن قسمًا من نشاط توفير الرفاه الحكومي يعدُّ أمرًا مُسلّمًا به، ومع ذلك، يبقى السؤال «رفاه من؟» مثيرًا للجدل. فمثلًا، إنقاذ المصارف والفشل العام في تغيير طبيعة الثقافة الأنانية المتمادية للشركات يقفان على النقيض من الرفاه العام للمجتمع. وثمة إدراك بوجود رفاه مُعمّم، على الرغم من أن هذا الإدراك قد لا يكون دائمًا محطّ اهتمام شديد من شأنه أن يضع «الإنسان العادي» في مواجهة النخبة. وتعدُّ القوة والعجز النسبيان جزءًا مهمًّا من المعنى الضمني هنا.

كما ذُكر آنفًا، الرفاه فكرة قديمة، لكنّها ليست بارزة في الدراسات المتأخرة، إذ لم يعد أحد يجادل من أجل الرفاه (أو أنه لم يعد يجادل بصراحة، في أي حال). وإنني أعزو ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسة، **الأوّل**: أن هذا المصطلح قد اكتسب معاني إضافية سلبية، خصوصًا في الولايات المتحدة، وقد ارتبط بـ«الاعتماد على الغير» واختلال سلوكي مُتَصَوَّر من جانب أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم يفضّلون الحصول على إعانات بدلًا من الحصول على عمل. هذه المجموعة (الخاصة جدًا) من المعاني قد بدأت تؤثر في فهم الكلمة في بلدان أخرى أيضًا. أمّا المجموعة الثانية من أسباب خروج الرفاه من دائرة الاستحسان، فتتعلّق بافتقاره الملحوظ إلى الانسجام مع مجتمع اليوم المتطور جدًا؛ فيُنظر إلى الرفاه على أنه يليق بمرحلة مبكرة من التطور المجتمعي، مع بعض الإشارات إلى الكفاية المعاشية والمالية، إذ تؤخذ مدلولات هذا المفهوم البدائية في الحسبان لجعله غير ملائم للمجتمعات الأكثر ثراء، حيث ينظّم الناس حياتهم، مثلًا، بطريقة تركّز على الفرد ويتشوقون إلى تحقيق ذواتهم والإنجازات الخاصة بهم. وهذا يفضي إلى اعتراض ثالث محتمل ضد المفهوم، ومفاد الاعتراض عليه أنه قديم الطراز. ففي المجتمعات التي تكافح لتحقيق الحدّ الأقصى لا الأدنى، وتهيمن عليها أسئلة الهوية والذاتية ونوعية العلاقات الشخصية، يبدو أن الرفاه يخطئ الهدف، ولهذا تفوّقت مفاهيم مثل الخير والسعادة وجودة الحياة على الرفاه في ذلك «المجال»، حيث تلبية الحاجات

وشروط الوجود واضحة. وممّا يدعو إلى السخرية نوعًا ما أن دراسات جديدة قد جعلت بعض القضايا المشمولة بمفهوم الرفاه قضايا إشكالية، لكنها لم تستخدم مفهوم الرفاه لفعل ذلك.

يتمثّل جانب من هدف الكتاب في استكشاف المشهد الذي أُغفل منه الرفاه بوصفه مفهومًا. سنبحث في الأصول المختلفة للرفاه، ونعرض المفاهيم التي توجّه دراسات رئيسة الآن، وكلّ ما يتعلّق بها، وما يبدو فيها أنه يمكّننا من تحصيل فهم أفضل لجوانب الحياة والتطلعات المعاصرتين. ففي ظل التفكير الناقد في ذلك سنرى أن مفهوم الرفاه يضم مجموعة مهمة من العوامل التي يقلّل من شأنها بعض المفاهيم الأحدث عهدًا؛ إذ تشتمل دعوى الرفاه القوية مثلًا على إشارات إلى كفاية الموارد المادية، والتخصيص والتوزيع العامّين للموارد، وطبيعة فرص حياة الناس ودور الدولة ومؤسسات أخرى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تمنحنا هذه أفكارًا مقنعة في ظل ضآلة معرفتنا بفرص الناس في الرفاه والصلات بين أنواع النشاط والعلاقات التي يُقيمها الناس والآليات التي تضعها الدولة ومؤسسات أخرى لتحقيق أهداف مرتبطة بالرفاه. في أي حال، يعاني مفهوم الرفاه أيضًا ضعفًا أو جوانب معتمة تكوّن عوامل قوّة لبعض الدراسات الجديدة؛ فهو يترك مسائل مهمة من دون بحث، بما في ذلك مسائل حول جوانب الرفاه الذاتية والعلائقية. فماذا عن رفاهية الناس الملموسة، والصلات بين الحياة الشخصية للمرء وحالته الموضوعية؟ ماذا عن العلاقات التي يكون المرء طرفًا فيها؟ يبدو أن جعل المفهوم قابلًا للنّقاش ضروري؛ وهكذا نحرّر مجموعة إشارات الرفاه الأصلية من أجل التركيز على بعض العناصر الاجتماعية والعلائقية، ويعتبر هذا حقلًا خصبًا.

يعدّ هذا الكتاب، في الكثير من نواحيه، بيانًا وتفسيرًا للاستجابات للتغييرات الواقعة في التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ويهدف إلى إظهار أن مفهوم الرفاه في فترة التغيّر العميق والذي يُؤوَّل بطريقة معقّدة، يتيح الوصول إلى تحليلات وحوارات مهمّة حول السياسات العامة والمبادئ الأخلاقية وتنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبعبارة أخرى:

يساعد هذا المفهوم في تقديم طرائق لفهم الصلة بين ما يتّصل بالرفاه من أسس منطقية ومؤسسات بوصفهما جزءًا لا يتجزّأ على المستوى الشامل، وخصوصًا في السياسات والبرامج الاجتماعية، والموارد ومستويات الرفاهية التي يحظى بها الناس في الحياة الحقيقية. ومع إبقاء هذا في الذهن، يُحدّث هذا الكتاب سجل التفكير في الرفاه، ويفعّل ذلك بأسلوب ثلاثي: كيف يُتصوّر الرفاه ويُناقش، وكيف يُسيّس، وكيف أنه ملمح من ملامح تنظيم الحياة اليومية. ويقودنا هذا إلى الانغماس في العمل الأكاديمي، والسياسات وفي التفكير والخطاب السياسيين. ويحفّز هذا الكتاب سؤالان رئيسان: يسأل **الأول** كيف لنا أن نفهم الرفاه وقد تطوّر تاريخيًا عبر التعلم، وتجلى في النظريات والأبحاث المعاصرة. ويستعلم الثاني عن مكونات الرفاه من وجهة نظر الحياة الحقيقية في الأزمنة المعاصرة، مع التركيز على فاعلية الناس، وكيف يرتبط ذلك ويتشكّل بفعل الإجراءات المتّخذة من جانب كلّ من الدولة، وأرباب المصالح المستندة إلى السّوق، والأسرة والمجتمع.

التعريف وتحديد المضمون

من حيث التعريف، يشير الرفاه - حسبما يُتصوّر هنا - إلى مجموعة من المُثل والممارسات التي تميّز السلوك الإنساني في مواضع متنوّعة تتمثّل في الدولة، والأسرة، والمجتمع، والسوق. ويُنظر إليه على أن له تطبيقات على المستويين الجزئي والكلّي (والتي تعد أحد مواطن قوّة هذا المفهوم التي سيُصار إلى بسطها في هذا الكتاب)، ويمكن وضع مفهوم له [للرفاه] بوصفه نقطة التقاء عمليات المستويين الجزئي والكلي. عند المستوى الجزئي من الحياة اليومية، يُتَصوّر الرفاه من حيث مستويات الموارد المقارنة التي ينعم بها الناس، فرديًا وجماعيًّا، وأنواع النشاط التي تدخل في تأمين الموارد المهمة. وبينما ينصبّ التركيز الرئيس على الموارد الماديّة، إلا أن تعريفًا شاملًا للرفاه يجب أن يضم أيضًا علاقات الناس الاجتماعية، ومستوياتها وأنواع المشاركة في عدد من أنواع النشاط. هذا هو موطن عناية هذا الكتاب بالرفاه الاجتماعي: الرفاه على نحوٍ ما صاغته الممارسات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. وسيكون واضحًا أنّنا

حين نستخدم كلمة «رفاه» في هذا الكتاب، فإننا نقصد شيئًا مختلفًا جدًا عن المعنى السلبي والمقيَّد الذي يتّسم به استخدام الكلمة في الولايات المتحدة.

كذلك ينبغي تحديد موقع الرفاه بوصفه جزءًا من نظام علاقات اجتماعية ومؤسّسية تُقام بواسطتها بنية تحتية جماعية ومجموعة من الترتيبات الاجتماعية. وهكذا، فيما يعمد الأفراد إلى «إنشاء المفاهيم» حول ملامح رفاههم الرئيسة، فإنّهم يفعلون ذلك في سياق «تنتظم» فيه المجتمعات بنشاط و«تعيد انتظام ذاتها» من أجل الرفاه المُتصوَّر بطريقة أكثر جمعية[4]. وسأشرح هذا بطريقة مختلفة؛ فلأغراض هذا الكتاب يُنظر إلى الناس بوصفهم ناشطين في البحث عن «الرفاه» أو تأمينه، غير أن سلوكهم وخياراتهم تكون مقيّدة أو ممكنة بصورة بنيوية. إن السياسات والاحتراز عاملان رئيسان هنا، لهذا يعدُّ تحليل نشاط الدولة (من حيث الخطاب والبناء والاحتراز) جزءًا أساسيًّا من ممارسة تعريف طبيعة الرفاه وبنائه في المجتمعات المعاصرة. أما المعنى أو المستوى الثالث الذي يتكوّن فيه مفهوم الرفاه في هذا الكتاب فيتعلق بوصفه جزءًا من الخطاب الأكاديمي، أي موضوع التفكير والبحث الذي من خلاله تُنتج المعرفة بالرفاه ومعانيه وتُجاز. ويشير الرفاه بهذا المعنى إلى كيان معرفي موجود في الأيديولوجيا والثقافة. وهكذا، بدلًا من التعامل مع المفاهيم الأكاديمية المتعلقة بالرفاه بوصفها مستودعًا علميًّا محايدًا للتعلّم، ننظر إليها بوصفها سياسية (بمعنى أنها تعزز مصالح خاصة) ومحل نزاع. في عملية تكوينه للمفهوم، يلتزم الكتاب تمييزًا قدّمه أوبراين وبينا[5] (O'Brien & Penna) ويبني عليه بين جوانب الرفاه الخطابية الأكاديمية، وجوانبه النظامية، وتلك الإمبيريقية. فهذه تمنح هذا الكتاب هيكله. ونبتدئ بالجانب الأكاديمي، أي بالرفاه بوصفه فكرة أو مجموعة أفكار موجودة ضمن عمل أكاديمي. ويستعرض الجزءُ الثاني الرفاهَ في الخطاب السياسي وبوصفه محورَ التنظيم السياسي. ويتمثل موضوعه، من جهة، في الرفاه في الفكر السياسي، ومن جهة أخرى، في تنظيم الرفاه من جانب المؤسسات

---

(4) M. O'Brien and S. Penna, *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society* (London: Sage, 1998), pp. 7-8.

(5) المصدر نفسه.

السياسية (وخصوصًا الدولة). أمّا مستوى الممارسة - «فعل» الرفاه - فهو موضوع القسم الثالث من الكتاب. وفي حين أن الاهتمام التجريبي الإرشادي هنا يتمثّل في كيفية تدبّر الناس أسباب عيشهم، ومسارات حياتهم وعلاقاتهم، فإن القيود على المكان والمعلومات تعني أنه ليس في مقدورنا هنا إلّا أن نحدّد الخطوط العامة فحسب. ينبغي أن يُرى ذلك على أنه تمرين على استكشاف السياقات الخاصة التي يعمل الرفاه ضمنها. إننا ننظر إلى «الرفاه في أثناء العمل» من خلال مجالين: سوق العمل، والأسرة والمجتمع. كما أننا مهتمون بتحديد البنية والفرص المهيأة للناس بدلًا من تحديد نتائج محدّدة سريعة وملموسة.

ثمة صلة أساسية ينبغي توضيحها في هذه المرحلة، وهي متمثلة في الرفاه ودولة الرفاه التي غالبًا ما يجري تجاهلها لكن ليس في هذا الكتاب. وفيما تُعدّ دول الرفاه إحدى أهم المؤسسات لإحداث الرفاه (وخصوصًا في أوروبا وأقاليم متطورة أخرى)، فإنه لا يمكن، ولا ينبغي، المساواة بين الرفاه ودولة الرفاه. فدولة الرفاه لا تحتكر الرفاه؛ فقد نظر ريتشارد تيتموس (Richard Titmuss) مثلًا، وهو أحد الآباء المؤسسين لتخصص السياسات الاجتماعية في المملكة المتحدة، إلى الترتيبات المالية والمهنية على أنهما نظامان آخران من الرفاه، وكان حريصًا على بسط حجّة لكلّ منهما[6]. لكن هناك طريقة أخرى أيضًا يكون الرفاه فيها أكبر كثيرًا من دولة الرفاه. فنسبة كبيرة جدًا مما نعتبره «رفاهًا» لا يقع ضمن اختصاص الدولة على الإطلاق، وإنما يوفره الأفراد أو توفره الأسر بطريقة جماعية، كما توفره الجمعيات التطوعية المنظمة تنظيمًا رسميًا أو غير رسمي، أو يُشترى من السوق[7].

إن هذا الكتاب عالمي المجال، حيث أفاد على وجه الخصوص من

(6) R. M. Titmuss: «The Social Division of Welfare,» in: *Essays on the Welfare State* (London: Allen and Unwin, 1963), pp. 34-55, and K. Mann, «Remembering and Rethinking the Social Divisions of Welfare 50 Years on,» *Journal of Social Policy*, vol. 38, no. 1 (2009), pp. 1-18.

(7) N. Deakin, *The Politics of Welfare Continuities and Change* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1994), pp. xiv-xv.

النقاشات الجارية في الخطاب العالمي، المستند إلى السياسات الاجتماعية الآخذة في الظهور ضمن الاتحاد الأوروبي، والمجلس الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والأمم المتحدة. لكن على الممارسات كلها أن تحابي بعض المواطن لاستنباط الدليل والحجة، وهذه هي الحال بالنسبة إلى هذا الكتاب أيضًا. وغالبًا ما يولي الكتاب خبرة المملكة المتحدة الأولوية لكن الوضع في بلدان أخرى مأخوذ في الحسبان أيضًا، ومن تلك البلدان تعدُّ التطورات في الولايات المتحدة ذات أهمية فريدة؛ لأن كثيرًا مما يحدث هناك يُنقل بشكل أو بآخر إلى جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تعدُّ أوروبا أيضًا مرجعًا أساسًا، في الأقل لأنّها موطن مجموعة متنوعة من الفلسفات السياسية في شأن الرفاه. تقدّم معلومات من الاتحاد الأوروبي أفقًا واسعًا يمثّل بدوره أساسًا لجزء كبير من التحليل، خصوصًا في الفصلين المتضمّنَين دراسات حالة (الخامس والسادس). وحيث تُعقد مقارنات في ما بين البلدان على نحو واضح، تعدُّ ألمانيا والسويد بلدي دراسة حالة إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ويمثّل البلدان الأولان نموذجين للرفاه مختلفين تمامًا عن الآخرين، وتقدّم البلدان الأربعة عناصر رئيسة من التنوّع في الأيديولوجية والتنظيم المرتبطين بالرفاه الذي يمكن العثور عليه في العالم الصناعي المتقدم. والمؤسف أنه لا توجد مساحة في الكتاب لتغطية المناطق الأخرى من العالم بالتفصيل، على الرغم من أنه معزّز بإدراك أن الرفاه جزء من زخم وكفاح عالميّين.

يعتمد الكتاب في معظمه على الأدلة الثانوية، ويقدم في أجزائه الإمبيريقية أحدث التطورات ويسعى قدر الإمكان إلى أن يُوازي بين المعلومات الواردة من مصادر مختلفة ومواقع مختلفة. ومع ذلك، فهناك مُحددات ينبغي ذكرها منذ البداية. في الأصل، كان القصد أن يركّز هذا الكتاب على «فعل الرفاه» أكثر مما يركّز الآن، وتُعزى الأسباب إلى «البيانات»؛ فالمعلومات الإمبيريقية عن الرفاه بوصفه إحدى سمات الحياة اليومية محدودة، كما أن المعلومات المتوافرة استثنائية جدًا؛ حيث تُستقى غالبًا من أبحاث ضيّقة النطاق ومحلية، وهي تُعدُّ أساسًا لا يمكن الاعتماد عليه في تمييز العمليات/ التدابير على

المستويين الوطني والدولي. كذلك تتطلب المدة الزمنية التي يغطيها الكتاب بعض التوضيح. فقد سبق أن أوردت إحالات عدة إلى لفظة «المعاصر» بمعنى الفترة المشمولة بالكتاب، وكان يُقصد من هذه الإحالة استحضار مجموعة من التطورات والعمليّات لا الإحالة الصمّاء إلى لحظة معيّنة من الزمن. ولأكون أكثر تحديدًا، فإن هذا الكتاب يعاصر حقبة الرأسمالية المعولمة والليبرالية الجديدة واسعتي الانتشار. وقد انطوى ذلك على فكّ الارتباط بين الدولة والاقتصاد، وعلى استقطاب بين النخبة وجمهور العاملين بأجر. فلم تعد الشركات ملتزمة بقاعدة وطنية معينة، أو مقيّدة بأنظمة صارمة، وقد أضحت الرأسمالية «مالية» (financialised) ورأس المال المالي (financial capital) مستقلًا أكثر عمّا ما زال يدعى «الاقتصاد الحقيقي»؛ إذ توجد عناوين وطنية لـ وول ستريت وذا سيتي في لندن، لكنهما لا تنتميان إلى أي جهة. في السنوات العشر الأخيرة خصوصًا، كان التمويل الرأسمالي قد أصبح كازينو قمار عملاقًا يتاجر بالعملات و«الأوراق المالية» و«العقود الاشتقاقية»[8]. كما أن المقاربة المتمثّلة في السياسات الليبرالية الجديدة مهمّة لأنّها روّجت لسياسة تُحابي ثبات الأسعار على استحداث فرص العمل، كما اتخذت موقفًا ناقدًا - إن لم يكن عدائيًّا - تجاه دولة الرفاه. ومع ذلك، فهذا الكتاب ليس من كتب «ما بعد الأزمة الائتمانية»، بأي طريقة واضحة. إذ لا تزال الأزمة، بل الركود في الواقع، حديثة جدًا بحيث لا تسمح بإجراء تحليل تفصيلي، لذا يخاطر المرء بالتخمين. لكن معظم الجدال هنا وثيق الصلة بالركود، لأنه [أي الركود] جزء من تطوّر المرحلة الحالية من الرأسمالية المعولمة، وليس بداية لمرحلة جديدة. إنه تجلٍّ لاضطراب أطول أمدًا، وجزء مما وصفه أوفر[9] (Offer) بأنه «تحوّل بطيء بعيدًا من الرفاه المشترك والخدمة العامة بوصفهما مصادر للرخاء، إلى تحقيق المنافع الخاصة». وهكذا، تشكّل التغييرات التي أفضت إلى الركود الأخير مصدر إلهام للكتاب في كل مناحيه.

(8) G. Therborn, «The killing Fields of Inequality,» *Soundings*, vol. 42 (Summer 2009), pp. 20-32.

(9) A. Offer, *The Challenge of Affluence Self-control and Well-being in the United States and Britain since 1950* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

البنية

هذا الكتاب منتظم ضمن ثلاثة أقسام. يركّز القسم الأول على الرفاه بوصفه مفهومًا وموضوعًا للعمل الأكاديمي، ويتكوّن هذا القسم من فصلين: يهدف الفصل الأول إلى عرض الأفكار الأساسية في الرفاه، ووجهات النظر الرئيسة التي تطوّر عبرها هذا المفهوم. وبناء عليه، فقد روجعت التصوّرات الكلاسيكية حول الرفاه في عدد من فروع المعرفة، وأجريت مقارنة في ما بينها. كذلك يوضّح هذا الفصل عددًا من الاضطرابات الكامنة التي ينطوي عليها هذا المفهوم. أمّا في الفصل الثاني فتتصدّر الواجهة مفاهيم أخرى في حين يضمحلّ التركيز على الرفاه، إذ يعمد هذا الفصل بدوره إلى مراجعة مفاهيم الرخاء، والرعاية، والفقر، والإقصاء الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي. والفكرة وراء ذلك تتمثّل في معرفة ما تكشفه هذه المفاهيم والمقاربات بشأن قضايا تتعلّق بالرفاه، وتدارس السّبب الذي جعلها تحجب مفهوم الرفاه نفسه. وبعد ذلك يُصار في نهاية الفصل إلى مقارنة الأفكار الثاقبة التي تمخضت عنها مجموعتا المعارف المتحصّلة ثم يجري تكوين مفهوم موسع للرفاه.

يرتبط معنى الرفاه على نحوٍ لا انفصام فيه بأفكار فلسفية ومواقف أخلاقية من ناحية، وبالسياسات والمؤسسات السياسية من ناحية أخرى. هذه هي موضوعات الفصلين التاليين اللذين يكوّنان القسم الثاني من الكتاب. يحدّد الفصل الثالث موقع الرفاه ضمن مجموعة من الفلسفات السياسية، وذلك بهدف توفير مخطّط للأطر النظرية الرئيسة التي تقع ضمنها المنظورات السياسية حول الرفاه. ومن هذا المنطلق، يدرس هذا الفصل المواقف السياسية الرئيسة حول الكيفية التي ينبغي تنظيم الرفاه الجماعي وفقها، ويستكشف أيضًا الكيفية التي يجري على أساسها إصلاح تلك المواقف وتحديثها. أما الفصل الرابع فينتقل إلى كيفية تنظيم الرفاه بوصفه هدفًا مجتمعيًا. ويتمثّل مفهومه الرئيس في دولة الرفاه؛ وهي شكل من أشكال التنظيم التي لا تنظم الدولة فحسب، بل وتنظّم المجتمع أيضًا. وباعتماد مقاربة مقارنة، يحدّد هذا الفصل تاريخ دولة الرفاه، ويحدّد ميزاتها الأساسية (ضمن الحدود الوطنية وخارجها)، ويظهّر التحديات

والتغيّرات الرئيسة بقدر ما أصبح جزءًا كبيرًا من تسوية الرفاه القديمة هدفًا للممارسة والمراجعة.

أما القسم الثالث من الكتاب فيتوجّه نحو «فعل» الرفاه وممارسته، وهو محاولة لاستكشاف الرفاه بالنظر إلى بعض السياقات التي يعمل فيها. وهنا يستند الفصلان بشكل شامل إلى مادة إمبيريقية من أجل تحديد أوضاع الناس في واقع الحياة، وتحديد السيرورات والمسارات المرتبطة بأنواع مختلفة من توفير الرفاه المنظم. ويعتبر الفصلان أن السعي إلى الرفاه مزيجٌ من النشاط على المستويين الكلّي والجزئي. يقدّم أولهما، أي الفصل الخامس، ملخصًا للموارد المادية، حيث يبيّن أولًا كيف يوفّر الناس الرفاه في السوق وفي دولة الرفاه. ويتفحّص القسم الثاني من هذا الفصل معالم الموارد المادية الأشمل في المجتمع، مركّزًا على كيفية تشكّل الفرص المتاحة للناس بفعل مواردهم، وخلفياتهم، كما يدرس فرص الناس لتحسين أوضاعهم. أما الفصل السادس فيلتفت إلى جهة مختلفة؛ إذ ينظر إلى الرفاه بوصفه أحد مكوّنات الحياة الأسرية من ناحية، وأحد مكوّنات المجتمع المحلي والحياة الاجتماعية من ناحية أخرى. ومن بين الموضوعات المدروسة في القسم الأول من هذا الفصل الكيفية التي توزّع بها الأسرة الدخل والموارد الأخرى وتعيد توزيعها، والأُسر بوصفها محلًا للرعاية والدعم النفسي، وغيره من أشكال الدعم. إذًا، يعتبر هذا الفصل من الكتاب المجتمعَ الأهلي مصدرًا للرفاه. ويلحظ معالم المشاركة في المجتمع المدني، ويتفحّص الأدلة على مدى شعور الناس بالاندماج في مجتمعاتهم المحلية، وبأنهم جزء من مجتمعاتهم.

ويُستكمل نصّ الكتاب بفصل ختامي موجز.

أشير أخيرًا إلى أن أقسام الكتاب الثلاثة منفصل بعضها عن بعض، والقصد هنا توجيه بؤرة الاهتمام في الفصول اللاحقة، إلى سياق نقاشات واسعة النطاق تمتد إلى خارج المساحة المخصصة للكتاب. وفي كل حالة، يسيّر الفاصلُ النقاشَ انطلاقًا من نقاط رئيسة في الفصول السابقة.

الفصل الأول
أفكار ومقاربات تأسيسية

يعرض هذا الفصل الرفاه عبر تلخيص أكثر تمثلاته استدامة في العمل الأكاديمي. ومع توسع الفصل، يميل نحو التاريخي، ويتمثل القصد من ذلك في تحديد الشواغل القائمة منذ أمد طويل والتي يثيرها الرفاه والمقاربات العلمية التي حُدّدت عبرها تلك الشواغل وفُحصت ووُسّعت. وفي أعقاب عرض موجز لطائفة من التعريفات، يأخذنا القسم الثاني من هذا الفصل إلى نقاش حول الرفاه بوصفه مثلًا أعلى اقتصاديًا وفلسفيًا وسياسيًا، واستجابة لمشكلات وعلل اجتماعية مُتصوّرة. أما القسم الثالث من هذا الفصل، فيزداد انخراطه في هذا المفهوم بطرح بعض الأسئلة الدائمة التي يثيرها، والتي تسبر طبيعة الرفاه النسبية في مقابل طبيعته العالمية، وما إذا كان ينبغي التفكير فيه من حيث صلته بالأفراد أو من حيث صلته بالجموع، ومسألة الجهة التي تقع على عاتقها مسؤولية توفير الرفاه. سنرى أن للمفهوم معاني عدّة وأنه موضع تتنافس فيه روايات ورؤى.

أصول الرفاه ومعانيه

يمكن تتبع أصول هذا المصطلح إلى القرن الرابع عشر في الأقل حين كان يعني سفرًا أو رحلة جيدة أو ميسّرة[1]. وللرفاه معنى مزدوج إذ إنه حالة وعملية؛

---

(1) R. Williams, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society* (London: Fontana/Croom Helm, 1976), p. 281.

ويُفهم إذا فصّلنا الكلمة إلى جزئين: رحلة - جيدة (Wel-fare). وبمرور الوقت، كان الرفاه قد اكتسب مجموعة متنوعة من المعاني، وضمن دلالاته الشائعة المتعددة الآن الكفاية المادية، والرخاء، وانعدام الظروف السلبية، والصحّة الجسدية والنفسية، وإشباع الرغبات، وتوفير الحاجة ضمن سياق خدمات منظمة للمحتاجين والسكان على نطاق أوسع.

كما ذُكر، لم يعد الرفاه بوصفه مصطلحًا يُستخدم على نطاق واسع الآن، كما كان استخدامه في الماضي. ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، صدرت منشورات كثيرة تحمل في عناوينها لفظة «الرفاه» أكثر مما تحمله العناوين الصادرة في الحقبة الحالية، مثلًا. وهناك دلالات أخرى أيضًا على أن المفهوم قد خرج من دائرة التفضيل. ويرى دين[2] (Dean) أن الجدل الأيديولوجي حول طبيعة السياسات الاجتماعية وغرضها قد سجل في الآونة الأخيرة اكتساب الرفاه دلالة ازدرائية. وهذا صحيح خصوصًا في الولايات المتحدة، حيث يحمل المصطلح معنى سلبيًا جدًا، إذ يرتبط استخدامه الأميركي بكلٍّ من شبكة الأمان أو الإعانات والناس الذين يعتمدون عليها في دخلهم. وعندما يجري تشريح هذا الرأي، تتكشّف مجموعة مترابطة من الافتراضات، ثلاثة منها تستحقّ الذكر.

يتمثل الافتراض الأول في أن «الرفاه» مرتبط بقاعدة أخلاقية تضفي قيمة خاصة على عمل الفقير وليس على العمل عمومًا[3]؛ إذ يلزم دفع الراشدين الذين لا دخل لهم إلى العمل. ولهذا التقليد شبه التأديبي جذور عميقة، حيث خُطَّ مثلًا في «قانون الفقراء الإنكليزي» الذي يعود تاريخه إلى بداية القرن السابع عشر. كان ذلك نظامًا يتلقى فيه الذين يُعدّون محتاجين من غير ذنب اقترفوه نماذج غير تأديبية من المساعدة، في حين كانت تُنظّم المعونة لأولئك «المعوزين» جدًا عبر أنظمة «إصلاح». وتحصل الفئة الأخيرة على المساعدة

(2) H. Dean, *Social Policy* (Cambridge: Polity, 2006).

(3) C. Frankel, «The Moral Framework of the Idea of Welfare,» in: J. S. Morgan, ed., *Welfare and Wisdom* (Toronto: University of Toronto Press, 1966), p. 151.

فقط إن أخضعوا أنفسهم لشروط صارمة مرتبطة بتقديم المعونة. وكان أساس المقارنة يتمثل في «العمال المستقلّين»، وفي حالات عديدة الفقراء العاملين. وفي الواقع، كانت المساعدة للفقراء تُوضع أساسًا في إطار كونها زيادة عرض اليد العاملة، حيث ينبغي ألا تتداخل المعونة المقدّمة لذوي البنية القوية مع حوافز العمل[4]. يدفع تعبير «من الرفاه إلى العمل»، المستخدم على نطاق واسع في أدبيات السياسة الاجتماعية الآن، تلك الأفكار قدمًا، ما يعني الانتقال من حالة التبعية إلى حالة الاكتفاء الذاتي.

تربط المجموعة الثانية من الافتراضات «الرفاه» بالسلوك والطبيعة المفترضة لأولئك الذين يتلقون الإعالة الاجتماعية. وبوصفهم مجموعة، فقد سُجّلوا بمواصفات سلبية؛ حيث افترض أنّهم إن لم يكونوا كسالى، فإنهم يفتقرون إلى الإحساس بالمسؤولية و«الدافع إلى الحماسة والطموح». فـ «الرفاه» إذًا كلمة مرمّزة تعني الافتراض المسبق بالخمول الاقتصادي، والاعتماد على الإعالة الاجتماعية، وقلة الحيلة[5]، وهي اختزال للشخصية في الحقيقة، إذ يفتقر الناس الذين يعتاشون على «الرفاه» إلى الرابط الأخلاقي اللازم لإعالة أنفسهم. ويتضمن مفهوم «الرفاه» هذا مجموعة من المعتقدات حول الإعالة الاجتماعية المنظمة حيث تركز مجموعة ثالثة من الافتراضات على ذلك؛ ففي حين يرتئي بعضهم أن أنظمة المعونة والإعالة الاجتماعية المنظمة تنطوي دائمًا على حوافز معاكسة - مثل تشجيع «التداول المجاني من دون دفع الرسوم» (بمعنى أن أناسًا يدّعون نصيبًا أكبر من حصّتهم العادلة) والافتقار إلى الاستقلالية - ثمة صيغة من هذه المناقشة أدق تميز بين المنافع المنظمة حول مبادئ الضمان الاجتماعي، وتلك المنظمة حول المعونة الاجتماعية على التوالي. يُفرض تقسيم بسيط نسبيًا هنا؛ فيُرى الأول على أنه مكتسب ومستحق، في حين يجري تحصيل الثاني بواسطة الحاجة. وعندما يُطبّق هذا على أفراد، ينقسم المنتفعون إلى فئتين: أولئك الذين يطالبون بإعانات

---

(4) المصدر نفسه.

(5) N. Fraser and L. Gordon, «A Genealogy of Dependency: Tracing a Keyword of the U.S. Welfare State,» *Signs*, vol. 19, no. 2 (1994a), pp. 309-336.

يعدّونها مكتسبة، وأولئك الذين يتلقون أموالًا تُمنح على أساس الحاجة العامة. فإذا كان عرض سوق العمالة هو ما يشغل تفكير أولئك الذين يخططون أنظمة الإعانة ويصمّمونها، فإن المتخيل الشعبي ينزع إلى أن يكون أكثر تركيزًا على فصل «المستحق» عن «غير المستحق». ولهذا الانشغال الأخير جذوره العميقة أيضًا؛ فقد تتبعه البحث التاريخي في المملكة المتحدة، مثلًا، إلى ستينيات القرن التاسع عشر، وسمّاه «فكرة فيكتورية»[6]. فكما يجدر بالمرء ألّا ينظر إلى هذه القضية على أنها معاصرة، كذلك ينبغي ألا تُعالَج وفق معايير معزولة وكأنها لا تتعلق إلا بوجهات نظر عن أولئك الذين يتلقون الإعانات. بدلًا من ذلك، فإن السؤال عمن يستحق ماذا سؤال أساس لنسيج الحياة الأخلاقي والاجتماعي (وهو السبب الذي دعانا إلى التبكير في طرحه).

إذًا، فهذا الإحساس بالحد الأدنى من الرفاه تيّار مهمّ في الفكر المعاصر والتاريخي حول هذا الموضوع. وكما سنرى، فما الاستخدام الازدرائي للرفاه إلا جزء صغير جدًا من عالم استخدامات المصطلح وأصوله.

في الأدبيات الأكاديمية، كان قد صيغ مفهوم الرفاه على نحو متنوّع جدًا، وليست هناك مقاربة متّفق عليها عمومًا. وفي ما يلي عيّنة من التّعريفات، تستند إلى مختلف العناصر المكوّنة والمقاربات:

> امتلاك وسائل لجميع الغايات لبلوغ غايات المرء و/أو لتلبية رغباته وتفضيلاته[7].
>
> توفير بعض الظروف لتحقيق الأمان، والكرامة، والاحترام المتبادل[8].
>
> القاسم المشترك الذي نتشاطره جميعًا ويميّزنا على أننا أعضاء في المجموعة الاجتماعية نفسها[9].

---

(6) A. Kidd, «The state and pauperism,» in: N. Deakin, C. Jones-Finer and B. Matthews, eds., *Welfare and the State Critical Concepts in Political Science* (London: Routledge, 2004), p. 213.

(7) A. Fives, *Political and Philosophical Debates in Welfare* (Basingstoke: Palgrave, 2008), pp. 3-4.

(8) F. Williams, «Good-Enough Principles for Welfare,» *Journal of Social Policy*, vol. 28, no. 4 (1999), p. 685.

(9) T. Fitzpatrick, *Welfare Theory* (Basingstoke: Palgrave, 2001), p. 23.

> هدفٌ عام للمجتمع المحلّي السياسي، يتمثّل في التّلبية المثلى للمصالح التي يشترك فيها أعضاء المجتمع المحلّي[10].

في حين يفهم هؤلاء الكتّاب الرفاه على نحو مختلف تمامًا، إلّا أن نظرة متفحّصة إلى التعريفات تنبّهنا إلى بعض أسس المفهوم وإلى مجموعة إشارات أوسع مما قد واجهناه حتى الآن. إحدى مجموعات المعاني تخص الرفاه باعتباره متعلقًا بالجماعة، أو بالموقف الذي يجد المرء نفسه فيه بدلًا من الإشارة إلى مجموعة مطلقة من الحاجات أو الظروف. هل هناك شروط جوهرية أو أساسية للرفاه الإنساني؟ هل لنا حاجات عالمية أم إن حاجاتنا محدّدة بالشروط والمعايير العامة للمجتمع الذي نعيش فيه؟ وفيما يتكلم فايفز[11] (Fives) على الرغبات والتفضيلات الفردية، ينظر وليامز[12] (Williams) إلى الرفاه باعتباره يتحقق بفعل الأمان والكرامة والاحترام. يقودنا هذا إلى إشارة ثانية جديرة بالملاحظة في هذا المصطلح تشير إلى المستوى الجمعي وكيف يرتبط نشاط الأفراد بموارد ونواتج المجموعة أو المجتمع بأسره، والعكس بالعكس، وهذه قضية تظهر في معظم النقاشات بشأن الرفاه. في الواقع، يُمثل ذلك توتّرًا مستدامًا في الخدمات الاجتماعية عمومًا؛ إذ كيف سيُصار إلى مقارنة رخاء مجموعات معينة بوضع المجموع ككلّ؟ ما الأولوية التي ينبغي منحها إلى أولئك المحتاجين وكيف يمكن التوفيق بين المصالح المتضاربة؟ فالرفاه لدى فيتزباتريك (Fitzpatrick) اجتماعي بطبيعته؛ إنه «القاسم المشترك» الذي نتشاطره بمقتضى عضويتنا في فئة اجتماعية ما. وإشارة فيتزباتريك الأساسية هي إلى «الرفاه الاجتماعي»، الذي يُقصَد به عادة حالة من الرخاء الجمعي. أخيرًا، هناك السؤال المتعلّق بتحديد الجهة المسؤولة عن الرفاه. يثير الرفاه مجموعة من الاهتمامات السياسية، وكما يوحي التعريف الوارد آنفًا من بوزيك (Pusić)، تُصاغ السياسة أساسًا بفعل الاستجابات للمطالب المتعلقة بالرفاه التي تعبّر عن جماهير الناخبين المختلفة، والمتعارضة عادة،

---

(10) E. Pusic´, «The Political Community and the Future of Welfare,» in: Morgan, ed., *Welfare and Wisdom* (Toronto: University of Toronto Press, 1966), p. 83.

(11) Fives, *Political and Philosophical Debates in Welfare.*

(12) Williams, «Good-Enough Principles for Welfare,» *Journal of Social Policy.*

وتلبيتها بطرائق تُحابي سياسيًّا قطاعًا من المجتمع على آخر. وسنعود إلى هذه الأسئلة مجددًا في القسم الأخير من هذا الفصل.

الإطار 1.1
ثلاثة معانٍ جوهرية للرفاه في الدراسات

- اقتصاد كلاسيكي حديث (نيوكلاسيكيّ)	- الرفاه بوصفه إشباعًا للتفضيل
- فلسفة سياسية/ علم سياسة	- الرفاه بوصفه مثلًا أعلى سياسيًّا وهدفًا للتنظيم السياسي/ الحكومي
- سياسة اجتماعية/ عمل اجتماعي/ علم اجتماع	- الرفاه بوصفه يكمن في الاستجابة لمجموعة من المشكلات الاجتماعية

يبدو واضحًا أن الرفاه ليس له معنى ثابت. ويساعد التركيز على تيارات العمل السائدة في فهم التنوّع، بحيث يُظهر أنه ليس عشوائيًا وإنما نشأ مفهومه نشأة تاريخية. وبتفحّصه على مرّ الزمن، تطوّر التفكير في الرفاه عبر ثلاثة أنواع رئيسة من النشاط الدراسي: بوصفه أحد مخرجات الأسواق والتبادلات الاقتصادية، وبوصفه مثالًا فلسفيًّا وموضوع تنافس سياسي وتنظيم حكومي، وبوصفه مجموعة من الاستجابات لمشكلات اجتماعية، وأوضاع اجتماعية سائدة (الإطار 1.1). ويتوافق كل نوع منها مع توجهات واهتمامات فروع معينة من المعرفة، مع أنه يجب ألاّ ننظر إليها على نطاق ضيّق أو باستخدام مفردات محلية.

الرفاه في التفكير الاقتصادي النزعة

كانت وجهات نظر عدّة في الاقتصاد (كالماركسية، والكينزية) تتمتع بأفكار ثاقبة حول الرفاه لكن استُعيض عنها بما قد أصبح منذ السبعينيات النظرية المهيمنة: الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. في النظرية الكلاسيكية الحديثة (الليبرالية الجديدة)، إن وقف الموارد، والتكنولوجيا، والأذواق والتفضيلات أمور تؤخذ كما هو واقعها. ومن خلال الوقف الأولي للموارد، يتبادل الناس في ما بينهم بعضًا مما يملكون من أجل الحصول على توليفة

تجعلهم يشعرون بمزيد من الرضا. وهكذا يُمنح السوق في هذه المقاربة كما يُمنح الاستهلاك (الاختيار) أولوية على الإنتاج. تضمّ أنواع القضايا التي سعت هذه الدراسة إلى فهمها: طبيعة الرفاه بوصفه منفعة (متعة أو إشباعًا)، والعلاقة بين الرفاه والتوزيع الأمثل للموارد، وقضية الاختيار الفردي والاستقلالية، وفاعلية ترتيبات السوق في تحقيق الرفاه، وأولوية الرفاه في توزيع الموارد العامة[13].

لفهم الكيفية التي كان يُتصوّر الرفاه وفقها ضمن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، ينبغي أن يتوفّر لدينا فهم لمذهب النفعية، ومبدأ الرفاه، وكفاءة باريتو (Pareto)؛ إذ يتصوّر المنظور النفعي الرفاهَ على أنه إرضاء لتفضيلات الشخص (المنافع). فبرأي جيريمي بنثام (Jeremy Bentham)، يمكن قياس كلّ التجارب بمقياس واحد للذة والألم؛ فاللذّة هي المصدر المطلق الوحيد للقيمة[14]. تركز المقاربة النفعية أساسًا على الرفاه بوصفه حالة ذهنية، تنجم عن أفعال مستقلة يقوم بها أفراد لتلبية تفضيلاتهم. وقد حدّد إتزيوني[15] (Etzioni) ثلاثة تباينات في استخدام الاقتصاديّين لمفهوم المنفعة: **الأول** هو لذة النفس، **والثاني** نسخة موسّعة من الأوّل تشمل الإشباعات التي تتحقق عبر استهلاك المرء لسلعه ولسلع غيره، والاستخدام **الثالث** يعامل المنفعة على أنها وسيلة لترتيب التفضيلات. النظرية الأساسية هي أن الأفراد يحقّقون الرضا من السلع والخدمات التي يشترونها، وهذا الرضا يظهر في الأسعار التي يُبدون استعدادًا لدفعها مقابل سلع وخدمات كهذه. وهكذا، فإن فهمَ الرفاه هو فهم إرضاء الأذواق المرتبط بالتبادل والاستهلاك. ويلخّص غاسبر[16] (Gasper) المحاور

(13) M. S. Adiseshiah, «Welfare in Economic Thought: Some Micro-economic Propositions,» in: J. S. Morgan, ed., *Welfare and Wisdom* (Toronto: University of Toronto Press, 1966), p. 97.

(14) R. Sugden, «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31 (1993), p. 1947.

(15) A. J. Culyer, «Commodities, Characteristics, of Commodities, Characteristics of People, Utilities, and the Quality of Life,» in: S. Baldwin, C. Godfrey and C. Propper, eds., *Quality of Life Perspectives and Policies* (London: Routledge, 1990), p. 16.

(16) D. Gasper, «Human Well-being: Concepts and Conceptualizations,» in: M. McGillivray, ed., *Human Well-being Concept and Measurement* (Basingstoke: Palgrave, 2007), p. 39.

والافتراضات الكلاسيكية على أنّها سلسلة سببية:

تفضيلات خارجية ووقف الموارد ← دخل ← اختيار/ إنفاق ← تلبية تفضيل ← إشباع (منفعة).

إنه ينفق، إذًا هو بخير!

إن مبدأ الرفاه مقاربة متصلة، تنبثق من نظريات المنفعة الكلاسيكية، وقد تطوّر المبدأ في حقبة افتُرض فيها أن غاية اقتصاد الرفاه تقديم توصيات في مجال السياسة العامة، في شأن كيفية تحقيق الخير الاجتماعي(17). يتكوّن إطار عمله التحليلي من تخصيص مؤشر عددي للرفاه الاجتماعي في كل حالة اجتماعية ممكنة(18). ولتحديد طريقة تقويم حالة اجتماعية ما، فإن هذا الإطار التحليلي يعتمد على مبدأين: الأول، إذا كان موقف الأفراد كلهم في المجتمع حياديًّا تجاه حالتين اجتماعيتين محددتين، فإنه ينبغي تخصيص مؤشر الرفاه نفسه لتينك الحالتين. لكن، وهذا هو المبدأ الثاني، إذا كان فرد واحد في الأقل يفضّل س على ص، ولم يكن أحد يفضل ص، ينبغي عندئذٍ منح س قيمة أعلى من ص؛ فالقيمة تحدّدها التفضيلات(19). ومبدأ الرفاه مبدأ عواقبي، يرتئي أن الأفعال، والسياسات، و/ أو الأحكام ينبغي أن تُقوّم بناء على نتائجها. لقد كانت آراء دعاة مبدأ الرفاه ذات تأثير نافذ، وخصوصًا في حقلي القانون والاقتصاد، حيث أفضت إلى وضع مقاربة لتقويم السياسات العامة، تركز بشكل وثيق على النتائج والإنجازات القابلة للقياس(20).

يمثّل مفهوم الكفاءة معيارًا شائعًا آخر لتكوين رأي حول الرفاه في دراسات الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. ترتئي كفاءة باريتو، بوصفها رأيًا في

---

(17) R. Sugden, «Welfare, resources, and capabilities: A review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31 (1993), p. 1948.

(18) المصدر نفسه.

(19) للاطّلاع على معلومات عن مبدأ الرفاه وقائمة موسّعة من المطالعات عنه وعن مذهب المنفعة، والمفاهيم ذات الصلة، انظر: http://www.welfarism.com

(20) H. Dean, *Understanding Human Need: Social Issues, Policy and Practice* (Bristol: Policy Press, 2010), p. 103.

توزيع السلع أو الدخل، أن الرفاه يزداد على نحو واضح فقط، إذا ازداد رفاه أي عضو في مجتمع من دون أن يتراجع رفاه أحد آخر. إذًا، فالمجتمع الذي يجعل شخصًا واحدًا في الأقلّ أفضل حالًا من دون أن يتدهور وضع شخص آخر فيه يزيد من مستوى رفاهه[21]. في حين يستفيد مفهوم الكفاءة من الاعتراف بإمكان الصراع على الموارد وهو موقف أخلاقي في الأساس، يكاد يستحيل تحقيق هذا المفهوم بوصفه معيارًا للرفاه، نظرًا إلى أن الموارد نادرة دومًا.

وفي حين أنه قد يكون صحيحًا وصف وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي الحديث بالشّحّ، لأنّها تستند إلى عدد قليل من الافتراضات بشأن البشر وسلوكهم، إلّا أن هذا الشح لا يخلو من تكاليف. تؤخذ تفضيلات الأفراد بوصفها من المسلمات وتُعد متسقة نسبيًا. ليس ثمة غموض في السلوك البشري؛ إذ سيختار الناس زيادة رضاهم إلى أقصى حدّ ممكن. وهذا يعني أن الناس سيتصرفون دائمًا بعقلانية، ووفقًا لمصالحهم، وبالتأكيد لا يجعل مذهبُ النفعية من القيمة شيئًا إشكاليًّا، كأن يجعل له مكوّنات اجتماعية. وبالفعل، فإن فهمه للعلاقات الاجتماعية لا يزال أوّليًّا؛ فالمجتمع هو إجمالي ناتج أفعال الأفراد، وهو آصرة فضفاضة بين أفراد يرتبطون بعقد وقبول[22]. تُعدّ الثقافة، والأخلاق، والمؤسسات، والعمليّات الاجتماعية مجرد جزء من الظاهرة الاجتماعية التي تُصوّر خالية من الدلالة أو الأهمية السببية[23]. إضافة إلى ذلك، يشغل الاستعداد لدفع المال مكانًا مبجلًا جدًّا في مذهب النفعية؛ إذ يُعدُّ الطلب الفاعل إحدى دعائم المقاربة. وثمّة دعامة أخرى تتمثّل في افتراض وجود المستهلك المطلق. يشوّه هذا، كما يقول دروفر (Drover) وكرناس[24] (Kernas)، كلّ النقاش اللّاحق بشأن الرفاه، لأنه ينزع شرعية السمات الأخلاقية لأسئلة

---

(21) Fitzpatrick, *Welfare Theory*, p. 13.

(22) P. Dwyer, *Welfare Rights and Responsibilities Contesting Social Citizenship* (Bristol: Policy Press, 2000), p. 39.

(23) B. Jordan, *Welfare and Well-being: Social Value in Public Policy* (Bristol: Policy Press, 2008a).

(24) G. Drover and P. Kerans: «New Approaches to Welfare Theory: Foundations,» in: *New Approaches to Welfare Theory* (Aldershot: Edward Elgar, 1993), p. 6.

عن إعادة التوزيع، ولا يفرض مطالب أخلاقية على المستهلكين؛ إذ كلّ ما ينبغي أن يهتمّوا به هو تلبية تفضيلاتهم. فالاختيار غير قابل للتفاوض، حيث ينبغي أن يكون الناس أحرارًا في اختيار ما يريدون، والطريقة التي يشبعون بها تفضيلاتهم. خلاصة القول إن للنظرية المهيمنة في الاقتصاد فهمًا خاصًا جدًا للرفاه، وهي تترك بعضًا من جوانب المفهوم الأكثر إثارة للاهتمام من دون استكشاف.

الرفاه في الفلسفة السياسية وعلم السياسة

تأتي الفلسفة السياسية في طليعة كثير من تلك القضايا، وعند مقارنتهما بالاقتصاد الكلاسيكي الحديث يتبيّن أن الفلسفة السياسية وعلم السياسة قد اتّخذا مقاربة واعدة مقارنة بسواها، حيث فتحتا نوافذ يبقيها الاقتصاد الكلاسيكي الحديث مغلقة بإحكام. والرفاه ملائم هنا بوصفه أحد الشواغل، إذ يُنظر إليه بوصفه مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمبادئ والنقاشات الأخلاقية التي تتعلق بالمساواة، والعدالة، والحرية، والحقوق، وكيف أن الرفاه بوصفه هدفًا للحياة السياسية يمكن تحقيقه في المؤسسات والممارسات العامة. إن كلًّا من فروع المعرفة تلك - الفلسفية والسياسية - جدير بالمناقشة، حتى وإن كان ضيق المساحة يقتضي الإيجاز.

هناك طريق مختصرة إلى القضايا الفلسفية المعقّدة تمتد عبر الانقسام (المبالغ في تبسيطه) بين الليبراليّين والمنادين بالمساواة. فهم يختلفون في قضايا عدة؛ منها طبيعة حقوق الملكية الخاصة، ومبررات الرفاه ومضامينه بوصفه بؤرة للنشاط من جانب الدولة، وتكوين العدالة والمساواة في حد ذاتهما ومن حيث علاقتهما بتوزيع الموارد، والالتزامات والشروط التي تعزّز العضوية في الجماعة السياسية. إن معنى الرفاه ذاته على المحكّ. ففي التوجّه اللّيبرالي أو الفرداني، يستقرّ الرفاه في الاستقلالية الفردية، وإشباع الرغبات (الأمر الذي يذكّر بمذهب النفعية)، حيث يُنظر إلى العلاقات الإنسانية من زاوية تنافسية - الجميع ضدّ الجميع - وعندما يتمكّن الناس من التعاون، يكون ذلك أساسًا بدافع المصلحة الذاتية. في المقابل، يحاج المنادون بالمساواة من أجل الشرط

الجماعي، ويبرّرونه على أسس متعدّدة. أوّل تلك المبررات حماية الضعيف (كالأطفال والعجائز على سبيل المثال، والفقراء أو الأشخاص الذين لا يمكنهم إعالة أنفسهم)، وثانيها التعويض عن حالات التفاوت الاجتماعي ومعالجتها. لكن هناك أيضًا نقاشًا أوسع نطاقًا بشأن الرفاه الجماعي، أكبر من مصالح أو حاجات أي مجموعة منفردة. ويضطلع العمل الحكومي بدور حيوي ضمن وجهة النظر هذه: «إن فوائد الرفاه مؤشّرات ظاهرة ومرئية على رغبة الأغلبية في مساعدة إخوانهم البشر الأقل حظًا، وتهتم بهذا المعنى بتطوير إحساس بالانتماء إلى المجتمع ومشاركة كلّ شخص للآخر»[25]. يُنظر إلى المؤسسات والعمليات المرتبطة بدولة الرفاه خصوصًا باعتبارها تؤدّي وظيفة دمج اجتماعي؛ فهي تعزّز المساواة وتساعد في تعبئة مجتمع تربطه أواصر جماعية حميمة[26]. سيُصار إلى تقديم مزيد من الإيجاز للموقفين الليبرالي والمنادي بالمساواة (إلى جانب مواقف أخرى) أدناه واستكشافهما بصورة أوفى في الفصل الثالث.

لقد دخلنا مع النقاش السابق منطقة القسم الثاني من العمل بشأن الرفاه، ويتعلق بطبيعة دور الدولة، ومداه وشرعيته. والمواطنة مفيدة بوصفها إطارًا إرشاديًا هنا، وهي طريقة للتفكير بشأن ما يخوَّل الناس به، وتنظيمه في الواقع، بحكم كونهم مواطنين في بلدهم[27]. وإذا فُهمت المواطنة بأنها انتماء إلى المجتمع الوطني - التخويلات والمسؤوليات المناطة بكون المرء «بريطانيًا»، أو «أميركيًا»، أو «سويديًا»، أو غير ذلك - فإنها تعطي مفعولًا لمعنى «المجتمع». ومن شأن الاختلافات في المواطنة والحقوق المتاحة لكل من المواطنين وغير المواطنين أن توضح مدى وجود مجموعة مشتركة من المؤسسات، والفئات، والخدمات المخصصة للجميع[28]. ويتمثل المصنَّف الكلاسيكي هنا في الكتاب

---

(25) R. Plant, H. Lesserand and P. Taylor-Gooby, *Political Philosophy and Social Welfare: Essays on the Normative Basis of Welfare Provision* (London: Routledge & Kegan Paul, 1980), p. 56.

(26) R. H. Tawney, *Equality* (London: Unwin, 1931), and R. M. Titmuss, *Social Policy: An Introduction* (London: Allen and Unwin, 1974).

(27) B. Turner, *Citizenship and Social Theory* (London: Sage, 1993); E. F. Isin and P. K. Wood, *Citizenship and Identity* (London: Sage, 1999), and R. Lister, *Poverty* (Cambridge: Polity, 2004).

(28) N. Fraser and L. Gordon, «Civil Citizenship Against Social Citizenship? On the Ideology of Contract Versus Charity,» in: B. Van Steenbergen, ed., *The Condition of Citizenship* (London: Sage, 1994b), p. 90.

الذي ألفه ت. هـ. مارشال[29] (T. H. Marshall) الذي تكلّم على ثلاثة أنواع من حقوق المواطنين: الحقوق المدنية (التي تضمن للنّاس حريّات أساسية)، والحقوق السياسية (التي تمنحهم حقوقًا للمشاركة في العمليّات السياسية)، والحقوق الاجتماعية (التي تهب حقوقًا في مجموعة من الخدمات الاجتماعية ودعم الدخل). بالنسبة إلى مارشال الّذي كانت إنكلترا نموذجه المجتمعي، فقد تطوّرت تلك الحقوق على نحو متسلسل بوصفها جزءًا من عملية تحديث، وأضحت الحقوق الاجتماعية نصرًا للسياسة على الأسواق (ومن ثمّ التغلّب على التفاوتات القائمة على أساس الطبقة الاجتماعية). وهذه الأخيرة شكل من أشكال الاعتراف بمساواة كل شخص بغض النظر عن أصله أو حالته. لم يكن سجل مارشال مكتملًا؛ فقد كان ما فشل في إيضاحه أن المواطنة في إنكلترا وأماكن أخرى قامت أساسًا على مواطنة سياسية لأصحاب الأملاك الذكور، وقد امتدّت تلك المواطنة بصورة تدريجية فحسب لتشمل ذكورًا من كل الطبقات، ومن ثم شملت النساء في ما بعد[30].

نظرًا إلى كونه إطارًا وصفيًا، يبدو مفهوم مارشال الثلاثي عن الحقوق جيدًا نسبيًا؛ فهو يرسم خريطة تضمّ التقليدين الفلسفيين المذكورين في الفقرة الأخيرة. وتفسّر وجهة النظر الليبرالية المواطنة من حيث حماية مكانة الفرد وحريته في التصرف، وهذا هو الضروري لضمان تمتّع الناس بالحماية من المعوقات والأضرار التي تنجم عن سلوك الآخرين. وتفضّل وجهة النظر هذه تصوّرًا محدودًا للحقوق، حيث تركّز على الفئتين الأوليين من حقوق مارشال: الحقوق المدنية والسياسية. أما المقاربة الثانية - أي المنظور الجمهوري المدني - فتؤكّد المشاركةَ في المجتمع والحياة العامة، ومن وجهة النظر هذه فإن الحياة عبارة عن تعاون بين كائنات ضعيفة لكن متعاونة[31]. وبناء عليه، فإن المواطنة

---

(29) T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class, and Other Essays* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950).

(30) A. Woodward and M. Kohli, «European societies: Inclusions/exclusions?» in: M. Kohli and A. Woodward, eds., *Inclusions and Exclusions in European Societies* (London: Routledge, 2001), p. 8.

(31) H. Dean, «Imagining a Eudaimonic Ethic of Social Security,» in: J. Bradshaw, ed., *Social Security, Happiness and Well-being* (Antwerp: Intersentia, 2008), p. 58.

شكل من أشكال تجميع السيادة الفردية من أجل تعزيز النظام الاجتماعي، والرخاء الجماعيّ[32]. وتؤيّد وجهة النظر هذه الحقوق الاجتماعية، وترى أنّها ضرورية لإنشاء دولة ومجتمع قائمين بوظائفهما بشكل كامل. ومن أجل اختزالٍ لفهم الفرق بين الموقفين، من المفيد أن نلحظ أن وجهة النظر الليبرالية تميّز الفرد عن الجماعة أو المجتمع، في حين أن المقاربة الجمهورية تُبرز إلى الصدارة حاجات ومصالح المجموعة أو مجموع المواطنين ككل.

يرتبط نموذج المواطنة السائد في بلد ما، أو الذي يجري نقاش في شأنه، ارتباطًا وثيقًا بنوع دولة الرفاه القائمة أو المنشودة. إن مصطلح **«دولة الرفاه»** الذي يكوّن موضوع الفصل الرابع، يفيد ضمنًا شكلًا خاصًّا من أشكال الدولة موجَّهًا لتلبية الاحتياجات والتصدّي لمجموعة من الضرورات المتعلقة بالرفاه. وفي شكل الدولة تلك، تتحمّل الحكومة مسؤولية أولئك غير القادرين على توفير رفاههم، واعتمادًا على مدى اتّساع نطاق الرفاه العام (أو المواطنة الاجتماعية)، تضمن الحكومة الإعالة، بل والأمان وفق عدد من الاحتمالات. وبناء على ذلك، تكوّن دولة الرفاه مقاربة مختلفة جدًا عن قانون الفقراء (Poor Law) الذي يركز على التصدي لأسوأ حالات العوز فحسب وعلى إجراء اختبارات الاستحقاق. يلتقط تصنيف مارشال الثلاثي[33] للمواطنة الكثير عن دولة الرفاه وأشكالها المتباينة: كلما اتّسعت الحقوق الاجتماعية، أضحت دولة الرفاه أكثر تقدمًا. يعامل علم السياسة دولة الرفاه على أنها بنية سلطة على نحو خاص، وهي حصيلة العمليات السياسية، وتُحدث في المقابل تدخلًا سياسيًا. وهكذا فإنها لا تقوم مصادفة وإنما، كما سنرى، يُكافَح من أجلها وتبقى مثار جدل ونزاع.

المعاني الاجتماعية للرفاه

تقدّم فكرة الرفاه الاجتماعي مجددًا وجهة نظر أخرى، مقابلة لأوصاف الرفاه التي نوقشت حتى الآن. وفقًا لتطوّرها في تخصُّصَي السياسة

---

(32) المصدر نفسه.

(33) T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class, and Other Essays* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950).

الاجتماعية[34] والعمل الاجتماعي، وعلم الاجتماع بدرجة أقلّ، تعدُّ اعتبارات الرفاه الاجتماعي أكثر تعقيدًا مما يمكن أن يُتخيل من وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. إن قارب الاقتصاديون التفضيلات بوصفها تنوب عن الرفاه، فقد انصبّ تركيز علماء الاجتماع على الحاجات والمشكلات الاجتماعية، والاستجابات لكليهما. ويُنظر إلى مفهوم الحاجة باعتباره يصف شيئًا عن الطبيعة البشرية أكثر أهمية من «تفضيلات» الاقتصاديّين[35]، وهو أيضًا مفهوم أقل نزوعًا نحو الفردية. فالرفاه في السياق الاجتماعي إذًا مرتبط أساسًا بالغايات والأداء المجتمعيين، لا سيّما من حيث التدابير الواجب اتّخاذها لمعالجة ظواهر مثل الفقر، والبطالة، والأمراض، والتفاوت الاجتماعي. تتقاسم التخصصات الاجتماعية مع الفلسفة وعلم السياسة أرضية مشتركة ذات اعتبار. فعلًا، فالكثير من النقاشات في الفلسفة السياسية تتكرّر من وجهة نظر اجتماعية، لكنها تميل إلى التشظي عبر ثلاثة منظورات:

- وجهات نظر عن طبيعة الحالة البشرية وطرائق تحسينها.
- أبحاث استقصائية عن طبيعة المشكلات الاجتماعية، وأصولها وكيف ترتبط بالتنظيم الاجتماعي وتوزيع (أو سوء توزيع) الموارد.
- قناعات حول مضامين وفاعلية المقاربات المختلفة بالنسبة إلى التدخل، والإصلاح الاجتماعيين ومدى ملاءمتها للمعايير والأيديولوجيات السائدة.

في الأيام الأولى خصوصًا، كان النقد الاجتماعي - للأوضاع السائدة، وطريقة عمل الأشكال المختلفة من السياسات العامة والاستجابة الجماعية في ضوء الحاجة - جوهريًا. وقد كان من شأن هذا العمل المبكر أن «يثبت» الرفاه ضمن إطار خاص؛ ألا وهو حل المشكلات الاجتماعية[36]. وقد حكمت ثلاث

---

(34) من أجل التوضيح، إنني استخدم تعبير «سياسة اجتماعيّة» بحرفين كبيرين حين أشير إلى الفرع المعرفي الأكاديمي.

(35) Fitzpatrick, *Welfare Theory*, p. 7.

(36) لقد أثبتت المقاربة ديمومتها: كانت دراسة المشكلات الاجتماعية قد شغلت مكانًا مهمًا في تطوّر علم الاجتماع في كلّ من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتستمر في شغله خصوصًا في الأخيرة. ويتمتع علم الاجتماع الأميركي مثلًا بفرع ثانوي مخصّص لدراسة المشكلات الاجتماعية، وهو =

أفكار التطور المبكر للتفكير في الرفاه في فروع المعرفة الاجتماعية: الفقر/ العوز، التركيب الأخلاقي للفقراء، الإصلاح الاجتماعي والتزويد الملائم.

في السياق التاريخي، كان الباحثون الاجتماعيّون والناشطون في مجال الأخلاق وكلاء الرفاه الرئيسين. وقد أنيط بتقاليد الإصلاح الاجتماعي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما في بريطانيا (إنكلترا خصوصًا) والولايات المتحدة، جمع المعلومات الواقعية والاستفادة منها لإيضاح الطريقة للتنظيم الملائم وإفراد المبادئ الأخلاقية من أجل العمل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية. وتكشف معالجة الفقر، على نحو خاص، عما صمد من التحليلات المبكرة للرفاه الاجتماعي وطرائق التفكير فيه. وقد كان هناك اندفاع نحو دراسات الفقر في إنكلترا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (وكذلك في الولايات المتحدة، وإن جاءت متأخرة إلى حدّ ما)[37]. وقد كانت لتلك الدراسات مجموعتان من الاهتمامات الناشئة. فمن جهة، لبّت دراسة الفقر الإمبيريقية الاهتمام الصادق لدى المصلحين وغيرهم، بالظروف التي كانت تعيش فيها قطاعات معينة من السكان، وبظروف الحرمان وأسبابه. كان ثمة إحساس يُملي محاولة تحديد الحاجات الأساسية وشروط عيش الكفاف، ومحاولة العثور على جوهر الفقر الموضوعي، وكذلك محاولة التعرف إلى كيفية صيرورته نتاجًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية[38]. حُفّز البحث الاجتماعي بقناعة خاصة، مفادها أن اكتساب المعرفة الإمبيريقية عن «مشكلة»

= يتمتع بتركيز قوي على الانحراف والتفكك الاجتماعي، انظر: E. Rubington and M. Weinberg, eds., *The Study of Social Problems: Five Perspectives*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1981).

انظر أيضًا: N. Manning, «Constructing Social Problems,» in: N. Manning, ed., *Social Problems and Welfare Ideology* (Aldershot: Gower, 1985).

(37) على غرار ما هو موجود في دراسات الفقر التي أجراها تشارلز بوث (Charles Booth) في لندن في ثمانينيات القرن التاسع عشر، وسيبهوم راونتري (Seebhom Rowntree) في يورك عند نهاية القرن التاسع عشر، وبداية العشرين وفي ثلاثينيات القرن العشرين، وفي الولايات المتحدة بدراسات أجريت في شيكاغو، وفيلادلفيا وبيتسبرغ، انظر: A. O'Connor, *Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth Century U.S. History* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

(38) M. Hewitt, «Social policy and human need,» in: N. Ellison and C. Pierson, eds., *Developments in British Social Policy* (Basingstoke: Macmillan, 1998).

ما، إنما هو خطوة مهمّة نحو حلّها. فقد أفضى الاعتقاد في ما يسمّى الأساليب العلمية في التحقيق إلى توق إلى «الحقائق». وكان البحث والإصلاح مرتبطين ارتباطًا وثيقًا، ويقودنا هذا إلى الاهتمام المحفّز الثاني: دلّت «الحقائق» على أن الفقر كان في الأقل جزئيًا، نتيجة سلوك الفقراء وميولهم. لقد كان الفقراء، لا فقرهم، الحافز البارز لأبحاث حول الفقر، وقد بقوا كذلك (خصوصًا في الولايات المتحدة). ويقع في لبّ المسألة هناك قضية الدلالة الأخلاقية للفقراء وظاهرة الإملاق، وهذا شيء قد أثار قلق السياسيين، والمعلّقين الاجتماعيّين، وعلماء اللاهوت منذ العصور الوسطى[39].

يقودنا هذا إلى القضية الثالثة التي شغلت الأبحاث المبكرة عن الفقر: العون الاجتماعي. فبحلول مطلع القرن العشرين في بريطانيا (ولاحقًا في الولايات المتحدة)، كانت تتخلّل أيديولوجية الإصلاح الاقتصادي رغبة في توفير معاملة لائقة وحوافز اجتماعية لـ «المحترمين»، وتمييزهم عن «الفُضالة (أي الطبقات الفقيرة)»[40]. وفي هذا السياق تبرز أهمية مؤسسات الرفاه (التي تُقدّم الخدمات الاجتماعية على أساس تشريعي و/أو تطوعي، مثلًا). كانت الأصول التاريخية والتطوّر المبكر لكلّ من تخصصَي السياسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي قد جعلتاهما عُرضة لسلطة التدخّل التحويلية (في البداية خيرية ولاحقًا إدارية ومهنية)، ومنحتاهما اهتمامًا خاصًا بمدى جودة أداء الأنواع المختلفة من التدخل في الاستجابة للمشكلات الاجتماعية والحاجات الاجتماعية[41]. إحدى أوسع ما انتشر تاريخيًا من الإشارات إلى الرفاه بوصفه

---

(39) H. Glennerster, «The context for Rowntree's contribution,» in: H. Glennerster [et al.], eds., *One Hundred Years of Poverty and Policy* (York: Joseph Rowntree Foundation, 2004), p. 15.

(40) J. R. Hay, *The Origins of the Liberal Welfare Reforms, 1906-1914* (London: Macmillan, 1975).

(41) يرتكز التطوّر التاريخي لـ«السياسات الاجتماعيّة» بوصفها فرعًا معرفيًا في المملكة المتحدة، على ارتباط وثيق بمبادئ تحليل الإدارة الاجتماعية وأساليبها. وبالتزامه علم الإدارة التطبيقي يعرّف السياسة الاجتماعيّة بأنها تخصص تجريبي. وهو يعتقد بالمهارات التكنوقراطية للمخططين والإداريين الاجتماعيين، ويعتبر التقدم الاجتماعي العقلاني ممكنًا ومرغوبًا. ويتمتع تخصص السياسات الاجتماعيّة أيضًا بإرث فكري في النزعة المثالية، والتزام بالجماعية (Collectivism). انظر: M. Bulmer, J. Lewis and D. Piachaud, eds., *The Goals of Social Policy* (London: Unwin Hyman, 1989). =

شأنًا اجتماعيًا، آنذاك، كانت الإشارة إلى الخدمات والترتيبات التي تعيّن وضعها في مكانها الملائم لإحداث التدخّل من أجل تخفيف الفقر والحرمان والعوز. وقد ساعد التفكير المبكر في شأن الرفاه (وأبحاث الفقر أيضًا) في وضع الشروط التي ينبغي ربطها بتوزيع الموارد العامة على الذين يُعدّون محتاجين. وقد خلف ذلك في بريطانيا والولايات المتحدة خصوصًا، إحساسًا بالقلق الشديد حيال الرفاه الذي تنظّمه الدولة بوصفه استجابة للفقر والعوز، وبقيت معايير العوز ومظاهر الاستحقاق الأخرى ضمن الموروثات التي خلّفها هذا القلق. وكان الرفاه مسلّمًا به بطرائق عديدة في هذه الدراسة؛ في مناخ حيث العفوية حول الأساس المعياري للدراسة نادرة، كان الرفاه أمرًا جيدًا بصورة بداهية، وكان يمكن تحقيق التقدّم الاجتماعي شريطة أن يُعالج التغيير بالطريقة الصحيحة. كان الحلم بعيد المنال يتمثل في الاستجابة المثلى لرفاه يُتصوّر على أنه حاجة فردية ومشكلات اجتماعية.

الإطار 2.1
تركيز الدراسات الكلاسيكية على الرفاه

- الاقتصاد الكلاسيكي الحديث	- هبات موارد الأفراد، والتبادلات في الأسواق وتأثيرها في إشباع التفضيلات
- الفلسفة السياسية/ علم السياسة	- قيم، أخلاق، مُثُل سياسية، مواطنة، دولة الرفاه
- سياسات اجتماعية/ عمل اجتماعي/ علم اجتماع	- العوز، الفقر والحرمان، الأوضاع الاجتماعية، والأشكال المختلفة من الاستجابة الاجتماعية للعوز وللمشكلات الاجتماعية

خلاصة القول، شدّدت ما قد يدعوها المرء التيارات الكلاسيكية للعمل في الرفاه على السمات الاقتصادية، والفلسفية/ السياسية، وبعض السمات الاجتماعية (الإطار 2.1). عند النظر إليها جميعًا على هذا النحو، يبدو مداها

= مع ذلك، فتلك أصول أكثر منها توجهات حالية. وقد أصبح تخصص السياسات الاجتماعية مؤخرًا منفتحًا تمامًا على أفكار ومقاربات من التخصصات الأكاديمية الأخرى، بحيث جعلت بعضهم يعتبر أن من الأنسب تمييزه بوصفه حقلًا أكاديميًا، وليس فرعًا تخصصيًا. انظر: R. Mishra, «The Academic Tradition in Social Policy: The Titmuss Years,» in: Ibid, and P. Alcock, *Social Policy in Britain: Themes and Issues* (Bas-ingstoke: Macmillan, 1996).

شاملًا؛ فهي تشير مثلًا إلى المجتمع، والسوق، والدولة وإلى الرفاه على أن له أبعادًا اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتشير أيضًا إلى مواطن النقص التي تعتور المقاربة المستندة إلى تخصّص واحد محدّد، فالمسائل الكبيرة تواجه في الواقع مختلف التخصّصات. إن من شأن اعتماد وجهة نظر أوسع إتاحة عرض بعض القضايا الشاملة (وأن يحررنا من القيود الضيقة التي يفرضها النطاق التخصّصي).

مسائل شاملة عن الرفاه

عند الاطلاع على المداولات في شأن الرفاه، نجد ثلاث مجموعات ممّا يمكن تسميته مسائل أو معضلات كبيرة (الإطار 3.1). وعلى الرغم من أنّنا تطرّقنا إليها سابقًا، إلا أنّها تستحقّ بعض النقاش؛ لأن كثيرًا من التفكير والأبحاث في شأن الرفاه، تعكس جهودًا لفهم تلك القضايا الصعبة.

الإطار 3.1
أسئلة وإشكاليات تتكرر في دراسات الرفاه

التركيز	أسئلة رئيسة
الرفاه بوصفه نسبيًا أو عالميًا	إلى أي مدى يختلف الرفاه بحسب السياق أو الموقف، أو هل هناك حاجات إنسانية عالمية؟
الرفاه بوصفه فرديًا أو جماعيًا	هل لفكرة الرفاه الاجتماعي معنى، وفي أيّ ظروف تصبح ممكنة؟
المُزوِّد الملائم للرفاه	إلى أي درجة يُوفَّر الرفاه على نحو ملائم من جانب الدولة، أو الأسرة، أو المجتمع، أو السوق؟

الطبيعة النسبية أو العالمية للرفاه

تركّز أول قضية محيرة على سؤال يتعلّق بكون الرفاه نسبيًا أو عالميًا؛ إذ يبدو أن الفهم النسبي مبرّر في ضوء التنوّع في المعنى الممنوح للرفاه عبر الحقب الزمنية، أو الثقافة، أو المجتمع. ينقل بوزيك[42] (Pusić) نسبية الرفاه

(42) E. Pusić, «The political community and the future of welfare,» in: J. S. Morgan, ed., *Welfare and Wisdom* (Toronto: University of Toronto Press, 1966), p. 86.

إلى الحدّ الأقصى باقتراحه أن الرفاه مفهوم «فارغ»؛ أي أن مصادفات المكان والزمان هي التي تحدّد معناه. كما يتخلّل هذه المقاربة النفعية وجهة نظر نسبية، تقول بأن الرفاه هو تحقيق ما يرغبه الأفراد ويريدونه، ويتبلور معظم وجهة النظر المطلقة المقابلة لوجهة النظر النسبية عن الرفاه بطبيعة العوز، وهو أمر تبيّن أنه مثار خلاف شديد(43).

سعى أحد مكوّنات العمل المؤثّرة إلى تحديد مجموعة من الحاجات العالمية. فالمقاربة المستندة إلى الحاجات تتجاوز عددًا من المسائل الفلسفية الأشدّ صعوبة بافتراضها وجود مجموعة من الحاجات العالمية والموضوعية. إذا كانت مثل هذه المجموعة العالمية من الحاجات موجودة، يمكن حينئذٍ أن تكوّن الأساس الذي يقوم عليه التخصيص غير السُّوقي للموارد(44). فالحاجة مقاربة مختلفة تمامًا عن المقاربة المتمثلة في التفضيل أو حتى في الرغبة. قدّم أبراهام ماسلو(45) (Abraham Maslow) عملًا إبداعيًا عن الحاجة، حيث وضع نموذجًا هرميًا للحاجات الإنسانية يستند إلى خمسة أنواع مختلفة من الحاجات، وهي بالترتيب التنازلي للأهمية: فيزيولوجية (هواء، ماء، نوم)، ومتعلقة بالأمان (منزل/ وطن وأسرة)، والانتماء (الترابط الاجتماعيّ)، والتقدير (تقدير الذات، الثقة بالنفس، واحترام الآخرين)، وتحقيق الذات (فضيلة، إبداع، حلّ المشكلات). لقد دلّ عمل ماسلو، ضمنًا، أنه بعد تلبية الحاجات الفيزيولوجية فقط، يجب أن نفكر في تلبية حاجات الأمان، وهلمّ جرّا. مع ذلك، فإن ثمة مفاهيم أخرى للحاجة ليست هرمية أو لااجتِماعِية. فقد سعى دويال (Doyal) وغوف(46) (Gough)، اللّذان عملا ضمن رؤى من علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة، إلى وضع نظرية أخلاقية في الحاجة، تأخذ في الحسبان رسوخ الناس في الحياة الاجتماعية. تشير الحاجة الأساسية عندهما إلى

---

(43) انظر دين لخلاصة جيدة: Dean, *Understanding Human Need: Social Issues, Policy and Practice.*

(44) Drover and Kerans: «New Approaches to Welfare Theory: Foundations,» in: *New Approaches to Welfare Theory*, p. 4.

(45) A. Maslow, *The Farther Reaches of the Human Mind* (New York: Viking Press, 1970).

(46) L. Doyal and I. Gough, *A Theory of Human Need* (New York: Guildford Press, 1991).

الشروط الموضوعية المسبقة اللّازمة ليحقّق المرء هدفًا، وإذا لم تكن مثل تلك الشروط المسبقة محقّقة، فسيؤدّي ذلك إلى حدوث أضرار. ويتجلّى توجّههما الاجتماعي في استنتاجهما بأن هناك حاجتين عالميتين: تفادي الأذى البالغ، والقدرة على المشاركة عضوًا فاعلًا في المجتمع. وتتمتّع هاتان الحاجتان، كما يزعمان، بجوهر موضوعيّ، والشروط المسبقة اللّازمة لتحقيقهما هي على التوالي: الصحة الذهنية والجسدية، واستقلالية الفاعل (بمعنى قدرة الناس على اتخاذ خيارات مدروسة). تعتمد هاتان الحاجتان في المقابل على الوفاء بمجموعة من الشروط المسبقة، وهي عوامل تسهم وفقًا لدويال وغوف في كل مكان في تحسين الصحة والاستقلالية. وكما يوضح الإطار 4.1، فإن هذه العوامل بالنسبة إلى الصحّة هي: الطعام المغذّي والماء النظيف، والمسكن الآمن، والعمل والبيئات المادية الخالية من المخاطر، وتحديد النسل الآمن وإنجاب الأولاد، والرعاية الصحية الكافية. أما الاستقلالية فتستلزم أمانًا في الطفولة، وعلاقات أولية مهمة، وأمانًا ماديًا، وأمانًا اقتصاديًا، وتعليمًا كافيًا. يشدّد دويال وغوف على أن تلك عوامل نسبية اجتماعيًا، وقد تختلف في أهميتها وتأثيرها ضمن المجتمعات وبينها.

الإطار 4.1

الحاجات الأساسية والوسيطة كما حدّدها دويال وغوف

الصحة	الاستقلالية
طعام مغذٍّ وملائم وماء نظيف	علاقات أولية مهمة
إسكان آمن ملائم	أمان في الطفولة
عمل وبيئات مادية خالية من المخاطر	أمان مادي
تحديد نسل آمن وإنجاب أولاد	أمان اقتصادي
رعاية صحية كافية	تعليم كافٍ

حتى ولو وافق المرء على قائمة أساسية (وهناك محذوفات جديرة بالذكر من القائمة في الإطار 4.1، مثل الصحة الذهنية)، فهناك مشكلات رئيسة تعتور هذه المقاربة، وألفتُ الانتباه إلى اثنتين منها: أولًا، هناك تحيّز للفردية

فيها، خصوصًا بمعنى عدم إدراك أن كثيرًا من تحقيق الذات يعتمد على التقدير والاحترام اللذين نحظى بهما من آخرين. فقد كان دعاة المساواة بين الجنسين (النسويون) ومنظّرون آخرون ناقدين لهذا الأمر، وأوضحوا أن افتراضات الاستقلالية تستند إلى تفسير لسلوك الذكور في المجتمعات الغربية، وأن التطور الإنساني محدّد بعملية الاتصال بالآخرين لا الانفصال عنهم[47]. لذلك فإن العلاقات أساسية. وتأسيسًا على هذا الموقف، طوّر بعضهم حجّة مفادها أن حصولنا على الاعتراف (بحاجاتنا الخاصة وفرديتنا وحاجات الأقليات المضطهدة) أساسيّ للعدالة[48]. وبناء عليه، فإن السياسة كفاح من أجل الموارد، بل ومن أجل الهوية والاعتراف أيضًا.

ثانيًا، الحاجات نسبية من نواحٍ أخرى أيضًا. ويشير قسم كبير من الأدبيّات إلى أن الحاجات تُترجَم - أي بعيدًا عن كون الحاجة موضوعية أو بداهية، هناك عملية «ترجمة للحاجة» مستقرّة في الخطاب الاجتماعي والسياسي وصنع القرار - وبالتالي، فإن ما هو مقبول بوصفه حاجة هو الذي يكتسب صفة الشرعية. توجد إشارة أساسية هنا إلى عمليتين توأمين، يجري وفقهما تحويل الحاجات إلى مطالبات (من جانب أفراد، أو مجموعات، أو قطاعات من المجتمع وهلم جرّا) والفصل في المطالبات[49]. وبدلًا من أن تعبّر الحاجات عن حقيقة موضوعية، ينبغي أن تُفهم من حيث كيفية تصنيفها وبنائها بناء مفهوميًا من طرف المجموعات المختلفة في سياقات محدّدة، والردود على مثل

(47) C. Gilligan, *In a Different Voice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), and Drover and Kerans: «New approaches to welfare theory: Foundations,» in: *New Approaches to Welfare Theory*.

(48) N. Fraser: «Recognition Without Ethics?» *Theory, Culture and Society*, vol. 18, nos. 2/3 (2001), and «Social Justice in the Age of Identity Politics: Redistribution, Recognition and Participation,» in: N. Fraser and A. Honneth, *Redistribution or Recognition? A Political-Philosophical Exchange* (London: Verso, 2003); N. Fraser and A. Honneth, *Redistribution or Recognition? A Political Philosophical Exchange* (London: Verso, 2003); A. Honneth, «Recognition and Justice,» *Acta Sociologica*, vol. 47, no. 4 (2004), and I. M. Young, «Structural Injustice and the Politics of Difference,» in: G. Craig, T. Burchardt and D. Gordon, eds., *Social Justice and Public Policy Seeking Fairness in Diverse Societies* (Bristol: Policy Press, 2008).

(49) N. Fraser, *Unruly Practices* (Cambridge: Polity, 1989), and Dean, *Understanding Human Need: Social Issues, Policy and Practice*.

تلك «البنى المفهومية»[50]. تثير طريقة التفكير هذه مشكلات للعمليات المعنية بصوغ الحاجات وتفسيرها بدلًا من أن تضع قائمة بالحاجات. ويعبّر تصنيف الحاجات الذي وضعه برادشو[51] (Bradshaw) عن هذه الفكرة جيدًا، إذ إنه يميّز بين الحاجات المعيارية (وهي الحاجات التي يحدّدها الخبراء)، والحاجات المستشعرة (وهي الحاجات التي يحدّدها الناس بأنفسهم حين يُسألون)، والحاجات المُعبَّر عنها (أي تلك المفصّلة بوضوح)، والحاجات المقارنة (النقص/ العجز أو العوز الذي تعانيه مجموعة مقارنة بمجموعة أخرى أو بالسكان ككلّ). ويفيد هذا في إيصال فكرة أن لا شيء أساس في الحاجة. وقد ظهر من هذه الدراسة رأي ثانٍ ذو صلة، يتعلّق بالزعم بأن دولة الرفاه تنشغل مركزيًا بعملية «تفسير الحاجة»[52]. إن دولة الرفاه أحد المواقع الرئيسة التي يجري فيها ترجمة الحاجات، سواء عبر تدابير البت في مطالبات الأفراد والمجموعات المختلفة، أو عبر الطريقة التي يُعترف فيها بأن الأوضاع المختلفة تستحقّ الدعم أو لا، أو على مستوى أكثر تجريدًا من حيث تمثيل مجموعات وأوضاع مختلفة. ونظرًا إلى أن دولة الرفاه منخرطة في السياسات الصغرى للسلطة، فإنّها تكون بالتالي جزءًا من نظام «معرفة السلطة» (وفق الخطوط المقترحة في منظور ميشال فوكو[53] (Michel Foucault). يكشف هذا النوع من وجهات النظر بالتأكيد زيف فكرة دولة الرفاه بوصفها استجابة مباشرة للمشكلات الاجتماعية. كما يشير هذا النوع إلى أهمّية الحصول على «صوت انتخابي» أو إمكان التعبير عن رأي، أن يكون المرء مسموعًا، ويقترح أن بعض الناس أو القطاعات في المجتمع تحتاج إلى الموارد لحشد الدعم حول مطالبها[54].

---

(50) R. Lister, *Understanding Theories and Concepts in Social Policy* (Bristol: Policy Press, 2010), p. 181.

(51) J. Bradshaw, «The Concept of Social Need,» *New Society*, vol. 30 (March 1972).

(52) Fraser, *Unruly Practices*.

(53) Michel Foucault, «Governmentality,» in: G. Burchell, C. Gordon, and P. Miller, eds. *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991) pp. 87-104.

(54) هناك أدبيات مثيرة للاهتمام عن «صنع المزاعم». للاطلاع على المزاعم التي تتعلق بالرفاه، انظر بصورة خاصة: L. Peattie and M. Rein, *Women's Claims: A Study in Political Economy* (Oxford: Oxford University Press, 1983), and Drover and Kerans: «New Approaches to Welfare Theory: Foundations,» in: *New Approaches to Welfare Theory*.

في المجمل، تظل الطبيعة النسبية للحاجات الأساسية في مقابل الطبيعة المطلقة لها مثار توتر ونزاع، لم يُحل في الأدبيات ولا في مناقشة السياسة العامة.

طبيعة الرفاه الفردية أو الجماعية

يتمثّل السؤال الدائم الثاني، في ما إذا كان يمكن التفكير في الرفاه تفكيرًا مجديًا، بوصفه مقتضى جماعيًا. وهناك طرائق مختلفة لتأطير هذا الأمر؛ إذ صاغه غلينرستر[55] (Glennerster) من حيث المجال الملائم للفعل الاجتماعي باعتباره مختلفًا عن الفعل الفردي. كذلك، يمكن المرء أن ينظر إلى الأمر على أنه يتعلّق بما إذا كان هنالك كيان كالجماعة أو المجتمع حين يتعلّق الأمر بمسائل الرفاه. لقد كان التيار الفرديّ أو الليبراليّ في الدراسات قويًا، وكان بارزًا في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة على وجه الخصوص، وهو يشكّك في فكرة «الرفاه العام أو الاجتماعي» نفسها. بالنسبة إلى الليبرالية الكلاسيكية، فإن الأشخاص وحدهم قادرون على ممارسة الرفاه، لذلك يُعامل الرفاه وعدالة التوزيع على أنّهما منفصلان تمامًا[56]. وللرفاه في هذا المنظور مدلولات قوية على الاكتفاء الذاتي، وهذا كما يلاحظ هلكو[57] (Helco) موقف فردي بامتياز، يركّز على قدرة الشخص على سلوك طريق خاص به، والاستمتاع بثمار كدّه، وأن يكون غير مدين أو معوز، وفي هذا المنظور لا توجد في الرفاه وظيفة للمجتمع ككل.

إن الطرح القائل بوجود شيء كالرفاه الجماعي، هو لتأكيد أن الرفاه يعني أكثر من مجموع رفاه الأفراد. إنه، في الواقع، النظر إلى الرفاه على اعتبار أن له مكونات اجتماعية. وثمة زعمان رئيسان: الأول أن الاعتماد المتبادل، مقارنة بالاستقلالية، يُحدّد الحالة الإنسانية (سنناقش هذا بمزيد من التفصيل في

---

(55) H. Glennerster, «Swimming Against the Tide: The Prospects for Social Policy?» in: M. Bulmer, J. Lewis and D. Piachaud, eds., *The Goals of Social Policy* (London: Unwin Hyman, 1989), p. 114.

(56) N. Barry, *Welfare* (Buckingham: Open University Press, 1990), p. 18.

(57) H. Heclo, «General Welfare and Two American Political Traditions,» *Political Science Quarterly*, vol. 101, no. 2 (1986), p. 182.

الفصل التالي)، والثاني أن هناك قيمًا اجتماعية، وأهدافًا وسلعًا ينبغي الترويج لها على نحو مستقل عن الاختيار الفردي. إن وجود «نحن» و«لنا» ليس محطّ شك، لكن موضوع الخلاف هو من يُكوّن «نحن» وما الواجبات أو المسؤوليات التي يؤدّيها أعضاء مجموعات محدّدة نحو زملائهم الأعضاء و«الآخرين».

يثير هذا قضية العدالة عمومًا والعدالة الاجتماعية خصوصًا، وتتنوّع المواقف بشأن ذلك تنوعًا كبيرًا. فمن ناحية هناك الليبراليون الكلاسيكيون الذين لا يعدون العدالة اهتمامًا رئيسًا لهم؛ إذ لا يستطيع السوق أن يكون مُحدث الظلم، لأن السوق لا يتصرّف بقصد. بالنسبة إلى هايك[58] (Hayek) - أحد كبار دعاة الليبرالية الجديدة - مثلًا، ليس للعدالة الاجتماعية وجود موضوعي - إنها سراب - لأنه في المجتمع الحرّ القائم على السوق، تظهر التفاوتات بشكل طبيعي نتيجة للظروف الّتي ليس لأحد أي سيطرة عليها. لا يمكن الدولة أن تقدم تعويضًا لمثل تلك التفاوتات، وذلك لأسباب ليس أقلّها أن الحكومات يلزمها لفعل ذلك معرفة تفضيلات الفرد، وهي معرفة لا يمكنها تحصيلها على نحو شرعي من دون تدخّل مهلك في أداء السوق الحرة وظيفتَها. إضافة إلى هذا، في مجتمع تعدّدي ينبغي أن تكون الدولة محايدة بين التصوّرات المختلفة للخير المتاحة لمواطنيها، لأنه لا يوجد معايير عدالة متفق عليها[59]. أما المنادون بالمساواة، من ناحية أخرى، فيرون أن العدالة والمساواة مرتبطتان على نحو لا انفصام فيه، وإنصاف أكبر ينطوي على خفض التفاوتات الاجتماعية[60]. يعمل دعاة المساواة بجد لوضع العدالة بوصفها مفهومًا اجتماعيًا، وليس بوصفها مفهومًا يخص العلاقات بين الأفراد. فالعدالة بحسب فرانكينا[61] (Frankena) مثلًا، تعني فكرة مجتمع فاعل، وتتضمن أيضًا فكرة ما عن تخصيص شيء

(58) F. A. Hayek, *Law, Legislation and Liberty: The Mirage of Social Justice* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), vol. 2.

(59) J. Gray, «Classical Liberalism, Positional Goods and the Politicization of Poverty,» in: A. Ellis and K. Kumar, eds., *Dilemmas of Liberal Democracies* (London: Tavistock, 1983).

(60) A. Weale, *Equality and Social Policy* (London: Routledge & Kegan Paul, 1978), p. 3.

(61) W. K. Frankena, «The Concept of Social Justice,» in: R. B. Brandt, ed., *Social Justice* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1962).

للأشخاص. بناء على ذلك، تكون العدالة نتيجة أفعال متعمّدة، وليست ببساطة قضية كيف تحدث الأشياء وإنما كيف نستجيب لها.

كل هذا وثيق الصلة بالمسألة الثالثة الرئيسة مثار النزاع: على من تقع مسؤولية توفير الرفاه؟

من هو المُزوِّد الملائم؟

يتعلق هذا السؤال في جوهره بمسألة الفاعلية في حقل الرفاه. وعلى الرغم من أنه قد يعدُّ أمرًا مسلّمًا به في النموذج المجتمعي الغربي اليوم، إلا أن الدولة لم تكن قط العامل المهم الوحيد في هذا المجال؛ إذ يوضح هاريس[62] (Harris) أن المسؤوليات الاجتماعية في بريطانيا (وقد يضيف المرء، في كل مكان آخر) كانت طوال معظم القرن التاسع عشر قضايا متصلة إلى حد كبير بالعلاقات المدنية، أو التطوعية، أو خاصة بالجمعيات، لكن مع تقدم القرن العشرين أضحت «الشرور الاجتماعية» ومسؤولية التعامل معها تُعرّف بأنها «وطنية»، ولذا تعدُّ نطاقًا ملائمًا لنشاط تتولّاه الدولة. وعند النظر إلى الفاعلين تاريخيًا، بل وحتى اليوم، هناك أربعة منهم منخرطون في تزويد الرفاه: ألا وهم الدولة، والهيئات الدينية بأشكال تزويد متعدّدة، وما قد يدعى المعونة المتبادلة أو الاعتماد على الذات، والسوق[63]. كان التفاعل بين هؤلاء الفاعلين في حقل الرفاه قد اتّخذ أشكالًا شتى في أوقات مختلفة، وأحدث مجموعة من الأشكال الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

بمرور الوقت، انتقلت الدولة من أداء دور هامشي في الرفاه إلى أداء دور مركزي، وكان هذا أحيانًا لأسباب تتعلّق بالكفاءة والفاعلية، وذلك عندما يكون نطاق الحاجة كبيرًا بحيث يستدعي استجابة أكبر، أو قد يكون لتنامي دور

---

(62) J. Harris, ««Social Evils and Social Problems» in Britain Since 1904,» in: D. Utting, ed., *Contemporary Social Evils* (Bristol: Policy Press, 2009), p. 5.

(63) N. Deakin, C. Jones-Finer and B. Matthews: «General introduction,» in: *Welfare and the State Critical Concepts in Political Science, 51, Welfare States and Societies in the Making* (London: Routledge, 2004).

الدولة في الرفاه أصول سياسية؛ إذ أسّس المستشار الألماني بسمارك الضمان الاجتماعي في ألمانيا أواخر القرن التاسع عشر، مثلًا، في الأساس من أجل ربط ولاء العمال بالدولة الألمانية الموحّدة حديثًا. إضافة إلى هذا، يدعو بعض وجهات النظر السياسية إلى دولة فاعلة في الرفاه، حيث يتطلّب موقف المنادين بالمساواة والذي أوجزناه سابقًا، أن تتّخذ الدولة مثلًا إجراءات أكثر شمولية لضمان توسيع نطاق الحصول على الموارد والفرص. إن الفكرة السائدة عن المواطنة مُحدّد مهم أيضًا لدور الدولة ونطاقه في تزويد الرفاه. فمن وجهة نظر الرفاه، قد تدلّ المواطنة ضمنًا على تزويد الدولة مجموعة دنيا من الحاجات - كتفادي الجوع والإملاق - أو تلبية كل الاحتياجات المتعلّقة بالرفاه.

لكن كانت هناك دائمًا جهات بديلة تقدم الرفاه. تاريخيًا، كان للمساعي الخيرية من المؤسسات الدينية من كل الأنواع دور تأسيسي في الرفاه الجماعي، وقد مارست الجماعات الدينية دورًا رئيسًا في بلدان عدة، فجمعت أموالًا لإغاثة «الأقل حظًا» وأنفقت موارد على إنشاء مؤسسات تتّصل بالرفاه وصيانتها. وباعتبارها موزعًا للصدقات، كانت الكنيسة في بعض البلدان الملاذ الأوّل، وفي حالات كثيرة الوحيد، لأولئك المحتاجين[64]. ففي إيرلندا مثلًا، أنشأت المؤسسات الدينية أولى المستشفيات والمدارس. وفي حين أن مسار التنمية الغربي قد شهد تولّي الدولة معظم دور مزوّد الخدمة، يواصل بعض الكنائس تقديم البنية التحتية الاجتماعية والأهلية لأعضائها. إضافة إلى هذا، كانت أنماط الهجرة والتطور السياسي في كثير من أجزاء العالم قد أدّت إلى تزايد دور الكنائس والجماعات الدينية في رفاه أعضائها.

ثالثًا، هناك الاعتماد الفردي على الذات والاعتماد الجماعي على الذات. تمثّل الأسرة أو مجموعة الأقارب الأكبر وحدة الرفاه الأصلية ومعها معايير التزام أسري مؤسسية في معظم الثقافات. خارج الأسرة، تمثلت أهم مظاهر المعونة الجماعية المتبادلة تاريخيًا في أشكال متنوّعة من التنظيم المجتمعي؛ إما عبر الاعتماد على الذات من جانب قطاعات الطبقة العاملة في المجتمع،

(64) المصدر نفسه.

وإما من خلال الصدقة التي تؤديها الطبقات الأعلى. كانت هناك مؤسسات عدة أنشأتها الطبقة العاملة لحماية مصالحها ومقاومة النزعات السلبية للصدقة والرعاية من جانب الأغنياء، وكانت هذه تضم، إضافة إلى النقابات العمالية، ما كان يدعى الجمعيات الصديقة، والجمعيات التعاونية والوكالات المشتركة. وإضافة إلى النشاط المجتمعي المنظم، كانت هناك دائمًا معونة متبادلة غير رسمية: «إحسان من فقير إلى آخر»[65]. كانت هذه الأنواع المختلفة من النشاط القائم على أساس مجتمعي قد اندمجت في ما نسميه الآن «المجتمع المدنيّ»: شبكات من الهيئات التطوّعية واسعة النطاق، والجمعيّات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والروابط المجتمعية من كلّ الأنواع التي تشغل الفجوة بين الدولة والسوق[66].

أخيرًا، يُعد السوق موضعًا آخر للرفاه. فدوره في إشباع التفضيلات، وتوليد الثروة وتوزيع الدخل مهمّ على نحو خاص من وجهة نظر الرفاه لأنه يمنح الناس (نظريًا في أي حال) الدخل لتوفير رفاههم. يسعى معظم النقاش الذي يجري اليوم في شأن دولة الرفاه إلى دور متزايد للسوق في تقديم الرفاه، ولا يتعلّق هذا بكون الناس مكتفين ذاتيًا، ويحصلون على دخلهم عبر العمل، وحسب، وإنّما بتقديم الخدمة أيضًا؛ فإمّا أن تنحدر الدولة إلى مستوى المزوّد المباشر لخدمات الرفاه، وإما أن تبحث عن «شركاء» في هذا المسعى. يؤدي السوق أيضًا دورًا غير مباشر في الرفاه عبر تقديم الوسيلة لأعمال الإحسان[67]. في الولايات المتحدة مثلًا، يُروَّج لأعمال الإحسان على نطاق واسع، ويُستقبل بالموافقة والدعم الرسميين على شكل إعفاءات ضريبية عدة. ففي عام 2009 قُدّرت قيمة الأعمال الخيرية في الولايات المتحدة بما يزيد على 300 مليار دولار[68].

---

(65) المصدر نفسه، ص 3.

(66) المصدر نفسه.

(67) المصدر نفسه.

(68) انظر: http://www.givingusa.org.

ثمة نقطتان مهمّتان ينبغي ألا تغيبا عن ذهننا هنا: الأولى أن تقديم الرفاه ليس حكرًا على أيّ عامل أو فاعل بمفرده، لذلك من الأفضل أن يُنظر إليه باعتباره جزءًا من نظام. الثانية أن ذلك النظام مرتبط على نحو وثيق بمجموعة من الأفكار حول ماهية الحاجة، والاستجابة الملائمة لها، ومن يضطلع بدور تزويدها لأولئك الذين لا يستطيعون توفير رفاههم بأنفسهم، وبتلك الجوانب من الرفاه التي تتجاوز الرخاء الفردي.

خلاصة

إذا أردنا إيجاز الأمر، فسنجد عددًا من النقاط البارزة تتصل بالرفاه في الدراسات الكلاسيكية. أولًا، هناك تقديرات متنافسة في شأن ما يكوّن الرفاه وكيفية تحقيقه. ففي مجموعة من المؤلّفات الكلاسيكية، كانت تتم مقاربة الرفاه ضمن ثلاث مجموعات بديلة من الأفكار: تبادلات اقتصادية، ومَثَل فلسفيّ أعلى وشكل للتنظيم السياسي، واستجابة للمشكلات والعلل الاجتماعية. النقطة الثانية اللافتة للانتباه تتمثل في كيفية مضي المقاربات المختلفة قدمًا في مساراتها الخاصة (انظر الإطار 2.1 آنفًا). تنظر وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي الحديث إلى الرفاه أساسًا على نحو مادي وتحدّد مصادره الرئيسة ومحدّداته باعتبار أنها ناتجة عن تبادلات السوق أو عبر توفير مجموعة محدودة من السلع العامة. وهذه المقاربة هي الأقل التباسًا بين المقاربات الثلاث موضع الدراسة. كما أنها المقاربة التي تنصّ بأجلى وضوح على ماهية الرفاه؛ إذ تنحو وجهتا النظر الفلسفية/ السياسية والاجتماعية إلى مقاربة «الرفاه بوصفه كذا» أكثر من «الرفاه هو كذا». وبهذه الطريقة، وطرائق أخرى، تدركان الرفاه بوصفه معياريًّا وخلافيًّا ومتوقفًا على السياق. عند النظر إلى الرفاه من منظور سياسي/ فلسفي، نجده يقع ضمن مجموعة من المعتقدات حول النظام الأخلاقيّ الملائم في المجتمع والتوزيع الملائم للموارد. يتجلّى الرفاه، إذًا، في التنظيم السياسي، والخلاف السياسي والتصوّرات المختلفة عن دور الدولة. وتُعيِّن المقاربات الاجتماعية موقع الرفاه، الذي يُتصوّر على نحو فضفاض، في الحاجة إلى أشكال منظمة من الدعم والتدخل الاجتماعيين، وإنجازها، وخصوصًا استجابة

للحاجات المتصوّرة و«المشكلات الاجتماعية». يوجّههم اهتمامهم بالرفاه على نحو خاص (لكن ليس حصرًا على الإطلاق) إلى قطاع فرعي من السكان؛ أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم، أي القطاعات «المعوزة» من المجتمع.

ليست الاختلافات بين وجهات النظر مجرّد اختلافات في نظام وصفي، إنما تتضمن طرائق مختلفة جدًا في رؤية السلوك البشري وفهمه؛ إذ تنظر الكتب الدراسية الاعتيادية المقرّرة في علم الاقتصاد كافة إلى الرفاه من حيث المال، والموارد المادية، والتبادلات الطوعية القائمة على السوق وسلوك الأفراد العقلاني. وينظر الموقف السياسي الفلسفي إلى الرفاه بوصفه يصوغ مسائل معيارية وسياسية ويُصاغ أيضًا من خلالها، وتسويات بشأن الوصول إلى الموارد وتوزيع القوّة والسلطة النسبيتين. أما الرفاه الاجتماعي فيعني ضمنًا ترتيبًا مجتمعيًا، يأخذ في الحسبان رخاء الجميع لكن بوجه خاص قطاعات السكان الأفقر حالًا.

ثالثًا، هناك طبعًا تداخل بين المسارات وهو مفيد للعمل الحالي بقدر فائدته في توضيح الاختلافات. تشترك المقاربات في اهتمامها بتشغيل المؤسسات الرئيسة. إضافة إلى هذا، هي تلفت الانتباه إلى أنواع شتّى من الفاعلية: الفرد الخاضع لقوى السوق، والفرد أو المجموعة الواعية والناشطة سياسيًا، والفاعل الموجّه نحو الاستجابة للفئات الضعيفة، وللحاجات الاجتماعية بصورة أعمّ. لهذا السبب، من شأن الأشكال الكلاسيكية المختلفة من الرفاه أن تمنحه أصداء قوية، ليس أقلّها مقاربة نقدية لدور الدولة، وخطابًا في شأن مجموعة من المؤسسات المجتمعية والسياسية، وعناية بأوضاع الناس المادية وظروفهم الموضوعية.

الفصل الثاني
الرخاء وتحديات أخرى تواجه الأفهام التقليدية للرفاه

هناك عدد من الثغرات في محاولات التنظير في شأن الرفاه والتي تناولها حتى الآن هذا الكتاب. فلقد تم بالكاد تظهير مسألة الفاعلية، خصوصًا من ناحية كونها تحديد الناس اختياراتهم والعمل وفقها. وتتمثّل إحدى النتائج المترتّبة على ذلك في أن المعنى الأصليّ للرفاه باعتباره عملًا وبلاء حسنًا لم يجرِ إبرازه. كذلك تتّسم وجهات النظر التي استُعرضت بركاكتِها في تفسير كيفية تضمين الإجراءات الاقتصادية وسواها من الأمور في العلاقات الاجتماعية، وكيف أن الرفاه هو نتيجة فعل اجتماعي ذي قاعدة عريضة، وليس استجابة لمشكلات اجتماعية. ويشير هذا أيضًا إلى أنّنا حتى الآن لم نقارب مسألة الأسرة بعد، ببنيتها المتميّزة في المساعدة، وتوليها الالتزام والدعم. إضافة إلى ذلك، تفتقر نظرية الرفاه، في شكليها الاقتصادي والسياسي على وجه الخصوص، إلى تصوّر لحقائق الحياة الواقعية. من الضروري إذًا التوصّل إلى فهم للرفاه أكثر توازنًا، وهذا باختصار هو محلّ العناية الرئيسة لهذا الفصل.

يساعد انتشار الأعمال الجديدة على مدى العقود الأخيرة في التقريب بين التصوّرات عن الرفاه. وقد سلّطت تعبيرات مثل الرخاء، وجودة الحياة، والسعادة، والرضا في الحياة، والإقصاء الاجتماعي، والقدرات، ورأس المال الاجتماعي الضوء على هذا الحقل. في هذا الفصل نختار ونشرح عددًا من الحركات ذات الصلة بالتفكير والأبحاث التي ثبت أنّها مؤثرة، وتلك الحركات

موجودة في أربع مجموعات من التطوّرات. الأولى، هي الانتقال إلى الرخاء الذاتي، ويفتح هذا مجالًا أمام فكرة أن الرفاه قد يكون أوسع ممّا يُتخيّل حتى الآن، ليس أقلّه أن إحساس الناس حيال حياتهم وموقعهم مهم - على نحو قابل للجدال - بقدر أهمّية الظروف التي في ظلّها يستهلكون ويعيشون. الثانية، يوحي إبراز مسائل الفاعلية والموارد والخيار من جانب مفاهيم مثل الرخاء، والقدرات التي بسطها أمارتيا سن (Amartya Sen)، بأن كيفية تفاعل الناس مع أوضاعهم والحريّات التي يمكنهم أن يمارسوها هما عنصران رئيسان في رفاههم. الثالثة، هناك مسألتا كيفية إقحام علاقات الناس الشخصية وتصرفاتهم تجاه الآخرين في الرفاه، وإسهامهم فيه. أما الرابعة، فهي أنّنا ندرس العمل الذي يحدّد موقع الرفاه في العمليات المجتمعية، ويحدد الكيفية التي تُنتج بها تلك العمليات الموارد الاجتماعية، وغيرها من أشكال الموارد، أو تستنزفها. وفي حين أن الرفاه ليس هو المفهوم الرائد في أيّ من هذه الشؤون، إلا أن كلًا منها ينتج أفكارًا ثاقبة ومؤثرة.

ببعض الطرائق، تعكس التطوّرات السيطرة النسبية لفروع معرفية أو حقول معينة. وبقدر ما هيمن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، مثلًا، برزت المفاهيم المشتقة من قياس تعاملات السوق - مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) - إلى الواجهة في الأبحاث عن الرفاه[1]. ولكن كلّما ازدادت عناية التخصّصات الاجتماعية بالرفاه وبالمفاهيم ذات العلاقة به، تغيّرت المقاربة وأصبحت مجموعة الاهتمامات المحفزة أكثر تنوعًا. عمومًا، إنّها مسألة اهتمامات مختلفة يغذّي بعضها بعضًا، وتتداخل في تأكيدات واهتمامات رئيسة. مع ذلك، ولأن الأدبيات ذات الصلة قد تطوّرت غالبًا مستقلًا بعضها عن بعض، يتطلّب هذا الفصل منّا الانخراط في شيء من الإقران المبدع، وذلك لإنشاء صلات عبر الدراسة الأكاديمية التي غالبًا ما تقدّمت على مسارات متوازية. وقد حقّقت وجهات النظر والأفكار المتشابهة، أحيانًا، أهمية في حقول مختلفة. وينبغي أن نوضّح سلفًا أن الهدف ليس معالجة المفاهيم المختلفة بالتفصيل - إذ سيكون

---

(1) D. Gasper, «Human Well-being: Concepts and Conceptualizations,» in: M. McGillivray, ed., *Human Well-being Concept and Measurement* (Basingstoke: Palgrave, 2007), p. 23.

ذلك مستحيلًا ضمن الحيز المتاح - وإنما التنقيب في أفكارها عن الطريقة التي يُتصوّر بها الرفاه، أو ينبغي تصوّره.

ظهور الرخاء وارتقاؤه

في حين كان يُلجَأ تقليديًا عند صوغ مفهوم الرفاه إلى ربطه بمسألتي الدخل والحصول على السلع المادية، تُعد تقويمات الناس لحالتهم الشخصية وتوجّههم الذهني شائعة جدًا الآن، وقد كان نمو علم النفس الإيجابي مفيدًا في هذا. تلفت هذه المدرسة الانتباه إلى الحالات الذهنية الإيجابية، بحيث تحوّل التركيز من الاختلال الوظيفيّ إلى الأداء الوظيفيّ وتنتقل من التركيز على المشكلة (كما يُلخّصه العمل على الفقر مثلًا) إلى تحديد المدى الذي يمكن أن يقال فيه إن الناس سعيدون وناجحون. ويُثني هذا العمل على الفرد أو المجتمع الناجح والمزدهر، ويركّز على التجارب الإيجابية (الرخاء، والتفاؤل، والسعادة) ومواطن قوّة الشخصية (القدرة على الحبّ، والترابط الاجتماعي، والأصالة)(2)، وقد نجح في إجراء تحوّل في الحقل برمته.

هناك مقاربتان مفهوميتان رئيستان للرخاء الذاتي: وجهة نظر المتعة الذاتية الفردية البنثامية (Benthamite)، ومقاربة أرسطو العلائقية للسعادة الموضوعية(3).

يشدّد تقليد المتعة (أو اللذة) على التكامل بين أحكام الناس الخاصة وحريتهم الشخصية(4)، وسيصير بعض عناصره مألوفًا ما إن نناقش مذهب النفعية في الفصل الأخير؛ فالاستهلاك والسعادة كلمتان رئيستان فيه. وبحكم التعريف المعني بتحقيق اللذّة وتجنّب العواطف السلبية أو الألم، يتركز البحث السيكولوجي المتعلق بالمتعة في «الشخص السعيد». ونحن على ألفة بهذا الأمر من وسائل الإعلام. فقد كانت البرامج التلفزيونية، كبرنامج أوبرا ونفري مثلًا،

(2) J. Haworth and G. Hart, «Introduction,» in: J. Haworth and G. Hart, eds., *Well-being: Individual, Community and Social Perspectives* (Basingstoke: Palgrave, 2007), p. 2.

(3) L. Bruni and P. L. Porta, eds., *Economics and Happiness: Framing the Analysis* (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 20.

(4) D. Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice* (London: Routledge, 2006), p. 32.

تروّج منذ بعض الوقت للأفكار المكوِّنة. ويراوح تقويم رخاء الناس الذاتي عادة بين ثلاثة مكوّنات: الرضا في الحياة، والتحلي بمزاج إيجابي، وغياب المزاج السلبي(5). يوطّد هذا النوع من العمل الصلة بحال الناس العاطفية وبجوانب من سلامتهم السيكولوجية، مثل شعورهم بالرضا، وكونهم أصحاء، وإظهار الاهتمام بالأشخاص الآخرين، وإحساسهم بتحقيق إنجاز حياتي ما، وكونهم في موضع السيطرة أو التحكم(6).

وبوصفها جزءًا من تنامي منظورات المتعة (من دون أن تكون مقصورة عليها)، غدت السعادة متصدّرة باعتبارها مفهومًا رائدًا في هذا الميدان. وفي الواقع، يزعم بعضهم أن أبحاث السعادة في طريقها لتصبح «عِلمًا جديًدا»(7). في وجهة النظر هذه، تعدّ مستويات السعادة الفردية أو الحالة العاطفية مؤشرًا رئيسًا على جودة الحياة والرخاء. يقوم منهج البحث المعتاد على التثبت من تقويمات الأشخاص الذاتية لحالتهم العاطفية في عدد من المجالات أو الأبعاد المحددة سلفًا. حفز عمل عالم الاقتصاد إيسترلين(8) (R. A. Easterlin) كثيرًا من الأبحاث عن السعادة والرخاء الذاتي، حيث أظهر أن معدل مستويات السعادة التي قدّمها الأميركيون لم يرتفع منذ عقود على الرغم من تضاعف معدّل الدخل. وأشارت «مفارقة إيسترلين» - كما أصبحت تُعرف - إلى أن التقدّمَيْن الاقتصادي والاجتماعي قد أخذا في الانفصال(9)، كما أثارت شكوكًا في شأن الأولوية التي كان يُنصح بمنحها للنمو الاقتصادي بوصفه أحد أهداف السياسة

---

(5) E. Diener, «Subjective well-being,» *Psychological Bulletin*, vol. 95 (1984), and E. Diener and R. E. Lucas, «Personality and Subjective Well-being,» in: D. Kahneman, E. Diener and N. Schwartz, eds., *Well-being: The Foundations of Hedonic Psychology* (New York: Russell Sage Foundation, 1999).

(6) P. Hills and M. Argyle, «The Oxford Happiness Questionnaire: A Compact Scale for the Measurement of Psychological Well-being,» *Personality and Individual Difference*, vol. 33, no. 7 (2002), and B. Searle, *Well-being* (Bristol: Policy Press, 2008).

(7) انظر: R. Layard, *Happiness Lessons from a New Science* (New York: Penguin. 2005),

توجد الآن «قاعدة بيانات عالمية» عن السعادة. انظر: http://www.eur.nl/fsw/research/happiness.

(8) R. A. Easterlin, «Does Economic Growth Improve the Human Lot?» in: P. A. David and M. W. Reder, eds., *Nations and House-holds in Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramovitz* (New York: Academic Press, 1974).

(9) Searle, *Well-being.*

العامة. لماذا ينبغي أن نسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي إذا كان يعجز عن جعل الناس أكثر سعادة؟ كان هذا قد قاد إلى دعوات لجعل السعادة الهدف المعلن للسياسة العامة[10]. فمملكة بوتان رائدة عالمية في هذا، بعد أن أقرّت التزامًا رسميًا بالسعادة بوصفها هدفًا قوميًا (الإطار 1.2).

الإطار 1.2
الناتج القومي للسعادة في بوتان

ابتُكر تعبير «الناتج القومي للسعادة» في عام 1972 من جانب ملك بوتان السابق جيغمي سينغي وانغشاك (Jigme Singye Wangchuck) الذي استخدم العبارة ليشير إلى التزامه بناءَ اقتصاد يخدم ثقافة بوتان الفريدة القائمة على قيم روحية بوذية. ويعمل المفهوم بوصفه رؤية توحيدية لعملية التخطيط في بوتان، والسياسات المقترحة في البلاد التي تفي بتحقيق الناتج القومي للسعادة، وهذا تقويم يشبه بطبيعته التأثيرَ البيئي ومعايير أخرى مطلوبة على نحو متزايد في أوروبا والولايات المتحدة وأماكن أخرى. الأعمدة الأربعة للسعادة القومية الإجمالية هي تشجيع التنمية المستدامة، والحفاظ على القيم الثقافية والترويج لها، والحفاظ على البيئة الطبيعية، وإقامة حكم رشيد.

المصدر: http://www.grossnationalhappiness.com.

تعد الصيغة المفهومية العلائقية للسعادة شرحًا بديلًا للرخاء، حيث تُعنى مقاربات السعادة بالأداء الإيجابي؛ فالرخاء هو مفهومها الرائد وليس السعادة، والهدف الأعلى هو أن تُعاش الحياة جيدًا بمعنى أن يحقق الأفراد ذواتهم ويشغلون أنفسهم في مساعٍ تمثل قيمًا ومعانيَ لهم. ويميّز مثل هؤلاء المنظّرين الرخاء عن السعادة فيحاجون بأن ليس كل الرغبات والمُتع تُسهم في تحقيق الرخاء، فكثير منها يسبب الأذى. وهنا سيجد النمو الشخصي وتطوير الذات صداهما في الأوساط الشعبية. واعتمادًا على عمل أرسطو (384-322 قبل الميلاد)، يكتسب فهم السعادة المرتبطة بالرخاء ريادته من مفهوم «الازدهار الإنساني» ومن فكرة إدراك المرء ذاته الحقيقية أو «دايمون» (أي الروح

(10) R. Layard, *Happiness Lessons from a New Science* (New York: Penguin, 2005).

الحارسة) عن طريق تحقيق إمكاناته[11]. وعلى حد وصف غاسبر[12] (Gasper) له، يفهم التقليد الأرسطي الرخاء على أنه يعني العيش الحسن، وهذا هو التعبير الأكثر استخدامًا، ولا يحمل - في الاقتصاد بأي حال - أي افتراضات نفعية. ومقارنة بوجهة النظر النفعية في الإنسان والتي تصفه فاعلًا في تعظيم المتعة، ينظر الازدهار الإنساني إلى الرخاء بوصفه تحقيق طبيعتنا الأكثر عمقًا، كما يتضمن فكرة أن الرخاء يعني امتلاك إحساس بهدفٍ في الحياة: «المشاركة في الحياة المدنية، ووجود الأصدقاء، وأن يُحِب ويُحَب»[13].

كما هي حال السعادة تمامًا، تكرس الجهود البحثية لتحديد احتياجات الناس السيكولوجية والظروف المرتبطة بتلبيتها. ويتم التركيز هنا على مدى شعور الناس بالتحسّن، كونهم يحقّقون أهدافهم، وليس على مدى شعورهم بالسعادة. يميل الرخاء من منظور السعادة إلى أن يُقاس بمسائل تتعلّق بالاستقلالية وحرية الإرادة، والاهتمام والمشاركة، والطموحات والدوافع، وتقرير ما إذا كان الناس يمتلكون حسًّا بالمعنى أو بالاتّجاه أو بالغاية في الحياة. وتعدُّ مقاربة ريف[14] (Ryff) مثالًا جيدًا (الإطار 2.2).

يوفّر الالتفات إلى الرخاء الذاتي تصويبًا مرحّبًا به للمفاهيم الكلاسيكية في نواح عدة. فهو مثلًا ينقل التركيز بعيدًا عما يشتريه الناس ويستهلكونه، ويكرسه لمشاعرهم وردودهم الذاتية على أوضاعهم. كما أنه [أي الرخاء الذاتي]، إضافة إلى هذا، يمانع في اعتبار الدخل أو سواه من جوانب حياة الناس «الخارجية» الأخرى بدائل لرخائهم، وهو يشتمل على مجالات الحياة التي تتجاوز السوق. وفوق هذا كلّه، فإن المقاربة تُقوّم تقديرات الناس لأوضاعهم،

---

(11) R. Ryan and E. L. Deci, «On Happiness and Human Potentials: A Review of Research on Hedonic and Eudaimonic Well-being,» *Annual Review of Psychology*, vol. 52, (2001).

(12) Gasper, «Human Well-being: Concepts and Conceptualizations,» in: McGillivray, ed., *Human Well-being Concept and Measurement*, p. 26.

(13) L. Bruni and P. L. Porta, eds., *Economics and Happiness: Framing the Analysis* (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 8.

(14) C. D. Ryff, «Happiness is Everything, or is it? Explorations on the meaning of Psychological Well-being,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 57 (1989).

وتتحدّى نزعة الباحثين والخبراء الآخرين لـ «يعرفوا» من دون استشارة الناس. لقد قيل إن الانتقال إلى الرخاء الذاتي يمثّل انتقالًا من الفئات الدخيلة السلبية التي تُشرِّح حياة الناس وفقًا لمجالات التخصّص المهني، و[انتقالًا] نحو المقاربات البحثية التي تتسم بأنّها تشاركية وتركّز على الشخص[15]. كما تميل مقاربة الرخاء الذاتيّ إلى تقييم المزيد من الجوانب النوعية في الحياة. وإذا ما وضعنا ذلك في الحسبان، لرأينا أن التركيز على الرخاء الذاتيّ يعاني نقاطَ ضعفٍ معينة. وتنطوي مقاربة السعادة، على وجه الخصوص، على المخاطرة بمنح أولوية لنشاط تحقيق المتعة قصيرة الأجل، كما أنّها [أي المقاربة] عديمة التأثر نسبيًا بالسياق الذي تُختبر فيه العاطفة[16]. كما عُبّر عن شكوك في شأن التوجّه الفردانيّ، وفرضية أن سلوكنا توجّهه متعتنا أو شعورنا بالإنجاز. وتقع في صلب القضية هنا، مجدّدًا، مسألة الفردي والجماعي؛ أي هل تنبثق المتعة والرخاء من ذواتنا، أم من أولئك الموجودين حولنا؟

الإطار 2.2
أبعاد الرخاء النفسية

- قبول الذات (الشعور بالرضا عن نفسك وإدراكك قدرها)
- علاقات إيجابية مع آخرين
- سيطرة بيئية (تشكيل البيئة بما يلبي الاحتياجات والرغبات الشخصية)
- استقلالية (حرية الإرادة والسلطة الشخصية)
- هدف في الحياة
- التطوّر الشخصي (الإفادة القصوى من أفضل المواهب والقدرات)

المصدر: Ryff, «Happiness is Everything, or is it? Explorations on the meaning of Psychological Well-being,» *Journal of Personality and Social Psychology*.

(15) S. White and M. Ellison, «Well-being, Livelihoods and Resources in Social Practice,» in: I. Gough and J. A. McGregor, eds., *Wellbeing in Developing Countries: From Theory to Research* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 159.

(16) W. Wilkinson, «In Pursuit of Happiness Research: Is it Reliable? What does it Imply for Policy?» *Cato Institute Policy Analysis*, no. 590 (April 2007).

توسيع نطاق الرخاء في اتّجاه الفاعلية والموارد

يتمتّع مفهوم الرخاء بتطبيق أكثر عمومية، أيضًا باعتباره وصفًا لحالة الوضع أو «الكينونة» الحياتية للأفراد[17]، ويتحول هذا المفهوم هنا إلى مقاربة تربط رخاء الناس الذاتي بظروفهم الموضوعية. كان الاهتمام بربط تقويم الناس لحالتهم الذهنية بالموارد والخبرات المتاحة لهم قد أفضى إلى ظهور أدبيات كثيرة عبر مجموعة من التخصّصات[18]. يمثّل هذا التركيز المزدوج جزءًا من جاذبية مفهوم الرخاء، في حين يمثّل موطن القوّة المُتصوّر الآخر إحساس المفهوم بتعدد الأبعاد؛ إذ إنه يتضمن عادة السلامة البدنية، والرخاء المادي، والرخاء الاجتماعي، والرخاء النفسي[19]. في الأساس، يدفع العمل على مفهوم أعمّ للرفاه هذا المفهوم نحو الفاعلية والاعتراف المتزايد بانغماس الناس في العلاقات والسياقات، وهناك عدد من المسارات:

الأول هو العمل على جودة الحياة، وهذا مثير للاهتمام بحدّ ذاته خصوصًا لناحية الظروف المادية و(بشكل متزايد) الاجتماعية التي يعيش الناس فيها، والصلات بالمرض من ناحية، والرضا عن الحياة من ناحية أخرى[20]. وله عناية شديدة بالأداء، سواء أكان يُتصوّر بأنه يشير إلى الصحة الذهنية والبدنية أم يشير إلى نطاقٍ أوسع من العلاقات وأنواع النشاط التي يشترك الناس فيها،

---

(17) M. McGillivray: «Human Well-being: Issues, Concepts and Measures,» in: *Human Well-being Concept and Measurement* (Basingstoke: Palgrave, 2007), and R. Veenhoven, «Subjective Measures of Well-being,» in: M. McGillivray, ed., *Human Well-being: Concept and Measurement* (Basingstoke: Palgrave, 2007).

(18) Searle, *Well-being*.

(19) D. Felce and J. Perry, «Quality of Life: Its Definition and Measurement,» *Research in Developmental Disabilities*, vol. 16, no.1 (1995).

(20) يوجد بحث شمل أوروبا كلها مخصّص لهذا. نُفّذ بحث «جودة الحياة الأوروبية» (European Quality of Life) الذي موّله الاتحاد الأوروبي، أول مرة في عام 2003، وشمل 28 دولة أوروبية، في حين نُفّذت جولة ثانية منه في عام 2007، وشملت 31 دولة. خُصّص استطلاع الرأي أساسًا لظروف المعيشة وجودة الحياة، وشمل جوانب ذاتية وموضوعية، ومن ضمن القضايا التي تطرّق إليها العمالة، والدخل، والتعليم، والإسكان، والأسرة، والصحة، وتوازن العمل والحياة، والرضا عن الحياة، ونوعية المجتمع المتوقعة. انظر: http://www.eurofound.europa.eu/areas/qualityoflife/eqls/index.htm

ومدى انخراطهم في مثل تلك العلاقات. ومع ذلك، فالصحّة على الأرجح هي المجال الرائد، وهناك مئات من مقاييس جودة الحياة المرتبطة بالصحة، وقد حظي التعبير باختصار خاصّ به هو HQROL. كانت منظمة الصحّة العالمية قد أدت دورًا رائدًا في الترويج للصحّة على أنها سمة حيوية من سمات جودة الحياة، وقد عرّفت الصحة لا على أنّها غياب المرض فحسب، إنما باعتبارها «حالة سلامة بدنية وذهنية واجتماعية كاملة»[21]. على العموم، تتبوأ في هذه الأيام كلٌّ من الوظيفتين البدنية والذهنية الصدارة في التصوّرات عن الرخاء المنبثقة من وجهة نظر صحية[22].

مسارٌ ثانٍ ومثير للجدل، ويمكن القول إنه الصيغة المفهومية الأكثر تأثيرًا عن الرخاء، هو ذاك الذي ينبثق من عمل الاقتصادي أمارتيا سن[23]. فأعماله نظرية معيارية تقوم على مسألة ما يجعل الحياة طيّبة للكائنات البشرية. يستنتج سن أنها قدراتهم؛ أي الحرية بأن يفعلوا ما يريدون، وأن يكونوا كما يرغبون. وقد انبثق اهتمام سن بالقدرات من استيائه من قيود اقتصاد الرفاه، وتشبّثه بأن مقياس المجتمع الصالح هو مدى تعظيم المتعة، وبالنسبة إليه ينبغي تقويم الرخاء بمعيار قدرة الناس على الانخراط في أنواع من النشاط، أو أفعال قيّمة، والوصول إلى حالات قيّمة أيضًا من الحياة والعمل. ليست الموارد أو السيطرة على السلع في حدّ ذاتها ما يهم في تحديد جودة الحياة أو حتى العدالة، إذ يقترح سن بدلًا من ذلك تغييرًا في النموذج المعياري (paradigm): تغييرًا من سلع إلى قدرات، أو من سلع إلى ما تسمح قدرات الناس باقتنائه وصنعه. فالفرص أكثر أهمية عنده من الموارد أو السلع (التي تعد وسائل لا غايات). هناك رسالة واضحة في عمل سن في ما يتعلق بأهداف السياسات العامة، ومفادها أنه بدلًا من إعادة توزيع الدخل والسلع، ينبغي أن تركّز هذه الأهداف على تعزيز

(21) Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice*, p. 40.

(22) I. Kawachi and L. Berkman, «Social Cohesion, Social Capital and Health,» in: L. Berkman and I. Kawachi, eds., *Social Epidemiology* (New York: Oxford University Press, 2000).

(23) A. Sen: *Resources, Values and Development* (Oxford: Basil Blackwell, 1984); *Inequality Reexamined* (Oxford: Clarendon Press, 1992), and *Development as Freedom* (New York: Knopf, 1999).

القدرات، ويجب أن تكفّ عن معاملة الناس على أنّهم أشياء، وتعدّهم بدلًا من ذلك رعايا وفاعلين(24).

تستثمر وجهة نظره الكثير في مسألة الفاعلية، لكنّها تتمتّع أيضًا بإحساس بالحالة أو الظرف: الأولى تتعلّق بـ «الأفعال» والثانية بـ «الكينونات». ويرتبط الفعل والكينونة أحدهما بالآخر ضمن مفهوم «الاشتغال» (تضمّ الأمثلة التوضيحية لهذا المفهوم المعافاة، وطول العمر، ومعرفة القراءة والكتابة). مع ذلك، فإن العنصر الحاسم في هذا هو القدرات، وهذه هي التي تمنح الحرية أو الفرصة لتحقيق بعض أنماط الحياة المفضّلة. يمتلك الناس (أو ينبغي أن يمتلكوا) مجموعات من القدرات؛ أي الموارد لتحقيق كل ما له قيمة لديهم، وهذا قريب لما يُعرف على أنه الحرية الإيجابية أو «الحرية من أجل كذا». وهكذا فإن رخاءنا، برأي سن، تحدده كلّ من مجموعة قدراتنا، ومجموعة اشتغالاتنا. يتبنّى سن تصوّرًا موسعًا لما يُعدُّ قيّمًا في حياة الإنسان، بدلًا من تحديد نتائج مرغوبة. فهو لا يسهم، من ثم، في الرأي القائل بوجود حاجات أساسية عالمية، ومع ذلك فقد ركز الاهتمام على ما يدعوه «القدرات الأساسية» (الإفلات من الاعتلال والوفيات مثلًا)، على الرغم من أنه لم يقدّم مطلقًا أي إشارة إلى مجموعة الاشتغالات أو القدرات الملائمة(25). وهذا يجعل، إضافة إلى أمور

---

(24) O. De Leonardis, «New Patterns of Collective action in a «Post-Welfare» Society: The Italian Case',» in: G. Drover and P. Kerans, eds., *New Approaches to Welfare Theory* (Aldershot: Edward Elgar, 1993), p. 187.

(25) كانت مارتا نوسباوم (Martha Nussbaum) قد استخدمت مقاربة سِن (Sen) لابتكار قائمة قدرات أساسية للعيش بالحد الأدنى من المستوى اللائق وبكرامة، انظر: M. Nussbaum, *Women and Human Development: The Capabilities Approach* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

ونظرًا إلى قيام نوسباوم وبوعي بوضع أساس للعدالة، وللحقوق الأساسية، والقيم الإنسانية العالمية، فإنّها ترفض مبدأ الرفاه الذاتي أو المنفعة، وتخلص إلى أن هناك 11 «قدرة وظيفية» إنسانية: الحياة (أن يتمكن المرء من العيش حتى نهاية الحياة الإنسانيّة الطبيعيّة)، والصحة البدنيّة، والسلامة الجسديّة، وحرية استخدام تعبيرات الأحاسيس، والتخيل والتفكير، والمشاعر (أن تتتابه مشاعر من دون خوف، أو قلق، أو إساءة معاملة، أو تجاهل)، والعقل العملي (القدرة على تكوين مفهوم عن الخير والانخراط في التفكير الناقد)، وأن يستطيع التفاعل وإقامة صداقات (انتماء)، والاهتمام بالأنواع الأخرى، واللعب، والتحكّم بالبيئة، وأن يتمكن من عيش حياته، وليس حياة غيره. ومن أجل نقد هذا ومقارنة نظريته (ودويال) عن الحاجة الإنسانية، انظر: I. Gough, *Lists and Thresholds: Comparing the Doyal-Gough Theory of Human* =

أخرى، من قابلية قياس مفهوم القدرات وتفسيرها أمرًا صعبًا. وفي دوائر صنع السياسات مثلًا، فُسّرت غالبًا على أنها رأسمال إنساني لا قدرات إنسانية(26).

كان عمل سن مؤثّرًا جدًّا. فقد تجلّت عناصر رئيسة من مقاربته في مقاربة الأمم المتحدة للتنمية البشرية، والتي تضمّنت كلًا من تلبية الحاجات الأساسية وتوسيع القدرات. ومنذ اتخذت محلّها الملائم في تسعينيات القرن العشرين، هدفت إلى «إعادة الناس إلى مركز عملية التنمية من حيث المناقشات الاقتصادية والسياسات العامة والتأييد». وتحاول المتسلسلات المترابطة من مجموعات التقارير والبيانات إبراز ظروف الحياة في سياق الروابط بين الرخاء الإنساني والتنمية الاقتصادية وقياس التقدم وفقًا للمعايير أو الأهداف التي يضعها المجتمع الدولي. ويعدّ مؤشر التنمية البشرية (HDI) عنصرًا رئيسًا في هذا السياق (الإطار 3.2)(27)، وهو إحصائية مركّبة تُستخدم لتصنيف البلدان وفقًا لمستوى «التنمية البشرية» وللتمييز بين البلدان المتطوّرة (تنمية عالية)، والنامية (تنمية متوسطة)، والمتخلّفة (تنمية منخفضة)، وقد احتُسب المؤشر على الأساس المحدّد في الإطار 3.2. وبحسب تشريح فينهوفن(28) (Veenhoven)، يركّز مؤشر التنمية البشرية على ظروف العيش (من حيث الثروة المادية)، والإمكانات (من حيث مستوى التعليم)، والنتائج والمخرجات (من حيث متوسط العمر المتوقع). مع ذلك، فإن لفينهوفن موقفًا ناقدًا لهذا من حيث هو مقياس للرخاء؛ إذ يقول إن ذلك يخلط تفاحًا وبرتقالًا. فمثلًا، تُضاف فرص الحياة الطيبة دونما تمييز إلى النتائج(29). كذلك، ثمة مسألة مفادها أنه بوصفه معيارًا يعطي درجة التفاوت إشارة تكاد لا تُذكر(30).

Need with Nussbaum's Capabilities Approach, WeD Working Paper 1 (Bath: ESRC Group on Wellbeing = in Developing Countries, 2003).

(26) H. Dean, *Understanding Human Need: Social Issues, Policy and Practice* (Bristol: Policy Press, 2010), p. 84.

(27) من أجل نبذة تاريخية عن تقرير التنمية البشرية، انظر: http://hdr.undp.org/en/humandev/reports/

(28) R. Veenhoven, «Subjective Measures of Well-being,» in: M. McGillivray, ed., *Human Well-being: Concept and Measurement* (Basingstoke: Palgrave, 2007).

(29) المصدر نفسه.

(30) Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice*, p. 7.

إجمالًا، يمكن تقدير اتساع مفهوم الرخاء من محاولة حديثة لإلقاء نظرة شاملة عليه. يُصوّر الرخاء على أنه شيء معقد، ولا يتحدد بالموارد التي تحت تصرف الأفراد فحسب، بل وبظروف المعيشة والعمليات المجتمعية التي يتعرضون لها والقرارات التي يتخذونها[31]. وتتمثل إحدى الأفكار التي تنتج عن هذه المقاربة الواسعة في أن جودة الحياة لا ترتبط فقط بالنتائج (التي تُظهر جزئيًا الاختيارات التي يتخذها الناس) وبالتقديرات الذاتية (التي تُظهر جزئيًا تكيّف الناس مع الظروف التي يجدون أنفسهم فيها)، بل ترتبط أيضًا بالموارد (أي العوامل التي تملي مثل تلك الاختيارات وتسهّلها) وبالمعوقات في الميادين المتنوّعة التي يعمل الناس فيها[32]. إضافة إلى هذا، تقدم المقاربة فهمًا واسعًا للموارد، وتظهر الفرص المتاحة للناس، وكذلك الاختيارات التي يتخذونها.

الإطار 3.2
مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية (HDI)

يجمع المؤشر ثلاثة أبعاد:
- مأمول الحياة (متوسط العمر المتوقع) عند الولادة، بوصفه مؤشرًا لصحة السكان وطول عمرهم.
- المعرفة والتعليم، اللذين يُقاسان بمعدل معرفة القراءة والكتابة لدى الراشدين (الثلثين)، ونسبة التسجيل الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوي وما بعده (الثلث).
- مستوى المعيشة، كما تدل عليه اللوغارتمية الطبيعية لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقوة الشراء.

مع ذلك، ثمة ثلاث قضايا نقدية في شأن الرخاء من وجهة نظر هذا الكتاب. الأولى أن الرخاء، بوصفه مفهومًا عامًا، غير مدعّم بأساس مفاهيمي ثابت أو إطار نظري مفصلي؛ إذ إن معظم الزخم الذي يتلقاه المفهوم مستمد

(31) Searle, Well-being , p. 30.

(32) T. Fahey, B. Nolan and C. Whelan, *Monitoring Quality of Life in Europe* (Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2003), p. 16.

من مجموعة إمبيريقية من الاهتمامات أو المصالح[33]. الثانية، لا تحدّد الدراسة عمومًا العمليات المؤثرة في الرخاء. ثم إن الفهم المعروض عن «الناس في السياق» أوّلي تمامًا؛ فهو حتى في أوسع معانيه يقدّم إحساسًا عامًّا عن تأثير الظروف المحيطة في شخص أو فعل[34]. الثالثة، أن الرخاء متجذّر في الموقف الفردي، وتحيلنا الإشارة إلى الأسباب أساسًا على خصائص وتجارب فردية. وحتى عند ضم مجالات وفعاليات مؤسسية، يبقى الاهتمام الرئيس موجهًا إلى الطريقة التي تؤثر بها تلك في الأفراد. إذًا، يمكن المرء القول إن منظور الرخاء يفتقر إلى إحساس بالفاعلية السببية من جانب المؤسسات أو العمليات؛ إذ ليس هناك تصوّر عن الأشياء التي «تُفعل» للناس. فعلى سبيل المثال، أين الضبط الاجتماعي والتميز الاجتماعي والحرج الاجتماعي؟ وبحسب ما يقول دين[35] (Dean) عن مفهوم القدرات عند سن، فإنه صامت حيال المعيقات النظامية لحرية الإنسان لا سيما المرتبطة بالرأسمالية.

الرعاية والعلاقات الشخصية

لكن لا يمكننا، ولا يحسن بنا، أن نوقف الرخاء في مكان ما ونتركه هناك، ولهذا سببان: الأول، أننا سنواصل مواجهة بعض الأفكار الرئيسة في الرخاء نظرًا إلى أنها تغلغلت على نطاق واسع ولها أوجه شبه أصيلة مع مجالات أخرى من العمل. إن الرخاء، كما تبين، جزء من تحوّل في النموذج المعياري (برادايم) انطوى على تركيز أكبر بكثير على المستوى الجزئي أو الفردي. ونتيجة لهذا، فإن الحكمة الدارجة الآن وجوب وضع الجوانب الذاتية بمحاذاة الموقف الموضوعي ليكون البحث في الرخاء ذا صدقية. إضافة إلى هذا، يمثّل الانتقال إلى الرخاء اندفاعة نحو تكوين مفاهيم متعددة الأبعاد سوف نشهدها في بروز مفاهيم أخرى أيضًا (كالاستبعاد الاجتماعي الذي سنعرضه لاحقًا). سببٌ ثانٍ

---

(33) P. Allin, «Measuring Societal Wellbeing,» *Economic and Labour Market Review*, vol. 1, no. 10 (2007).

(34) C. Megone, «The Quality of Life Starting from Aristotle,» in: S. Baldwin, C. Godfrey and C. Propper, eds., *Quality of Life Perspectives and Policies* (London: Routledge, 1990), p. 28-29.

(35) Dean, *Understanding Human Need: Social Issues, Policy and Practice*, p. 88.

لعدم التخلي عن مقاربة الرخاء أنها تضم عناصر ونزعات مفيدة؛ إذ ينظر إليها جوردان[36] (Jordan) مثلًا بوصفها المفهوم المقابل للرفاه الاقتصادي ويستفيد منها لبناء نقد شامل للرفاه الاقتصادي. فعلى أساس الرخاء يصوغ برنامج إصلاح مرتكز على نوعية الخبرة وما يدعوه «القيمة الاجتماعية» التي يعني بها الخصائص الثقافية والمؤسسية للازدهار الإنساني، وهو معني بنوع من الترتيب مختلف عن النموذج الاقتصادي التقليدي المؤسس على المادية والتعاقدية والمنفعة الفردية. كما يرى أن النموذج المؤسس على ثقافة الاحترام والمساندة يمكّن من تعرّف العواطف والعلاقات الشخصية والدعم غير المتكلف باعتبارها عناصر رئيسة في النسيج الاجتماعي[37].

هنا يستند جوردان إلى أدبيات ناشئة، وهذه هي الحصيلة الدراسية حول الرعاية والاحترام التي تخاطب كلًا من حياتنا الحميمة وعلاقاتنا الاجتماعية. تقول الحصيلة الدراسية بخصوص «أخلاقيات الرعاية» إن أحد مصادر الرفاه والرخاء التي يُغفل عنها يكمن في هويتنا الأخلاقية الشخصية حسبما تُعبّر عنها توجهاتنا نحو الآخرين، وخصوصًا استعدادنا لتبنّي مقاربة رعائية نحو أولئك الذين نحبهم والمعوزين. كان التوجّه والفاعلية اللذان أظهرهما الناس في تقديم الرعاية وتلقيها في مجال العلاقات الحميمة قد صُوّرا على أنهما مختلفان بطبيعتيهما عن نماذج أخرى من العلاقات[38]. وبمرور الوقت، كان هذا الأدب الذي هو نسوي على الأغلب قد قدّم أعمالًا تؤكد فرادة الرعاية وتعقيدها، بوصفها علاقة، وبوصفها مجموعة من أنواع النشاط وبوصفها مجموعة قيم وطريقة كينونة[39]. وفي ما يتعلق بالأخيرة، كانت الرعاية قد طُوّرت خصوصًا

---

(36) B. Jordan, *Welfare and Well-being: Social Value in Public Policy* (Bristol: Policy Press, 2008a).

(37) انظر أيضًا: A. Offer, *The Challenge of Affluence Self-control and Well-being in the United States and Britain since 1950* (Oxford: Oxford University Press, 2006), and D. Halpern, *The Hidden Wealth of Nations* (Cambridge: Polity, 2009).

(38) J. C. Tronto, *Moral Boundaries. A Political Argument for an Ethic of Care* (London: Routledge, 1993), and E. Feder Kittay, *Love's Labour: Essays on Women, Equality, and Dependency* (New York: Routledge, 1999).

(39) M. Daly and J. Lewis, «The Concept of Social Care and the Analysis of Contemporary Welfare States,» *British Journal of Sociology*, vol. 51, no. 2 (2000).

على أنها وجهة نظر أخلاقية يوظّف فيها الناس التفكير الأخلاقي حول «يجب» و«يجدر» بدلًا من العقلانية الاقتصادية الذرائعية المتمثلة في «واحدة بواحدة»[40] (quid pro quo). مع ذلك، فهي أيضًا وجهة نظر عن فاعلية الناس، وأنواع النشاط والعلاقات التي ينخرطون فيها بوصفها جزءًا من حياتهم اليومية.

الإطار 4.2
معنيان للرعاية

- الرعاية بوصفها تقديم دعم عاطفي وأشكالًا أخرى من المساندة للأحباء و/ أو للمعوزين. - الرعاية بوصفها ترابطًا اجتماعيًا، وانخراطًا في الأهداف والمبادئ العامة بخصوص نوعية العلاقات والتزامًا بها.

يوسّع مفهوم الرعاية معنى الرفاه أو الرخاء بطرائق عدّة (الإطار 4.2). في البداية، يعتمد رفاهنا بنحو حاسم على أنواع الرعاية التي نتلقاها حين نحتاج إليها، وتشمل الرعاية البدنية والدعم والمساندة العاطفيين. وهذا هو المعنى المعتاد للرعاية: تلبية احتياجات اليافعين، والمرضى، والطاعنين في السن وغيرهم ممن لا يمكنهم العناية بأنفسهم، بل وأقوياء البنية أيضًا. يتمثل الرفاه من هذا المنظور في تلبية الحاجات. من الناحية السوسيولوجية، تتمثل إحدى أكثر سمات الرعاية إثارة للاهتمام في أنها تجمع الحب والعمل والأخلاق[41]. وبوصف الرعاية عملًا، فإنها تستدعي ظروفًا مادية، وشروط وجود، ونشاطًا تنضوي فيه النساء خصوصًا[42]. وبوصفها حبًّا، تستند الرعاية إلى الروابط العاطفية، والتوجهات الأخلاقية والهوية. وبوصفها ممارسة أخلاقية، تتطلّب الرعاية من مانحها خصائص الاهتمام، والمسؤولية، والكفاءة، وسرعة

(40) S. Irwin and F. Williams, «Understanding Social Values and Social Change: The Case of Care, Family and Intimacy,» (Paper Presented to ESPRN Conference on Social Values, Social Policies, University of Tilburg, 29-31 August).

(41) H. Graham, «Caring: A Labour of Love,» in: J. Finch and D. Groves, eds., *A Labour of Love* (London: Routledge & Kegan Paul, 1983).

(42) J. Finch and D. Groves, eds., *A Labour of Love: Women, Work and Caring* (London: Routledge, 1983), p. 3.

الاستجابة[43]. قد تكون الرعاية عامل انعتاق أو تقييد، وتتميز عادة بمزيج من مشاعر الواجب، والجهد، والمكافأة، والثقة، والإخلاص.

يتطلّب إدراك المعنى الثاني الذي توسّع فيه الرعاية فهمنا للرفاه أن نتجاوز نطاق وجهة النظر التي تنظر إلى الرعاية بوصفها مقصورة على الضوابط والعلاقات التي تدل ضمنًا على الحاجة والواجب والاعتماد على الغير. عند النظر إليها من منظور أوسع، فإن من شأن التركيز على الرعاية أن يؤكد الأسس العلائقية للحياة الاجتماعية كلها، ولا مكان هنا لأفراد منفردين، وإنما لعناصر رفاه الناس الأساسية المتأصلة في علاقاتهم بالآخرين، وتبادل الاستجابة للحاجة، وتلقي العرفان والتقدير لما يكون عليه الناس. وما من مقياس يسود هنا. إن هذا التوسع في معني الرفاه لا ينظر إلى الرعاية بوصفها الوفاء بالحاجة وإنما بوصفها توجّه نحو كلّ من الذات والآخرين. ضمن أشياء أخرى، تنقل الرعاية التركيز من القواعد العامة إلى العلاقات الحقيقية لمسؤولية متبادلة وتسهم في تطوّر مجموعة المبادئ الأخلاقية التي تركّز على العلاقات الواقعية بدلًا من العلاقات العامة أو المجرّدة[44]. إن فكرة الاهتمام بشيء ما مهمة هنا أيضًا؛ أي الاهتمام بالبيئة، وبرفاه الحيوان أو بقضية سياسية ما مثلًا، وتنطوي أيضًا على تحمّل المسؤولية[45]. والإشارة هنا لا تخص الطريقة التي نستجيب بها لحاجات الأصدقاء فحسب، وإنما تخص الطريقة التي ننظر بها إلى الغرباء والأصدقاء على حدٍّ سواء، وحتى نستطيع تعرّف هذا قد يكون مطلوبًا منا تغيير فهمنا للطريقة التي نعمل بها، وبدلًا من أن نرى أنفسنا مستقلين، ينبغي أن نرى أننا وأولئك حولنا يعتمد بعضنا على بعض (حتى حين نكون سليمي الأبدان).

طبعًا، إن ما سبق مثالي في مجالات عدة ولا يوافق الواقع الصعب، ويشير

---

(43) Tronto, *Moral Boundaries. A Political Argument for an Ethic of Care*, and V. Held, *The Ethics of Care: Personal, Political, and Global* (New York: Oxford University Press, 2005).

(44) C. Gilligan, *In a Different Voice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), and J. C. Tronto, «Beyond Gender Difference to a Theory of Care,» *Signs*, vol. 12, no. 4 (1987).

(45) Tronto, *Moral Boundaries. A Political Argument for an Ethic of Care*, and S. Sevenhuijsen, *Citizenship and the Ethics of Care Feminist Considerations on Justice, Morality and Politics* (London: Routledge, 1998).

الدليل المتوافر إلى أن منح الرعاية وتلقيها غالبًا ما يكون في الواقع العملي كثير المتطلبات، ومملًا، وموحشًا، ويفتقر إلى الموارد(46). فكّر في الضغط الذي يواجهه والدان عاديان لأطفال يافعين اليوم، وهما يحاولان رعاية أبنائهما في ظروف عمل كثيرة المتطلبات. كذلك، فكّر في العمل والضغط الذي ينتج من رعاية شخص مصاب بمرض الألزهايمر أو تصلب الأنسجة. تضم علاقات الرعاية أيضًا علاقات سلطة ويمكن أن تصبح جزءًا من نظام ضبط اجتماعي، وغالبًا ما تكون كذلك. وهناك تنبيه ثالث مفاده أن الحصول على الرعاية وتقديمها غير متكافئين أيضًا. فمثلًا، كانت الرعاية قد حُدّدت بوصفها أساسًا للتفاوت الجندري في أنه يُنظر إليها أساسًا بوصفها مسؤولية أنثوية، ويمكن العثور على تفاوت في ترتيبات الرعاية أيضًا عبر الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية، حيث يتمتع أولئك الأكثر مالًا باختيار بدائل الرعاية بخلاف القطاعات ذات الدخل المنخفض(47). كما أن هناك تفاوتًا عالميًا في أن النساء يهاجرن من البلدان الأفقر ليقدّمن الرعاية في البلدان الأغنى («سلاسل الرعاية» من الممرضات والمربيات ومدبرات المنازل)(48). مع ذلك يبقى ثمة نقطتان بارزتان في شأن الرعاية: الأولى، أنها ميدان حياة معقد يُغضّ الطرف عنه غالبًا، ومقاربة للحياة تكوّن الرفاه والرخاء وتسهم فيهما. ثانيًا، أنها تجعل ما يدعى المجال الخاص بؤرة للاهتمام بل وتفضي إلى تحليل للعلاقات اليومية التي تنظر إليها من حيث هي تفاوض ونزاع وتلبية حاجة(49).

في القسم الآتي والأخير من هذا الفصل، نوسّع تطوافنا ثانية وننظر إلى البنى والعمليات المجتمعية وآثارها المترتبة على الكيفية التي يجدر بنا تصور الرفاه وفقها.

---

(46) K. Lynch, J. Baker and M. Lyons, *Affective Equality Love, Care and Injustice* (Basingstoke: Palgrave, 2009).

(47) UNRISD, *Why Care Matters for Social Development. Research and Policy Brief 9* (Geneva: UNRISD, 2010).

(48) N. Yeates, «Global Care Chains: Critical Reflections and Lines of Enquiry,» *International Feminist Journal of Politics*, vol. 6, no. 3 (2004).

(49) Dean, *Understanding Human Need: Social Issues, Policy and Practice*, p. 96.

الرفاه والمجتمع: التنظيرات السوسيولوجية

لم يكن الرفاه مركزيًا للمشروع النظري في السوسيولوجيا (علم الاجتماع)، وهو يفتقر إلى هوية و«موطن» متجذرين في ذلك التخصص. غير أن بعض مفاهيم علم الاجتماع الرئيسة موجودة في موقع يعدُّ مكوّنًا تأسيسيًّا للرفاه، وليس هناك شك في أن علم الاجتماع عمومًا لديه الكثير ليقوله عن الرفاه. ويتمثل أحد أوثق إسهامات التنظير السوسيولوجي صلة بالرفاه في كيفية لفته الانتباه إلى عمليات الاندماج والانعزال الاجتماعية والمجتمعية، حيث تصاغ شواغل الإعاشة المادية ضمن سياق أوسع نطاقًا من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، وتركز اهتمامات السلطة، والعمليات الثقافية.

ولكي نقطع شوطًا كبيرًا من حجم عمل كبير هنا، سأركّز على ثلاثة مفاهيم: الفقر، والاستبعاد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي[50]. يوضّح الجدول 1.2 الميزات الرئيسة للمفاهيم الثلاثة في علاقتها في ما بينها.

الجدول 1.2
ميزات رئيسة للفقر، الاستبعاد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي

	الفقر	الاستبعاد الاجتماعي	رأس المال الاجتماعي
تركز الاهتمام	إتاحة الموارد المادية ومستوى المعيشة	انخراط معياري وتشاركي	الترابط ضمن شبكات/ تبادلات، والثقة
التوجهات السائدة	توزيع الدخل والموارد	تراكم «المشكلات الاجتماعية» والعوائق	تقدّم اجتماعي
الغرض من المفهوم بالنسبة إلى السياسات	لتحديد توزيع الناس وفقًا لأدنى دخل/ مورد	(إعادة) صوغ المشكلات الاجتماعية وتعزيز إصلاح دولة الرفاه	جعل العلاقات الاجتماعية مفيدة للنمو الاقتصادي والأداء الديمقراطي

يتبع

(50) يتمتع علم الاجتماع بمفاهيم أخرى ذات صلة بهذا أيضًا، وفي الواقع هذا حقل مزدحم تمامًا. صحيح أن التكافل الاجتماعي والجودة الاجتماعية مفهومان، لكنهما لا يُعرضان هنا أساسًا لأن روابطهما بالرفاه غير مباشرة. ويعتبر فيليبس مصدرًا ممتازًا عن تلك المفاهيم وأخرى غيرها ذات صلة: Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice.*

تابع

نتائج مرغوبة	خفض الفقر وتخفيف حدته	أفراد مندمجون، ومجتمعات متماسكة	تسهيل العمل الجماعي، والنمو الاقتصادي، والأداء الديمقراطي
الإجرائية الإمبيريقية	مستويات الدخل، وإتاحة الحصول على مجموعة من الموارد المادية، ومكوّنات أسلوب الحياة	الفقر المتواصل، والبطالة طويلة الأمد، ودرجة الانخراط في العلاقات الاجتماعية والعمليات السياسية	مقدار الانتسابات (العضويات)، والإجراءات الاتجاهية للثقة أو الفساد، والانخراط في الشبكات

المصدر: M. Daly and H. Silver, «Social Exclusion and Social Capital: A Comparison and Critique,» *Theory and Society*, vol. 37, no. 6 (2008).

إن الفقر مفهومٌ كان قد خضع لتغيير كبير، إن لم نقل تحولّا، منذ أيامه المبكرة (كما هو موضّح في الفصل الأخير). يستطيع المرء فهم معظم هذا التحوّل بملاحظة أن إضفاء الصبغة المفهومية على الفقر آخذ في «التكيف مع احتياجات المجتمع» أكثر فأكثر، ويعدُّ عمل بيتر تاونسند (Peter Townsend) في السبعينيات والثمانينيات ذا أهمية بالغة في هذا المجال؛ فقد كانت مقاربته سوسيولوجية بعمق، إذ كان معنيًّا بمدلول الفقر وكان يعتقد أن الفقر لا يمكن أن يُفهم إلا من حيث مستويات المعيشة المعتادة وحياة المجتمع الاعتيادية. وقد تمثلت إحدى رؤاه المبدعة في أن الدخل بوصفه مقياسًا لمستوى المعيشة يعتوره الخلل[51]. بابتعاد تاونسند[52] من التصور الاقتصادي البحت للفقر بوصفه عيشًا دون عتبة الدخل الدنيا، فإنه جادل بأن خبرات الناس في الفقر تختلف وفقًا لكيفية تكييف الاحتياجات من جانب مجتمعهم الذي يعيشون فيه. لقد كان الفقر يمثل «شح الموارد التي تمكن من المشاركة في أنواع النشاط والحصول على ظروف العيش الكريم وأسبابه المتعارف عليها أو في الأقل الواسعة الانتشار أو المتفق عليها في المجتمعات التي ينتمون إليها»[53].

---

(51) Searle, Well-being, p. 16.

(52) P. Townsend, *Poverty in the UK* (Harmondsworth: Penguin, 1979).

(53) المصدر نفسه، ص 31.

هكذا ولدت فكرة أن الفقر هو استبعاد من نمط الحياة المعتاد لدى أقران المرء، وقد ثبتت الفكرة. وكان من شأن ذلك أن يلفت الانتباه إلى مؤشرات غير مالية لمستويات المعيشة وللحرمان (أو الرخاء) حسبما يحدده ما يُعتبر أنه العرف السائد في المجتمع. إنه يبطل الميل الذي تنطوي عليه مقاربة خط الفقر والمتمثل في عزل الفقراء عن بقية المجتمع. وقد سعت أعمال لاحقة، لا سيما في السياق الأوروبي الأوسع (بما فيه الاتحاد الأوروبي) إلى وضع قياس للفقر وفق ثلاثة مسارات: **أولًا**، يُعتبر الفقر حيثية ذاتية، أي أنه يُتصوّر من حيث ما يعتبره الناس المكوّنات الضرورية لمستوى المعيشة المعقول[54]. وهذه المقاربة تشبه مقاربة «دع الناس تقرر» بحسب ما تجسّدت في المصنفات التي موضوعها الرخاء الذاتي. **ثانيًا**، يقوم تصور الفقر على أساس أسلوب المعيشة الفعلي، ويُقاس من حيث أنماط الاستهلاك المعتادة لدى الناس ومرافقهم المنزلية[55]. وكان هذا النوع من التفكير قد فتح أبوابًا عريضة لإدراج عوامل عدّة جديدة في قياس الفقر، وللتحديث المنتظم للإجراءات المكوّنة[56]. **ثالثًا**، كانت أبحاث الفقر قد أضحت زمنية ومعنية بالمدة، ولا سيما استمرار الفقر على مر الزمن. وخلاصة القول، فقد أصبح العرف السائد في أوروبا أن يُتصوّر الفقر ويُقاس بأبعاد ثلاثية: الدخل، زائدًا كميات الاستهلاك وأسلوب الحياة (من المسلم به أنه لا يزال أوّليًا)، زائدًا المدة.

مع ذلك، لم يوضع قياس الفقر ضمن سياقه الاجتماعي المناسب في كل مكان؛ إذ يختلف تصوّر مفهوم الفقر في الولايات المتحدة عن ذلك السائد في أوروبا. ففي الولايات المتحدة يُستخدم معيار الدخل على نحو مطلق، إذ

(54) J. Mack and S. Lansley, *Poor Britain* (London: Unwin Hyman,1985), and K. Van den Bosch, *Identifying the Poor* (Aldershot: Ashgate, 2001).

(55) D. Gordon, R. Levitas, and C. Pantazis, eds., *Poverty and Social Exclusion in Britain* (Bristol: Policy Press, 2004), and C. T. Whelan and B. Maître, *Poverty and Deprivation in Ireland in Comparative Perspective* (Dublin: Economic and Social Research Institute, 2009).

(56) تعدُّ عملية الاتحاد الأوروبي في لشبونة، التي بدأت في عام 2000 وينبغي أن تنتهي في عام 2010، منتدى رئيسًا لتطوير مقياس الفقر والاستبعاد الاجتماعي. انظر: A. Atkinson [et al.], *Social Indicators: The EU and Social Inclusion* (Oxford: Oxford University Press, 2002), and E. Marlier [et al.], *The EU and Social Inclusion: Facing the Challenges* (Bristol: Policy Press, 2007).

تحدد الحكومة الاتحادية خط الفقر بحسابه على أساس الدخل اللازم لشراء الحد الأدنى من تشكيلة النظام الغذائي المتمثلة في المواد الغذائية والسلع والخدمات(57). ويُفترَض أن الأسر ينبغي أن تنفق اعتياديًا نحو ثلث دخلها على الطعام، فتُجرى الحسابات على ذلك الأساس. فلسفيًا، يستند هذا إلى رأي يقول بأن ثمة جوهرًا مطلقًا للفقر يرتبط بعدم القدرة على العيش أو تلبية الحاجات الأساسية، وتعزّز هذا الرأي فكرة المشقّة التي لا تُحتمل. والجوع مؤشر هنا، وكذلك اللباس والمأوى والخلو من الأمراض. ولا تشتمل مقاربة مستوى الدخل الضيقة هذه على الجوانب الأخرى من الحالة الاقتصادية، مثل الضائقة المادية (كالعيش في مسكن دون المستوى المعقول) أو الدَّين، ولا تأخذ في الحسبان الأصول المالية (بما فيها المدخرات أو الممتلكات العقارية) أو أسلوب الحياة أو العوامل الذاتية. إن الاختلاف مع أوروبا صارخ؛ ففي أوروبا يكاد لا يُقاس الفقر مطلقًا الآن بمعيار وحيد للدخل، وبالتأكيد لا يقاس بمعيار الدخل المطلق.

من منظور نسبي في الفقر، لا يحتاج الأمر إلى الذهاب بعيدًا للنظر إلى الفقر بوصفه شكلًا من أشكال الاستبعاد. ويؤكد الاستبعاد الاجتماعي، وهو المفهوم الذي اكتسب بعض الأهمية في كل من دوائر علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية في أوروبا، العمليات التي ينخرط (أو لا ينخرط) فيها الناس بدلًا من مجرد التأكيد على الموارد المتاحة لهم، وهو موجّه بشكل خاص إلى مشاركة الناس الفاعلة في عدد من مجالات الحياة. فبوصفه ظرفًا أو حالًا يعاني منه الناس، يتصف الاستبعاد الاجتماعي بأنه إحساس قوي بالانفصال

---

(57) إنها ترجع إلى عقد الستينيات وبرنامج الحرب على الفقر للرئيس ليندون جونسون (Lyndon Johnson). تجعل انطلاقها من بحث يشير إلى أن الأسر تنفق نحو ثلث دخلها على الطعام، وقد حُدّد مستوى الفقر الرسمي بمضاعفة تكاليف الطعام الأساسية ثلاث مرات. ومنذ ذلك الوقت، يُحدَّث الرقم سنويًا بسبب التضخم، لكن هذه العملية والمنطق المتعلق بها قد بقيا من دون تغيير. وبمرور الوقت، وازدياد المدخولات بالقيمة الحقيقية، كانت عتبة الفقر قد انخفضت بالنسبة إلى متوسط الدخل، وذلك من 48 في المئة من دخل أسرة متوسطة في عام 1960 إلى 29 في المئة في عام 2000. انظر: J. Le Grand, C. Propper and S. Smith, *The Economics of Social Problems*, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave, 2008) لاحظ أن حد عتبة الفقر في الاتحاد الأوروبي هو 60 في المئة من متوسط الدخل.

والاستقطاب والعزلة، وهي مواصفات تناقض العضوية والانتماء (الاندماج الاجتماعي). ولمنشأ المفهوم أصول متنوّعة؛ فمثلًا، يستطيع المرء العثور على آثار له في أفكار عالم الاجتماع الكلاسيكي إميل دوركهايم (Émile Durkheim) والتي تناولت الأنماط المختلفة من الاندماج و«التفسّخ» (أنوميا) الاجتماعي. كما ينسجم المفهوم مع سمات من مقاربة أمارتيا سن، خصوصًا من حيث اهتمامها بالفاعلية. توجد الأصول الأقرب لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي في السياسة الاجتماعية الفرنسية في السبعينيات من القرن العشرين، حين استُخدمت لوصف أشخاص موجودين على هامش مجتمع[58]. وبعد أن رسخ في أوروبا بشكل خاص في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أصبح للاستبعاد الاجتماعي مجموعة متنوّعة من المعاني. في دوائر السياسات العامة، نحا مفهوم الاستبعاد الاجتماعي إلى توجيه المخاوف من أن الناس آخذين في الانقطاع عن كل من الشبكات الأساسية، مثل الأسرة، والأصدقاء، والمجموعة الاجتماعية، والمجتمع المحلي، وأنظمة القيم الأساسية[59]. وثمة تفسير أكثر انتقادًا يُرجع أصول الاستبعاد الاجتماعي إلى التغيير الاجتماعي والمجتمع المعاصر، حيث تُنتقد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لتقاعسها عن تحقيق الاندماج الاجتماعي، خصوصًا في سياق تقليص النشاط الصناعي والاقتصادات المتغيرة[60]. ويشير هذا إلى إخلال المجتمع بوعوده بطريقة ما. إن ما ينطوي عليه مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من حاجة إلى إعادة التصميم والتحديث المؤسسيين يجتذب المفوضية الأوروبية التي أضحت أحد أقوى مروّجي هذا المفهوم ورعاته[61]. كما أن الرؤية التي تقوم عليها الوحدة والتطابق تشهد لمشروع الاتحاد الأوروبي المتعلق بالاتحاد السياسي والاقتصادي الأوروبي.

(58) تناول كتاب لرينيه لونوار (René Lenoir) الموضوع، وقد نُشر في عام 1974، وأصدره الناشر بعنوان: *Les Exclus: Un Francais sur dix.*

(59) H. Silver, «Social Exclusion and Social Solidarity: Three Paradigms,» *International Labour Review*, vol. 133, no. 5/6 (1994).

(60) S. Paugam, *La Disqualifi cation sociale. Essai sur la nouvelle pauvreté* (Paris: Presses Universitaires Françaises, 1991).

(61) M. Daly, «EU Social Policy After Lisbon,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 44, no. 3 (2006).

وفي ظل ما ورد أعلاه، استقر الاستبعاد الاجتماعي في نماذج إرشادية وخطابات مختلفة(62). وهذا فيه مسحة من المفهوم المتلوّن، من حيث إنه يمكنه تأدية دور المضيف لتحليلات مختلفة تمامًا ولمشروعات الإصلاح الاجتماعي المتنافسة(63).

وفي حين يمكن أحدنا أن يجادل حول ميزات مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وما إذا كان جديدًا أم لا(64)، يقدّم هذا المفهوم بعض الآراء المهمة المتعلقة بالرفاه. تصبح هذه واضحة حين يقارنها المرء بالفقر (على الرغم من أنه من المهم عدم المبالغة في المقارنة، لأسباب ليس أقلها أن أبحاث الفقر تتخذ منعطفًا أكثر دينامية، وأيضًا لأن المفاهيم ليست متنافسة). ويتمثل أحد العناصر المُعرِّفة لمقاربة الاستبعاد الاجتماعي في إحساسه بتراكم مختلف ظروف الحرمان، وهذا يشمل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وحتى الثقافية. ويسعى المفهوم إلى تناول مدى تفاعل مختلف أنواع الحرمان وتراكمها بمرور الوقت، ويمضي قدمًا بفكرة وجود طبقات أو مستويات متعدّدة من الحرمان أو «مواطن انعدام الرفاه» (diswelfares)، على الرغم من أنه لا يزال ينبغي العمل على تقديم سجل تجريبي مرضٍ عن طريقة تراكم العناصر المختلفة(65).

---

(62) H. Silver, «Social Exclusion and Social Solidarity: Three Paradigms,» *International Labour Review*, vol. 133, no. 5/6 (1994), R. Levitas, *The Inclusive Society? Social Exclusion and New Labour* (Basingstoke: Palgrave, 1998).

(63) انظر: P. Chamberlayne: «Social Exclusion: Sociological Traditions and National Contexts,» in: *Social Strategies in Risk Societies*, SOSTRIS Working Paper 1 (London: University of East London, 1997), لنقاش مثير جدًا للاهتمام عن الاستبعاد الاجتماعي في سياق مقاربات علم الاجتماع، وتراثه في مجموعة من الدول الأوروبيّة المختلفة. في ما يخصّ المفاهيم حمالة الأوجه (chameleon concepts)، يقدّم بوفيه (Beauvais) وجنسون (Jenson) معنى ذا صلة حين يلاحظان في ما يتعلّق بمفهوم آخر له معانٍ متعددة - وهو التماسك الاجتماعي - أنه يظهر في نقاشات السياسات في مرحلة لا تجدي فيها نفعًا، السياسات أحادية التركيز مثل محاربة الفقر، والعمل، وتنمية المجتمع ولا تكون فاعلة كما يُراد. بهذه الطريقة وغيرها، تخدم المفاهيم حمالة الأوجه وظيفة معالجة خطاب السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتحديثه.

(64) انظر: Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice*, pp. 119-121, and Levitas, *The Inclusive Society? Social Exclusion and New Labour*.

(65) T., Burchardt, J. Le Grand and D. Piachaud, «Degrees of Exclusion: Developing a Dynamic, Multidimensional Measure,» in: J. Hills, J. Le Grand and D. Piachaud, eds. *Understanding Social Exclusion* (Oxford: Oxford University Press, 2002); Gordon, Levitas and Pantazis, eds., *Poverty and* =

ثانيًا، يستحضر الاستبعاد الاجتماعي توجهًا علائقيًا (يمنح المفهومَ بعض أوجه التشابه مع الرعاية). يُعزّز مقاربة الاستبعاد الاجتماعي مثل أعلى مفاده أن كل شخص جزء من مجموعة متنوّعة من الشبكات الاجتماعية التي لا يشعرون أنهم منخرطون فيها فحسب وإنما مكلفون بها أيضًا[66]. وتكتسب «المشاركة» قيمة هنا، لا من أجل مصادر القوة التي تنتج عنها وإنما لأنها تدلُّ على فاعلية واندماج من جانب الناس. لكن هناك نقاط ضعف وأوجه انعدام يقين بالمفهوم أيضًا، وأريد تسليط الضوء على ثلاثة منها: أولًا، ليس واضحًا الموضع الذي يحدد فيه هذا المنظور مكمن الأسباب وخصوصًا ما إذا كان يشدّد على العوامل البنيوية - كالتفاوت الاجتماعي مثلًا، أو حرمان الناس من الفرص التي تجعلهم مندمجين - أو على السلوك الفردي. ليس هناك شك، لكن ذلك الجزء من أصول المفهوم موجود في الإشكال المتمثل في معاناة الخطر والتهميش واسع الانتشار الذي تسبّبه زيادة تعريض المجتمع لعوامل السوق (marketization of society) وإضعاف المؤسسات السابقة والتسويات المتعلقة بدولة الرفاه في حقبة ما بعد الحرب[67]. مع ذلك، يمكن الاستعاضة عن هذا الميل نحو العوامل البنيوية بالتفسير الفردي. وفي دوائر السياسات العامة خصوصًا، يفضي الاستبعاد الاجتماعي وبسرعة إلى مشروع إدراج المهمشين في سوق العمل. ثانيًا، على الرغم من تمتع المفهوم بميزة «كل المجتمع»، إلا أنه ينحو إلى التركيز على دراسة الفقير والمهمّش (كما هو الحال في الاستخدام المعتمد من جانب الاتحاد الأوروبي مثلًا). ومن ثم، بينما يشير الاستبعاد الاجتماعي نظريًا إلى العمليات التي هي في صميم المجتمع، يركّز عمليًا على الأقلية الموجودة على الهامش. وهذا مرتبط على الأرجح بموطن الضعف الثالث، وهو أن موقف المفهوم من التفاوت الاجتماعي غير واضح، خصوصًا إن كان ينبغي

= *Social Exclusion in Britain,* and R. Levitas [et al.], «*The Multidimensional Analysis of Social Exclusion, Bristol: Department of Sociology and School for Social Policy,*» (Townsend Centre for the International Study of Poverty and Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol, 2007).

(66) P. Spicker, «Exclusion,» *Journal of Common Market Studies,* vol. 35, no.1 (1997).

(67) M. Rustin and P. Chamberlayne, «Introduction: From Biography to Social Policy,» in: P. Chamberlayne, M. Rustin and T. Wengraf, eds., *Biography and Social Exclusion in Europe Experiences and Life Journeys* (Bristol: Policy Press, 2002).

تصوّر التفاوت من حيث الانقسامات الطبقية التقليدية، أم أن هذا قد استُبدل بأشكال جديدة من التفاوت.

تتحدث المعرفة العلمية المعمقة في المفهوم الثالث - رأس المال الاجتماعي - على الرفاه بشكل أقل مباشرة مقارنة بالاستبعاد الاجتماعي، غير أنها معنية مركزيًا بالكيفية التي تكوّن بها صلات الناس وشبكاتهم الاجتماعية شكلًا من رأس المال الاجتماعي، ومن ثم تؤثّر في رفاههم الخاص ورفاه المجتمع المحلي والمجتمع عمومًا. يشير رأس المال الاجتماعي في أبسط أشكاله إلى النتائج المفيدة التي يولدها نزوع الناس إلى الترابط معًا بانتظام والانخراط في شؤون المواطنة وشؤون المجتمع المحلي(68). وبكل وضوح، يسلط رأس المال الاجتماعي الضوء على تنميط العلاقات الاجتماعية ومستويات الثقة والمشاركة الارتباطية وغيرها من أشكال المشاركة، وكيفية تأثير تلك العلاقات في التقدّم وسير العمل في مجموعة مستويات (من الأفراد إلى الأسر إلى المجتمعات المحلية إلى المؤسسات الاجتماعية والسياسية). لا ينبّهنا رأس المال الاجتماعي إلى كيفية «رعاية» الناس للآخرين أو اهتمامهم بهم بقدر ما ينبهنا إلى الفوائد التي يجنونها وآخرون غيرهم من خصائص ثقافية معينة، مثل السلوك الموحي بالثقة والانخراط المدني والمشاركة في الشبكات الاجتماعية. يمكّننا المفهوم من إلقاء نظرة جديدة على المبادلات الطوعية

---

(68) ينبغي أن يُلاحظ أن رأس المال الاجتماعي مفهوم آخر أصوله كامنة في مجموعات متنوّعة من الدراسات. ويتمتع المفهوم بثلاثة تفسيرات رئيسة: اثنان قدّمهما عالما الاجتماع جايمس كولمان (James Coleman) وبيار بورديو (Pierre Bourdieu)، وثالث قدّمه عالم السياسة روبرت بوتنام (Robert Putnam). ونظرًا إلى أن رأي كل من بورديو وبوتنام يُناقش في النص، يصبح الشرح الموجز ملائمًا هنا بشأن تصوّر جايمس كولمان. ولكونه مشتغلًا في علم اجتماع التعليم، طوّر كولمان رأس المال الاجتماعي بوصفه ملمحًا من ملامح البنية الاجتماعيّة، وإنتاجه من وظائف بنية العلاقات الاجتماعيّة (درجة انغلاقها) ومحتواها (خصوصًا مدى تعدّدها)، انظر: J. Coleman, «Social Capital in the Creation of Human Capital,» *American Journal of Sociology*, vol. 94 (1988),

في عالم كولمان، تضمّ ملامح البنية الاجتماعيّة التي تسهّل حصول الفاعلين على الموارد تبادلًا في العلاقات، وقنوات المعلومات، وعلاقات اجتماعيّة مغلقة ومتعدّدة، وتنظيمًا اجتماعيًا ملائمًا. وهو يزعم أن حال الأشخاص الذين يتمتّعون بمثل هذه الأنواع من العلاقات والصلات الشخصية، يكون أفضل على الأرجح من أولئك الذين يفتقرون إليها.

والتفاعلات الاجتماعية غير الرسمية في الأسر، والجماعات، والروابط. وفي حين أن أدبيات الرعاية وحتى أدبيات الاستبعاد الاجتماعي ستقدّر قيمة هذه في حد ذاتها، يرى رأس المال الاجتماعي فيها نوعًا من الموارد ذا مضامين (انظر الجدول 1.2). وتُعد هذه مانحة للرفاه؛ ليس بالضرورة من أجل ذاتها، وإنّما بسبب أنواع رأس المال التي تنتجها. إن روبرت بوتنام[69] (Robert Putnam) مثلًا، وهو أحد المروّجين الرئيسين للمفهوم، معنيٌّ بتقييم العلاقة القائمة بين رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي (ولا سيما مستوى انخراط الناس المدني) وبين التقدم (النجاح) في الديمقراطية و/ أو الاقتصاد. ويكون رأس المال الاجتماعي من هذا المنظور إما نوعًا من الغراء الاجتماعي الذي يعمل على تماسك الجماعات والمجتمعات المدنية وفي نهاية المطاف المجتمع، معًا، وإما مُزلقًا اجتماعيًا (social lubricant) يضمن أن في إمكان الناس أن يتفاعل بعضهم مع بعضهم الآخر بسلاسة[70]. وعلى الرغم من ذلك، فإن رأس المال الاجتماعي منخرط أيضًا في «انعدام الرفاه»، وقد سلّط عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو[71] (Pierre Bourdieu) الضوء على دور رأس المال الاجتماعي في المجتمع غير المتكافئ، مُظهرًا كيفية مساهمته في بُنى السلطة السائدة في المجتمع، لا سيما في ما يتعلّق بسعي النُخب للحفاظ على امتيازاتها. بالنسبة إلى بورديو إذًا، وبخلاف بوتنام، فإن رأس المال الاجتماعي ليس خيرًا عامًا أو موردًا من أجل الاندماج على المستوى المجتمعي، وإنّما هو آلية لتحديد الحدود وتعزيزها بين الجماعات ومواطن انعدام المساواة في المجتمع عمومًا. إن الأصداء الغامرة لرأس المال الاجتماعي في الخطابين العام والأكاديمي ميزة ينبغي حمايتها وجني ثمارها وموردًا ينبغي وضعه في خدمة تحسين سير العمل الديمقراطي و/ أو الاقتصادي. فالمجتمعات المحلية التي تمتزج معًا تراكم معًا،

(69) R. Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1993), and *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000).

(70) D. Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice* (London: Routledge, 2006).

(71) P. Bourdieu, «The Forms of Capital,» in: J. G. Richardson, ed., *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (New York: Greenwood Press, 1985).

وإذا كنا نبحث عن تطبيق لهذه المقاربة، فإنه يمكن رؤية هذا النوع من التوكيد في عمل البنك الدولي، خصوصًا في تسعينيات القرن العشرين. وبوصفه أداة للتنمية، فقد استخدم هذا المفهوم لتعبئة المجتمع المدني والعلاقات والموارد «الخاصة» من أجل تحقيق هدف تحسين أداء السوق والحكم الرشيد. يُعنى بعض الدراسات التي تُجرى برعاية من البنك الدولي بالتأثيرات الإيجابية على وجه الخصوص لرأس المال الاجتماعي، ويجري تنظيم كثير من تلك الدراسات بوصفها دراسات حالة لمؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية، مثل جمعيات القروض الدورية أو المشروعات الصغيرة، وفرص المساعدة الذاتية للفقراء، ومشاركة الفقراء كونها جزءًا من «الحكم الرشيد»[72].

خلاصة

سوف نلفت الانتباه، على سبيل الإيجاز، إلى بعض النزعات الأساسية، على الرغم من أنه لم يكن في مقدورنا سوى التطواف حول أدبيات واسعة جدًا. أوّلًا، هناك اهتمام أكبر حتى الآن بالعمليات الفردية وحياة الناس العاطفية. فالضوء مسلّط على الرخاء الشخصي من حيث هو إشباع الرغبة والاستقرار العاطفي. مع ذلك، فإن الرخاء بوصفه مفهومًا لا يركّز على توجهات الأفراد الذهنية وحدها، بل هناك اهتمام كبير أيضًا بقدرات الأفراد على العمل، ومدى امتلاك الناس الموارد وتمتعهم بالحريات لتحديد الاختيارات وتحقيق النتائج التي يعدّونها قيّمة. ثانيًا، تدفع المعرفة العلمية المعمقة المعاصرة الجوانب العلائقية في الحياة إلى الواجهة وتدعونا إلى التفكير بالطريقة التي تكون فيها ملامح العلاقات بين الأشخاص مانحة للرفاه. ينظر حقل الرعاية إلى هذا من حيث تقديم الدعم وتلقيه في حين يتخذ مفهوم رأس المال الاجتماعي مقاربة أكثر أداتية ويركّز على الفوائد والمزايا التي يمنحها التنظيم والشبكات والعلاقات الاجتماعية. ثالثًا، تركّز الصيغ المفهومية للاستبعاد الاجتماعي ووجهة نظر في

---

(72) D. Narayan, *Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us?* (Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 2000).

الفقر أكثر تعقيدًا على تأثير سوء توزيع الموارد ودور المؤسسات المجتمعية والسلوك الشخصي في إنتاج عمليات الدمج والاستبعاد. ويلخّص الجدول 2.2 المواطن التي يركز عليها كلٌّ من هذه المفاهيم، وفيه يبدو تعقد مسألة الرخاء الإنساني واضحًا.

جدول 2.2

تأكيدات واهتمامات المفاهيم المذكورة في هذا الفصل

المفهوم	التركيز الرئيس
الرخاء الذاتي	المشاعر الفردية، الحالة الذهنية
الرخاء	موارد الأفراد، القدرات على العمل
الرعاية	العلاقات الشخصية، تلبية الحاجات، النزعة حيال الآخرين
الفقر	انعدام الكفاية في الناحيتين المالية وأسلوب الحياة مقارنة بالآخرين
الاستبعاد الاجتماعي	عمليات استبعاد بنيوية، مستوى انخراط الفرد ومشاركته
رأس المال الاجتماعي	إتاحة الموارد بفعل الشبكات الاجتماعية، والميزات الثقافية وأنماط المشاركة والانخراط

في سياق أكثر نقدية، ينبغي ملاحظة أشياء معينة بشأن المفاهيم المختلفة والتطوّرات في هذا الحقل على نحو أوسع. فمثلًا، يتمتع الرخاء (خصوصًا بمعناه الذاتي) بمدلول فردي صارخ. وفيما يمنح أولوية للسمات الذاتية للرفاه التي يجري تجاهلها حتى اليوم، فإن التحوّل إلى الرخاء ينحو بالمفاهيم المتعلقة بالحالة الإنسانية نحوًا فرديًا. يتمثّل الاهتمام الثابت في الفرد، وبقدر ما تكون الظروف الاجتماعية محل اعتبار فإنها تكون تحت قناع العوامل التي تؤثر على الحالة الذهنية للأفراد أو قدراتهم على العمل. كذلك يفتقر المفهوم إلى المقصد النقدي، ويبدو أنه مدفوع بالبحث عن الخبرات والغايات الإيجابية لكنه أقلّ اهتمامًا بالكيفية التي تنتج بها البيئة الأوسع نطاقًا الخبرات والنتائج السلبية. يتمتع رأس المال الاجتماعي بأنواع مشابهة من مواطن القوة والضعف، ويشترك كلا المفهومين بنزعة متأصلة لإضفاء صبغة مثالية على الاستقرار والانسجام ويحملان فهمًا لرخاء الأفراد، أو الجماعات أو المجتمعات المحلية

باعتباره راسخًا في عملية تطوّر حميدة نسبيًا تسير على نحو طبيعي. لا يتمتع أي من المفهومين بمعيار واضح للتعامل مع الظواهر الاجتماعية المسببة للشقاق، وفي هذا يمثّلان مقاربتين مختلفتين جدًا للفقر أو حتى للاستبعاد الاجتماعي (بأشكاله المختلفة الأكثر نقدية). ترتكز وجهتا النظر الأخيرتان على توجّه نحو المشكلات الاجتماعية وهما في الجوهر مفهومان نقديان، وهذا يعني أنهما مثل الرفاه يشتركان في موقف نقدي تجاه الدولة والمجتمع.

لا يجدر بالمرء أن يرى اختيار المفهوم أو المقاربة على أنه عشوائي، وموضوع النقاش هنا هو الاختيار بين المقاربات الإيجابية والسلبية والذي يرتبط بتفضيلات أوسع نطاقًا تتصل بالنموذج المعياري (البرادايم). إن شعبية الرخاء جزء من حركة أوسع ضمن البحث العلميّ تجاه الفرد وتجاه مقاربة تؤكد الفاعلية باعتبارها مقابلًا للبنية. وبالتالي، تنبثق عن طريقة ارتباط المفاهيم بنماذج إرشادية (paradigms) أوسع وعن القيم التي تحملها تأثيرات أساسية مهمة في ما إذا كان ينبغي التركيز على الرخاء والسعادة من جهة أو على الفقر والرفاه من جهة أخرى.

ما يُلحظ في شأن كل الدراسات المذكورة في هذا الفصل هو أن الرفاه بوصفه مفهومًا غائبٌ فعليًا، ويبدو قديمًا ومنهكًا بجانب جاذبية الرخاء ونشاطه. ويبدو مثيرًا للاهتمام مجاورة تصورات الرفاه الكلاسيكية (كما أوضحتها في الفصل السابق) للمفاهيم الأكثر اجتماعية والمتوجهة نحو الفرد التي ناقشتها الآن. وعلى الرغم من أن كمًّا جيدًا من الدراسات الجديدة يُتابَع لمصلحة فهم أداء الفرد (وأحيانًا الجوانب الداخلية له)، إلا أن كثيرًا منها يركّز الاهتمام أيضًا على عوامل علائقية ومجتمعية، بحيث يُظهر مدى أهمية العلاقات الاجتماعية والموارد الاجتماعية للرفاه الفردي أو المجتمعي. وهذا يأخذنا إلى طريق يتجاوز التوجهات التقليدية للرفاه. وكما يقول جوردان[73]، يتطلّب

---

(73) B. Jordan: «Income, Involvement and Well-being: The Benefits and Costs of Interdependence,» in: J. Bradshaw, ed., *Social Security, Happiness and Well-being* (Antwerp: Intersentia, 2008b), and *Welfare and Well-being: Social Value in Public Policy.*

الرخاء تفسيرًا اجتماعيًّا كامنًا في العلاقات الاجتماعية وليس في فهم النموذج الاقتصادي الكلاسيكي للرفاه كما يتجسّد في الأفراد وممتلكاتهم المادية. وبالتالي، فإن استصحاب الأفكار المستخرجة من الدراسات التي استُعرضت للتو يتطلب أن نمضي قدمًا بفهم للرفاه يركّز على نقطتين: (أ) الموارد المادية والعمليات وأنواع النشاط والبنى ذات الصلة، و(ب) العمليات العلائقية وتلك التي بين الأشخاص التي يمنح عبرها الناس معنى وقيمة بعضهم لبعض، ولما يفعلونه، ومن ثم ينبغي توسيع معنى الرفاه إلى خارج النطاق الاقتصادي أو الموضوعي لجعله نسبيًا واجتماعيًا أكثر.

فاصل

بوصفه مفهومًا أو فكرة، أُطِّر الرفاه وصيغ في الخطاب والجدل السياسيين أيضًا، وهو راسخ فكرة وهدفًا في الأخلاق والفلسفة، وفي التنظيم السياسي وممارسات الدولة. لم يكن الفلاسفة والسياسيون وحدهم من يجادل في معنى الرفاه ومكوّناته طوال قرون، إنما ثمة بلدان في العالم المتطوّر قد نَظّمت وأعادت تنظيم نفسها في السنوات الستين الأخيرة في الأقل بهدف تحقيق «الرفاه» لسكانها أيضًا. يتناول الفصلان الآتيان أنظمة الفكر، والممارسة السياسية في شأن الرفاه. وفي الأول يُبحث الرفاه بمقتضى الكيفية التي يُؤطّر بها في الفلسفة السياسية، والثاني يعتبر الرفاه هدفًا لسياسة الدولة العامة وللتنظيم المجتمعي.

كان الفصلان الأوّل والثاني قد أظهرا أن طيف الأفكار الموجود في الرفاه، أو الذي يثيره، ليس واسعًا فحسب، بل عميقًا أيضًا بمقدار عمق القضايا التي يقدّمها. في الفصلين الثالث والرابع نواجه جوانب أخرى من هذا العمق حين نحصل على تسييس الرفاه، ويجعلنا هذا نتوغل أكثر في الحقلين المعياري والإرشادي، على الرغم من أن المقاربات التي ستُناقش تحليلية بطبيعتها أيضًا. ينقسم العمل بين الفصلين على النحو الآتي: يبحث الفصل الثالث في الرفاه على نحو ما أطّرته الفلسفات السياسية السائدة واختصمت فيه، ويتناول الفصل الرابع الكيفية التي يُنظّم بها تحت رعاية دولة الرفاه. ويشترك كلا الفصلين في اهتمامهما بتحديد وتحليل الكيفية التي يجري وفقها إعادة التفكير في المواقف التي طال أمدها.

الفصل الثالث

فلسفات الرفاه السياسية الكلاسيكية

بالتركيز على «الأيديولوجيات والرفاه»، ننخرط هنا في نقاش حول كيفية اضطلاع مجموعة من الفلسفات السياسية والمشاريع السياسية بوضع الصيغة المفهومية للتسويات المعيارية والسياسية الخاصة بالرفاه. ويتمثل الهدف من ذلك في تقديم بيان عن أُطر العمل النظرية الرئيسة التي تُصاغ ضمنها وجهات النظر السياسية في الرفاه، ولتكوين فهم لما يُعتبر أنه يكوّن تقدمًا اجتماعيًا، وكيف يجري إعادة التفكير في هذه الآراء. هناك ثلاثة أمور يسعى الفصل إلى إنجازها: أوّلًا، التركيز عن كثب على خصوصيات الرفاه باعتباره مثلًا أعلى فلسفيًا متنازعًا فيه. فكيف تؤطّر المواقف الفلسفية المختلفة الرفاه؟ وكيف ترتبط الآراء عن الرفاه بالمبادئ الجوهرية مثل المساواة، والحرّية، والعدالة؟ ستُناقش مكانة الرفاه في الليبرالية، والاشتراكية الديمقراطية، والماركسية، والمحافظتية (مذهب المحافظة على القديم - conservatism) تباعًا. ثانيًا، يلزم الفصل أن يوضح المتغيرات الرئيسة في تصورات العلاقة بين الرفاه وأشكال التنظيم السياسي. وبالتالي، يعالج الجزء الثاني من هذا الفصل كيفية تحوُّل هذه الآراء المختلفة إلى وجهات نظر حول تنظيم الرفاه، كما يسهب في شرح أنماط الرفاه التي تنبثق من مواقف نظرية مختلفة، خصوصًا ما يتعلق منها بدور الدولة. كذلك يُظهر القسمان الأولان من الفصل أن الرفاه يستند إلى أرضية من أفكار مترابطة يدور حولها خلاف واسع. المهمة الثالثة والأخيرة هي إيجاز كيفية إعادة تأطير المواقف المختلفة في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية

المتغيّرة. لمنطق هذا الفصل إذًا ثلاث طبقات: الأولى هي الفلسفات العامة، ومن ثمَّ الصيغ السياسية لتلك الفلسفات بوصفها تدرس تنظيم الرفاه وشكله الملائمين، والثالثة التغيير والإصلاح.

التقاليد الفلسفية الرئيسة ذات العلاقة

هناك ثروة من الدراسات العلمية المعمّقة التي ركّزت على الأسس النظرية والأيديولوجيّات الجوهرية للسياسات الاجتماعية[1] و/ أو الروابط بين سياسات الرفاه العامة المختلفة والأيديولوجيّات والحركات السياسية[2]. وكما يوضح جاياسوريا[3] (Jayasuriya) - من بين آخرين - فإن أفكار الرفاه ليست مجموعة فضفاضة من التقاليد التي يمكن انتقاء أفضلها، وإنّما هي مرتبطة بمشروعات سياسية كبيرة للتطوّر الديمقراطي، وتنمية السوق، ورخاء المجموعة، والتنافس السياسي، والتقدم المجتمعي، والمواطنة، وفن الحكم. ومن شأن النظر إلى الرفاه عبر عدسات ليبرالية، واشتراكية ديمقراطية، وماركسية، ومحافظتية أن يمكّن من فهم مدى اتساع نطاق التفكير والمواقف والانتقادات المعنية به[4]. وعلى الرغم من أن النقاش الشعبي ينحو إلى تمثل المقاربات المختلفة بأبسط العبارات، إلا أنّها ليست متضادة بالضرورة، ويتداخل بعضها ببعض في نواحٍ رئيسة، مع أن كلًا منها يضمّ كيانًا منفصلًا من الأفكار. وينبغي أن نقر أيضًا منذ البداية أن كلّ تلك الأفكار هي في حد ذاتها وجهات نظر معقّدة، والمساحة المحدودة المتاحة هنا لا تسمح لنا إلا بإيجاز توجهاتها العامة وآرائها الرئيسة بوصفها ذات صلة بأحد اهتمامات الرفاه. ويقدّم الجدول 1.3 نظرة عامة.

---

(1) R. F. Drake, *The Principles of Social Policy* (Basingstoke: Palgrave, 2001); T. Fitzpatrick, *Welfare Theory* (Basingstoke: Palgrave, 2001); A. Deacon, *Perspectives on Welfare* (Milton Keynes: Open University Press, 2002), and T. Fitzpatrick, *New Theories of Welfare* (Basingstoke: Palgrave, 2005).

(2) G. Room, *The Sociology of Welfare* (Oxford: Blackwell/Mott and Robertson, 1979); R. Mishra, *The Welfare State in Capitalist Society* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1990), and G. Taylor, *Ideology and Welfare* (Basingstoke: Palgrave, 2007).

(3) K. Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion* (Basingstoke: Palgrave, 2006), p. 15.

(4) هناك طبعًا فلسفات سياسية أخرى. النسوية حالة واضحة، لأنّها قد عالجت قضايا الرفاه بقوة. وبدلًا من دراستها بحدّ ذاتها، تُستخدم النسوية أساسًا لنقد افتراضات أساسية عن الفلسفات الرئيسة.

الجدول 1.3

مجالات تركيز التقاليد الفلسفية المختلفة ذات الصلة

وجهة النظر	مجال التركيز الرئيس
ليبرالية	استقلالية فردية وحرية اختيار تبادلات السوق هي أفضل مصدر للرفاه فهم المساواة من الناحية الرسمية بوصفها مساواة أمام القانون الحقوق المدنية والسياسية هي الأشكال السائدة للحقوق
اشتراكية ديمقراطية	يُرى الأفراد والمجموعات على أنهم فاعلون سياسيون ضمن الدولة الديمقراطية الدولة هي المزوّد الرئيس للرفاه، على نحو مباشر وغير مباشر الحقوق الاجتماعية، إضافة إلى المدنية والسياسية، حقوق أساسية تُفهم المساواة على أنها مرتبطة بنتائج التأكيد على العدالة الاجتماعية والحقوق الاجتماعية
ماركسية	الاهتمام الرئيس هو العلاقة بين الدولة، والنظام الاقتصادي، ونظام الأفكار تنتقد كلًا من السوق والدولة، حيث تنظر إليهما بوصفهما مترابطين على نحو لا انفصام له تؤدي دولة الرفاه وظائف للرأسمالية، أهمها الإسهام في استغلال الطبقات العاملة تركز على التعبئة السياسية والتغيير الأيديولوجي
محافظتية	تركز على أنواع النشاط الفردي والجماعي وأشكال التنظيم يكمن الرفاه في الأشكال التقليدية من المجتمع المحلي والمجتمع عمومًا دور واستقلالية الأسرة والمؤسسات غير الرسمية حيويان التأكيد على الواجبات والالتزامات تُصوّر المساواة على أنها فرص وصول متساوية وإجراءات عادلة

الليبرالية

كثير من الأفكار والمفاهيم الأساسية في الليبرالية معروف من الثقافة والخطاب السياسيين المعاصرين. مع ذلك، ثمة كثير من الالتباس في شأن الليبرالية؛ وليس أقل أسبابه أن صفة «ليبرالي» تُستخدم بنحو عام جدًا. يعكس هذا الاستخدام الواسع إلى حدٍّ ما حقيقة أن الليبرالية تغطّي طيفًا واسعًا من الأفكار. فقد اقترح جون غراي[5] (John Gray) أننا يجب أن نتكلم على ليبراليات، فصيغة الجمع توضح أنها مجموعة من الفلسفات المترابطة التي تركز على أدوار

(5) M. O'Brien and S. Penna, *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society* (London: Sage, 1998), p. 16.

ووظائف الأفراد، والمجموعات والمؤسسات في إدارة طابع الحياة الاجتماعية الإنسانية، وتوجيهه والسيطرة عليه.

إن الحرية الفردية أو حرية الاختيار(*) مبدأ أساسي في كل فروع الليبرالية، وينبغي أن يتمتع الناس بأكبر مروحة من الاختيارات المتعلقة بحياتهم وممتلكاتهم، وينبغي أن يكونوا أحرارًا في محاولة تحقيق كل ما يرغبون فيه، واستخدام مواردهم كما يريدون. كما أن قدرة الناس على التفكير وممارسة الاختيار في تلبية حاجاتهم أمور تأسيسية لليبرالية، وإذا كانت الاستقلالية الأخلاقية للفرد هي المبدأ الأول لليبرالية والمتمثل بذاتية التنظيم بوصفها مثلًا أعلى، فإن مجتمع السوق يعد ملازمًا لها. أما وراء ذلك، فتفتقر الليبرالية إلى مفهوم ناضج للمجتمع. وبمتابعة آدم سميث، سوف تولد «اليد الخفية» للسوق رخاء اجتماعيًا عبر قرارات لا تحصى ناشئة من المصلحة الذاتية وتشكل التداول اليومي في سير السوق الحرّة[6]. فالمجتمع إذًا منتَج ثانوي للنشاط الفردي، ويُنظر إلى دور الدولة عبر منظور الحرية الفردية وأداء السوق، والحكومة الصغيرة مفضّلة، خصوصًا لدى الليبراليّين (أرباب النزعة الفردية المتطرفين) الذين يعتقدون أن وظيفة الحكومة (والمواطنة) تتمثل في ضمان الحماية المدنية والحقوق السياسية الأساسيين، وهما الشرطان الضروريان أساسًا لحرية العمل. فالرفاه في الفلسفة الليبرالية ليس شيئًا يُعطى، وإنّما هو شيء يُنجز عبر أفعال الأفراد العقلانيين الحرّة والطوعية[7]، وهو [أي الرفاه] موجود على أمثل وجه في بيئة السوق، وذلك لأسباب عدّة. فالناس هم أفضل فيصل في شأن حاجاتهم الخاصة، ولهذا فإن الرفاه الذي تتولاه الدولة، خصوصًا في شكله العالميّ، رفاه أبويٌّ حتمًا. وفي أيّ حال، لا توجد نظرية موضوعية عن الحاجة يمكنها أن تجيز التزويد الجماعيّ للسلع مثل التعليم أو الصحة[8].

(*) تشير المؤلفة هنا إلى لفظتي freedom وliberty وكلتاهما تشتركان فلسفيًا في أطروحة الإرادة الحرة مقابل النزعة الحتمية [المراجع].

(6) R. S. Turner, *Neo-liberal Ideology History, Concepts and Policies* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2008), p. 23.

(7) O'Brien and Penna, Ibid, pp. 43-44.

(8) N. Barry, «Neoclassicism, The New Right and the British Welfare State,» in: R. M. Page and R. L. Silburn, eds., *British Social Welfare in the Twentieth Century* (Basingstoke: Macmillan, 1999a), p. 59.

يميل شكل الليبرالية المذكور للتو نحو الجانب الليبرتاري(*) من المتوالية (continuum)، وتوجد أشكال من الليبرالية أكثر اجتماعية أيضًا، وهذه أكثر تعاطفًا مع الرفاه بوصفه من الشواغل العامة. تُقر الليبرالية الجديدة، مُمثلة في مؤلفات ت. هـ. غرين[9] (T. H. Green) ول. ت. هوبهاوس[10] (L. T. Hobhouse)، بالحاجة إلى إصلاح «المشكلة الاجتماعية» وتشجّع فكرة الصالح العام بوصفها شيئًا أكثر من مجموع الإشباعات الفردية. بالنسبة إلى هوبهاوس، يمكن تحقيق التقدّم عبر مزيد من تحقيق الذات الفردية، وهي عملية تتضح بقبول المواطنين المتنامي للصلة بين رفاههم ورفاه الآخرين. وللدولة دور حيوي تؤدّيه في إنشاء مثل هذا المجتمع الإيثاري، وقد بسط رولز (J. Rawls) دور الدولة بصورة خاصة[11]، فدوّن في تنظيره الليبرالي للعدالة الاجتماعية شروط اضطلاع الدولة بدور اجتماعيّ. وهذا يبدأ من قلق بشأن توزيع الفرص، ومدى جودة معالجة المجتمع لأسوئها حالًا؛ فالمجتمع العادل وفقًا لرولز سيتضمّن تعظيم الحريات الأساس المتساوية، حيث لا تتعارض حرية شخص مع حرية الآخرين. يهتم رولز بتوزيع ما يدعوه «السلع الاجتماعية الأساس»، وهذه سلع يمكن افتراض أن كل شخص عقلاني يريدها. وتضم تلك السلع الحريات الأساس، وحرية الحركة، وحرية اختيار المهنة، سلطات الوظائف والمناصب ذات المسؤولية، والدخل والثروة والأسس الاجتماعية لاحترام الذات. تعد هذه السلع الأساس لدى رولز القاعدة لإجراء تقويمات مقارنة للرفاه النسبي؛ فهي التي تخبرنا كيف يحسن الناس صنعًا (بخلاف أمارتيا سن الذي كما شاهدناه في الفصل الماضي يرى قدرات العمل لا السلع على أنّها مقياس الخير). يعتقد رولز أن هذه السلع الأساس ينبغي أن تُوزّع بالتساوي، لكنه يضيف تحفظًا مهمًا: إلا إذا كان التوزيع غير المتساوي لأي منها، أو كلها، لمصلحة الأقل حظًا. يمكن أن يستمر وجود أوجه انعدام المساواة، لكنها تكون مقبولة ما دامت المؤسسات التي تنتجها مفتوحة للجميع (المساواة في إمكانات الوصول أو المساواة في الفرص)،

(*) الليبرتارية لفظة ذات دلالة مغايرة للفظة ليبرالية [المراجع].

(9) T. H. Green, *Prolegomena to Ethics*, 5th ed. (Oxford: Clarendon Press, 1906).

(10) L. T. Hobhouse, *The Elements of Social Justice* (London: Allen and Unwin, 1922).

(11) J. Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

كذلك تفيد أوجه انعدام المساواة المعوز[12]. والتبرير النموذجي هنا هو أن أوجه انعدام المساواة تقود إلى النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يفيد الجميع. فرولز يرى أن نظرية العدالة ينبغي أن تؤسَّس على رأي في المجتمع يستطيع الجميع المشاركة فيه. هذا الرأي، حسبما يعتقد، هو رأي في المجتمع بوصفه نظامًا عادلًا للتعاون بين أشخاص أحرار ومتساوين. فالعدالة إذًا نظام قواعد عادلة يمكن فيه أفرادًا لهم غايات مختلفة التعاون لما فيه مصلحتهم المشتركة[13]. والعدالة شأن إجرائي وليس وجوديًا، وتدور حول العمليات وليس النتائج[14]. كذلك ينظر رولز إلى المساواة بطريقة إجرائية نسبيًا؛ كالمساواة أمام القانون، والحقوق المدنية والسياسية المتساوية في متغيراتها الأكثر اجتماعية أي تكافؤ الفرص، بمعنى إزالة العوائق أمام التقدّم الشخصي[15]. وتضطلع الدولة، من حيث القانون والمحاكم على وجه الخصوص، بدور رئيس هنا.

الاشتراكية الديمقراطية

تقدّم الاشتراكية الديمقراطية نظرية سياسية في الرفاه تستند إلى الانخراط الجماعي الديمقراطي، وهي ترتبط بصورة أكثر شيوعًا بأحزاب يسار الوسط الديمقراطية الاجتماعية السياسية في أوروبا، وبوصفها نموذجًا للرفاه فقد تحقّقت على أعلى مستوى في دول الرفاه الاسكندنافية[16]. تبعدها كلٌّ من

---

(12) نظرًا إلى أنها محددة رسميًا، تعني مبادئ العدالة لدى رولز (Rawls) أن «كل شخص يجب أن يتمتع بأشمل نظام من الامتيازات الأساسية المتساوية، بحيث يكون منسجمًا مع حريات مماثلة للجميع» و«تباينات اجتماعية واقتصادية، يمكن ترتيبها لتكون (أ) ذات فائدة كبيرة للأقل حظًا بما ينسجم مع مبدأ الادخار العادل، و(ب) مرتبطة باختيارات ومواقف مفتوحة للكل تحت شرط تكافؤ الفرص العادل». انظر المصدر نفسه.

(13) R. Sugden, «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen,» *Journal of Economic Literature*, vol. 31 (1993), p. 1957.

(14) C. Frankel, «The Moral Framework of the Idea of Welfare,» in: J. S. Morgan, ed., *Welfare and Wisdom* (Toronto: University of Toronto Press, 1966), p. 163.

(15) K. Kearns, «Social Democratic Perspectives on the Welfare State,» in: M. Lavalette and A. Pratt, eds., *Social Policy: A Conceptual and Theoretical Introduction* (London: Sage, 1997).

(16) R. Lister, *Understanding Theories and Concepts in Social Policy* (Bristol: Policy Press, 2010), pp. 36-37.

توجهاتها الديمقراطية والاجتماعية عن الليبرالية، لكنها تشترك مع الليبرالية في أرضية عامة من حيث التزامها بحرية الاختيار والحقوق الفردية، وقدرتها على العيش مع مؤسسات السوق والملكية الخاصة.

نقطة البداية هي الدولة، حيث تنظر الاشتراكية الديمقراطية إلى الدولة بوصفها قوة إيجابية في المجتمعات الحديثة: قوة ذات قدرة فريدة على فعل الخير[17]. كما يُنظر إلى الدولة على أنها موقع السلطة، والدولة الديمقراطية - بوصفها تتحقق من خلال الديمقراطية البرلمانية - هي صوت الشعب، كما أنّها حارسه بطرائق عدة. أولًا، يرتبط نمو النظم التي تشرف على تنظيمها دولة الرفاه بالعملية الديمقراطية، خصوصًا قوّة التعبئة السياسية للطبقة العاملة. وتَدين نظم الرفاه المنظمة بوجودها للفاعلية السياسية للطبقة العاملة على وجه التحديد، المنظمة عبر الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، والحركات السياسية الأخرى[18]. وبحسب الظاهر، فإن هذه القطاعات هي التي ستكسب إلى أقصى حدّ من دولة الرفاه، مع أن هناك أبحاثًا كثيرة تشير إلى أن الطبقتين الوسطى والعليا في الواقع تكسبان كثيرًا من دولة الرفاه[19]. ثانيًا، إن الرفاه عند الاشتراكيين الديمقراطيين - وكذلك نشاط الدولة في اتجاه تحقيقه لأكبر عدد ممكن - يعني أساسًا الزمالة والتضامن بين أفراد الطبقة العاملة. وللدولة معنى آخر أيضًا في الاشتراكية الديمقراطية؛ ألا وهو الدولة القومية. تخدم تدابير الرفاه التي تنظمها الدولة وظيفة بناء الأمة، وهي تفضي لا إلى إحساس بهدف مشترك بين الناس وحسب، بل إلى تحسّن في المخزون القوميّ لرأس المال البشريّ، كما تعد وسيلة للتمييز بين أولئك الذين ينتمون إلى الأمّة وأولئك الذين لا ينتمون إليها[20].

إن دور الدولة في منح الرفاه من خلال تلبية الحاجة أمرٌ لا نزاع فيه تقريبًا

---

(17) Keams, Ibid., p. 12.

(18) W. Korpi, *The Democratic Class Struggle* (London: Routledge & Kegan Paul, 1983).

(19) R. E. Goodin, J. Le Grand and J. Dryzek, *Not Only the Poor: The Middle Classes and the Welfare State* (London: Allen and Unwin, 1987).

(20) F. Williams, *Social Policy: A Critical Introduction* (Cambridge: Polity, 1989).

في هذا المنظور؛ هذه أدنى وظيفة للدولة. تقدم الاشتراكية الديمقراطية حججًا لتأكيد دور الدولة في تقديم رفاه أكثر شمولية؛ إذ ينبغي أن تكون أداة أو فاعلًا لتغيير اجتماعي تقدّمي. فدور الدولة أساس في إعادة التوزيع، خصوصًا في ما يتعلّق بالموارد المادية، إن كان ذلك لتصحيح أوجه عدم المساواة التي يولدها السوق. وتمتد أشكال التدخل اللازمة عبر السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، وتتجاوز تصوّر الليبرالية الضيّق بشأن سياسات الرفاه العامة[21].

كانت تبريرات مختلفة قد قُدّمت تسوّغ أن تكون المساواة هدفًا للسياسة الاجتماعية. وبحسب فيتزباتريك[22]، فقد استقرّت هذه على نوعين أساسيْن من الحجج: الأوّل هو قبول أننا بوصفنا بشرًا نشترك جميعًا في الحاجات نفسها، ما يدلّ على وجود طبيعة أساسية عامة. وكما رأينا في الفصل الأول، يقترح دويال وغوف[23] أن الصحّة والاستقلالية حاجتان أساسيتان يشترك فيهما الناس عمومًا. أمّا التبرير الثاني فهو تبرير معياري على نحو أكثر وضوحًا، ومفاده أن الإنصاف والعدالة يتطلّبان مساواة والتزامًا بتوزيع عادل للموارد الاجتماعية، من ثم ينبغي، على المدى الطويل، أن تعمل الدولة على تحقيق المساواة في مسارات الحياة، وليس مجرد أن توفّر الأمن حين لا تستطيع السوق توفيره، وإنّما تقويض أوجه عدم المساواة التي تنشأ من الولادة، أو الثروة الموروثة، أو السلطة الاقتصادية. إضافة إلى هذا، تفيد المؤسسات والعمليات المرتبطة بدولة الرفاه في أداء وظيفة دمج اجتماعية، فتكون تلك المؤسسات والعمليات مكوّنة للمجتمع المحلي ومعبّرة عنه في الوقت نفسه. وتتغلغل المثل العليا للمجتمع المدنيّ على نحو واسع في الديمقراطية الاجتماعية، وتؤكد خصوصًا الزمالة والتضامن؛ بمعنى القضية المشتركة مع الآخرين (حتى على حساب مصالح المرء الخاصة) وخير المجتمع المحلي ككل[24]. والرفاه ليس محتكرًا لدى

---

(21) N. Deakin, *The Politics of Welfare Continuities and Change* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1994), p. 10.

(22) Fitzpatrick, *Welfare Theory.*

(23) L. Doyal and I. Gough, *A Theory of Human Need* (New York: Guildford Press, 1991).

(24) P. Spicker, «Solidarity,» in: G. Room, ed., *Towards a European Welfare State*? (Bristol: SAUS, 1991).

الدولة، إذ تعترف الديمقراطية الاجتماعية أيضًا بدور «العون الطوعي» و«العون الذاتي»، مع أن دور الدولة هو المهيمن.

الماركسية

إن الماركسية متجذّرة في تحليل تنظيم الإنتاج، ونظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعلي من شأنها والآليات التي تُديمها. ترى الماركسية أن علاقات الإنتاج الاقتصادية تتداخل مع مجموعة الممارسات السياسية، والأيديولوجية، والاجتماعية، والثقافية، وهذا يشكل «كل المجتمع» مندمجًا[25]. ووفق المصطلحات الماركسية، فإن المجتمعات الرأسمالية هي مجتمعات طبقية متصارعة بطبيعتها، نظرًا إلى علاقات الاستغلال القائمة بين الطبقات. تُولي الماركسية اهتمامًا كبيرًا للرفاه الذي تنظّمه الدولة. وفي حين لا توجد نظرية ماركسية واحدة في الدولة، فإنها بوصفها وجهة نظر تنتقد بشدة السياسات الاجتماعية، وترفض المضامين الحميدة التي ينطوي عليها تعبير «دولة الرفاه». فالسياسات الاجتماعية هي استجابة للمشكلات التي تُحدثها بنية الرأسمالية وتشغيلها في نطاق إعادة إنتاج القوى العاملة خصوصًا[26]، فهي لهذا السبب ذرائعية. لذلك فإن الدولة ليست محايدة حسبما يشير الرأي الليبرالي، ولا خيّرة كما في وجهة النظر الاشتراكية الديمقراطية، ولا يمكن فصل الدول عن المجتمعات، ولا عن العلاقات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالنظام الاقتصادي. والدولة في التحليلات الماركسية واسعة المدى وحاضرة في كل مكان، فهي تضم الهيئة التشريعية، والخدمة المدنية، والسلطة القضائية، والجيش، والشرطة، ومختلف الأجهزة الحكومية المحلية والإقليمية، وعددًا آخر من الهيئات شبه المستقلة، وشبه العامة[27]. ووفقًا لأوف[28] (C. Offe)، تشترط السياسة الاجتماعية تحوّل الشغل إلى عمل مأجور بثلاث طرائق رئيسة:

---

(25) M. Lavalette, «Marx and the Marxist Critique of Welfare,» in: M. Lavalette and A. Pratt, eds., *Social Policy A Conceptual and Theoretical Introduction* (London: Sage, 1997), p. 53.

(26) المصدر نفسه، ص 63.

(27) المصدر نفسه، ص 63.

(28) C. Offe, *Contradictions of the Welfare State* (Cambridge, MA: MIT Press, 1984).

- تقدّم مؤسسات وعمليات التنشئة الاجتماعية (مثلًا: المدارس، والتدريب... إلخ) الحافز للعمال ليختاروا العمل المأجور بدلًا من وسائل كسب العيش البديلة.

- إن التزويد بنطاق الخدمات الصحية والاجتماعية ودعم الدخل، أيضًا، حين لا يقوى الناس على العمل، أو يكونون في مرحلة تجهيز أنفسهم للعمل، يمكنهم من إعادة إنتاج أنفسهم بوصفهم عمالًا لائقين وقادرين.

- عبر آلياتها التنظيمية المتنوعة، تتدخل دولة الرفاه في سوق العمل لإحداث توازن بين الطلب على العمال وعرض الأيدي العاملة.

عند النظر إليها من وجهة النظر هذه إذًا، تبدو السياسات الاجتماعية وسائل للحفاظ على الوضع الراهن للعلاقات، والبُنى غير المتكافئة والاستغلالية المميّزة للرأسمالية، كما تفيد السياسات الاجتماعية في انضباط مجموعات معينة ضمن المجتمع والسيطرة عليها، لا سيّما الفقراء[29]. لا تدعم دولة الرفاه الرأسمالية فحسب، إنّما تضفي عليها الشرعية أيضًا. إن وجود دولة الرفاه حتى عندما تكون استجابة لمطالب الطبقة العاملة، هو في الأساس شكل من أشكال إدامة سيطرة الطبقة الحاكمة وإضفاء الشرعية عليها[30]. لكن الاضطرار إلى المواءمة بين هذه المتطلّبات المتشعّبة يجعل أيضًا دولة الرفاه تحمل أوجهًا من التناقض[31]؛ إذ إن عملية توازن مزعزعة بين المصالح المتناقضة تجعل دولة الرفاه غير مستقرة. تقوم السياسة الاجتماعية الماركسية على إلغاء الملكية الخاصة، واستغلال العمالة وتحقيق الذات لكلّ فرد وللمجتمع برمّته عبر العمالة الحرّة والخلاقة[32].

---

(29) F. Piven and R. Cloward, *Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare* (New York: Pantheon, 1971).

(30) I. Gough, *The Political Economy of the Welfare State* (London: Macmillan, 1979).

(31) Offe, *Contradictions of the Welfare State.*

(32) O'Brien and Penna, *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society.*

المحافظتية

يركّز الفهم المحافظ للرفاه على المجتمع بشكل وثيق، ويختلف في هذا عن تركيز الليبرالية على الفرد، وعن التركيز السياسي/ الاقتصادي الذي يكرّسه كل من الاشتراكية الديمقراطية والماركسية. وفي حين تشدّد الليبرالية على حقوق الأفراد، تنظر المحافظتية إلى العالم من حيث هو التزامات وواجبات العضوية في المجتمع المحلي. وعند كثير من المفكّرين المحافظين - خصوصًا الجماعتيين (communitarian) في توجهاتهم - تتّصف الليبرالية بالنزوع إلى الذّرية[33]. يحتاج المجتمع إلى قوانين لأداء وظائفه، وأضحت الطرائق التي تطوّرت بمرور الوقت تتمتّع بنوعٍ من المنطق الطبيعي. وبحسب ما أوجز بينكر[34] (R. Pinker)، تتمتّع المحافظتية بخاصيتين مميزتين: **أولًا**، أنها لم تبدأ من صوغ مبادئ مجرّدة، وإنما بدأت من حقيقة المؤسسات الراسخة مثل الأسرة، والمجتمع المحلّي، والدين، والملكية الخاصة، والحكومة، ومنحت أفضلية للنظام والاستمرارية، ورأتهما قائمين في المؤسسات والممارسات والمعتقدات القائمة. **ثانيًا**، تنظر المحافظتية إلى المجتمع بوصفه كيانًا عضويًّا، تشكّل بفعل التطوّر التدريجي للمؤسسات المقبولة التي توجد في علاقة تكميلية. وتمثّل القيم والممارسات التقليدية معرفةً متراكمة، وتكيفات مع أفضل ممارسة، وقد أثبتت نفسها فعلًا. ينبغي أن يضيف المرء خاصية ثالثة إلى المحافظتية، تقوم في الأساس على الاعتقاد بأولوية الفضيلة والأخلاق[35]. ترى المحافظتية أن المجتمع يتمتّع بنظام أخلاق طبيعيّ، بخلاف الأفراد. ووجهة النظر هذه، وفقًا لليستر[36] (Lister)، تقوم على رأي تشاؤمي عن الطبيعة البشرية ترى أن النقص يعتورها على نحو متأصل. تُستثمر المحافظتية كثيرًا بالتأكيد في الافتراضات السلوكية؛ وهو شيء تشترك فيه مع الليبرالية. لكن، وبخلاف الليبرالية، تؤمن

---

(33) P. Dwyer, *Welfare Rights and Responsibilities Contesting Social Citizenship* (Bristol: Policy Press, 2000).

(34) R. Pinker, «The conservative tradition of social welfare,» in: P. Alcock, A. Erskine and M. May, eds., *The Students' Companion to Social Policy* (Oxford: Blackwell, 1998), p. 65.

(35) R. Nisbet, *Conservatism* (Milton Keynes: Open University Press, 1986).

(36) Lister, *Understanding Theories and Concepts in Social Policy.*

المحافظتية بالحكومة السلطوية القوية، وهي أقلّ تأكيدًا على أن الرفاه ينبغي أن يكون إحدى وظائف الدولة الرئيسة. يُنظر إلى الرفاه خصوصًا من حيث مواطن التضامن والممارسات - العضوية على نحو نموذجي - الناشئة بفعل التقاليد، والأسرة، والجوار، والمكانة، والأمة. لا يعارض المحافظون رفاهًا تنظّمه الدولة من حيث المبدأ، لكنهم على وعي بالحاجة إلى حماية الحياة الاجتماعية من «التدخل» السياسي. وينبغي لدولة الرفاه أو غيرها من أشكال الدولة السياسية ألّا تُعطل الانسجام الطبيعي في المجتمع الهرمي المستقر. وواجب الدولة في ما يتعلّق بالرفاه هو حماية ودعم أوجه التضامن تلك وتوليد التزام أخلاقي بها.

نماذج الرفاه المنظم

تمثّل الفلسفات السياسية التي أوجزتها آنفًا بدرجات متفاوتة مواقف «خالصة». فعندما تلتقي الفلسفة والسياسة، تضعف الفلسفات بفعل العمليات السياسية والحقيقة القاسية المتمثّلة في المشروعات السياسية والخصومات السياسية. وتغذّي الفلسفات السياسية الأربع، وتلتقي معًا، في رؤى أو تكوينات معيّنة من الحياة السياسية والاجتماعية المنظمة، وبذلك نصبح أقرب إلى ترتيبات الرفاه المؤسّسية المعتمدة في بعض البلدان (وهو موضوع الفصل الآتي).

وبحسب دين[37] (H. Dean)، ثمة محوران يرصدان على نحو مفيد الاختلافات الرئيسة، عندما يتعلّق الأمر بالطريقة التي تُترجم بها هذه الفلسفات السياسية إلى مجموعة مبادئ وترتيبات. **الأول**، محور ليبرالي - جمهوري ينطوي على فروقات بين المواقف المتعلقة بالحرية الفردية من ناحية، وتلك المتعلقة بالتضامن الاجتماعي، وعضوية المجتمع المحلّي من ناحية أخرى. أما المحور **الثاني** فيمتد ليشمل الأيديولوجيات المحافظة وتلك المنادية بالمساواة، بحيث يميز بين المقاربات التي تسعى إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي

(37) H. Dean, *Social Policy* (Cambridge: Polity, 2006), pp. 21-24.

القائم وتلك التي تؤيّد التصدي لأوجه عدم المساواة. وقد عُرضت تلك الأرباع الأربعة في الشكل البياني 1.3، ويقترح كلّ منها نموذجًا أو نسخة من الرفاه بوصفه مجموعة مبادئ منظمة.

الشكل 1.3

وجهات النظر الرئيسة حول الرفاه المنظم

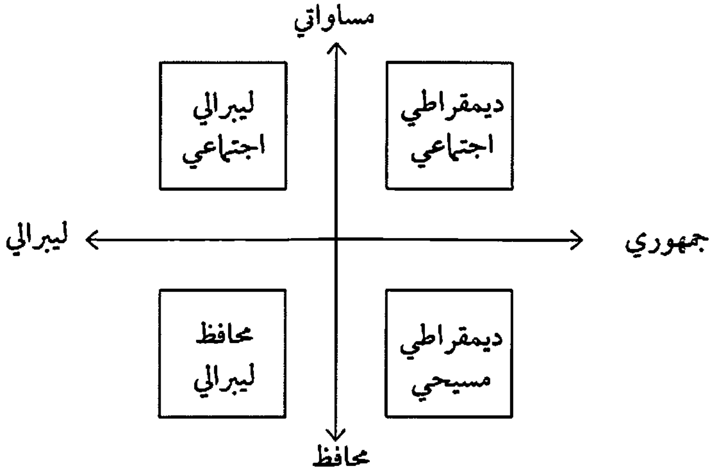

في الربع الأوّل، كانت المقاربة الليبرالية الاجتماعية، أكثر من أيّ مقاربة أخرى، ذات تأثير بالغ في دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية وفقًا لدين[38]. فوليام بفريدج (William Beveridge) على سبيل المثال، وهو مهندس دولة رفاه ما بعد الحرب في المملكة المتحدة، يعدّ شخصية رئيسة في وجهة النظر الليبرالية الاجتماعية على غرار شخصية فرانكلين د. روزفلت (Franklin D. Roosevelt). يؤمن الليبراليون الاجتماعيّون باستقلالية الفرد، ويعدّون نظام السوق الحرّة أفضل طريقة لتنظيم الاقتصاد، لكنهم يؤمنون بأن كلًا من الأفراد والاقتصاد يحتاج إلى إدارة، وأن لدى الحكومة دورًا تؤدّيه في مثل هذه الإدارة. وبالنسبة إلى الليبراليّين الاجتماعيّين، يكون ضروريًا وممكنًا تطعيم الرأسمالية

(38) المصدر نفسه، ص 22.

بتدابير دولة الرفاه لتدوير «زواياها الحادة»[39]. وإن نمو الرفاه لمصلحة الجميع بصورة تدريجية، يلائم تصوّرهم للمجتمع بوصفه تقدّمًا ديناميًا نحو المصير البشري بشكل عام. لذلك ينبغي تجنّب المساس بالمساواة في الإجراءات بين المواطنين[40]، وبالتالي ينبغي أن يوفّر القانون (وشكل الدولة القائم عليه) الإجراءات القانونية الواجبة من حيث حماية الناس من الأذى، ومنحهم إجراءات للانتصاف في حال انتُهكت حقوقهم. إن المساواة الإجرائية قريبة من فكرة تكافؤ الفرص، وعند النظر إلى المساواة من وجهة نظر فردية، يكون الهدف تقديم أساس منصف لإدارة أوجه عدم المساواة، بتعزيز الحد الأدنى الذي يكون الجميع مخوّلين الحصول عليه، وباستخدام تكافؤ الفرص لتنظيم المنافسة على الموارد النادرة[41]. إن مفهوم المساواة بوصفها فرصة يهتم أساسًا بالإزالة التدريجية للعوائق القانونية أمام المشاركة (كما في العمل أو التعليم). ويمثّل عدم التمييز أحد الحلول الكلاسيكية لعدم تكافؤ الفرص في المنظور الليبراليّ الاجتماعي، ولا تعدّ الاختلافات الفردية والجماعية مشكلة في هذا المنظور طالما تُحترم الحقوق الأساسية والمساواة بين المواطنين. تعني المساواة في الرفاه إذًا، أنّنا يمكننا بوصفنا أفرادًا أن نحقّق رغباتنا ونلبي حاجاتنا. فليس الهدف تحقيق المساواة في النتائج، إنّما تحقيق حدّ أدنى اجتماعي لكل مواطن. ولا يعني هذا أن كثيرًا من العدالة الاجتماعية مثل الإنصاف ينبغي أن يسود[42]، لا بل إن أي حقوق اجتماعية مكتسبة ينبغي أن تنسجم مع أداء السوق لا أن تعمل ضده[43]. وفي حين أن ثمة فكرة عن تقدّم اجتماعي يتم عبر التدخل الاجتماعي، تبقى الحرية الفردية محطّ اهتمام مستمر، كما هو الحال في الحفاظ على الفصل بين العام والخاص وضمان ازدهار الأخير.

---

(39) V. George and P. Wilding, *Welfare and Ideology* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993), p. 46.

(40) Dean, Ibid., p. 22.

(41) J. Baker [et al.], *Equality: From Theory to Action* (Basingstoke: Palgrave. (2004), p. 25.

(42) V. George and P. Wilding, *Welfare and Ideology* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993), p. 67.

(43) Fitzpatrick, *Welfare Theory*, p. 129.

المقاربة الثانية مساواتية/ جمهورية بطبيعتها، وهي استعادة مباشرة للعناصر الرئيسة من الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية أوجزتها سابقًا. لا يمكننا أن نتكلّم إلّا من وجهة النظر هذه على دولة الرفاه التي تُرى على أنّها «دعامة مهمّة في الانتقال من رأسمالية عدم التدخل (laissez faire capitalism) إلى الاشتراكية»[44]. فالعدالة الاجتماعية مبدأ أخلاقي مُوجِّه، ولهذا تُبرّر التدابير/ الإجراءات على ذلك الأساس بدلًا من تسويغها من حيث الحرية والإنصاف على غرار المفاهيم الليبرالية. فدولة الرفاه عادلة اجتماعيًا من حيث إنّها: «(أ) معنية بالنتائج (مقارنة بالعناية بالعملية أو الإجراء في معظم التنظير الليبراليّ)، و(ب) مُعيدة للتوزيع على وجه الخصوص: «فهي لا تحدّد الإنصاف من حيث هو توزيع مُخَصَّص للموارد الاقتصادية المرتبطة بالمستحقّات الفردية التي توجبها القواعد الإجرائية للمُلكية المشروعة، إنّما تحدّده بوصفه مجموعة معقّدة من المؤسسات المصمَّمة لمراعاة «الحاجات» و«المؤهلات» التي تسمو فوق المزاعم القائمة على أساس الملكية الخاصة[45]. إن هذه الدولة تدخّلية، وتسعى إلى إرساء العدالة الاجتماعية بمعالجة وإصلاح العيوب الطبقية الاجتماعية وأوجه عدم المساواة عبر منح حقوق اجتماعية. إن المواطنة الاجتماعية – من حيث هي حقوق اجتماعية وطيدة بحسب مارشال (Marshall) – راسخة تمامًا، وبمنح الناس حقوقًا في الدخل والخدمات حينما يحتاجون إليهما، تضع دولة الرفاه نفسها بين الفرد والسوق. إن هذا النوع من نموذج دولة الرفاه ضامن، بل ومُزوِّد للرفاه من حيث هو توزيع أكثر عدالة للموارد الاقتصادية. فالرفاه هنا مثل أعلى يتجسّد في التعويض، وإعادة التوزيع وفقًا لوجهة نظر عن المساواة باعتبارها مساواة في الدخل. أما الفوائد المتعدّدة التي يُتصوّر أنّها مرتبطة بدولة الرفاه فتشمل القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصاديّ، وتحقيق القدرات الفردية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتشجيع الإيثار في المجتمع، والحدّ من أوجه عدم المساواة[46].

(44) George and Wilding, Ibid., p. 74.

(45) N. Barry, *Welfare*, 2nd ed. (Milton Keynes: Open University Press, 1999b), p. 2.

(46) George and Wilding, Ibid., pp. 82-83.

ثالثًا، هناك المقاربة المحافظة/ الجمهورية، وهي محافظة اجتماعيًّا، لكنها ملتزمة بقدر من الجماعية (Collectivism). ولهذه المقاربة أصداء ديمقراطية مسيحية قوية، وجذور دينية، وهي مألوفة جدًّا في أوروبا، لكن ليس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ودولة الرفاه الألمانية هي المثال المحتذى هنا، وكذلك دول أخرى مثل النمسا في ما وصفه إسبنغ أندرسن[47] (Esping-Andersen) بأنه «عالم قارّي محافظ» (والذي سيُوجز في الفصل الآتي)، حيث يركّز الاهتمام على الطبيعة الجماعية للمجتمع والترابط العضويّ بين مختلف القطاعات[48]. يتمتّع كلّ أصحاب السلطة الرئيسون - الحكومة وأصحاب العمل والعمال - برأي في صناعة قرار، وهناك توكيد قوي على التفاوض والإجماع بين أصحاب السلطة التقليديّين. ينبغي معاملة «المعوزين» بشفقة، لكن الهدف من الرفاه المنظم هو الحفاظ على الوضع الراهن لا تغيير المجتمع، ومن ثمّ ينبغي ألّا يعمل توفير الرفاه الذي تعزّزه الدولة على تقويض القيم التقليدية، وأنظمة السلطة، والمؤسسات قديمة العهد مثل الأسرة، والمجتمع المدني، والمهن، والدين. وفعلًا ينبغي أن يُسمح لها بالتطوّر عضويًّا، وأن تدعمها دولة الرفاه. إن «قيم الأسرة» و«العودة إلى الأساسيّات» تعبيران مألوفان يجريان على ألسنة أنصار هذه القضية. ومع ذلك، فهذه ليست مجرّد مسألة قيم، فتلك المؤسسات الأخرى المنفصلة عن الدولة تعدُّ أفضل المزوّدين للرفاه - وينبغي أن تكون لها الفرصة الأولى في هذا - وهي مفضلة بصورة خاصة على الدولة (عبر مبدأ التبعية/ التفويض (Principle of Subsidiarity) الذي يمنح أسبقية لمؤسسات أو مجالات المستوى الأدنى)[49].

أما الشكل الأخير - في المربع المحافظ/ الليبرالي - هو أكثر ألفة كما في المقاربة الليبرالية-المحافظة المرتبطة بمارغريت تاتشر في المملكة المتحدة،

---

(47) G. Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge: Polity, 1990).

(48) K. Van Kersbergen, *Social Capital: A Study of Christian Democracy and the Welfare State* (London: Routledge, 1995).

(49) Spicker, «Solidarity,» in: Room, ed., *Towards a European Welfare State?*

ورونالد ريغان في الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن العشرين، وفي وقت سابق على ذلك بكثير في «قانون الفقراء» (Poor Law) في إنكلترا. وهذا موقف ذو دوافع أيديولوجية يرتبط خصوصًا بتنامي «اليمين الجديد»[50] الذي حقّق شهرة بوصفه قوة فكرية وسياسية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، ولا يزال منذ ذلك الوقت يحظى باهتمام كبير. وقد جمعت هذه المقاربة بين الدعم القوي للسوق وبين منظور في النظام الاجتماعي يرى أنه يحقق أسمى أهدافه بالحفاظ على التقاليد والوضع الراهن. وينبغي تسخير سلطة الدولة لغرس القيم الأخلاقية، وتشكيل السلوك الفرديّ. ويُحبِّذ الانقسام الواضح بين ما هو عامّ وما هو خاص؛ وهذه المقاربة لا ترفض بالكامل دورًا للدولة في الرفاه، لكن الموقف العامّ تجاه فكرة الرفاه الذي تنظّمه الدولة، هو موقف شكّ وقلق[51]. وينبغي أن يكون هدف سياسة الرفاه النمو وإحداث الثروة، وليس المساواة، وهناك نوع من الموقف المتدرّج يرى أن النمو الاقتصادي يعود بالنفع على الجميع. وفي هذا المنظور، يرجح أن يعزّز النموُّ الرفاهَ القوميَّ وأن يجعل المجتمع أكثر مساواة من أيّ سياسات تنادي بالمساواة[52]. إن التخفيف من الفقر هو أكثر وظائف دولة الرفاه شرعية. وتتجنّب وجهة النظر هذه أي مفهوم حقيقي لعدم المساواة على أنه اجتماعي، كما أنها لا تستهدي بأي مفهوم راسخ للعدالة الاجتماعية.

تغيير وجهات النظر والأولويات

كانت وجهات النظر هذه قد خضعت لتفسيرات مختلفة وطُعن فيها، ليس أقلّها من جانب وجهات نظر و/ أو حركات سياسية أوضحت مواطن الضعف

(50) تعبير «اليمين الجديد» مستخدم على نطاق واسع لكنه في الواقع مكوّن من فرعين متمايزين من التفكير: اقتصادي وأخلاقي. ولأنه معتمد على مصدرين مختلفين تمامًا - الأول من اقتصادي كلاسيكي مُحدث، والثاني من مزيج معقّد من الأفكار الاجتماعية والأخلاقية - يوصف بأنه غير جدير بالثقة نوعًا ما. انظر: Barry, *Welfare*, pp. 77-79.

(51) George and Wilding, *Welfare and Ideology*, p. 20.

(52) المصدر نفسه، ص 24.

الرئيسة، والنتائج السلبية لمجموعات معيّنة. واحد منها، أنّها أكّدت الانقسامات الاجتماعية، غير تلك الانقسامات القائمة على الطبقة الاجتماعية أو المركز الاقتصادي (وهو الانقسام الرئيس الذي تعالجه وجهات النظر الكلاسيكية). كانت وجهات النظر الكلاسيكية قد اتُّهمت بالعمى عن الجندر والعرق، وبأنّها تجاهلت الانقسامات القائمة على الجندر أو تلك النابعة من الانقسامات العرقية[53]. انتقدت المؤلّفات النسوية على نحو خاص التقاعس عن الأخذ في الحسبان حقيقة أن النماذج الكلاسيكية قامت كلّها على تقسيم عمل جنسي لم يكن منصفًا للنساء[54]. وهناك أيضًا قضية العرق والإثنية، حيث تبدي وجهات النظر الكلاسيكية تفهمًا ضئيلًا في أن نماذجها مبنية على تصوّرات متجانسة للسكان، وأن ألفاظًا مثل «الدولة» و«الرفاه» بعيدة عن الحيادية من وجهة نظر عرقية وإثنية[55]. وثمة نقد آخر ذو صلة، يتمثّل في أن أشكال الهوية الأخرى، عدا تلك الموجودة ضمن وجهة النظر الثقافية السائدة، لا تؤخذ في الاعتبار على نحو يُعتدّ به من جانب أيّ من نماذج الرفاه الكلاسيكية. ولا تزال وجهات النظر هذه عصية على التأثر بنوع أو آخر من التطوّرات، على الرغم من أن دول الرفاه كانت قد استجابت إلى حد ما، في جوانب من تنظيمها، لهذه الانتقادات (كما سنرى في الفصل الآتي).

إذًا، كيف تتغيّر وجهات النظر؟ يمكن الاستفادة من المحورين اللذين أطّرا المواقف المتعلقة بالرفاه (الشكل 1.3) أيضًا لتوضيح طريقة تعديل وجهات النظر الكلاسيكية. وينبغي ملاحظة أن النسخ المنقّحة بدورها تتداخل في ما بينها عند سماتٍ رئيسة، وأن كلّ وجهة نظر لديها فروع ثانوية نقدّمها باختصار هنا. يشير الشكل 2.3 إلى نزعات عمومية ينبغي أن يُنظر إليها بعناية.

---

(53) E. Wilson, *Women and the Welfare State* (London: Routledge, 1977); Williams, *Social Policy: A Critical Introduction*, and T. Skocpol, *Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

(54) C. Pateman, *The Sexual Contract* (Cambridge: Polity, 1988).

(55) Williams, *Social Policy: A Critical Introduction*.

الشكل 2.3
توجهات متغيّرة للفلسفات الكلاسيكية

ليبرالية اجتماعية	←	جماعتية
ديمقراطية اجتماعية	←	طريق ثالثة
الديمقراطية المسيحية	←	محافظتية جديدة
محافظتية - ليبرالية	←	ليبرالية جديدة

لقد تحوّل الليبراليون الاجتماعيون إلى المجتمع المحلي (community)، وانبثقت جماعتية (Communitarianism) حديثة في الثمانينيات ردًّا على ما رآه أنصارها فردية مفرطة موروثة عن ليبرالية منبعثة (ومُصنَّف جون رولز خصوصًا)[56] في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأماكن أخرى. يميل الجماعتيّون إلى النظر إلى الخلف، وعندما يفعلون هذا، يُرى مجتمع اليوم على أنه سلبي مقارنة بمجتمع العام السابق؛ فقد اختلّ توازن الأمور، وتقوضت على نحو خاص بُنى المجتمع الوسيطة، كالأسرة، والدين، والروابط المدنية (civic associations). وتمثل استعارة إتزيوني[57] (A. Etzioni) المتمثلة في مقعد ثلاثي القوائم إيضاحًا جيدًا للنقد الذي توجّهه الجماعتية للمجتمع. فالقائمتان اللتان تكوّنان السوق والحكومة، كما يقول، أطول من القائمة الثالثة التي يُكوِّنها المجتمع المحلّي والمجتمع المدنيّ. وينتاب الجماعتيّون القلق خصوصًا بشأن الأساس الأخلاقي لرفاه الدولة المنظم[58]. هناك ثلاثة معتقدات في جوهر الجماعتية[59]: أوّلًا، اقتناعٌ بضرورة ألّا تلتبس الحرية بالانغماس الذاتي في

(56) J. Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

(57) A. Etzioni, *The Spirit of Community: Rights, Responsibilities and the Communitarian Agenda* (London: Fontana, 1995).

(58) C. Taylor, *Sources of the Self* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), and M. Walzer, «The Communitarian Critique of Liberalism,» *Political Theory*, vol. 18, no. 1 (1990).

(59) Deacon, *Perspectives on Welfare*, pp. 65-66.

الأهواء، وهذا يعني أن الأفراد يجب أنْ يمارسوا ضبط النفس، وأن الفاعليات المجتمعية ينبغي أن تتحكم بهذا الشأن؛ أي ينبغي كبح الفردية والمصلحة الشخصية. ثانيًا، الاعتقاد بوجود خير عام أو مصلحة عامة تسمو فوق المصالح الخاصة والأهداف الشخصية للأفراد؛ فالخير العام هو الذي يجعل الحرية ممكنة، وتكون الأفعال فاضلة أو غير ذلك بناء على إسهامها في الخير العام وليس استنادًا إلى مدى نفعها للأفراد(60). ثالثًا، ترى الجماعتية أن الأفراد يمتلكون حسًّا أخلاقيًا ينحو بهم إلى اتّخاذ أحكام أخلاقية، وإيلاء الاهتمام لأحكام الآخرين. مع ذلك، ينبغي أن يُساعَدوا باكتساب عادات أخلاقية ملائمة. وبالتالي، ينبغي إعادة تصوّر دولة الرفاه والعمل عليها مجددًا، حتى يصبح هدفها المركزي تعزيز المعايير والتوقعات الاجتماعية، وإنفاذ الأفعال الأخلاقية نيابة عن الجماعة. لا يقبل الرفاه الجماعتي الناس كما يجدهم إنّما سيحاول تغييرهم، مؤكدًا بشكل خاص التزامات الأفراد، وأهمية النظام الاجتماعي (social order)، وجدارة القيم وأساليب الحياة التقليديتين(61). إن فضائل المجتمع المدنيّ وقيمه و«شبكة الروابط الاجتماعية غير الرسمية، والتعبيرات الأخلاقية الصادرة عن المجتمع المحلّي» - والتي تُعدّ أساسية للفهم الجماعتي للرفاه - لا تلقى التعزيز الكافي من جانب الرفاه الذي تنظّمه الدولة(62). وإن هذه القيم والمؤسسات التقليدية توجد حيث يوجد أساس أخلاقي للسياسة والسلوك الفردي(63). سيتّضح أن الجماعتية تتمتّع بأرضية مشتركة مع مفهوم رأس المال الاجتماعي الذي تم بحثه في الفصل الثاني، من حيث إن كليهما يؤكد الفضائل والفوائد التي تنتج من النشاط الاجتماعي غير الرسمي.

كانت الديمقراطية الاجتماعية بدورها قد فتّشت نفسها تفتيشًا دقيقًا، وبدأت تعيد تصوّر العلاقة بين الرفاه والرأسمالية. وقد اعتُبر أن المقاربة

---

(60) Fitzpatrick, *Welfare Theory*, p. 64.

(61) Deacon, Ibid., p. 76.

(62) A. Etzioni: «Introduction,» in: *The Essential Communitarian Reader* (Oxford: Rowman and Little field, 1998).

(63) S. Prideaux, *Not So New Labour: A Sociological Critique of New Labour's Policy and Practice* (Bristol: Policy Press, 2005), p. 98.

الاشتراكية الديمقراطية القديمة لم تعد مناسبة، وذلك في الأساس لأن الظروف الاقتصادية والسياسية التي عزّزتها لم تعد موجودة. وبناء على ذلك، بدأت حكومات يسار الوسط تشعر في ظل العولمة أنّها أقل تأثيرًا من ذي قبل، وبدا الناس في دنيا السياسات الديمقراطية أقلّ ميلًا إلى التصويت وفقًا للطبقة، عمّا كانوا يفعلون في الماضي. غير أنّها ليست مجرّد مسألة موارد نادرة أو تغيرات في السياسة: أيديولوجيًّا، كان التنظير الديمقراطيّ الاجتماعي المعاصر قد تحوّل إلى نقد دولة الرفاه نفسها، وقد عمدت وجهات النظر التي تقع تحت عنوان «الطريق الثالث» إلى تلقف هذا النقد بشكل جيّد[64]. وقد تكون أفضل الأمثلة على هذا النوع من مقاربة السياسة، والسياسات العامة هي سياسة حكومة حزب العمال الجديد بقيادة طوني بلير في المملكة المتحدة بين عامي 1997 و2007. ويلخّص ليستر[65] (Lister) الموقف بالقول إن المقاربة مؤيدة للسوق، ومتردّدة في شأن الدولة، وقد أوجدت بالتأكيد فضيلة من ضرورة التكيّف مع ظروف السوق العالمية، وضبط دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية وأسواق عمالتها المنظمة وفقًا لذلك[66].

بناء على ذلك، فإنّها أقلّ انتقادًا للرأسمالية من الاشتراكية الديمقراطية

---

(64) ينبغي معاملة التسميات بعناية شديدة هنا، وكما قد لاحظ فينلايسون: A. Finlayson, «Third way theory,» *Political Quarterly*, vol. 3 (1999),

ليست نظرية الطريق الثالثة نظرية سياسية بالمعنى التقليدي، وإنما هي محاولة للتفكير عبر مضامين التنظير السوسيولوجي بشأن التغير، خصوصًا في عمل غيدنز وعمل بيك A. Giddens, *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics* (Cambridge: Polity, 1994), and U. Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage, 1992),

ويدعو جاياسوريا هذا نوعًا خاصًا من علم اجتماع الأخلاق، من حيث إنه أنماط سلوك اجتماعي بديلة للمنطق الأخلاقي والسياسي الموجود في معظم البرامج السياسية. Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion*, p. 35.

لقد ابتعد تعبير «الطريق الثالثة» كثيرًا عن أصوله، التي تكمن في خصوصية نموذج دولة الرفاه الاسكندنافية، باعتبارها طريقًا ثالثة بين الاقتصاد الشمولي في أوروبا الشرقية، ورأسمالية السوق في الدول الغربية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: J. J. Rodger, *From a Welfare State to a Welfare Society: The Changing Context of Social Policy in a Postmodern Era* (Basing-stoke: Macmillan, 2000), pp. 97-98.

(65) Lister, *Understanding Theories and Concepts in Social Policy*, p. 48.

(66) M. Ryner, «An Obituary for the Third Way,» *Eurozine* (27 April 2010).

الكلاسيكية، وأقلّ اهتمامًا بإحداث تصحيحات رئيسة في السوق، وتسلّط بدلًا من ذلك الضوء على المسؤوليات والواجبات الفردية والجماعية (مثلًا: لجنة العدالة الاجتماعية 1994). لقد قدّم علماء الاجتماع إسهامًا بارزًا، لا سيما منهم أنطوني غيدنز[67] (Anthony Giddens) الذي استخدم تحليل المخاطر في بيئة مجتمعات ما بعد الحداثة ليضع نظرية جديدة عن الديمقراطية الاجتماعية، ويعيد تصميم دولة الرفاه. وقد طوّر فكرة الرفاه الإيجابي التي لا معنى لها إلّا في أنّها نقيض الرفاه السلبيّ؛ فدولة الرفاه الكلاسيكية التي تهدف إلى توفير الأمن للناس طوال حياتهم، ربّما تكون قد أفرطت في ذلك بحيث جعلت الناس سلبيين واتكاليين. يعتبر غيدنز أنه في تلك الأوقات المتغيرة جدًّا التي تحفل بالمخاطر العالية، يحتاج الناس إلى امتلاك القدرة على المخاطرة حتى يستطيع الجميع المشاركة في النظام الاقتصادي الأوسع نطاقًا. يزيد الرفاه خارج إطار العلاقات المسلّعة (decommodified welfare) – وهو نظام منح الناس إعانات سخية ضمن شروط عمل ميسّرة، أو من دونها – المخاطر الأخلاقية[68]، لجهة نكوص الناس عن مسؤولياتهم[69]، لذلك ينبغي أن تتغيّر طبيعة الحكومة. وثمة عناوين مختلفة لنموذج دولة الرفاه الجديدة، حيث يدعوها بعض الناس دولة التمكين (enabling state) في حين أنّها بالنسبة إلى آخرين دولة الاستثمار الاجتماعي[70]. وبغضّ النظر عن التسمية، تكون الدولة في الديمقراطية الاجتماعية الجديدة مُسهّلًا (facilitator) للمشاركة الاقتصادية لا حاميًا اجتماعيًا. وتقدم سياسات التوريد (Supply-side policies) التدريبَ لسوق

---

(67) A. Giddens, *The Third Way: The Renewal of Social Democracy* (Cambridge: Polity, 1998).

(68) هذا تعبير ينطبق على الأوضاع التي يفضي فيها الحد من العواقب المترتبة على المخاطر، إن وقعت، إلى زيادة احتمال وقوع الحادثة في الواقع. R. Walker, *Social Security and Welfare: Concepts and Comparisons* (Milton Keynes: Open University Press, 2005), pp. 48-49.

كان الدليل قد قُدّم بقوة في بعض الأمثلة على أن الناس، عندما يشعرون بالأمان، يغيّرون سلوكهم ويخفضون جهود تفادي الخطر، انظر: J. Le Grand, C. Propper and S. Smith, *The Economics of Social Problems*, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave, 2008), pp. 170-171.

(69) Ryner, «An Obituary for the Third Way,».

(70) انظر: Lister, *Understanding Theories and Concepts in Social Policy*, p. 49, لإيجازٍ عن معنى هذه التعبيرات.

العمل والإعفاءات الضريبية لرعاية الأطفال، والادّخار من أجل التقاعد على سبيل معاوضة الناس الذين يتولّون مزيدًا من المسؤوليات[71]. هنا نجد أن التباين مع الفلسفة الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية صارخ: فالديمقراطية الاجتماعية الجديدة ترى التعويض، وإعادة التوزيع، وإدارة الطلب بوصفها أهدافًا رئيسة لدولة الرفاه[72]. فالديمقراطية الاجتماعية الجديدة، كما يقول فيتزباتريك[73]، ليست معنية بأوجه عدم المساواة بحد ذاتها، وإنما بأوجه عدم المساواة غير العادلة؛ أي تلك التي تتناقض مع الجهد والأهلية (effort and desert). فالمساواة لا تُحدّد بمعيار امتلاك متوسط متمم من الموارد، إنّما تُحدّد بوصفها قضية تمكين ودعم للقدرات الفردية ومكافحة أوضح حالات «الاستبعاد»[74]. تصبح إعادة التوزيع، التي كانت سابقًا هدفًا بنفسها، وسيلة لتحقيق غاية تحسين القدرات؛ ذلك أن الرفاه يُؤطَّر أكثر فأكثر ضمن السوق، ويمكن حتى أن نرى مفاهيم من علم الاجتماع معروضة في هذه الأيديولوجية الجديدة. ويصبح الدمج (inclusion) الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي هدفين للسياسات الاجتماعية، وبهذه الطريقة وغيرها تكون برامج دولة الرفاه أكثر ارتباطًا بالغايات الاقتصادية الأوسع نطاقًا.

لدى المحافظتية الجديدة نقد أقوى لدولة الرفاه، يقوم معظمه على أساس الأخلاق والثقافة، وبعضه مشترك مع الجماعتية. منذ السبعينيات فصاعدًا، تولّت المحافظتية الجديدة قيادة الخطاب المحافظ في شأن الرفاه، من خلال اتباع نقد أخلاقي بشكل أساس. وذلك يقوم على أساس الاعتقاد بأن المجتمع المستقرّ، ونظام السوق الفعّال، يعتمدان على «استبطان» معايير ملائمة للسلوك من جانب المواطنين جميعًا[75]. يستهدف المحافظون دولة الرفاه خصوصًا بسبب عواقبها الاجتماعية والثقافية المتمثلة في التغييرات في «الشخصية»، و«الاتكالية»،

(71) Ryner, ibid.

(72) Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion.*

(73) Fitzpatrick, *Welfare Theory*, p. 19.

(74) المصدر نفسه، ص 41.

(75) Barry, «Neoclassicism, The New Right and the British Welfare State,» p. 78.

وتآكل المعايير الأخلاقية، والاعتماد الطبيعيّ على الذات التي قد تُحدثها دولة رفاه سخية جدًا[76]. فمَأسسة (إضفاء الطابع المؤسّسي على) دولة الرفاه تفضي إلى عادات سيئة (لا سيما «الاتكالية»)، وتحلّ محلّ السلطة، وتقوّض الأسرة بوصفها وحدة جماعية، وتثير «الاضطراب» في المجتمع[77]. وقد وُصف المحافظون الجدد بـ«المناهضين للحداثة» لأنهم يعدّون التقدّم الاجتماعي، وخصوصًا تدمير التقاليد بواسطة الحداثة، مشكلة اجتماعية وسياسية رئيسة[78]. إن المخاوف هي المسيطرة هنا، لذا تُحبَّذ ثوابت الحياة التقليدية القديمة. وبينما تُنبذ دولة الرفاه بوصفها جدًّ أبوية، تعد الحوكمة (governance) مصلحة رئيسة للمحافظتية الجديدة. تُقرُّ المحافظتية الجديدة، على نحو يذكّرنا بمفهوم ميشال فوكو[79] (Michel Foucault) عن «الحاكمية» (governmentality)، التنظيم السلوكي عبر برامج اجتماعية توجيهية وإشراف ومراقبة معزَّزَين حتى يتعلّم الناس - خصوصًا الفقراء - طريقة تحمّل المسؤولية الشخصية. وفي الولايات المتحدة، تمضي المحافظتية الجديدة بعيدًا إلى حد تفضيل التخلّص من الأفراد المخلّين بالنظام عن طريق السجن[80]. ولقد ازداد بين عامي 1970 و2003 عدد نزلاء السجون الاتحادية وسجون الولايات سبعة أضعاف، ووقعت معظم الزيادة بين صفوف الفقراء، ومجموعات الأقليات غير المثقّفة؛ فغير هؤلاء هم أناس يرجح أنّهم يستحقون «الرفاه»[81]. مع ذلك، يُعدُّ فرض العمل نشاطًا مفضّلًا

(76) المصدر نفسه، ص 55.

(77) C. Murray, *Losing Ground American Social Policy 1950-1980* (New York: Basic Books, 1984), and L. M. Mead, *Beyond Entitlement: The Social Obligations of Citizenship* (New York: Free Press, 1986).

(78) Rodger, *From a Welfare State to a Welfare Society: The Changing Context of Social Policy in a Postmodern Era*, p. 21.

(79) M. Foucault, «Governmentality,» in: G. Burchell, C. Gordon and P. Miller, eds., *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991).

(80) B. Western, *Punishment and Inequality in America* (New York: Russell Sage Foundation, 2006); R. C. Fording, S. F. Schram and J. Soss, «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State,» *APSA 2009 Toronto Meeting Paper* (Available at: http://ssrn.com/abstract=1449997, accessed 18 July 2010), and L. Wacquant, *Punishing the Poor: The Neoliberal Government of Social Insecurity* (Durham, NC: Duke University Press, 2009).

(81) B. Western, *Punishment and Inequality in America.*

على الحبس، لأنه أكثر الالتزامات الاجتماعية جوهرية بالنسبة إلى المواطنة ونقطة بداية لا غنى عنها لحياة جيدة التنظيم[82]. يستطيع المرء رؤية بعض هذه المخاوف في الحكومة الديمقراطية الليبرالية - المحافظة الفتية في المملكة المتحدة. فبرنامج دايفد كاميرون «المجتمع الكبير» يُضع بصورة خاصة الدولة والمفهوم المبسّط جدًّا عن المجتمع في حالة من التنافس. والمشكلة أن الدولة تتمتّع بسلطة كبيرة جدًّا تصل إلى نطاق واسع جدًا، وهي مُفسدة أخلاقيًا؛ لذا يلزم مواجهتها عبر «سلطة الشعب». وقد خُطّط لتحويل الدولة إلى منطقة نشاط شبه خاص. ينبغي أن يُمنح «المجتمع»، تحت ستار المتطوعين الأفراد، السلطة (وبعض الموارد عبر تمويلات من حسابات مصرفية خاملة) لتولي إدارة الخدمات العامة. وهذه نسخة من مجتمع المُلكية؛ لكن بدلًا من أن يكون وفقًا للنموذج الأميركي، حيث يُؤمّن الناس بوصفهم أفرادًا عاديين في السوق، فإن المواطنين يشرّعون ملكية الخدمات المحلية والموارد العامة[83]. ويُتوخى هذا «الاستيلاء» أيضًا من أجل موظفي القطاع العام الذين ينبغي تشجيعهم على تكوين تعاونيات للعمال. وقبل إقرارها (من جانب الدولة حسبما يُفترض)، يجب أن تكون كلّ المبادرات سليمة اقتصاديًا، بل وقد تُفعّل على أساس «الأجر بالإنتاج». كما يقول ويغان[84] (Wiggan)، من شأن حركة تمكين الموظفين والمواطنين هذه أن توسع نطاق عقلانية السوق والنزعة التعاقدية الطوعية (contractualism)، وأن تزحزح الدولة باتجاه تأدية دور المشتري مبتعدة بها عن دور المزود.

أخيرًا، هناك الليبرالية الجديدة. فبعد انبثاقها من تقاليد الماضي الليبرالية،

---

(82) Fording, Schram and Soss, «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State,» p. 7.

(83) جُرّب هذا في أربع مناطق في البداية. كانت مناطق الاختبار التي أُعلن عنها في 19 تموز/ يوليو 2010 هي ليفربول، وإيدن فالي كومبريا، ووندسور وميدنهيد، ودائرة سوتون في لندن. وتضمنت المبادرات شراء حانة ريفية محلية، وجهودًا لتجنيد متطوعين لإبقاء المتاحف مفتوحة، ودعمًا لتسريع تقديم خدمة الحزمة العريضة، ومنح السكان مزيدًا من السلطة بشأن إنفاق البلدية، انظر: *David Cameron Begins Big Sell of «Big Society»,» Guardian*, vol. 19 (July 2010).

(84) J. Wiggan, «Something Red, Bold and New? Welfare Reform and the Modern Conservative Party,» (Paper Presented to Social Policy Association Annual Conference, 5-7 July 2010, Lincoln).

أصبحت الليبرالية الجديدة ذات شعبية متزايدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد كان تأثير الفكر والسياسات العامة الليبرالية الجديدة والمحافظة الجديدة عبر ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة قويًا جدًا، ما جعلها تنقل مركز الجاذبية السياسي حول دولة الرفاه والقضايا المتصلة بها إلى يمين الوسط[85]. تقوم الصلة بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة بنحو أساسي على النقد الأخلاقي للدولة وتأكيد الأخيرة النزعة الفردية التملّكية والحريات المرتبطة بالملكية الخاصة، وعلاقات السوق والتجارة بين الأمم[86]. لقد كان الليبراليون الجدد، مثل هايك[87] (F. A. Hayek) وفريدمان[88] (M. Friedman)، رافضين للاقتصاد الموجّه الذي دعت إليه الكينزية (Keynesianism)، ونظروا إليه بوصفه جزءًا من اندفاع جمعية أكبر تهدّد بإبادة فلسفة الحرية الشخصية[89]. إن أصول الليبرالية الجديدة متجذرة هنا؛ فقد تطورت باعتبارها دفاعًا عن الرأسمالية واقتصاد السوق الحرة ومعارضة شرسة للاشتراكية والجماعية[90]. وتشن الليبرالية الجديدة هجومًا شرسًا على الأزمات التي ترى أن دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية أفرزتها. وتُحدَّد مثل تلك الأزمات بالبطالة المرتفعة، وحالات عجز ميزان المدفوعات وقطاع عام مكلّف بازدياد. وفي حلّها المقترح لهذه الأزمات، ينبغي توسيع منطق السوق وممارساته ما أمكن؛ تلك الأمور هي التي تضمن حرية الفاعلية الفردية التي

---

(85) Rodger, *From a Welfare State to a Welfare Society: The Changing Context of Social Policy in a Postmodern Era*, p. 97.

(86) Fording, Schram and Soss, «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State,» p. 2.

(87) F. A. Hayek: *The Constitution of Liberty* (Chicago: University of Chicago Press, 1960), and Law, *Legislation and Liberty: The Mirage of Social Justice* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), vol. 2.

(88) M. Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

(89) Turner, *Neo-liberal Ideology History, Concepts and Policies*, p. 63.

(90) S. Braedley and M. Luxton: «Competing Philosophies: Neo-liberalism and Challenges of Everyday Life,» in: *Neoliberalism and Everyday Life* (Quebec: McGill-Queen's University Press, 2010), p. 7.

تثمنها الليبرالية عاليًا، في حين تعمل الدولة على تحطيمها. إن عقلانية السوق هي المثال الأعلى المعياري الذي ينبغي تحقيقه عبر السلطة العامة، والدولة هي ميدان تطبيق مبادئ السوق.

بخلاف الرأي السائد إذًا، وفي حين ينصبّ التركيز الحاسم لليبرالية الجديدة على الدولة، فإنها لا تهدف إلى إضعافها، وإنما إلى تغييرها. ويتطلّب «الرفاه» في الرأي الليبرالي الجديد إحياء علاقات السوق، وإخضاع الحياة اليومية للتعاملات في اقتصاد منظم(91). ومن وجهة نظر الرفاه، يضع الإصلاح الليبرالي الجديد ثقته في تأثيرات الحوافز والمثبطات - خصوصًا على نحو ما يُعبر عنها نظام الإعانات والضرائب - في تغيير السلوك الفردي والجماعي. في الليبرالية الجديدة، تفتقر العدالة الاجتماعية إلى التحديد والشرعية بوصفها مفهومًا وهدفًا. وثمة معايير عدّة ممكنة للعدالة الاجتماعية (حاجة، استحقاق، أهلية... إلخ)، لكن في مجتمع حرّ لا يمكن أن يكون هناك اتفاق عام بشأن أي من هذه يجدر استخدامه لتخصيص الموارد(92). كما سنرى في الفصل الآتي، كان هناك ثلاثة مبادئ رئيسة في الليبرالية الجديدة كانت قد أُدرجت في الرفاه، فكرة دمج كل المواطنين ضمن التيار الاقتصادي السائد، تنامي الخصخصة (privatisation) وأشكال العون (provision) المستندة إلى السوق، تغيير تشغيل/إدارة دولة الرفاه بحيث تعمل على تحسين موارد رأس المال البشري لدى الناس فيستطيعون التنافس بفاعلية أكبر في اقتصاد السوق(93).

خلاصة

لقد أظهر هذا الفصل أن الرفاه مليء بالدلالة السياسية. وهو يستند إلى قاعدة من الفلسفات والخطابات التي تعرض رؤى مختلفة عمّا هو «خير» و«حق». وبالتالي، فإن الرفاه يسعى إلى فهم الجوانب الجوهرية في تلك

(91) O'Brien and Penna, *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society*, p. 103.

(92) A. Pratt, «Neo-liberalism and Social Policy,» in: M. Lavalette and A. Pratt, eds., *Social Policy A Conceptual and Theoretical Introduction* (London: Sage, 1997), p. 42.

(93) Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion*, p. 20.

الفلسفات ويعمل على تحديدها. وبوصفه مَثَلًا سياسيًا أعلى، يعدُّ الرفاه في الوقت نفسه (وقد كان ذات مرة) تعبيرًا عن المسؤولية الأخلاقية، ومكوّنًا في أنظمة المعتقدات السياسية حول قضايا مثل الأولوية النسبية للحرية الفردية على الأهداف الجماعية، وطبيعة الدولة ودورها، ومدى حاجة عمليات السوق والاقتصاد إلى توجيه وإرشاد، ودور المؤسسات الوسيطة وموقعها مثل الأسرة والجمعيات التطوعية المدنية (civic associations). إن المواقف التي اتخذتها الفلسفات الكلاسيكية في شأن هذه القضايا شديدة التباين.

في كل الأحوال، عندما يستعرض المرء خطابات الإصلاح السائدة جنبًا إلى جنب، يبدو مثيرًا للاهتمام مدى ما بينها من الأسس المشتركة ومدى محدودية حقل الجدال في هذه الأيام. أولًا، لأنها جميعًا تؤيد فكرة السوق بوصفها ضابطة ومزودة. إضافة إلى هذا، تفضّل تلك الخطابات تعريض الناس بازدياد للسوق بوصفه مصدر الرفاه، في حين تُنحي جانبًا شبكة الأمان التي افترض الناس أنها ستكون في متناولهم إن احتاجوا إليها، أو تحجمها تدريجًا إلى الحدود الدنيا. ثانيًا، كل الخطابات ملتزمة باستيعاب الطبيعة المتغيّرة لظروف السوق؛ وحدها الديمقراطية الاجتماعية تقدّم نقدًا للرأسمالية العالمية والأسواق المالية العالمية، لكنها تفضّل في النهاية، بدورها، الاستيعاب وتكتفي بالتنظيم الضعيف للسوق لا أكثر (كما تبيّن في الاستجابة للركود الأخير). ثالثًا، تضع وجهات النظر كافة ثقة كبيرة في المؤسسات الوسيطة. فبالنسبة إلى المحافظتية الجديدة تبدو الأسرة بارزة ضمنها لكنها تشترك مع الليبرالية الاجتماعية الإصلاحية في التزام قوي بالمجتمع المحلي. حتى الديمقراطية الاجتماعية هي الآن مدافع قوي عن المجتمع المحلي، وتؤيد بدورها الاعتقاد بأن دولة الرفاه السخية جدًا مضرّة بالدافع والمسؤولية الإنسانيين. رابعًا، هناك إجماع واسع النطاق على أوجه قصور دولة الرفاه. ويصبح النقد في بعض الأوساط عدائيًا. هكذا، وبمرور الوقت، عملت التعديلات في وجهات النظر الكلاسيكية التي تمتّعت في الماضي بهوية مستقلة أكثر قوة، على الجمع بينها بشكل أوثق؛ إلى حد أنها تتفق على كثير من أرضية الإصلاح. حتى إن أزمة

بحجم الركود الأخير لم يتولد عنها كثير في طريقة النقاش الجديد أو في تغيير المواقف، وبدا أن الاستثمار الضخم في التحفيز المالي في عام 2009 ينذر باستجابة كينزية، لكن كُشف بمرور الوقت أن «التكيُّف» كان في صميمه ليبراليًّا جديدًا ومحافظتيًّا جديدًا.

يدرس الفصل الآتي ترتيبات دولة الرفاه الراهنة داخل البلدان وعبرها، وسنرى أن ما قدمناه في هذا الفصل على أنه مجموعات متماسكة نسبيًا من الأفكار لم يظهر إلى الوجود في شكله النقي في أي مكان. فالتنفيذ مشوش، وتنحو الأيديولوجية السياسية والمصلحة الذاتية إلى انتقاء الأفكار أو برامج بعينها تلائم اللحظة، بغض النظر عمّا إذا كانت متماسكة فلسفيًا أم لا. كما أن صانعي القرار لا ينفرون من أن يجمعوا معًا تأكيدات من وجهات نظر تستند إلى أسس فلسفية مختلفة، أو تُستمد منها. وكل هذا يجعل دول الرفاه القائمة فعلًا مختلفة إلى حد بعيد عن النماذج المثالية.

الفصل الرابع
الدولة والرفاه العام

يركّز هذا الفصل على أنظمة الرفاه المنظمة حسبما نشأت تدريجًا في أوروبا والولايات المتحدة، وهنا ندخل إلى تفاصيل أنظمة الرفاه التي صُوّرت على أنّها نماذج فلسفية وتوجهات سياسية في الفصل السابق. دولة الرفاه هي المفهوم الرئيس، ويناقش هذا الفصل ثلاث مجموعات من الأسئلة. **الأولى**، كيف تُحدّد دولة الرفاه وتُبنى، وكيف نشأت تدريجًا؟ يقدّم النقاش ذو الصلة خلاصةً عن كيفية تصوّر دول الرفاه للرفاه، وكيفية إحداثها له وأهمية التكيّفات المتعلقة بالسوق، والأسرة، والحياة الشخصية، والمجتمع على نطاق أوسع. **الثانية**، كيف تختلف دول الرفاه بعضها عن بعضها الآخر وكيف يمكن شرح مثل هذه الاختلافات؟ وباستخدام مقاربة مقارنة، يرسم النقاش هنا سلسلة صور واسعة عن كيفية تفسير «الرفاه» بوصفه مسؤولية عامة ومطبّقة في عدد من البلدان، ويوضّح الاختلافات الكلاسيكية بين دول الرفاه (أي الليبرالية، والديمقراطية الاجتماعية، والمحافظة). **الثالثة**، كيف يجري إصلاح دول الرفاه؟ والتركيز هنا ينصب على التغيير والتحوّل الممكن، خصوصًا في ضوء عوامل عديدة تدفع إلى إجراء ذلك الإصلاح.

تحديد دولة الرفاه

إن دولة الرفاه نموذج خاص من الدول، وقد تتبّع تيتموس[1] (R. M. Titmuss)

(1) R. M. Titmuss, «The Welfare State: Images and Reality,» in: P. Alcock [et al.], eds., *Welfare and Wellbeing Richard Titmuss's Contribution to Social Policy* (Bristol: Policy Press, 2001).

الاستخدام المبكر للتعبير في بريطانيا حتى وليام تمبل (William Temple)، رئيس أساقفة كانتربري آنذاك، في مصنفه[2] *Citizen and Churchman*. وقد استخدم تمبل فكرة دولة الرفاه معياريًا؛ فبالنسبة إليه كانت بديلًا لتصوّر دولة السلطة التي يحكمها الدكتاتور. وفي رأي تمبل، يكون تعبير «دولة الرفاه» صحيحًا فقط إذا أنجزت الدولة وظائفها الأخلاقية والروحية في تعزيز الرفاه الإنساني، وكان المفهوم أيضًا مصدر إلهام للجدال الدائر إبان الحرب في أوروبا وإلى حد أقل في الولايات المتحدة. في ألمانيا، كان المفهوم ينطوي ضمنًا على شعور بالاستخفاف؛ فقد تعرّضت جمهورية فايمار (Weimar) لانتقادات بأثر رجعي في الثلاثينيات لكونها Wohlfahrtsstaat [دولة رفاه] وذلك لأن «الحقوق» الاجتماعية والإنفاق المفرطين اللذين اعتمدتهما قد حطما في نهاية المطاف شرعيتها[3]. وقد كان التعبير الألماني المفضل، ولا يزال، هو Sozialstaat [تضامن اجتماعي]، وكان يُنظر إلى الأخيرة بنحوٍ أكثر إيجابية بوصفها تنقل شعورًا باستحقاق المنافع العامة وتنقل أيضًا شعورًا بمجموعة من الشواغل الاجتماعية. لكن منذ منتصف القرن العشرين فصاعدًا، كان تعبير «دولة الرفاه» قد أصبح جزءًا من العقلية والمفردات اليومية في أوروبا وأماكن أخرى. وهذا التعبير مرتبط بأفكار عن إجراءات الدولة المتضافرة وتعاقد اجتماعي يتضمن مبلغًا من المال في حال الحاجة أو الاستحقاق، وتحسين الحالة الاجتماعية، خصوصًا للطبقات العاملة، وعدد من المؤسسات والدوائر المخصصة لتلبية الحاجات.

يأخذنا عدد من التعبيرات إلى مجال دولة الرفاه: الضمان الاجتماعي، والسياسات العامة الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي. ويمكننا أن نستخدم أيًّا من هذه التعبيرات، لكن دولة الرفاه مفهوم أسمى في عددٍ من الجوانب. في البداية، إنه تعبير نظري، يثير نظريات عن السلطة وكيف أن السلطة والسيطرة راسختان في الدولة وتستخدمهما بطرائق متنوّعة[4]. كما يمتلك مفهوم دولة الرفاه فكرة

---

(2) W. Temple, *Citizen and Churchman* (London: Eyre and Spottiswoode, 1941).

(3) R. Lowe, «Introduction: The Road from 1945,» in: H. Fawcett and R. Lowe, eds., *Welfare Policy in Britain: The Road from 1945* (Basingstoke: Macmillan, 1999), p. 3.

(4) للاطلاع على نظرية دولة الرفاه، انظر: R. E. Goodin, *Reasons for Welfare: The Political Theory of the Welfare State* (Princeton: Princeton University Press, 1998), and C. Pierson, *Beyond the Welfare State? The New Political Economy of Welfare*, 2nd ed. (Cambridge: Polity, 2006). =

نظام شامل أو نموذج للإعانة يصبّان في التخطيط الاجتماعي، وتكون العقلانية فيهما معتقدًا أساسيًا راسخًا. وتلحظ دولة الرفاه لهذه الغاية فكرة معيارية في أوروبا الغربية خصوصًا، تجسد وفقها الدولة القومية شكلًا من أشكال العقلانية الإدارية، ويتغلب الأفراد على تهميشهم (alienation) عبر مشروعات تتميز بفاعلين جماعيين يطمحون إلى تغيير النظام الاجتماعي[5]. وعلى الرغم من وجود سمة تطورية فيها، إلا أن دولة الرفاه أُدخلت في بلدان عدّة، في حقبة الحرب العالمية الثانية، بوصفها تدخّلًا حاسمًا لمكافحة علل قائمة. في المملكة المتحدة مثلًا، تصوّرها وليام بفريدج[6] (William Beveridge) على أنها تعالج خمس مشكلات ضخمة في سياق مجتمع ذلك الوقت: العوز، والكسل، والجهل، والبؤس، والمرض. تتأصّل في مفهوم دولة الرفاه، إذًا، فكرة عقلانية بطبيعتها: إنها مجموعة برامج ومعونات مع عمل ينبغي القيام به. تعكس فكرة نظام الحكم (regime) التي أصبحت طريقة شائعة للتفكير على نحو مقارن بشأن دول الرفاه خصوصًا منذ استخدم غوستا إسبنغ أندرسن التعبير في كتابه الشهير[7] *Three Worlds of Welfare Capitalism*، إحساسًا قويًا بالنظام (system).

يستطيع المرء تعريف دولة الرفاه على نطاق ضيق أو واسع. وإذا استُخدم التعبير بشكل محدود، فإنه يشير إلى مقاصد وأهداف الإجراءات التي تمولها الحكومة والمعنية بالحاجات الاجتماعية والإعانات التي تُلبّى بها مثل هذه الحاجات (أسوة بالنموذجين الليبرالي الاجتماعي أو المحافظ الليبرالي الموجزين في الفصل الثالث). وفي ظل تصور أوسع، يكون التعريف الذي قدمته آسا بريغز[8] (Asa Briggs) يذكّر بالنموذج الديمقراطي الاجتماعي الذي عُرض في الفصل السابق:

= وبالنسبة إلى أحدث تفكير نظري وتجريبي عن دول الرفاه، انظر: F. G. Castles [et al.], eds., *The Oxford Handbook of the Welfare State* (Oxford: Oxford University Press, 2010).

(5) M. Albrow, «The Changing British Role in European Sociology,» in: B. Nedelmann and P. Sztompka, eds., *Sociology in Europe In Search of Identity* (Berlin: Walter de Gruyter, 1993).

(6) William Beveridge, *Social Insurance and Allied Services, Cmd 6404* (London: HMSO, 1942).

(7) G. Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Cambridge: Polity, 1990).

(8) A. Briggs, «The Welfare State in Historical Perspective,» in: C. Pierson and F. G. Castles, eds., *The Welfare State: A Reader* (Cambridge: Polity, 2000), p. 18.

«دولة الرفاه هي دولة تُستخدم فيها السلطة المنظمة بتأنٍّ وقصد (عبر السياسة والإدارة) في جهد للتخفيف من تفاعل قوى السوق في ثلاثة اتجاهات في الأقل: أولًا، بضمان دخل أدنى للأفراد والأسر بغض النظر عن القيمة السوقية لعملهم أو ملكيتهم؛ وثانيًا، بتضييق مدى انعدام الأمان عبر تمكين الأفراد والأسر من تلبية أنواع معينة من «الطوارئ الاجتماعية» (كالمرض والشيخوخة والبطالة) التي تقود من ناحية أخرى إلى أزمات فردية وأسرية؛ وثالثًا، بضمان أن كل المواطنين من دون تمييز في المكانة أو الطبقة يحصلون على أفضل المستويات المتاحة في ما يتعلق بنطاق معين متفق عليه من الخدمات الاجتماعية».

هناك عدد من الآراء الأصيلة هنا: الأول يتعلق بفكرة التدخّل في السوق وخارجه؛ أي وجود دولة الرفاه شهادة على حدود/ قيود نتائج السوق حتى وإن كانت [دولة الرفاه] تمثّل في الوقت نفسه تكيّفًا مع السوق يسعى إلى التخفيف من عواقبها التي لا يسهل تبريرها. وتتمثل الإشارة الثانية في تعريف بريغز في فكرة حقوق إحلال الدخل في حال تعرّضه لطوارئ معينة، أو الضمان إن كنت تريد مثالًا على ذلك. ثالثًا، تعد أوجه عدم المساواة في الطبقة الاجتماعية منقادة لمحاولات التخفيف من أسوأ تأثيراتها. وقد كانت هذه خصوصًا أحد آمال دولة الرفاه الديمقراطية الاجتماعية؛ فكرة أن دولة الرفاه ستبني مجموعة من فرص الحياة في متناول العموم، تعلو على المصالح الفئوية والمجموعات التي تفصلها أوجه عدم المساواة، لكنها تُحابي تلك المجموعات التي تمتلك موارد أقل. لقد كانت إعادة توزيع الدخل، والحصول على خدمات مثل التعليم، والإسكان، والصحة، وإيجاد فرص للتقدم، والتخفيف من أوجه عدم المساواة أهدافًا تأسيسية في هذا المجال. وبناء عليه، تعمد دولة الرفاه إلى المباحث البنيوية والجوهرية في السوسيولوجيا الأوروبية فتنظمها ضمن موضوعات رئيسة: الطبقة والدولة والفرد(9).

يشير تعريف بريغز كذلك إلى الأسس المعيارية لدولة الرفاه. وتندرج

---

(9) Albrow, «The Changing British Role in European Sociology,» in: B. Nedelmann and P. Sztompka, eds., *Sociology in Europe In Search of Identity.*

في هذا التعريف القناعة بأن المجتمعات قادرة على أن تنشئ بوعي السياسات المصمَّمَة لاستئصال «حالات الاستغلال» إن لم نقل «المظالم» التي رضيت بها الأجيال السابقة باعتبارها قدرًا محتومًا[10]. في كل بلد، صاحب تطوّر دولة الرفاه جدال أخلاقي قوي، سأُورد شيئًا عنه في الفصل الأخير.

نظريًا، من المفيد أن نعامل دولة الرفاه على أنّها من مكوّنات فن الحكم، والتي تتضمن المبادرة إلى سياسات عامة وتنفيذها من جانب فاعلين سياسيين يعملون على تفصيل وتنظيم العلاقات الأساسية بين الدولة والمجموعات السياسية[11]. ومفيدٌ أيضًا - وهذا من أوجه التبصر في هذا الكتاب - اعتبار دولة الرفاه مُضمَّنة في المجتمع الذي بواسطته تُعد هي نفسها نتاج القوى الاجتماعية، وفي الوقت نفسه أحد مكوّنات العلاقات والمعايير الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي. في الممارسة، تضم الدولة مجموعة من العلاقات وتستند إليها. هذه العلاقات هي أوسع مما ناقشنا في الفصل السابق، وتكون بين الدولة والاقتصاد بالتأكيد، لكنها تشمل أيضًا الثقافة، والمجتمع المحلي، والأسرة، والمجتمع[12]. تسمح وجهة النظر المجتمعية هذه لنا بتقدير كيفية انخراط دولة الرفاه (بكل أشكالها) في العلاقات الاجتماعية والشخصية، وكيفية تجسيدها الغايات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات المفعول النافذ في حياة الناس الحقيقية (سنعرضها في الفصلين الخامس والسادس). فهي مؤسسة اجتماعية فضلًا عن كونها مؤسسة اقتصادية وسياسية.

تطوّر الرفاه والدولة

في سياق الحقبة الحديثة، ومثلما انتقلت مفردات نقاش قضايا الجهل والفقر والمرض تدريجًا من عبارات دينية إلى سياسية واجتماعية، كذلك

(10) Briggs, Ibid., p. 19.

(11) K. Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion* (Basingstoke: Palgrave, 2006), p. 148.

(12) M. O'Brien and S. Penna, *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society* (London: Sage, 1998), p. 1.

تحوّلت المعونة المنظمة لتصبح أقل محلية وأقل تركيزًا على الحاجة، وأقلّ خصوصية وطوعية، وأكثر وطنية وعالمية وعمومية واجتماعية.

في أوروبا وبلدان أخرى جُرّبت فيها بوصفها شكلًا من أشكال التنظيم، كانت دولة الرفاه قد أضحت كتلة مختلطة ضخمة من الترتيبات الإلزامية، والجماعية ووطنية النطاق، لمعالجة تأثيرات العسر، وانعدام المساواة والسيطرة عليها[13]. ومن أجل استحقاق اسم «دولة الرفاه»، ينبغي أن تكون المعونة على نطاق معيَّن، ويتطلّب تطوير هذا وقتًا. فبرامج الرفاه الأوروبية والأميركية، في الواقع، قيد التطوّر منذ وقت طويل، لذا فإن كلمة «تطوّر» تصف نشوءها على نحو أفضل من «ثورة». وكقاعدة عامة، كانت حقبة «انطلاق» السياسة الاجتماعية المنظمة من الدولة في أوروبا، تسبق ازدهار دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية بنحو نصف قرن، وقبل ذلك كان الرفاه بمعنى المساعدة «الخارجية» يُقدّم على الأغلب وجهًا لوجه، وعبر علاقات محلّية تمامًا ضمن وساطة ما ندعوه الآن «المجتمع المدني»[14]. كانت أنواع النشاط المرتبطة بالرفاه تاريخيًا تُحفَّز أساسًا إمّا بالإحسان، وإما بالواجب الدينيّ، وإما بتقاليد الاعتماد على الذات، وإما بنوع من التوجّه الجماعي (كما في الصناديق النقابية مثلًا). تركّزت أنواع النشاط الموجّهة نحو الرفاه، خصوصًا في الأيّام المبكرة، على عملية إنشاء تصنيفات الفقراء الأخلاقية وتعديلها[15]. ثم إن وصمة الطبقة المعوزة مهمّة بسبب وجود خطر دائم من أن هذه الطبقة ستتّسع على حساب تلك التي تعدُّ «فقيرة مستحقة»[16] (كالأرامل والأطفال مثلًا). ومن ثمّ كان

---

(13) A. De Swaan, *In Care of the State Health Care, Education and Welfare in Europe and the USA in the Modern Era* (Oxford: Oxford University Press, 1988), p. 218.

(14) G. A. Ritter, *Social Welfare in Germany and Britain* (Leamington Spa/New York: Berg, 1986); De Swaan, *Ibid;* J. Harris, «Political thought and the welfare state 1870-1940: An Intellectual Framework For British Social Policy,» *Past and Present*, vol. 135 (1992); A. O'Connor, *Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth Century U.S. History* (Princeton: Princeton University Press, 2001), and D. Fraser, *The Evolution of the British Welfare State*, 4th ed. (Basingstoke: Palgrave, 2009).

(15) J. F. Handler and Y. Hasenfeld, *The Moral Construction of Poverty Welfare Reform in America* (Newbury Park, CA: Sage, 1991).

(16) S. M. Teles, *Whose Welfare? AFDC and Elite Politics* (Lawrence, KA: University of Kansas Press, 1996), pp. 2-3.

التغيير الرئيس في الأفكار الاجتماعية وتطبيقها السياسي شرطًا ضروريًا لنشوء دولة الرفاه. يوضح ريتر[17] أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر في بريطانيا، أفسحت المُثُل العليا المتجسّدة في مقولة دعه يعمل دعه يمر (laissez-faire, laissez-passer) والاعتقاد بقدرة الفرد - رجلًا أكان أم امرأة - على تحسين وضعه عبر جهوده الذاتية، أفسحت الطريق بشكل متزايد لمواقف أكثر اشتراكية وجماعية (توصف في الفصل الأخير). وقد مهّد هذا الطريق للنظام الاجتماعي الجديد الذي امتدّ زمنيًا من «نيو ديل» (بمعنى إعادة التوزيع) (New Deal) أو حقبة ما بعد الحرب إلى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ولأنه [أي النظام الاجتماعي الجديد] ذو وجهة ديمقراطية اجتماعية، فقد تمثّل طابعه الاجتماعي الرئيس في تسوية بين الطبقتين الإدارية والعاملة، تضمّنت احتواء المصالح الرأسمالية[18].

تتضمّن دولة الرفاه إذًا التزامًا بنقل بعض مسؤولية الرفاه من الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية، والنواحي إلى الدولة والسلطات العامة. ولم يشهد أيّ مكان نقلًا كليًّا، لكن كي يُستَحق لقب «دولة الرفاه» ينبغي للدولة أن تتحمّل مسؤولية رئيسة عن رفاه السكان.

كانت ألمانيا رائدة في أوروبا بتأسيسها في ثمانينيات القرن التاسع عشر ضمانًا اجتماعيًا بوصفه وسيلة تعامل مع تكاليف التصنيع وعواقبه، وتنفيذًا لرغبة المستشار بسمارك السلطوية في دمج العمال في اتحاد الدول الذي أُنشئ حديثًا[19]. كانت المقاربة الألمانية تؤيّد تأمينًا اجتماعيًا وطنيًا إلزاميًا ذا صلة بالأجور، وقائم على أساس المهنة[20]. وبحلول مطلع القرن العشرين، كان نموذج ألمانيا قد أثار انتباه البلدان الأخرى. وعلى الرغم من أنّها لم تتبنَّ دائمًا النموذج الألمانيّ نفسه، أبدت ما لا يقلّ عن أربع عشرة دولة أوروبية عند

(17) G. A. Ritter, *Social Welfare in Germany and Britain* (Leamington Spa/New York: Berg, 1986).

(18) G. Duménil and D. Lévy, *The Crisis of Neoliberalism and U.S. Hegemony*, available at: http://www.jourdan.ens.fr/levy/biblioa.htm (accessed 11 August 2010).

(19) Ritter, Ibid.

(20) C. Jones-Finer, «Introduction to Volume I,» in: N. Deakin, C. Jones-Finer and B. Matthews, eds., *Welfare and the State: Critical Concepts in Political Science, 5I, Welfare States and Societies in the Making* (London: Routledge, 2004).

اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 شكلًا من أشكال برنامج الضمان الاجتماعي القانوني[21]. وقد شهدت عشرينيات القرن العشرين نموًّا في تقديم إعانات للأرامل والأسر، الأمر الذي عكس التأثيرات المدمرة للحرب، وإبان ذاك العقد والعقد الذي تلاه، حفّزت تجربة البطالة الجماعية معظم البلدان الأوروبية والولايات المتحدة على إضافة البطالة إلى قائمة المخاطر التي يغطّيها الضمان الاجتماعي. كانت الأشكال الأولى من الضمان الاجتماعي منظمة إجمالًا إمّا من جانب الدولة مباشرة، وإما بشكل غير مباشر في ظل الرعاية العامة، وتُقدّم عبر موظفين أو منظمات العمال. وتبرز أهمية الضمان الاجتماعي لأسباب عدة، ليس أقلّها أنه يجعل من المخاطرة أمرًا جماعيًّا. لذا إذا أصبحت عاطلًا من العمل مثلًا فيما أنت مُؤمَّن، فستُدفع الإعانات التي تستحق الحصول عليها من إسهامات أولئك الذين يعملون. ولأنه جماعيّ في توجّهاته مع أنه محكوم بمبادئ السوق، فإنه لا يمكن أن يكون مختلفًا عن أنظمة إعانة الفقراء التي استُبدل بها. في الواقع، تتّصف حالات معيّنة من فقدان الدخل بأنّها مخاطر اجتماعية؛ لكونها لا تُنسب إلى نقاط ضعف شخصية أو «أسباب طبيعية»، وإنّما إلى عوامل اجتماعية. إضافة إلى هذا، يُنظر إلى تلك المخاطر على أنّها تحدث «لنا» لا «لهم». وقبل أن نتحمّس كثيرًا بشأن الرابطة التي ينطوي عليها الضمان الاجتماعي، ينبغي مع ذلك أن نتذكّر أن الضمان الاجتماعي مؤسَّس بعقلانية العقد الجافة. إنه [أي العقد] يمثّل صفقة تُعقد بين مجموعات لها مصالح سياسية متنافرة غالبًا، ويفرض التزامات تتعلق بالعمل وادّعاء الاستحقاق مثلًا[22].

في حقبة ما بعد الحرب مباشرة، ركّزت البلدان الأوروبية على توسيع الضمان الاجتماعي، وعلى جعل إدارة الخدمات والإعانات مركزية (من القطاعين التطوّعي والمهني)، وعلى تقديم إعانات نقدية لدعم الأسر التي لديها أطفال، وعلى تأسيس شبكة خدمات اجتماعية لرفع مستوى معايير الصّحة،

---

(21) المصدر نفسه، ص 12.

(22) B. Jordan, «Income, Involvement and Well-being: The Benefits and Costs of Interdependence,» in: J. Bradshaw, ed., *Social Security, Happiness and Well-being* (Antwerp: Intersentia, 2008b).

والتعليم، والإسكان، والرفاه العام. بعد التغلّب على الأزمات الاقتصادية في حقبة ما بعد الحرب، وتحقيق نمو واستقرار اقتصاديين وفّرا كلًا من الموارد والمطالب السياسية، انصبت الطاقات على جعل إعانات الضمان الاجتماعي أكثر سخاء، وتوسيع نطاق تغطيتها، وتعميم الحصول على شبكة أمان الحدّ الأدنى من الدخل، وتقديم مجموعة خدمات اجتماعية وأوجه دعم للأسرة. لقد كانت إصلاحات ما بعد الحرب هذه مهمّة لأسباب عدة، لا سيّما لأنّها مثّلت أوّل محاولة منهجية لتطبيق أفكار منظّري الديمقراطية الاجتماعية الثاقبة لحلّ المشكلات الاجتماعية[23]. كان جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) قد جادل أن إدارة مستوى الطلب في الاقتصاد عن طريق التحكم بعرض المال من شأنه أن يُمكّن الحكومات من السعي إلى تحقيق العمالة الكاملة بوصفها من أهداف السياسة العامة. كما جادل وليام بفريدج على نحو مشابه، بأنه يمكن القضاء على الفقر عبر التخطيط الاجتماعي، وأن الفقر ليس نتيجة حتمية للدورات الاقتصادية المرتبطة بالرأسمالية. فالعمالة الكاملة والضمان الاجتماعي سيضمنان الحماية لكلّ المواطنين عمليًّا.

بُنية دولة الرفاه

هناك طرائق مختلفة لتصوّر دولة الرفاه، وأوسعها انتشارًا هي إدراك معايير المعونة الواسعة وعناصرها المكوّنة؛ وهذه الطريقة شائعة على نحو خاص لتنظيم التحليلات المقارنة[24]. يركّز هذا النوع من الممارسة عادة على المخاطر والطوارئ التي تستدعي دعمًا ماديًا أو أشكالًا أخرى من دعم الدولة، وعلى المؤسسات المعدّة للتوزيع وفق وعود الرفاه الجماعي، وعلى أنواع التسويات السياسية التي تتضمنها الترتيبات القائمة. يميّز بعض التحليلات الكلاسيكية هنا بين الدخل/الضريبة، وبين الخدمات الاجتماعية، وضمن هذه

(23) K. Kearns, «Social Democratic Perspectives on the Welfare State,» in: M. Lavalette and A. Pratt, eds., *Social Policy: A Conceptual and Theoretical Introduction* (London: Sage, 1997), p. 19.

(24) Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, and D. Sainsbury, Gender, Equality and Welfare States (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

الفئات الواسعة توجهات وتدابير معينة (كدعم الشيخوخة، أو تدابير ذات وجهة عائلية، أو البطالة، أو المرض أو الإعاقة، أو التعليم... وهلمّ جرًّا). ثمة طريقة مفيدة لتحليل العناصر المكوّنة لتعويض الدخل تتمثّل في التمييز بين المنافع العامة (التي تُنظَّم على أساس مواطنة اجتماعية، وتكون لهذا السبب متاحة لكلّ المواطنين)، والضمان الاجتماعي (الذي يربط الإعانات بإسهامات تُقدّم عبر التوظيف)، والعون الاجتماعي (الذي يستخدم سلسلة اختبارات وعتبات لتوزيع الإعانات والخدمات على أساس الحاجة أو «الاستحقاق» المُتصوّر). تقطع الأهمّية النسبية لكلّ من هذه الآليات طريقًا طويلة في الإشارة إلى المكان الملائم لنوع النموذج في مربّعات الشكل 3.1.

مع ذلك، ينبغي أن يُنظر إلى دولة الرفاه أيضًا من حيث الأهداف والوظائف. يتمثّل الحدّ الأدنى من التزام دولة الرفاه في إلغاء الفقر، ولإنجاز هذا كانت برامج شبكات الأمان منذ وقت طويل أحد مميزات النموذج الأوروبي للمجتمع، وكذلك أحد مميزاته في الولايات المتحدة. وتوفّر مثل هذه البرامج عادة حدًّا أدنى من الدخل لا يُتوقّع أن يكون أحدٌ تحته، وتُنظّم عادة على أساس من العون الاجتماعي (وهي تتضمن، كما ذُكر آنفًا، تطبيق اختبارات أو عتبات لتقويم الأهلية). لكن كفالة المواطن من دولة الرفاه (في أوروبا بأي حال) تمتدّ إلى حد كبير إلى ما وراء نطاق تجنّب الفقر، حيث تتّصل بالبطالة، والمرض، وإصابات العمل، والحمل، والترمل أو الشيخوخة، وتتصل بازدياد الحاجة إلى منح الرعاية أو تلقّيها (للأطفال وكبار السن). إن قائمة الحالات الطارئة التي يغطّيها الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة أصغر بكثير؛ إذ يمكن في الواقع عدّها على أصابع اليد الواحدة. ويعدُّ التقاعد، والبطالة، والعجز أو المرض، وفي بعض الحالات العلاج الطبي المخاطر الرئيسة المُغطّاة هنا. والنموذج الأوروبي أكثر توسّعًا بطرائق أخرى؛ إذ تهدف دول الرفاه الأوروبية أيضًا إلى دعم الأسر بتغطية تكاليف إنجاب الأولاد ورعايتهم، وتقدّم عادة مساعدة إلى أولئك الذين يوفّرون الرعاية للمرضى، أو كبار السن أيضًا. يستطيع المرء القول إنّهم يضفون على الرعاية نوعًا من الصبغة «الاجتماعية» إلى حدٍّ ما، وبناء عليه، فإن التفاعل بين نظام التوظيف والأسرة

اعتبار مهمّ للسياسة العامة في دول عدّة، مع تشجيع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البلدان على منح إجازة من العمل لغايات أسرية، وشروط عمل أكثر مرونة[25]. وبغضّ النظر عن ضمانات الدعم المادي، تتحمّل الدول القوميّة في أوروبا الغربية أيضًا مسؤولية حصول المواطنين على بعض خدمات التعليم، والإسكان، والخدمات الاجتماعية والصحية. وبينما قد لا تكون تلك الدول المزوّد المباشر لتلك الخدمات على الدوام، إلّا أن معظمها يأخذ على عاتقه ضمان: (أ) أن الخدمة متاحة على نطاق واسع؛ و(ب) وجود مستوى خدمات مُرضٍ.

لتقدير المعنى الكامل لدولة الرفاه، من المفيد أن نضعها في سياق أوسع. ويبدو أن مؤلَّف روبرت ووكر[26] مفيد في توضيح بعض طرائق عمل أنظمة الرفاه على المستوى الجزئي، فضلًا عن المستوى الكلّي (انظر الجدول 1.4). يتّضح أن مجال دولة الرفاه ومداها جديران بالملاحظة فعلًا. وكما وصفها ووكر[27] (Robert Walker)، فإن دول الرفاه تربط مجموعات مختلفة معًا بشبكة دعم والتزامات متبادلين من شأنها أن تساعد في تحديد طبيعة المواطنة، والأمّة والثقافة القومية. وفيما تبقى قدرتها على تحقيق ذلك مسألة مفتوحة للنقاش، تعدّ دولة الرفاه جزءًا رئيسًا من الوضع الراهن، وبهذا الوصف فهي تعزّز وتعيد إنتاج التنمية الاقتصادية والجوانب الرئيسة لطابع الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتؤثر حزمة الإعانة في مسار الحياة بأسره، من المهد إلى اللحد. يظهر الضبط الاجتماعي في الجدول 1.4 بمغزىً معبّر. وفي معالجته «المشكلات الاجتماعية»، يستهدف العون الاجتماعي سلوك الأفراد وقطاعات معيّنة من السكان قصد التغيير. وهذا بالطبع يعني أن دول الرفاه تعزّز قيمًا معينة، وبهذه الطريقة وغيرها تعمل بوصفها عوامل ضبط اجتماعيّ. وقد أبرز

(25) J. Lewis, «Work/Family Reconciliation, Equal Opportunities and Social Policies: The Interpretation of Policy Trajectories at the EU Level and the Meaning of Gender Equality,» Journal of European Public Policy, vol. 13, no. 3 (2006).

(26) R. Walker, *Social Security and Welfare: Concepts and Comparisons* (Milton Keynes: Open University Press, 2005), p. 43.

(27) المصدر نفسه، ص 31.

مؤلَّف فوكو[28] الذي كان يغطّي موضوعات أوسع من دولة الرفاه، كيف أن الخطابات المستندة إلى الممارسات المُفرِّقة، والتي غالبًا ما تجسّد الانقسامات الثنائية بين الناس أو الجماعات، يُعاد إنتاجها في ممارسات دولة. ويتمثّل بعض الانقسامات الرئيسة التي تعمل عليها دول الرفاه في: «عامل/ عالة، معافى/ سقيم، مستحقّ/ غير مستحقّ، عامل/ غير عامل، أمّ جيدة/ أمّ سيئة، ملتزم القانون/ منتهك القانون»[29]. ويشدد دين[30] (H. Dean) بدوره على كيفية اضطلاع دولة الرفاه بالضبط والاحتواء. وغالبًا ما يكون شكل هذا الضبط خفيًّا (على سبيل المثال: قواعد إجرائية واختبارات وعقوبات). وبدلًا من النظر إلى دولة الرفاه عالميًا من حيث الضبط، قد يكون أكثر فائدة النظر إليها من حيث هي سلسلة متّصلة (continuum). «ينتقل الشكل النموذجي من تدخّل مؤسسات المجتمع المعنية بالرفاه الاجتماعي من كبت السلوك «الإشكالي الاجتماعي» الذي يُنظر إليه سلبًا، بواسطة المحاولات الرامية إلى التنظيم، والمساعدة الفورية بأشكال مختلفة، وجهود إعادة تأهيل الأفراد وإعادتهم إلى «الحالة الطبيعية»، ينتقل إلى أنظمة التدابير الوقائية»[31]. بهذه الطريقة وغيرها تعمل إعانات الرفاه أيضًا على إعادة إنتاج الأذى والضرر.

الجدول 1.4
وظائف أنظمة الرفاه التي تنظّمها الدولة للأفراد والمجتمع

الإجراءات	الهدف/ المبرر	
	المستوى الفردي	المستوى الجماعي
التزويد بالاحتياجات	إنساني	رفاه اجتماعي تنمية اقتصادية

يتبع

(28) M. Foucault, *Madness and Civilization* (New York: Pantheon Books, 1985).

(29) P. Leonard, *Postmodern Welfare Reconstructing an Imaginary Project* (London: Sage, 1997), p. 50.

(30) H. Dean, *Welfare Rights and Social Policy* (Harlow: Pearson Education, 2002).

(31) E. Pusic', «The Political Community and the Future of Welfare,» in: J. S. Morgan, ed., *Welfare and Wisdom* (Toronto: University of Toronto Press, 1966), p. 84.

تابع

رعاية الأحوال	حماية	إعادة إنتاج الوضع الراهن
تنظيم الحياة الأسرية	تشكيل تصرفات الناس باعتبارهم أفراد أسرة، ونزعتهم إلى الانخراط في أسرهم	استقرار اجتماعي، تنظيم العلاقات الجندرية وبين الأجيال إدارة عرض وطلب الرعاية
تطوير القدرة	التأثير في القدرة الفردية	إحداث تكامل ومساواة
تغيير سلوك	مكافأة رادع	ضبط اجتماعي
معالجة الحرمان	علاج تعويض	مساواة عدالة اجتماعية
إنتاج الحرمان	ضبط	إعادة إنتاج الشروخ الاجتماعية (مثلًا: شروخ جندرية، إثنية/ عرقية، طبقية)
إعادة إنتاج القيم، والثقافة	إدامة المعايير والقيم	إعادة الإنتاج، الضبط الاجتماعي

المصدر: مقتبس من R. Walker, *Social Security and Welfare: Concepts and Comparisons* (Milton Keynes: Open University Press, 2005), p. 43.

تُخلّد دول الرفاه التقاليد أيضًا. ويمكن رؤية هذا بوضوح في طريقة مقاربة السياسات الاجتماعية للأسر والحياة الخاصة. لمدة طويلة، دعمت دول الرفاه الأوروبية نموذج المُعيل الذكر للحياة الأسرية[32]. وقد أحدث هذا مفاضلة بين النساء والرجال فأضحى هو مسؤولًا عن الكسب، وهي عن رعاية المنزل والأسرة. وثمة أدبيات واسعة تُظهر أن إعانات دولة الرفاه، في الأقل حتى ثمانينيات القرن العشرين، قد عملت على توطيد اعتماد النساء على الرجال، بدلًا من فكّ ذلك الارتباط أو التصدّي له بجدية[33]. في السنوات

(32) J. Lewis, «Gender and the Development of Welfare Regimes,» *Journal of European Social Policy*, vol. 2, no. 3 (1992).

(33) المصدر نفسه، وانظر أيضًا: J. S. O'Connor, A. S. Orloff and S. Shaver, *States, Markets, Families, Gender, Liberalism and Social Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), and M. Daly and K. Rake, *Gender and the Welfare State: Care, Work and Welfare in Europe and the USA* (Cambridge: Polity, 2003).

العشر أو العشرين الأخيرة، تراجع هذا بعد بدء العمل ببرنامج تنظيم العمل والحياة الأسرية الذي كان أكثر محاباة لعمالة النساء (لكنه ليس بالضرورة داعمًا للمساواة بين النساء والرجال في العمل غير مدفوع الأجر). وقد أشرف البرنامج على توسيع رعاية الأطفال والإجازة من العمل لأهداف تتّصل بتربية الأطفال (كالأمومة، والأبوة، والإجازات المتّصلة بتربية الأطفال). إن تعزيز هذه الإصلاحات وغيرها، إنّما هي حاجة مُتصوّرة لإدارة تأمين الرعاية، وخصوصًا في سياق اختلال التوازنات الديمغرافية التي يُنظر إليها بازدياد على أنّها مصدر خطر على ديمومة أنظمة الرفاه (قلّة قليلة من الناس يكسبون عيشهم ويتبرعون من أجل عدد من كبار السن وغيرهم من مستحقي المخصّصات). كما تعزّز أنواع أخرى من خطوط الانقسام، خصوصًا تلك المتعلّقة بالعرق والإثنية، خطط دول الرفاه وعملياتها[34]. وإضافة إلى كونها تمييزية عرقيًّا بشكل علني في بعض البيئات، تستند دول الرفاه إلى افتراضات آجلة بشأن العرق[35]. كما أن هيمنة أشخاص من خلفيات عرقية أو إثنية معيّنة في برامج اجتماعية محدّدة نمط شائع. ويعدُّ ما يدعى الرفاه في الولايات المتحدة، الذي نُوقش في الفصل الأول، حالة توضيحية هنا، إذ يهيمن عليه أشخاص من جماعات الأقليات.

على الرغم من غيابها الملحوظ من مقاربة ووكر المنصبّة على الاقتصاد السياسي، إلّا أن تصوّر دولة الرفاه لا يكتمل من دون إشارة واضحة إليها، باعتبارها كينونة ثقافية (الصف الأخير من الجدول 1.4). وبوصفها نموذجًا ثقافيًا، ترمز دولة الرفاه إلى معانٍ اجتماعية وثقافية عبر سياسات اجتماعية تتعلّق بالأدوار والهويات والعلاقات، إضافة إلى تصوّرات عن الناس باعتبارهم رعايا[36]. ويوجّه التفكير في الرفاه بهذه الطريقة الاهتمام إلى طريقة سعي السياسات الاجتماعية للتأثير في هويات الناس الذاتية، والاجتماعية، والروابط التي يبنونها بين إحساسهم بأنفسهم ومواقعهم الاجتماعية. ومن بين الأبعاد

---

(34) F. Williams, *Social Policy: A Critical Introduction* (Cambridge: Polity, 1989), p. 89.

(35) G. Lewis, «*Race*» *Gender, Social Welfare* (Cambridge: Polity, 2000).

(36) J. Clarke, *Changing Welfare, Changing States, New Directions in Social Policy* (London: Sage, 2004), and W. Van Oorschot, «Culture and Social Policy: A Developing Field of Study,» *International Journal of Social Welfare*, vol. 16 (2006).

الرئيسة هنا، درجة تشجيع السياسات أو فرضها للمعايير والالتزامات بشأن المسؤوليات، في ما يتعلّق بالعمالة والاكتفاء الذاتي مثلًا، والشرعية التي تضفيها على أدوار وأشكال عيش وأنماط حياة محددة. في الجوهر، هناك قواعد رمزية تتضمنها السياسة الاجتماعية، وبهذه الطريقة وغيرها تنخرط السياسات الاجتماعية (أو تسعى إلى الانخراط) في السياسات الثقافية التي تُعنى بالتمثيلات ورسم الحدود التي تكافئ بعض أشكال الهوية (مثلًا: عامل) وتهمّش أخرى (مثلًا: والد أو والدة بدوام كامل)[37]. وبناء عليه، فإن دولة الرفاه شكل من أشكال التدخّل الثقافي، وكما سنرى لاحقًا في هذا الفصل، تنخرط الدول بازدياد في محاولة لتشكيل هويات الناس.

أشكال دولة الرفاه المختلفة

استنادًا إلى ما تمت مناقشته في الفصل السابق، لن يكون مفاجئًا أن نجد أن ثمة اختلافًا كبيرًا بين دول رفاه اليوم، والأمس. في الواقع إن التنوّع واسع جدًّا، الأمر الذي يجعل النقاش عن دولة الرفاه بعبارات عامة نقاشًا غير دقيق. ومن الشائع هذه الأيام الحديث عن أنواع دول الرفاه أو أنظمة منها. يزعم العمل الأكاديمي في السنوات الأخيرة بقوة أن دول الرفاه الأوروبية يمكن أن تُصنَّف ضمن عدد من الأنواع الأساسية أو النماذج[38]. وفيما تبدو عملية تسمية كل من الأمة والنموذج مثيرة للجدل، يتفق معظم المحلّلين على أن أوجه الاختلاف والتشابه بين دول الرفاه في أوروبا هي على نحو يمكّن المرء من الحديث عن نموذج ليبرالي، وثانٍ ديمقراطي اجتماعي أوروبي شمالي [اسكندنافي]، وثالث محافظ أوروبي قارّي. وتتمايز هذه النماذج بعضها عن بعضها الآخر في جوانب رئيسة. وتكمن مثل تلك الاختلافات ليس في الترتيبات العملية لتنظيم وإدارة الضمان الاجتماعيّ أو في التوجّه الفلسفي، فحسب، بل وتكمن أيضًا في طبيعة

(37) O'Brien and S. Penna, *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society*, p. 124.

(38) Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*; Lewis, «Gender and the Development of Welfare Regimes,» *Journal of European Social Policy*, and Daly and Rake, *Gender and the Welfare State: Care, Work and Welfare in Europe and the USA*.

دور الدولة وغيرها من المؤسسات التي تُعنى عند مستوى أساسي معيّن بالرفاه (مثل الأسرة، والمجتمع المدنيّ، والسوق).

واستنادًا إلى مؤلّفات إسبنغ أندرسن[39] ووكر[40]، يعرض الجدول 2.4 خصائص النماذج المختلفة تخطيطيًّا، وهذه نماذج واسعة أو أنواع مثالية حقًّا. يساعد التفكير بهذه الطريقة في تنظيم الاختلاف منهجيًا، على الرغم من أنه ينبغي أن نوضح أن هذه أنواع مثالية إلى حدّ كبير، وهي ليست إلّا تقريبًا للترتيبات الموجودة فعلًا في بلدان معيّنة.

الجدول 2.4
توصيف خصائص أنظمة دول الرفاه الرئيسة

	ليبرالية	ديمقراطية اجتماعية	محافظة
دور: الأسرة السوق الدولة المجتمع المدني	 هامشي مركزي هامشي له بعض الأهمية	 هامشي هامشي مركزي هامشي	 مركزي هامشي ثانوي مركزي
نموذج التضامن/ المواطنة المهيمن	قائم على الفرد	شامل	قرابة تشاركية سيطرة الدولة
موضع التضامن المهيمن	سوق	دولة	أسرة
درجة نزع التسليع (decommodification)	دنيا	قصوى	عالية (للمُعيلين)
توصيف الخصائص	فُضالية	عمومية	تأمين اجتماعي

المصدر: Walker, Social Security and Welfare: Concepts and Comparisons, p.14.

(39) Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism.*

(40) R. Walker, *Social Security and Welfare: Concepts and Comparisons* (Milton Keynes: Open University Press, 2005), p. 14.

إن أحد نماذج دولة الرفاه ليبراليّ التوجّه، وسيصبح هذا مألوفًا نتيجة مناقشته في الفصل الأخير، وأيضًا نتيجة ما يحدث في المملكة المتحدة، وإلى حدّ أقلّ في إيرلندا. في مناطق أبعد، تُعدّ لفظة «ليبرالي» وصفًا ملائمًا لطريقة تنظيم الرفاه وإدارته في أستراليا وكندا والولايات المتحدة (على الرغم من أن هناك اختلافات عبر وطنية مهمّة جدًا، وخصوصًا لجهة مكان رسم الخط الفاصل بين المعونة العامة تحت رعاية الدولة والمعونة الخاصة)[41]. وهذا النوع من دولة الرفاه فرديّ أكثر منه جماعيّ في التوجّه، وينحو إلى دعم السوق باعتبارها الوسيلة الرئيسة لتخصيص الموارد. من ثم تتميز دول الرفاه الليبراليّ بدرجة منخفضة من «نزع التسليع» (decommodification) بمعنى إعانات الرفاه التي تمنح الناس دخلًا حين لا يشاركون في عمالة. وعلى النقيض من ذلك، تشجع السياسات الاجتماعية بقوة المشاركة في العمالة المأجورة للجميع عن طريق توفير دفعات رفاه مالية منخفضة المستوى أساسًا، وربط تسليمها بشروط قاسية. والهدف الرئيس للسياسة الاجتماعية في هذا النوع من دول الرفاه هو مكافحة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية. بشكل عام، يكون نموذج دولة الرفاه الليبرالي أقلّ تدخلًا في ما يتعلّق بتحسين شروط العمل (عن طريق تحديد الحدّ الأدنى للأجور مثلًا)، وأقلّ دعمًا علنيًا للحياة الأسرية، مقارنة بنماذج أخرى. وهذا يعني، ضمن أشياء أخرى، أن الدولة لا تستخدم نظاميها الضريبي والإعاني لتحقيق أهداف أوسع نطاقًا، مثل المساواة العرقية والمساواة بين الجنسين. وأبعد ما يصل إليه هذا النوع من دول الرفاه هو وضع تدابير مضادة للتمييز، ولهذا السبب يتّصف بأنه «فُضالي» (residual).

بالمقارنة، في دول الشمال الأوروبي [الاسكندنافية] حيث الديمقراطية الاجتماعية أيديولوجية سياسية دائمة، تنحو دولة الرفاه إلى توسيع نطاقها، ولا تتدخل في سوق العمل فحسب، إنّما في الأسرة أيضًا، وسنجد هذا النموذج مألوفًا من خلال النقاش في الفصل الأخير. والشمول مبدأ راسخ هنا؛ إذ يُوسَّع الضمان الاجتماعي ليشمل كل السكان بدل أن يقتصر على العاملين بأجر،

(41) انظر: O'Connor, Orloff and Shaver, *States, Markets, Families, Gender, Liberalism and Social Policy*.

وتكون هناك شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية. كانت المعونة في البلدان الديمقراطية الاجتماعية قد وُلدت من مزيج من المبادئ الكلية والليبرالية، ما يعني أنّها تمنح أولوية للعمالة المأجورة للجميع، لكنها تفعل ذلك بطريقة تثمّن المساواة وتقدّرها. ولا يستثني نموذج الرفاه هذا أولئك الذين لا يكسبون، على الرغم من أنه يشملهم بمعايير مختلفة نوعًا ما وأقل سخاءً من العمال (ما يعني أن لديه أشكاله الخاصة من عدم المساواة العرقية والجندرية)[42]. إن العناصر الاجتماعية من المواطنة متطوّرة تمامًا هنا، بما في ذلك إحساسها القويّ بالجماعة القومية (ما يجعل الإعانات غير مرحّب بها نوعًا ما لـ«الدخلاء»). إن الالتزام بالمساواة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، ثابت بقوّة في تلك البلدان، ويهدف النموذج السائد للمواطنة ليس إلى إقرار المساواة للنساء بوصفهن عاملات ومقدّمات رعاية وحسب، بل بوصفهن مواطنات في المجال العام. إن فكرة إعانة المواطن راسخة جدًا في أنظمة الرفاه هذه الممولة من الضرائب، ونتيجة ذلك تقاوم هذه البلدان فكرة تكييف الخدمات لمجموعات معيّنة؛ إذ تنطوي الخدمات والإعانات على معنى قوي من الاتساق والتطابق، وهي مصمّمة لكلّ المواطنين[43]. ودرجة «نزع التسليع» عالية جدًا، على الرغم من أن معظم الإعانات تأخذ في الحسبان، وتتطلّب، مدّة من المشاركة في سوق العمل، وهي [الإعانات] مرتبطة بمستويات الأجور. إضافة إلى هذا، كانت العمالة الكاملة، حتى مدة قريبة على أيّ حال، أحد أهداف السياسة الحكومية، بحيث كانت النساء يتمتعن باحتمال توظيف لا يقلّ عن احتمال توظيف الرجال تقريبًا، وقد نظّمت الدولة على نطاق واسع رعاية الأطفال، وخدمات أخرى وإجازات من العمل لدعم هذا النوع من الترتيب المرتبط بالجندر[44]. ومن شأن ذلك أن يقلّل من دور الأسرة والقرابة والمجتمع المحلّي والقطاع الخاص

(42) A. Anttonen, «Universalism and Social Policy: A Nordic-feminist Revaluation,» *Nordic Journal of Women's Studies*, vol. 10, no. 2 (2002).

(43) D. Sainsbury, *Gender, Equality and Welfare States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(44) A. Leira, *Welfare States and Working Mothers: The Scandinavian Experience* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

في توفير الرعاية، بحيث يكون أقلّ من أيّ مكان آخر، في حين يمنح دورًا أكبر للسلطات العامة.

يعرض النموذج الأوروبي القارّي الذي يضمّ النمسا، وألمانيا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وبصورة جزئية فرنسا وهولندا، تناقضًا صارخًا بين خصائص ترتيبات الرفاه الديمقراطيّ الاجتماعي وذاك الليبراليّ، ولهذا أصول في سيطرة الدولة (etatism) (وخصوصًا محاولة استخدام الإعانات الاجتماعية لتعزيز الولاء للدولة) وفي التقاليد الدينية (لا سيما الكاثوليكية) والتقاليد الجمهورية المدنية. يشبه هذا النموذج ذاك المحافظ الموصوف في الفصل الثالث، وبدلًا من عمومية النموذج الاسكندنافي، نجد أن هذا النموذج [الأوروبي القاري] موجّه إلى قطاعات سكّانية معيّنة، وللحفاظ على المنزلة الاجتماعية والاختلافات الأخرى بين المجموعات المهنية المختلفة. إن نموذج الضمان الاجتماعي الكلاسيكيّ للمخاطر مقبول على نطاق واسع، وهو أساس هذا النموذج، ولا يعني هذا وحسب أن الإعانات ينبغي أن تُكتسب عبر العمالة - وأن معظم الناس يدفعون في الأساس مقابل إعاناتهم الخاصة (أو يدفعون في حال معاشات التقاعد مقابل إعانات الجيل الحالي من المتقاعدين) - إنما يعني أن مستوى استبدال الدخل يعتمد على ارتفاع الأجر أو الراتب (ما يعني أن أفضل أجر يحصل على أعلى إعانات). والتشاركية (corporatism) هي آلية صنع القرار، حيث يتّفق وفقها ممثلون عن الدولة وأصحاب العمل والموظفين على «ميثاق اجتماعي» (يتضمن القرارات الرئيسة في شأن معدّلات الأجور، وتنظيم العمالة، وتغيير مستويات الإعانات). ويعمل هذا أيضًا على إعادة إنتاج المكافآت التي تحقّقها المجموعات في السوق، وعلى الحفاظ على استقرار النظام. يؤمّن هذا النموذج فعلًا أولئك الموجودين في القاع، عبر تقديم شبكة أمان متينة. ولا يتدخل هذا النوع من دول الرفاه في الأسرة إلا بتردّد، وسمة رئيسة من نزوعه المحافظ هي أنه يعتمد على نموذج تقليدي لعلاقات الأسرة، ويشجع النساء المتزوجات والأمهات على أن يكن راعيات لأطفالهن (على أساس دوام جزئيّ إن لم يكن متفرّغات)، ويشجّع الأزواج والآباء على

أن يكونوا المموّلين الرئيسين[45]. في أي حال، ثمة اختلافات في المكوّنات المتّصلة بالأسرة والجندر لدول الرفاه تلك، إذ تشجع فرنسا خصوصًا العمل من جانب الأمهات، لذا ينبغي أن يكون المرء حريصًا في التعميم. وتكتسب منظمات المجتمع المدني (كالمنظمات غير الحكومية) قيمة كبيرة بوصفها مزوّدة خدمة، مع أن هذا بدوره يختلف من بلد إلى آخر.

مع ذلك، لا تستنفد هذه النماذج الثلاثة «عالم الرفاه المنظم» في أوروبا. فقد قيل إن هناك نموذجًا مميزًا كذلك لدولة رفاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسّط، على الرغم من أنه بطريقة ما مزيج من نماذج أخرى (لا سيما المحافظ والليبرالي)[46]. ففي إيطاليا على سبيل المثال، يحظى التأمين الاجتماعي بتاريخ طويل على الرغم من أنه كان مقصورًا بشكل أساسي على العاملين في القطاع العام. وقد أفضى ذلك، ومعه حقيقة انعدام الانتظام في تقديم الخدمات الاجتماعية، إلى توصيف دولة رفاه البحر الأبيض المتوسّط بصفة «ثنائية» و«متخلفة/ نامية». وتؤدّي الأسرة دورًا رئيسًا في توفير الرعاية الاجتماعية. كما أن النموذج العائلي السائد تقليديٌّ (لا سيما بالمعنى الجندري) ومتعدّد الأجيال.

هناك أيضًا النموذج الشيوعي البائد الآن، وقد كان نظامًا تحدّد فيه الدولة حاجات الرفاه وتقدّمها، غالبًا بواسطة مشروع أو فرصة عمل. وفي بلدان الكتلة الشيوعية السابقة، يُعاد اليوم تشكيل السياسة الاجتماعية عمومًا بما ينسجم مع نموذج الضمان الاجتماعي. مع ذلك، هناك عناصر بارزة مما هو متبقٍّ أيضًا؛ فالفقر والحاجات الأساسية تنحو إلى أن تكون مسيطرة، في حين يبدو الضمان الاجتماعي محدودًا من حيث المدى والسخاء[47]. ونظرًا إلى أن الشمول ليس

(45) M. Daly, *The Gender Division of Welfare* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000a).

(46) C. Saraceno and N. Negri, «The Changing Italian Welfare State,» *Journal of European Social Policy*, vol. 4, no. 1 (1994), and M. Ferrera, «The «Southern Model» of Welfare in Social Europe,» *Journal of European Social Policy*, vol. 6, no. 1 (1996).

(47) F. G. Castles and H. Obinger, «Worlds, Families, Regimes: Country Clusters in European and OECD area Public Policy,» *West European Politics*, vol. 31, no. 1/2 (2008).

عموميًا ويعتَوره كثير من الثغرات، فإن أنظمة الدعم الخاصة (وخصوصًا الأسرة النووية والكبيرة) تحظى بأهمّية بالغة.

كيف حصلت البلدان المختلفة على نماذج الرفاه التي لديها؟

إيضاحات عن النماذج المختلفة

قد يبدو من الفصل الأخير أن الوجهة الفلسفية والسياسيّة هي العامل الرئيس الذي يُحدّد دولة الرفاه. وفي الواقع، ما هو إلّا مجموعة واحدة من العوامل. فإيان غوف[48] (Ian Gough) يتحدث عن خمسة عوامل سببية تعدّ محرّكات تنمية دولة الرفاه، وهي: التصنيع، والمصالح، والمؤسسات، والأفكار/ الأيديولوجيات، والتأثيرات الدولية:

1- التصنيع: تغيير البُنى الاقتصادية، والديمغرافية، والاجتماعية.

2- المصالح: الفاعلون الجماعيون، موارد السلطة، الحركات الطبقية، الأحزاب السياسية.

3- المؤسسات: بناء الأمة، والمواطنة، والدول، والدساتير، والأنظمة السياسية.

4- الأفكار: الثقافة، والأيديولوجيات، والجماعات المعرفية، وتعلّم السياسة.

5- التأثيرات الدولية، وفوق الدولية: الحرب، العولمة، تحوّل سياسات المجتمع المدني العالمي، الحوكمة العالمية.

تنضوي تحت التأثير الواسع للتصنيع عوامل عدة، مثل تغيّر البُنى الاقتصادية، والديمغرافية، والاجتماعية. وقد حطّم نمو الرأسمالية الصناعية بُنى الدعم القديمة وولّد الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد لتوفير طرائق جديدة

---

(48) I. Gough, «European Welfare States: Explanations and Lessons for Developing Countries,» in: A. A. Dani and A. de Haan, eds., *Inclusive States: Social Policy and Structural Inequalities* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, 2008), and I. Gough and G. Therborn, «The Global Futures of Welfare States,» in: F. G. Castles [et al.], eds., *The Oxford Handbook of the Welfare State* (Oxford: Oxford University Press, 2010).

للتعامل مع احتياجات الرفاه. ويشير غوف بـكلمة «المصالح» إلى تأثير الديمقراطية بصورة أساسية، وإلى العمل السياسي الحزبي، وغيره من أشكال الفعل السياسي وخصوصًا لجهة الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة. وتتمثّل النقطة البارزة هنا في دولة الرفاه بوصفها تسوية طبقية؛ أي مجموعة ترتيبات تفيد الطبقة العاملة، لكنّها تفيد الطبقتين الوسطى والعليا أيضًا. ثالثًا، ينسب غوف أهمية إلى تنامي المؤسسات، ثمّ إلى استمرارية وجودها، والتي عملت بشكل خاص على تقوية قدرة الدولة ومواردها المتاحة (عبر زيادة الضرائب مثلًا). لقد كان بناء الأمّة سببًا مهمًّا لتطوّر دولة الرفاه، وجدير بالذكر أن عددًا من دول الرفاه في أوروبا تطوّرت، بدايةً في أي حال، في سياق الاستعمار. لقد كان من شأن خلق إحساس بالانتماء بين صفوف «الذين في الداخل» (واستبعاد «الدخلاء») أن يضفي على عدد من دول الرفاه صبغة عنصرية (أو حتى مدلولًا عنصريًا في بعض الحالات). رابعًا، يرى غوف أن الأفكار وأنظمة المعتقدات لها تأثيرات تأسيسية في تطوّر دول الرفاه، وهو يشير هنا إلى الدور الذي تمارسه الأنظمة الثقافية والأفكار والأيديولوجيات المهيمنة (وفق الخطوط الموجزة في الفصل الأخير) وتحول السياسات أو تعلّمها. أما العامل الأخير عند غوف فهو البيئة الدولية، وتضم تأثيرات الحرب والعولمة والحوكمة العالمية وتحوّل السياسات؛ والعوامل الأخيرة هذه كلها متفاعلة.

عند مقارنة التجربة الأوروبية بتجارب باقي العالم، يشير غوف وثربورن[49] (Gough & Therborn) إلى ثلاثة عوامل فريدة في أوروبا والعالم الغربي المتطوّر عمومًا، ساعدت في تطوّر دولة الرفاه. أوّلًا، خارج منطقة البحر الأبيض المتوسّط كانت المجتمعات الغربية تتمتّع بنظام الأسرة النووية، ما يعني صلات قرابة ومسؤوليات أضعف، مع إيلاء أهمية أكبر للاتحادات المهنية والمنظمات الإقليمية، والقرى والمدن والدول[50]. وهنا لا يتمكّن الناس من الاعتماد على شبكة قرابة واسعة، لذا عليهم إنشاء بنى دعم جديدة. ثانيًا، حدّد التصوّر السائد

(49) المصدر نفسه.

(50) المصدر نفسه، ص 763.

للحقوق، المنبثق من القانون الروماني الذي عزّزه القانون الكنسي للكنيسة الكاثوليكية، مواطن الشواغل في ما يتعلق برفاه السكان، وإدارة العدالة في المطالب الشعبية والمؤسسات الجديدة، بدلًا من العطاء الربّاني أو الإحسان. وثالثًا، هناك حقيقة أن الازدهار بعد الحرب العالمية الثانية، والذي استمرّ عشرين عامًا في الأقل، قد قاد إلى نمو اقتصادي وزيادة في التوظيف واستقرار نسبي، ما منح فرصة لتلك الترتيبات لتثبّت نفسها. لم ينعم معظم العالم غير الغربي قط بمثل حقبة الازدهار الطويلة تلك.

إذا كان النقاش في هذا الفصل يصوّر حتى الآن دول الرفاه على أنها ثابتة أو جامدة، فينبغي لنا أن نعدّل هذا التفسير. يقترح باري[51] (Barry) أن فكرة دولة الرفاه اسم مغلوط، وأنّها في الحقيقة مجموعة معقدة من وجهات النظر المعيارية المتغيرة، والمتناقضة في الغالب. وهذا رأي مهم، ينبّهنا إلى الطبيعة المتنوّعة لتزويد الدولة، وتنظيمها للرفاه، بل وإلى حقيقة أنها محل تنافس وتغير أيضًا.

التغيير والإصلاح

من المتفق عليه - على نطاق واسع اليوم - أن دول الرفاه تمرّ بمرحلة انتقالية، وقد يكون التوصيف المُقدّم حتى الآن في هذا الفصل تاريخيًّا في الواقع، كونه يخص العصر الذهبي لانتشار دول الرفاه في العقود الثلاثة أو الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ومنذ أواخر السبعينيات، كانت دينامية الرأسمالية العالمية، وانتشار الليبرالية الجديدة بوصفها الأيديولوجية المهيمنة، آخذين في العمل على إبطال عناصر نماذج دولة رفاه ما بعد الحرب[52]. وكان من شأن ذلك أن يراكم زخمًا بمرور الوقت ما جعل إحساسًا بحدوث تغيّر بالغ الأهمية في ما يتعلّق بدور دول الرفاه ووظائفها يسود اليوم[53]. إذًا نحن

(51) N. Barry, *Welfare* (Buckingham: Open University Press, 1990).

(52) R. Clayton and J. Pontusson, «Welfare State Retrenchment Revisited,» in: C. Pierson and F. G. Castles, eds., *The Welfare State A Reader* (Cambridge: Polity, 2000).

(53) J. J. Rodger, *From a Welfare State to a Welfare Society: The Changing Context of Social Policy in a Postmodern Era* (Basing-stoke: Macmillan, 2000), p. 14.

إما على مفترق طرق، وإما قد سلكنا دربًا جديدة فعلًا، ففي أقلّ تقدير تشهد الأوقات الحالية (التي أحدّد أنها تضم السنين الخمس عشرة أو العشرين الأخيرة) مرحلة انتقالية.

إن التغييرات التي خضعت لها دولة الرفاه البريطانية ذات فائدة إرشادية؛ ذلك أنّها، في الأقل، تكشف كيف أن بعض القضايا الأساسية بشأن دور دولة الرفاه ونطاقها، تثير جدالًا وحتى ردود أفعال سلبية. ويتمتّع نموذجها الليبراليّ، أيضًا، بنفوذ كبير على الصعيد العالميّ (وخصوصًا في المناخ الحالي). وفي ظلّ حكومات حزب المحافظين المتعاقبة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، كانت العلاقات بين الأفراد والدولة والسوق محورًا للإصلاح. وفي حين تبدو التغييرات معقّدة، يستطيع المرء أن يقول إن فهم دور الدولة المتعلّق بالرفاه قد انتقل ليكون أقرب إلى حاجات السوق، وأداء السوق، ومعايير السوق في عدد من النواحي. لقد وُضعت أيديولوجية إنتاجية موضع التنفيذ، وأصبح فيها دور دولة الرفاه ينحو أكثر فأكثر إلى تسهيل العمالة، والاكتفاء الذاتي من جانب الأفراد. وقد تبنّى حزب العمال الجديد، حين تولّى السلطة في عام 1997، عناصر عدّة من هذه الفلسفة، بينما أشرف على توسيع دولة الرفاه، ولا سيما في مجال الخدمات والدعم الاقتصادي للأسر التي لديها أطفال، وإعانة وتنظيم أفضل للمناطق التي تعاني من الحرمان. وفقًا لبعضهم، كان الإسهام الفريد لحكومات بلير المتعاقبة يتمثّل في تقديم أهداف سياسة الرفاه بطرائق إيجابية متكاملة لا طرائق استقطابية سلبية[54]. وبالنسبة إلى آخرين، كانت هذه صفعة للوظيفية (functionalism) التي تنظر إلى النظام الاجتماعي برمّته، بما فيه الرأسمالية، باعتباره منسجمًا جوهريًا[55]. وتتمثّل المشكلة الشاغلة الرئيسة للسياسات العامة، بحسب وجهة النظر هذه، في الحفاظ على النظام، وتمكين

---

(54) M. Brewer and P. Gregg, «Eradicating Child poverty in Britain: Welfare Reform and Children Since 1997,» in: R. Walker and M. Wiseman, eds., *The Welfare We Want? The British Challenge for American Reform* (Bristol: Policy Press, 2003).

(55) R. Levitas, *The Inclusive Society? Social Exclusion and New Labour* (Basingstoke: Palgrave, 1998), and S. Prideaux, *Not So New Labour: A Sociological Critique of New Labour's Policy and Practice* (Bristol: Policy Press, 2005).

التنمية المتناسقة للمؤسسات الرئيسة مثل الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي، وهلمّ جرًّا، بدلًا من أن يكون شاغلها تخليص النظام من أوجه عدم المساواة وغيرها من العواقب التي تفرزها بُنى السلطة الهرمية. وتحت طائلة الإفراط في تبسيط برنامج السياسة الاجتماعية الفاعل جدًا الذي امتدّ ثلاثة عشر عامًا، كانت هناك ثلاثة تأكيدات مهيمنة في السياسة الاجتماعية لحزب العمال الجديد: برنامج رفاه العمل، وبرنامج دعم الطفل والأسرة، وبرنامج لمعالجة الاستبعاد الاجتماعي، خصوصًا على مستوى الجوار المحليّ. كانت كلّ هذه التأكيدات الثلاثة مترابطة تمامًا، وخصوصًا التأكيدَين الأخيرَين؛ لأنه بالنسبة إلى برنامج حزب العمال الجديد الخاص بالفقر في الطفولة يعدّ آلية تحوّل رئيسة للاستبعاد والحرمان الاجتماعيين عبر الأجيال[56]. كانت عناصر رئيسة من حزمة هذه السياسة متأثرة تمامًا بمقاربة إدارة كليتون للرفاه التي نُفِّذت في الولايات المتحدة في عقد التسعينيات. ووفقًا لغوف وثربورن[57]، كان هذا أول تأثير حقيقي أحدثته الولايات المتحدة في دول الرفاه الأوروبية.

ماذا عن الولايات المتحدة إذًا؟ يؤطّر جاكوب هاكر[58] (Jacob Hacker) التغيرات الجذرية هناك من حيث إنّها «تبدّل ينطوي على مجازفة كبيرة»، راسمًا مسار تأكّل الحقوق الاجتماعية والتولّي الجماعي للمسؤولية عن المخاطر. بدءًا من سبعينيات القرن العشرين، ابتعدت تغطية المخاطر - التي كانت واسعة النطاق في أوروبا بصورة منقطعة النظير - من كونها تأمينًا تقدمه الحكومة وأصحاب العمل إلى الأفراد والأسر الذين أصبح مطلوبًا منهم بازدياد التأمين على أنفسهم عبر السوق. في الولايات المتحدة اليوم، لا يتلقّى التغطية الصحية [في التأمين] عبر وظائفهم سوى نحو نصف العمال المشتغلين لأكثر

---

(56) A. Deacon, «The British Perspective on Reform: Transfers from, and a Lesson for, the US,» in: R. Walker and M. Wiseman, eds., *The Welfare We Want? The British Challenge for American Reform* (Bristol: Policy Press, 2003), p. 66.

(57) I. Gough and G. Therborn, «The Global Futures of Welfare States,» in: F. G. Castles [et al.], eds., *The Oxford Handbook of the Welfare State* (Oxford: Oxford University Press, 2010), p. 765.

(58) J. S. Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream* (New York: Oxford University Press, 2008).

من عشرين ساعة أسبوعيًا، وينبغي للنصف الآخر شراء تأمينهم الصحي إن استطاعوا ذلك. ولكن علاوة على ذلك، يُملي السوق نوع التغطية المتاح في التأمين. يقول هاكر إن التغطية الصحية «ذات الطراز القديم» في التأمين التي لم تكن تلزم بتسديد دفعة مقدمًا مقابل الرعاية الصحية واختيار الطبيب لم تعُد قائمة الآن عمليًا[59]. كذلك تُقدّم رواتب التقاعد بدورها بصورة تجارية، وقد تحوّلت من استحقاق محدّد إلى مساهمة محدّدة. اليوم، يقدّم أقلّ من ثلث المؤسسات الكبيرة والمتوسّطة الحجم في الولايات المتحدة نظام التقاعد المحدّد الاستحقاقات. وبدلًا من ذلك هناك خطّة 401(k) الواسعة الانتشار، والتي هي أقرب إلى حساب توفير خاص [بفائدة]. ويُمنح الناس خصمًا ضريبيًا للادّخار من أجل رواتبهم التقاعدية بالاستثمار في تلك الحسابات الخاصة التي تعتمد عائداتها إلى حد كبير على أداء سوق الأسهم. ويعادل الاستثمار في حسابات 401(k) خُمس الاقتصاد القومي[60]. وبهذه الطريقة، وسواها، تتحكّم السوق بالمزيد من «رفاه» المواطن الأميركي العادي حاليًا ومستقبلًا. وبدلًا من أن يكونوا محميّين من السوق - وهي إحدى الوظائف الرئيسة للضمان الاجتماعي - يُتوقّع من الناس السعي إلى حماية أنفسهم داخل السوق. ولهذا التغيير جذور اقتصادية وأيديولوجية: اقتصاديًا، هو مرتبط بالطبيعة المتغيّرة للتوظيف وللنموّ في صناعة التأمين الخاصة، والدعم الحكومي الاتحادي لها. أما أيديولوجيًا، فقد مارست خطابات المحافظين الجدد عن «المسؤولية الشخصية» دورًا مركزيًا في تقويض العون العام، بمقتضى مخاطره الأخلاقية المفترضة. لاقت «الحريّات» التي يُفترض أنّها تُمنح للناس حين يكونون مسؤولين عن تأمينهم في السوق الخاصة ترحيبًا كبيرًا، وقد دعاها جورج دبليو بوش «مجتمع الملكية»، معلنًا فكرة أن الملكية الشخصية هي المصدر الحقيقي الوحيد للضمان الاجتماعي والازدهار الاقتصادي[61]. وقد نُبذ التأمين الاجتماعي باعتباره

(59) المصدر نفسه، ص 36-37.

(60) المصدر نفسه، ص 112.

(61) D. Bland and A. Waddan, «Conservative Ideas and Social Policy in the United States,» *Social Policy & Administration*, vol. 41, no. 7 (2007).

فاشلًا، وانتُقد لمداراته عديمي المسؤولية، ولمفاقمته المشكلات التي يُفترض فيه أن يحلّها[62]. والنتيجة، كما سنرى في الفصل الخامس، أن انعدام الاستقرار على المدَيَين القصير والطويل، فضلًا عن تقلبات الدخل، تجربة شائعة لدى الأميركي العادي. وفي الوقت نفسه، حدثت تغييرات عميقة في «الرفاه» المتبقي أصلًا أو برامج المعوزين (means-tested programmes). عمل قانون إصلاح الرفاه في الولايات المتحدة في عام 1996، وهو من التدابير الإصلاحية التي اتّخذها كلينتون، على تقليص عدد متلقّي مساعدات الأسر التي تعول أطفالًا/ المساعدة الموقتة للأسر المحتاجة من أكثر من 5 ملايين حالة و11 مليون شخص في عام 1994 إلى أقل من 1.8 مليون حالة و4.5 مليون شخص بحلول حزيران 2006[63]، كما غيّر طبيعة الإنفاق من مساعدة نقدية إلى خدمات (كالتدريب)، وجعل أصحاب العمل مستفيدين رئيسين عبر تخفيضات ضريبية. وقد أوضح فوردينغ (Fording) وآخرون معه[64] نقطة مهمّة مفادها أن مدى تدخّل الدولة لم يتغير في الولايات المتحدة، لكن الذي تغير هو كيفية تدخّل الدولة، وغرضه والجهة المستفيدة منه.

مع ذلك، من المهم ألا نُفْرِط في التركيز على التغييرات في دول الرفاه الليبرالية. فإذا اعتبرنا أن منطلقنا هو معونات دولة الرفاه في البر الرئيس لأوروبا الغربية، فلن تبدو أنّها لحظة تراجع في دولة الرفاه، إنّما لحظة إعادة تنظيم لها. فالدولة، بوصفها «كفيلًا» للحقوق والمموّل مع أنّها ليست دائمًا المزوّد المباشر لخدمات معينة، لا تزال نقطة ارتكاز قوية في حياة المواطنين وحتى في خطاب حكومات يمين الوسط. إن الأدلّة على مقدار التغييرات التي نُفّذت فعليًا في البلدان الأوروبية متنوّعة. فالنمط الأوروبي العام، الذي يمكن المرء الحديث

---

(62) Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream*, p. 53.

(63) T. Munzi and T. Smeeding, «Conditions of Social Vulnerability, Work and Low Income: Evidence for Europe in Comparative Perspective,» in: L. Costabile, ed., *Institutions for Social Well-being: Alternatives for Europe* (Basingstoke: Palgrave, 2008).

(64) R. C. Fording, S. F. Schram and J. Soss, «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State,» (APSA 2009 Toronto Meeting Paper available at: http://ssrn.com/abstract=1449997, accessed: 18 July 2010), p. 15.

عن وجوده، يجسده الإصلاح التدريجي مع صمود المبادئ القديمة، مع أنها قد بدأت تنكفئ، في ظل تأكل التسويات القديمة بفعل التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي والفلسفات السياسية[65]. وقد شجّع كلّ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي البلدان بقوة على إجراء الإصلاح[66]، وهناك دليل على حدوث تبدّل ما في شرعية مزاعم قطاعات معيّنة من السكان. وقد أصبحت حاجات الأطفال والأسر أكثر بروزًا، مثلًا، مع تعاطف أقل مع العاطلين من العمل، وأولئك الذين لا يستطيعون الحصول على وظيفة بسبب المرض أو الإعاقة. وخلص ستارك (Starke) وآخرون[67] إلى عدم وجود سباق نحو القاع، أو نحو «الأمركة» الليبرالية الجديدة، حقًا، من جانب دولة الرفاه في أوروبا، وتقارب بلدان مختلفة النماذج، لكنه تقارب طفيف نحو الوسط.

مع ذلك، قد يكون فحص البرامج والنفقات فقط هو بحث في المكان الخطأ. ومن المفيد أيضًا التفكير في طريقة إعادة تصوّر المواطن المعني بالرفاه أو متلقّي الإعانة. إن بعض الأفكار الفلسفية الآخذة في التغير، والتي أوجزت في الفصل السابق، هي قيد التنفيذ، والفكرة الواسعة الانتشار الآن أن الناس ينبغي أن يتحمّلوا مزيدًا من المسؤولية الذاتية، وأن الدولة يجب ألّا «تُلقّم الناس بالملعقة» أو تمكّنهم من اتباع سلوك «غير مسؤول». والاتكال على الغير هو الخطيئة المميتة في وجهة النظر هذه. ورعايا الرفاه النشيطون الجدد هم مواطنون، مستهلكون، ناخبون، مالكو أسهم، وعاملون[68]. وهؤلاء أيضًا شركاء

(65) P. Bleses and M. Seeleib-Kaiser, *The Dual Transformation of the German Welfare State* (Basingstoke: Palgrave, 2004); J. Clasen, *Reforming European Welfare States. Germany and the United Kingdom Compared* (Oxford: Oxford University Press, 2005), and P. Starke, H. Obinger and F. G. Castles, «Convergence Towards Where? In what ways, if any, are Welfare States Becoming More Similar?,» *Journal of European Public Policy*, vol. 15, no. 7 (2008).

(66) K. Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion* (Basingstoke: Palgrave, 2006).

(67) Starke, Obinger and Castles, Ibid.

(68) F. Williams, «Good-Enough Principles for Welfare,» *Journal of Social Policy*, vol. 28, no. 4 (1999), p. 671, and K. Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion* (Basingstoke: Palgrave, 2006).

في عقد يوضّح مسؤولياتهم والشروط التي بموجبها قد يستفيدون من الموارد العامة. هناك قلق أكبر بشأن المضامين السلوكية للعون الاجتماعي، وقد أضحى الهجوم على الشروط الأساس التي تسبّب العجز ضعيفًا؛ إنّها خيارات الشخص التي يمكن توجيهها وإدارتها، وليس الخطر[69]. ولصوغ كل تلك التغيرات، ثمة أسلوب واحد هو القول إنه يجري تسطيح المواطنة لتصبح سجلًّا اقتصاديًّا[70]. وفي صميم مواطنة السوق الجديدة وحوكمة الرفاه، يوجد مفهومان لليبرالية الجديدة في شأن الرفاه: فكرة «دمج» كل المواطنين ضمن التيار الاقتصادي السائد، والاستقلال الاقتصادي والمنافسة في اقتصاد سوق معولم[71].

خلاصة

لقد بحث هذا الفصل في التنظيم الجماعيّ للرفاه. في أوروبا خصوصًا، تكمن قصة نشأة دولة الرفاه. وتشير كل الأدلّة إلى نطاق الرفاه بوصفه موضوع سياسات عامة: صرح ضخم قد بُني بناءً مفهوميًّا لتعميم الرفاه بوصفه شرطًا للحياة الفردية والجماعية. وقد شهد هذا توسّع الضمان الاجتماعي، وفرض الضرائب ومجموعة من الخدمات العامة. كما لوحظ بدرجات متفاوتة في التدخّلات الهادفة إلى «أنسنة» العمالة وكبح تجاوزات السوق. مع ذلك، يبدو واضحًا أيضًا أن بعض البلدان لديها تفسيرات متنوعة لما يعنيه «الرفاه»، وللأولوية المولاة للرفاه الجماعي، ونوع البنية التحتية، والتدابير المعدّة لتحقيقها. وهناك وجهات نظر وآمال ومشروعات عديدة مستودعة في دول الرفاه المتقدّمة.

يبدو واضحًا أيضًا أننا في مرحلة تحوّل، وأن «العصر الذهبي» الأصيل لدولة الرفاه الأوروبية التوسّعية والطموحة اجتماعيًا، قد أصبح خلفنا الآن.

---

(69) P. Chamberlayne: «Social Exclusion: Sociological Traditions and National Contexts,» in: *Social Strategies in Risk Societies, SOSTRIS,* Working Paper 1 (London: University of East London, 1997).

(70) R. C. Fording, S. F. Schram and J. Soss, «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State,» *APSA 2009 Toronto Meeting Paper* (2009) (available at: http://ssrn.com/abstract=1449997, accessed: 18 July 2010).

(71) K. Jayasuriya, *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion* (Basingstoke: Palgrave, 2006), p. 20.

فالإعانات آخذة في التقلّص، وهناك ابتعاد عن فرض مستوى الضرائب الضروري لتمويل دولة الرفاه، وتحظى ميزات الخدمات التي تقدّمها السوق بثناء كبير مقارنة بالعون العام. وفي المختصر، أضحى القبول بدور للدولة في الرفاه الاجتماعي أمرًا مشكوكًا فيه. لكن دولة الرفاه لم تنتهِ بعد، ولفهم السبب وإدراك ما قد يحدث في المستقبل، يخدمنا أن نعتبر دول الرفاه معقدة من حيث النشأة والأداء. وتشير «عوامل» غوف الخمسة المذكورة آنفًا[72] إلى أن العوامل التي غذت تنمية دول الرفاه كانت تشتمل على تغييرات في الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة والتعبئة السياسيتين، والتنمية والتوسّع المؤسسيين، وتطوّر الأفكار والتنمية العالمية. حين نفكّر في المستقبل المحتمل لدول الرفاه، ينبغي أن نبقي في أذهاننا حقيقة أنّنا قد ابتعدنا عن بعض الشروط الأساسية (مثل الدعم السياسي التام). كذلك ينبغي أن نتنبه إلى أن دول الرفاه تعمل على موازنة الأفعال. فكما ذُكر، تطوّرت دول الرفاه من تسوية طبقية، وخلال أدائها عملها كانت توازن الأفكار والمصالح المتضاربة. وينسب جوردان[73] مثلًا، طول عمر دول الرفاه إلى حقيقة أنّها توازن بين فكرتين مختلفتين تمامًا للرفاه: الاستقلالية والتضامن. وبناء عليه، فإنها تمنح الأفراد استقلالية لاختيار سلعهم المفضلة، وفي الوقت نفسه تمكّن إعانات دولة الرفاه من حيث الدخل والخدمات بعض قدرات الأفراد من كل قطاعات السكان وأوجه أدائهم. ينظر آوثوايت[74] (Outhwaite) إلى دولة الرفاه بوصفها طريقة لبقاء الدولة نفسها، ويقول إنه بتحوّل الدول القومية المفلسة أخلاقيًا إلى دول رفاه، وجدت طريقًا للبقاء بعد الحرب العالمية الثانية. مع ذلك، يبدو واضحًا الآن أن زيادة الرفاه بوصفها سببًا لنشاط الدولة وإنفاقها صارت أقل قبولًا، ويُتوقّع من الدولة أن تعثر على شرعيتها في مكان آخر.

---

(72) I. Gough, «European Welfare States: Explanations And Lessons For Developing Countries,» in: A. A. Dani and A. de Haan, eds., *Inclusive States: Social Policy and Structural Inequalities* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, 2008).

(73) B. Jordan, *Welfare and Well-being: Social Value in Public Policy* (Bristol: Policy Press, 2008a).

(74) W. Outhwaite, *European Society* (Cambridge: Polity, 2008).

فاصل

يُعنى الفصلان الآتيان اللذان يكوّنان القسم الثالث من الكتاب، بالبحث في طريقة عمل ترتيبات الرفاه وآثارها المترتبة على الناس في الحياة اليومية. ونحن نسعى قدر الإمكان إلى وضع النقاش عند مستوى علم اجتماع الفاعلين، بقصد رسم مخطط تمهيدي لكيفية توجّه الناس نحو تأمين الرفاه في البلدان الغنية. والهدف تطبيق إطار تفكيرنا بشأن الرفاه على حقول معيّنة من الحياة، وليس تحديد نتائج ثابتة وسريعة. ويتضمّن هذا المهمّة الشاقة المتمثلة في ربط ما هو كلّي بما هو جزئي، وربط الترتيبات الرسمية لتنظيم الموارد والفرص وتوزيعها مع كيفية تنظيم الناس أنفسهم للحصول على ما يهمّهم من حيث الرفاه المادي. وكما أوجزت في نهاية الفصل الثاني، فقد جرى تطوير مدلولين للرفاه: **الأوّل** هو الرفاه المادي الذي يرتبط بالدخل، بل وبالموارد المادية بصورة أعمّ، والمدلول **الثاني** للرفاه يتعلق بالعلاقات والرعاية الشخصيتين. وستحظى هذه بمزيد من النقاش في الفصل السادس (مع أنه ينبغي ألا يُنظر إلى الفصول على أنها ترسم حدًّا فاصلًا بين مدلولي الرفاه). إن نقص البيانات هو العامل الرئيس الذي يفرض حدودًا. ونعتمد في بعض الأجزاء على الدخل بوصفه مصدر معظم البيانات المقارنة والمُحدَّثة. وفي حين أنّنا ندرك حدود بيانات الدخل ذات القاعدة العريضة، فإنّها مفيدة في الإشارة إلى الظروف العامة للناس. وتعمد الفصول، قدر المستطاع، إلى وضع الدخل مع عوامل أخرى لرسم صورة أوسع للرفاه من حيث مشاركة الناس في مجموعة من أنواع النشاط والعلاقات.

الفصل الخامس
توفير الرفاه المادي من طريق السوق والدولة

يسعى هذا الفصل إلى تحديد الشروط والفاعلية المرتبطة بتوفير الرفاه المادي، وخصوصًا الدخل، من طريق السوق والدولة. في القسم الأول، سيكون التركيز على سوق العمل. ووفقما يتصوره الرفاه، يُعدّ سوق العمل مجموعة مؤسسات وعمليات هدفها أن تدمج أو تهمّش أو تستبعد. ويبدو أن دراسة سوق العمل بما فيه من عيوب أمر مهم بصفة خاصة، وذلك في ضوء الشروط المثالية التي يُصوَّر بها في الخطابات السياسية المعاصرة. يعالج هذا القسم سوق العمل نقديًّا من زوايا مختلفة، خصوصًا في ما يتعلّق بكيفية نجاح القطاعات المختلفة من السكان في وظائفهم. ويهدف القسم الثاني من هذا الفصل إلى توضيح كيفية تأثير إعانات دولة الرفاه في مستويات الرفاه المادي للناس، لا سيما من وجهة نظر كفاية الدخل، أو انعدام المساواة فيه. ويلتفت القسم الثالث إلى الدخل وانعدام المساواة عبر المجموعات الطبقية الاجتماعية على مدى الحياة. ويوضح الإطار 1.5 النموذج البحثي العام الذي يشكّل أساس الفصل.

الرفاه من طريق السوق: تأمين الرفاه من طريق العمل المأجور

إن العمالة المأجورة هي الطريق الرئيسة التي يسلكها معظم الناس لتوفير الرفاه. وتتنوّع مصادر دخل الناس ضمن البلدان وعبرها، في ما يتعلّق بالمقارنات بين الأمم، ويُظهر الجدول 1.5 أن الرواتب في ألمانيا تكوّن نحو نصف دخل

الناس الإجمالي فحسب مقارنة بنحو 80 في المئة في الولايات المتحدة. مصدر كبير آخر للاختلاف يتمثّل في مقدار ما تمثّله التحويلات والإعانات من دخل الناس. وعلى أساس مقارنة بين ثلاثة بلدان فقط، وبوصفه نسبة من الدخل الإجمالي، يختلف هذا من نحو الثلث في ألمانيا إلى 13 في المئة فحسب في الولايات المتحدة. إذًا، يبدو واضحًا للتوّ أن الرفاه الذي يُتصور على أنه دخل، إنّما يأتي من مصادر مختلفة في البلدان الثلاثة. ويعود ذلك جزئيًا إلى تنظيم سوق العمل وسيره، وجزئيًا أيضًا إلى نطاق دولة الرفاه وطبيعتها.

الإطار 1.5
عناصر الرفاه المادي الرئيسة

يتّضح الرفاه المادي (الدخل + فرص المشاركة في العمل) من:
- المشاركة في سوق العمل ومستويات الدخل
- انعدام المساواة في الدخل، والفقر
- فرص الحراك
- الموارد المتاحة عبر الأسرة، والعلاقات الشخصية

بلغ معدل العمالة في الاتحاد الأوروبي في عام 2009 نسبة 64.6 في المئة[1]، وسُجلت في الولايات المتحدة النسبة نفسها تقريبًا[2]. هذا يعني أن نحو ثلث الأشخاص الذين هم في «عمر العمل» (محدد في الاتحاد الأوروبي بين 15 و64 عامًا) غير منضوين في سوق العمل. وكثير من هؤلاء لا يزالون في التعليم، ونسبة مهمة منهم منخرطة في تقديم الرعاية أو أنهم مرضى أو معوقون بطريقة ما. ولأسباب أسرية أو تتعلّق بالرعاية أساسًا، فإن معدل عمالة النساء أقل كثيرًا من الرجال: من 58 إلى 60 في المئة للنساء، مقارنة بـ70 إلى 72 في المئة للرجال. لكن معدلات عمل النساء آخذة في الارتفاع أو في

(1) Eurostat, «Labour Force Survey,» *Newsrelease*, vol. 117 (4 August 2010) (available at: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-04082010-BP/EN/3-04082010-BP-EN.PDF, accessed 13 August 2010).

(2) بيانات الولايات المتحدة مأخوذة من قواعد بيانات مكتب إحصائيات العمل http://www.bls.gov/cps/cpsatabs.htm.

الأقل ارتفعت قبل الركود الأخير. وكانت الزيادة في السنوات العشر الأخيرة كبيرة جدًا في بعض البلدان؛ ففي الاتحاد الأوروبي ككل، كانت قبل عشر سنوات 52 في المئة من النساء اللواتي في عمر العمل موظفات، ما أدى إلى ارتفاع النسبة 7 في المئة تقريبًا خلال عقد[3]. معروفٌ أن أنماط عمالة الرجال والنساء مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقيم وممارسات تتعلق بالحياة الأسرية. وبناء عليه، يبدو التغيير عملية تكيُّف وتفاوض معقدة، وعندما تدخل النساء سوق العمل بأعداد كبيرة، يحاولن تطوير أنماط عمالة مختلفة تمامًا عن الأنماط الخاصة بالرجال[4]. عمومًا، ازداد انخراط النساء في العمل بنحو ملحوظ في أوروبا والولايات المتحدة، بخلاف معدلات انخراط الرجال التي بقيت مستقرة، إن لم تتراجع قليلًا (بسبب انخراطهم في التعليم، والبطالة).

الجدول 1.5

مكوّنات الدخل الإجمالي في ألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (بالنسبة المئوية) في عام 2005

	راتب	أعمال	أملاك	تحويلات
ألمانيا	52	6	11	31
المملكة المتحدة	69	8	4	20
الولايات المتحدة	79	6	2	13

المصدر: مُعدٌّ من www.worldsalaries.org (جدول إجمالي لمعدّل الدخل الشخصي - مقارنة عالمية، متاحة على: http://www.worldsalaries.org/total-personal-income.shtml)

هناك أشكال متنوّعة من الاستبعاد من سوق العمل، لكن «البطالة» هي أكثر الأشكال الشائعة المعترف بها رسميًا. وعلى الرغم من تنوّع التعريف

(3) الاستثناءات الأوروبية لمسألة نمو مستويات عمالة النساء هي بلدان أوروبا الشرقية حيث تعاني المعدلات العالية لعمالة النساء ركودًا أو تراجعًا (أساسًا بسبب الصعوبات المرتبطة بالانتقال من نظام شيوعي إلى رأسمالي).

(4) M. Daly, «A fine Balance? Women's Labour Market Participation Patterns in International Comparison,» in: F. Scharpf and V. Schmidt, eds., *From Vulnerability to Competitiveness: Welfare and Work in the Open Economy* (Oxford: Oxford University Press, 2000b), vol. 2.

الفعلي، تُقاس البطالة نموذجيًا من حيث عدد الأشخاص الذين يقدّمون أنفسهم على أنّهم يسعون رسميًا للحصول على عمل وقادرين عليه. وقد كانت نسبة البطالة في مجمل الاتحاد الأوروبي في عام 2009 تبلغ 9 في المئة (ارتفاعًا من 6.7 في المئة في آذار 2008)، فيما كانت أعلى قليلًا في الولايات المتحدة (نحو 10 في المئة). وبينما تزايد خطر البطالة نتيجة الركود الأخير، ظلت البطالة عنصرًا ثابتًا في المشهد الاقتصادي المعاصر. يمثل هذا المنحى على المدى الطويل اتجاهًا نحو مستويات مرتفعة نسبيًا من البطالة في أوروبا بأيّ حال؛ فقد راوحت البطالة في الاتحاد الأوروبي منذ الثمانينيات بين 8 و10 في المئة مثلًا، في حين أن نطاقها كان أوسع في الولايات المتحدة، مع مستويات تنحدر إلى نحو 5 في المئة في أوقات شتّى (كما هو الحال في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مثلًا).

للبطالة أهمية كبيرة - رمزيًا ومن حيث الرفاه المادي - لدى الناس ولدى المجتمعات على حد سواء، على الرغم من أن التأثيرات تعتمد نوعًا ما على مدتها. فقد بقي نحو ثلث أولئك المصنَّفين عاطلين من العمل في الاتحاد الأوروبي في عام 2008 يبحثون عن عمل لمدة سنة في الأقل؛ لذلك اعتبروا رسميًا عاطلين لمدة طويلة[5]. عند النظر إليها من وجهة نظر الأفراد، فإن فرص المرء في أن يصبح عاطلًا من العمل منمّطة بشكل وثيق وفق خلفيته التعليمية، وعند قياسها بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 2009 مثلًا، كانت نسبة العاطلين بين الناس الذين أنهوا التعليم الأساسي أو الإعدادي، ولم يتجاوزوا هذا المستوى من التحصيل الدراسي، أعلى بنحو ثلاث مرات تقريبًا (2.9) من أولئك الذين أنهوا تخرّجهم في الجامعة[6]. هذا التفاوت، الموجود في كل بلد، قد ازداد بمرور الوقت؛ بعد أن كان في عام 2004 بقيمة 2.4. كما تتقولب فرص البطالة بالعمر، مع تزايد خطر تعرض الشباب لها؛ حيث بلغت معدلات البطالة بين صفوف الذين تراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة 18.3 في المئة في الاتحاد الأوروبي في

---

(5) Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010* (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2010b).

(6) المصدر نفسه، ص 75.

آذار/مارس 2009 (ارتفاعًا من 14.7 في المئة في نهاية 2007)(7). كل واحد من خمسة شباب في أوروبا إذًا، مسجّل رسميًا على أنه عاطل من العمل.

هناك أيضًا تجمع (clustering) للبطالة وفقدان الوظائف: ففي الاتحاد الأوروبي عام 2007، كان واحد فقط من كل عشرة راشدين تقريبًا تراوح أعمارهم بين 18 و59 سنة، يعيش في أسرة لا يعمل فيها أحد(8). وقد عُدّت هذه الظاهرة - وتسمّى الأسر العاطلة من العمل - إشكالية من جانب الطريق الثالثة والنظريات الأخرى في السياسات. ويتكلّم الاتحاد الأوروبي الآن على «كثافة عمل الأسرة»، للإشارة إلى مدى إتاحة أفراد الأسر الراشدين أنفسهم للعمل(9). وبغض النظر عن حقيقة أن مدخولاتها أدنى وخطر الفقر لديها أكبر، ينظر إلى الأسر العاطلة من العمل باعتبارها تمثّل عادات سيئة وتكوّن حزامًا ناقلًا لممارسات تُعدُّ غير مقبولة. ومع بذل جهود حثيثة لمعالجتها، وخصوصًا ربط إعانات الرفاه بالمشاركة في العمل أو التدريب، بدأت نسبة الأسر العاطلة من العمل في الاتحاد الأوروبي تنخفض الآن. مع ذلك، ونظرًا إلى أن الأشخاص الذين يتمتّعون بمستويات تعليم متوسطة هم الذين استفادوا أساسًا من زيادة التوظيف التي سُجلت إبان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم ينتفع كثيرون في الأسر العاطلة من العمل من طفرة النمو هذه بسبب مستويات تعليمهم المتدنية(10). وإضافة إلى تمايزات الجندر والعمر والتعليم المذكورة سابقًا، تقلّ المشاركة في العمالة عادة لدى المصابين بإعاقة، والأناس المتحدّرين من الأقليات، والمهاجرين الذين ليسوا من مواطني الاتحاد الأوروبي.

---

(7) Social Protection Committee Growth, *Jobs and Social Progress in the EU: A Contribution to the Evaluation of the Social Dimension of the Lisbon Strategy* (Brussels: European Commission, 2009), p. 15.

(8) Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010*, p. 66.

(9) المصدر نفسه.

(10) OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries* (Paris: OECD, 2008).

مع ذلك، فكون المرء يعمل بأجر ليس مرادفًا بالضرورة لتمتّعه بالرفاه. فأسواق العمل متمايزة جدًا، وتجارب الناس في العمل المأجور والمكافآت التي يحصلون عليها منه تختلف بشدة. ويتمثل أحد المؤشرات والمكونات المهمة لتراصف الطبقات (stratification) هذا في ما يدعى فجوات الرواتب؛ حيث تشير هذه إلى تفاوت في مستويات الرواتب عبر قطاعات مختلفة من الموظفين. وهذه الثغرات واسعة الانتشار وتتسع باطراد أيضًا. فالعاملون ذوو الدرجات العالية في التعليم يتقدمون أكثر فأكثر في سلم الأجور. وقد قدّرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[11] أن التشتت بين العمال الذكور ازداد بنحو 10 في المئة، في حين أنه وصل إلى 11 في المئة بين صفوف العاملات الإناث بين عامي 1985 و2005، مع حدوث معظم الزيادة في عام 1995[12]. كانت أوجه عدم المساواة في الأجور مدفوعة أساسًا بزيادات في الطرف العلوي من توزيع الأجور، وليس بانهيار في أجور الطرف السفلي منها[13]. إذًا، فالذين كانوا يحصلون على رواتب جيدة قد ازدادت أجورهم، ولا يُعزى هذا بالضرورة إلى الخبرة؛ إنه حكم تقديري مثله كمثل أي شيء آخر. وكانت الأزمة الاقتصادية الأخيرة قد كشفت عن أن أولئك الذين هم في المستويات العليا في الشركات، وحتى في القطاع العام، قد استطاعوا أن يضمنوا لأنفسهم مستويات عالية جدًّا من الأجور، من المحتمل عبر مساومات وترقيات ذاتية، لكن هذا بدوره يختلف بحسب البلد. فقد بلغت نسبة تعويض المدير التنفيذي إلى أجر عمال الإنتاج في التصنيع 1:21 في السويد، و1:31 في المملكة المتحدة، و1:41 في الولايات المتحدة[14]. وبينما يصعب التنبؤ بالكيفية التي سيؤثر بها الركود على ذوي الدخل الأعلى، هناك فرصة جيدة في أن يستمروا في الحصول على

---

(11) المصدر نفسه.

(12) هذه النتائج مبنيّة على أساس رجال موظّفين بدوام كامل، وبيانات متوافرة من الدول الإحدى عشرة الآتية: كندا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وكوريا، وهولندا، ونيوزيلندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(13) ILO, *Global Wage Report 2008/09* (Geneva: ILO, 2009a).

(14) "Osberg and Smeeding," in: R. Wilkinson and K Pickett, *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better* (London: Allen Lane, 2009).

زيادات ومكافآت كبيرة، مع أنها قد لا تكون بالقدر نفسه كالسنوات السابقة. وتتمثل إحدى النزعات الأخرى التي تستحق الذكر في أن الفجوة في العوائد على التعليم قد اتسعت؛ مع أن هذا التأثير بدأ يتناقص تدريجًا[15]. لقد أدت التكنولوجيا دورًا رئيسًا؛ إذ أسهمت في إكمال عمل الموظفين الماهرين والمتعلمين، لكنها أضحت بديلًا عن العمال الأقل مهارة. وهكذا، أصبحت أجور الفئة الأخيرة - أو بقيت - منخفضة، أو أنهم فقدوا وظائفهم تمامًا.

يُتوقع أن يكون نجاح النساء، عمومًا، في الحصول على عمل أقل من نجاح الرجال، مع أنه يجري توظيفهن بأعداد أكبر. وهذه المساوئ النسبية صحيحة من نواحٍ عدّة، لكن ينبغي رؤيتها خصوصًا من حيث الترقية، ومستويات تولّي مناصبَ رفيعة، والأجور. ويُظهر الصف الأخير في الجدول 2.5 أن نحو ثلث العاملات في ثلاثة بلدان من أربعة (السويد هي الاستثناء) قد كسبن أقل من ثُلثي متوسط أجر الرجل في عام 2006، وقد ثبت أن الفجوات بين الجنسين في الأجور مقاومة لإجراءات معالجتها، وإلى حد يمكّننا من القول إنها ملمح مشترك بين أسواق العمل المعاصرة. عبر بلدان الاتحاد الأوروبي، تلقّت النساء في عام 2007 أجورًا تقلّ بنسبة 17.5 في المئة عن الرجال، وقد بقي هذا الفرق مستعصيًا على التغيير[16]. ليس هناك بلد نموذجيّ في ما يتعلق بالفجوات الجندرية والفجوات الموجودة في أنواع مختلفة من أنظمة الرفاه التي أُوجزت في الفصل السابق. لكن ينبغي أيضًا ملاحظة أنه في الدول الإحدى عشرة كافة التي شملتها أبحاث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شأن التفاوت الأخير في الأجور (انظر هامش رقم 12)، كانت النساء العاملات بدوام كامل عند الحد الأدنى من توزيع الأجور قد سجّلنَ نموًّا كبيرًا في كسبهن مقارنة بالرجال العاملين بدوام كامل وكسب منخفض. ويشير هذا إلى تبدّل في آليات الدخل الجندرية في

---

(15) M. Brewer [et al.], *Poverty and Inequality in the UK: 2009*, IFS Commentary 109 (London: Institute for Fiscal Studies, 2009).

(16) هذه الإحصائية هي فجوة الأجر بين الجنسين في نموذج عام قائم على الاختلاف بين معدل الدخل الإجمالي محسوبًا بالساعة لموظفين ذكور وإناث مدفوعي الأجر ونسبته من أجر الرجال. انظر: Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010*.

بعض الأسر، مع أنه ليس صحيحًا في ما يتصل بمجموعات أخرى من النساء والرجال العاملين، والتجربة عمومًا تدور حول غبن أنثوي نسبي في التوظيف.

الجدول 2.5
مؤشرات أوجه عدم المساواة في الرخاء المالي في ألمانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام 2006

	ألمانيا	السويد	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
نسبة دخل أعلى 20٪ إلى أدنى 20٪	4.1	3.5	5.4	-
الفقر بين الأطفال دون سن 16 (٪)	12.0	14.0	24.0	-
الفقر بين إجمالي السكان (٪)	13.0	12.0	19.0	-
الأجر المنخفض (٪ يكسبون دون 2/ 3 من متوسط الذكور):				
الرجال	9.0	5.0	16.0	20.0
النساء	31.0	9.0	29.0	29.0

المصدر: مقتبس من الجدولين 13.1 و13.4 في كتاب ستيوارت[17].

عند النظر إليها على مرّ الزمن، تُثبت سوق العمل أنها أقلّ أمنًا وفاعلية بوصفها مصدر دخل وضمان مادي. وكانت تلك هي الحال حتى قبل الركود الأخير. وبانقضاء الوقت، عمدت مجموعة تغييرات بنيوية مرتبطة بالرأسمالية العالمية إلى جعل سوق الوظائف أقلّ موثوقية عمومًا، خصوصًا لأولئك الذين يُعدّون «غير محصّنين». وفي حين أن التفاصيل على نحو من التعقيد ما يحول دون مناقشتها هنا، يمكننا أن نشير إلى العمليات الرئيسة وبعض العواقب.

كانت إحدى العمليات الرئيسة تتمثّل في خفض الوظائف، وهي معروفة أيضًا باسم «التقليص»، وتتضمّن قرارًا من جانب أصحاب العمل والشركات بفصل الموظفين، ليس بالضرورة بسبب انخفاض في الطلب على منتجات

(17) K. Stewart, «Poverty, Inequality and Child Well-being in International Context: Still Bottom of The Pack?» in: J. Hills, T. Sefton and K. Stewart, eds., Towards a More Equal Society? Poverty, *Inequality and Policy since 1997* (Bristol: Policy Press, 2009).

الشركة، وإنّما تسريح عمال محدّدين تسريحًا نهائيًا من أجل رفع أسعار الأسهم، أو التعامل مع الضغوط التنافسية، أو إعادة تنظيم عمليات الإنتاج[18]. وثمّة عملية ذات صلة تتمثّل في نقل الوظائف والمصانع؛ فقد بحثت الشركات في العالم عن المواقع التي تدرُّ أفضل العائدات، لا سيما من حيث الناتج والأرباح، وقد فُعّلت هذه العملية في كلّ أرجاء اقتصاديّات الوفرة، ما جعل العمل المأجور أكثر ندرة وارتفاع البطالة ظاهرة شائعة. وقد سبقت ندرة الوظائف الأزمة الاقتصادية الأخيرة، لكنّها تفاقمت بسببها أيضًا، حيث تقدّر منظمة العمل الدولية أن الركود الأخير قد كلّف أكثر من 20 مليون وظيفة بحلول عام 2009، إضافة إلى وضع كثير غيرها في دائرة الخطر[19]. كما تتنبّأ المنظمة أنه إذا انخفضت معدلات المشاركة بنسبة ضئيلة مثل 0.4 نقطة مئوية في الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع في ما بين عامي 2009 و2012، سيعني هذا خروج 12 مليون شخص آخر من سوق العمل[20]. يتّخذ تراجع نمو العمالة نمطًا محددًا كذلك، مع وجود فئات معينة من العمال على الخط الأمامي من الأزمة. ويتأثر الشباب بنحو خاص؛ ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة تراجعت معدّلات المشاركة في العمالة بين العاملين الشباب في عامي 2008 و2009 بنحو 2 و4 نقاط مئوية على التوالي[21]. هناك عاملون آخرون قد يتأثّرون بفقدان وظائفهم هم أولئك الأقل مهارة، والموظفون بعقود موقتة، والعمال المتجوّلون، والمهاجرون، والعمال الكبار في السن[22].

إن التغيرات في أنواع الوظائف المتوافرة وطبيعة علاقة التوظيف مهمة

---

(18) J. S. Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream* (New York: Oxford University Press, 2008), p. 68.

(19) ILO, *World of Work Report 2009: The Global Jobs Crisis and Beyond* (Geneva: ILO, 2009b).

(20) المصدر نفسه، ص 8.

(21) المصدر نفسه.

(22) Social Protection Committee, *Growth, Jobs and Social Progress in the EU: A Contribution to the Evaluation of the Social Dimension of the Lisbon Strategy* (Brussels: European Commission, 2009).

أيضًا. ففي عام 2008 شكّل العمل الموقت[23] 14 في المئة من إجمالي العمالة في بلدان الاتحاد الأوروبي، وشكّل العمل بدوام جزئي[24] 18.2 في المئة. وعلى الرغم من أن نسب هذه الأنواع من التوظيف وتوزيعها تختلف من بلد إلى آخر، إلا أنها ترتبط تمامًا بنهضة قطاع الخدمات، وقد نمت [هذه الأنواع من التوظيف] في البلدان الصناعية كلها، باعتبار أنها تمثّل نسبة من العمالة الإجمالية. وعلى الرغم من أن وظائف الخدمات شديدة التنوّع، إلا أن أقسامًا رئيسة من قطاع الخدمات - كتجارة التجزئة، وصناعة الأغذية، وتقديم الرعاية، وعلاقات العملاء - تعرض أجورًا منخفضة نسبيًا، وفرصًا مقيّدة للترقية، وتأمينًا ضئيلًا[25]. ويحتضن القطاع أعدادًا كبيرة من النساء العاملات، مع شيوع العمل بدوام جزئيّ بين النساء على وجه الخصوص (حيث يمثل هذا النوع من العمل 30.6 في المئة من مجمل العمالة النسائية في الاتحاد الأوروبي في عام 2008). إن النمو في العمالة غير القياسية اتجاه طويل الأمد، وهو ليس مرتبطًا بالضرورة بوجود طلب من النساء أو العمال المحتملين الآخرين، وإنما مرتبط بجهود أصحاب العمل لخفض تكاليف العمل، وتحسين الإنتاجية والمرونة. وكان الوضع قد ساء نتيجة الركود الأخير الذي أحدث خفضًا في معدّل ساعات العمل - إذ انخفضت 2.2 في المئة في معظم دول الوفرة - وزيادة في العمل بدوام جزئي[26]. ويعاني الناس في هذه الأنواع من الأعمال أيضًا خفضًا في رواتبهم؛ ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان أجر الساعة للعمال بدوام جزئي أقل بنحو 25 في المئة من أجور العمال بدوام كامل في منتصف التسعينيات مثلًا[27]. وقد تبيّن أن هذا ليس سببه ميزات العمال؛ إذ مقارنة بعمال

---

(23) يتضمن هذا عمال وكالات المساعدة الموقتة، وعمالًا مياومين، وعمالًا موسميين، وأولئك بعقود ثابتة سنة أو أقل.

(24) Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010*.

(25) Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream*, p. 81.

(26) ILO, *World of Work Report 2009: The Global Jobs Crisis and Beyond*.

(27) OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries* (Paris: OECD, 2008), p. 83.

آخرين، يتلقى ما يُدعى العمال غير القياسيين (non-standard workers) أجورًا أقل بعد ضبط الاختلافات في التعليم والخبرة[28]. وفي الاتحاد الأوروبي، يعاني العمال غير القياسيين خطرَ التعرض للفقر، أكثر من العمال الدائمين وبدوام كامل[29]. ومعروف أيضًا أن نسبة مهمة من العمال بدوام جزئي - 21.6 في المئة في الاتحاد الأوروبي في عام 2008 - يودّون العمل ساعات أطول، وقد نمت نسبة مثل هؤلاء العمال الموظفين توظيفًا جزئيًا ثلاثة أضعاف في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1985[30].

تشير كل الأدلة[31] إلى وجود مجموعات من العمال تنحو إلى البقاء على هامش سوق العمل. وسواء أعملوا بدوام جزئي أم بعقود موقتة أم ظلوا عاطلين من العمل، يمثل ربع السكان العاملين - في أقل تقدير - عبر أوروبا جيش احتياط للعمل. وتفسير يونغ[32] للأمر هو أن ما يدعوه «الطبقة الأدنى» يُعاد إنشاؤها في طبقة خدمات تقدم الخدمات والخادمين والأمن لباقي المجتمع، ويكون هؤلاء أحيانًا جزءًا من الاقتصاد الرسمي، لكنهم غالبًا خارج النطاق الرسمي ومن دون نطاق المراقبة، وأحيانًا بشكل غير مشروع. إن خبرة هؤلاء في العمالة والبطالة تتلاءم مع مطالب أصحاب عملهم، وشروط عملهم مختلفة جدًا، وهي عادة أدنى من أولئك المتّصلين بتيار التوظيف الرئيس. ويضمّ هؤلاء بين صفوفهم عمالًا زراعيين موسميين، وعمال صناعة الترفيه، وجيشًا من السائقين، وعمال المنازل والأمن، فيجعلون الحياة تسير بسلاسة لأغلبية

---

(28) Social Protection Committee, *Growth, Jobs and Social Progress in the EU: A Contribution to the Evaluation of the Social Dimension of the Lisbon Strategy*, p. 18.

(29) Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010*, p. 50.

(30) OECD, Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries, p. 85.

(31) بما في ذلك معظمها الذي لا يُذكر مباشرة في هذا الفصل - تمنح البيانات والتحليلات الموجودة في: European Commission, *Employment in Europe 2009* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2009b),

خلاصة جيدة عن تلك النزعات.

(32) J. Young, *The Vertigo of Late Modernity* (London: Sage, 2007), p. 100.

الناس. وفي حين أنّهم أكثر انتشارًا في المدن الكبيرة، إلا أنه يمكن العثور عليهم أيضًا في البلدات والقرى الصغيرة. وثمة احتمالات كبيرة في أن يكون الشباب والنساء والرجال ذوو المهارة المتدنية، والمهاجرون والأشخاص ذوو المرض أو الإعاقة جميعهم ضمن هذا النوع تحديدًا من العمالة المهمشة. ولدى استعراضنا مختلف البلدان، فإننا نتوقع أن نرى أولئك عند الدرجة الأدنى من السلم؛ أي أشخاص يتمتّعون بالخلفيات نفسها، يظهرون مرارًا وتكرارًا في الأوضاع المهمشة.

وعلى الرغم من أنها ليست متطابقة، ترتبط ظاهرة زيادة العمالة المهمشة هذه بفئة متنامية من الفقراء العاملين، والتي يدعوها جوك يونغ[33] (Jock Young) «المُفرَط في توظيفها»[34]. في عام 2007، كان يعيش في الاتحاد الأوروبي كلّه نحو 8 في المئة من الناس العاملين (أعمارهم 18 سنة فما فوق) تحت عتبة الفقر[35]. والمملكة المتحدة قريبة من المعدل الأوروبي في هذا، لكن الأرقام في الولايات المتحدة أعلى بكثير، وتتجاوز 10 في المئة[36]. تُعدّ الأجور المنخفضة في معظم البلدان سببًا للفقر؛ ففي المملكة المتحدة مثلًا، تشير الأدلّة الحديثة إلى أن عُشر الموظفين يكسبون أقل من 5.50 جنيهًا في الساعة و30 في المئة أقل من 7.50 جنيهًا[37]. ومتوسط الأجر في الساعة هو 9.90 جنيهًا.

---

(33) المصدر نفسه، ص 85.

(34) هناك أصداء معانٍ أخرى في عبارة «الفقراء العاملين» أيضًا، ويرى أوكونور: A. O'Connor, *Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth Century U.S. History* (Princeton: Princeton University Press, 2001), p. 551,
أنها تحدد تمايزًا مزيفًا، قد عفا عليه الزمن بين الفقير العامل («المستحق») والفقير «غير المستحق» للرفاه.

(35) Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010.*

(36) OECD, «In-Work Poverty: What Can Governments Do?» *Policy Brief* (Paris 2009).

(37) J. Hills [et al.] *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel* (London: Government Equalities Office, 2010).
في عام 2009 كان الحد الأدنى الوطني للأجر الساعي 5.80 جنيهًا استرلينيًا لأولئك الذين تتجاوز أعمارهم 22 سنة، و4.83 جنيهًا لأولئك الذين تراوح أعمارهم بين 18 و21 سنة و3.57 جنيهًا لأولئك الذين تبلغ أعمارهم 16 و17 سنة.

وتشير مستويات فقر العاملين المعبرة إلى أن بعضهم لا يستطيع التخلص من الفقر بالعمل. كما أنها تعمل على إبطال التمايزات التقليدية بين الرفاه والعمل[38]. ويتمثّل أحد الأسباب الأساسية للفقر في تبدّل السياسات، من دعم الدخل خارج التوظيف إلى التوظيف، باعتباره المصدر الرئيس للدخل للجميع. في الولايات المتحدة، كانت الحدود العمرية لتلقي المساعدة الاجتماعية قد شهدت تحوّلًا هائلًا لمتلقي الإعانات السابقين إلى عمال منخفضي الأجر[39]. كذلك شهدت أوروبا هذا النوع من التحوّل، لكن ليس على النطاق الذي شهدته الولايات المتحدة ومع تطبيق مزيد من سياسات الدعم (وتحويل نسبة أكبر من الدخل إلى الناس، كما رأينا في الجدول 1.5). وفي أوروبا أيضًا الأمور تتغيّر؛ إذ تحبّذ تقارير رسمية من الاتحاد الأوروبي «معدل العمالة المرتفع»، الأمر الذي يعني أن كل الراشدين في الأسرة يعملون أكثر من الدوام الجزئي، وهذا ضروري لتفادي انخفاض الدخل، خصوصًا في الأسر التي لديها أطفال[40].

الإطار 2.5

أمثلة على آليات توجيه التدفقات المالية في سوق العمل والتي تجعل الرفاه محدودًا

- البطالة (تتأثر بمستوى التعليم والمهارات، لكنها أيضًا محصلة تقليص الوظائف وممارسات الشركة)
- الأجور المنخفضة
- التفاوت في الأجور (تستند بدورها إلى التعليم، لكن أيضًا إلى الخلفيات الجندرية والإثنية، وما إذا كان المرء سليم البدن أم لا)
- الوظائف بدوام جزئي
- العمل غير منتظم

---

(38) O'Connor, *Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth Century U.S. History*, p. 40.

(39) J. F. Handler and Y. Hasenfeld, *Blame Welfare, Ignore Poverty and Inequality* (New York: Cambridge University Press, 2007).

(40) Social Protection Committee, *Growth, Jobs and Social Progress in the EU: A Contribution to the Evaluation of the Social Dimension of the Lisbon Strategy.*

من الواضح إذًا أن في سوق العمل خصائص «مُسَرِّبة» عديدة حينما ننظر إليها من وجهة نظر الرفاه، وهذه تعمل بوصفها آليات توجيه للتدفقات (Funnelling mechanisms) بما يشبه ظاهرة القمع (انظر الجدول 2.5). وخلاصة القول إن سوق العمل يقدم أمانًا ماليًا ورخاء لكثيرين، لكنه لا يقدّم أي ضمان لدخل ملائم، ولا فرصًا لقسم كبير من السكان. إضافة إلى هذا، تزداد المسافة بين درجات السلم.

مصادر الدخل وتأمين الدخل

لقد رأينا أن الأجور أصبحت أكثر استقطابًا، وأن هذا مميّز خصوصًا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. لكن ماذا عن المداخيل عمومًا؟ يُظهر الصف الأعلى من الجدول 2.5 دخل أعلى خُمس من أصحاب المداخيل على أنه تناسب مع دخل خُمس القاع. في المملكة المتحدة تحصل نسبة الخُمس الأعلى على خمسة أضعاف دخل الخُمس الأدنى، وفي ألمانيا النسبة أربعة أضعاف وفي السويد 3.5. كيف يحدث هذا وكيف يتغيّر؟

بالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل، أصبح توزيع دخل الأسرة أكثر تفاوتًا في السنوات العشرين الممتدة من منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[41]. وتبرز المملكة المتحدة والولايات المتحدة هنا مجددًا، ولا سيما الأولى. وتحت طائلة المجازفة في الإفراط في التبسيط، بقي دخل الخُمس الأدنى ثابتًا في معظم البلدان، وتراجع أولئك الموجودون في الطبقات الوسطى (لكن ليس في المملكة المتحدة في ظل حكومة حزب العمال)، في حين شهد دخل أولئك الذين في الأعلى مسارًا تصاعديًا (حادًّا جدًا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة). ووفقًا للبحوث التي أُجريت مؤخرًا في المملكة المتحدة، ظلت الاختلافات بحسب الطبقة الاجتماعية أو الوظيفة دائمًا أكبر من أي عامل آخر يؤخذ في الحسبان (مثل الجندر، والعمر، ومستوى العجز، والخلفية الإثنية،

---

(41) OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries*, p. 26-27.

وحرمان من منطقة سكن) في التأثير في مستويات الدخل والثروة(42). حدث ذلك التفاوت تحديدًا نتيجة الرواتب والمكافآت العالية القيمة للفئة الأعلى دخلًا، إضافة إلى مكتسبات في الدخل من خيارات عدة كالأسهم، وأرباح رأس المال، والفوائد والأرباح، والتي حلّقت عاليًا في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين انخفضت عائدات الكتلة الأكبر من كسبة الأجور(43). وفي هذا تناقض صارخ مع ما حدث للمداخيل إبان ازدهار ما بعد الحرب، حين تقلصت أوجه انعدام المساواة في الدخل، وفُرضت ضرائب على النسب الأعلى من الأرباح والمداخيل العالية.

نموذجيًا، وفي البلدان الغربية المتطوّرة في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان النصف الأفقر من السكان يحظى بنحو 20 إلى 25 في المئة من مجمل الدخل، والنصف الأغنى يحصل على 75 أو 80 في المئة الباقية منه(44). وتنحو أوجه عدم المساواة في الدخل إلى الازدياد؛ إذ تشير حسابات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن التفاوت في الدخل بمرور السنوات العشرين الأخيرة والمقاس بمعدل التغيّر في مؤشر جيني (Gini Coefficient – مقياس عدالة توزيع الدخل) قد ازداد 7 في المئة(45). ويشير التقرير الأخير لـ «هيئة المساواة الوطنية» في المملكة المتحدة إلى أن انعدام المساواة في الدخل وفق بعض المقاييس في المملكة المتحدة، هو الأعلى في السنين الخمسين الأخيرة(46). كذلك فإن انعدام المساواة في الدخل مرتفع

---

(42) Hills [et al.], *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel*, p. 252.

(43) G. Duménil and D. Lévy, «Neoliberal Income Trends: Wealth, Class and Ownership in the USA,» *New Left Review*, vol. 30 (2004).

(44) R. Wilkinson and K. Pickett, *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better* (London: Allen Lane, 2009), p. 17.

(45) يختصّ مؤشر جيني بتوزيع الدخل بين السكان، ويراوح هذا (باعتباره نسبة مئوية) بين قيمة 0 في حال المساواة التامّة التي يكون فيها الدخل مقتسمًا بالتساوي، و1 حين يكون الدخل غير متساوٍ إطلاقًا (عندما يكون لدى شخص واحد كل الدخل في حين لا يكون لدى الباقين أي دخل، مثلًا). وكلما انحرف عن الصفر يصبح التوزيع أكثر تفاوتًا. أما القيم الأكثر شيوعًا لبلدان الوفرة فهي بين 0.2 و0.4. وانظر: OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries.*

(46) Hills [et al.], *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel.*

جدًا في الولايات المتحدة. وضمن الاتحاد الأوروبي، تُعدّ المملكة المتحدة من بين الأعلى نسبة في انعدام المساواة من منظور توزيع الدخل. مثلًا، وفي مقارنة أجريت بين حصّة الدخل لأغنى خُمس مع أفقر خُمس، جاءت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية عشرة من خمس عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث انعدام المساواة في الدخل في عام 2006(47). وتبرز السويد بوصفها بلدًا ينخفض فيه انعدام المساواة في الدخل، مع أن انعدام المساواة في ازدياد هناك أيضًا. في الواقع، يتزايد انعدام المساواة في الدخل في كلّ مكان تقريبًا، وذلك أساسًا بسبب مكاسب الطبقة العليا من توزيع الدخل (على الأغلب بسبب الدخل من الاستثمارات والممتلكات). وتتمثّل إحدى العواقب في تقهقر العائلات ذات الدخل المتوسّط؛ وهذا ما يدعى «تفريغ الطبقة الوسطى»(48). وقد حدث ذلك خصوصًا في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العقد الممتدّ من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات. ومن البيانات المتاحة الآن بأي طريقة كانت، يبدو أن سياسات حزب العمال الجديد قد عزّزت موقع الطبقة الوسطى في توزيع الدخل في المملكة المتحدة(49).

كذلك ثمة دلالات على أن انعدام الأمان في الدخل مشكلة متنامية. ففي الولايات المتحدة، حيث هناك لائحة بيانات طويلة الأجل متاحة بشأن المداخيل، تشير المعلومات إلى أن انعدام الاستقرار في مداخيل الأسر الأميركية قد ارتفع أسرع من انعدام المساواة في مداخيل الأسر. وبحسب ما صاغ هاكر(50) الأمر، فإنه مع اتساع الفجوات بين درجات سلم الاقتصاد الأميركي، ازدادت بسرعة أكبر مسافة انزلاق الناس نزولًا على السلم، حين فقدوا موطئ قدمهم المادي. وتتحدّث القصة التي يرويها عن الارتفاع الشديد

(47) J. Hills, T. Sefton and K. Stewart: «Conclusions: Climbing Every Mountain or Retreating From the Foothills?,» in: *Towards a More Equal Society: Poverty, Inequality and Policy since 1997* (Bristol: Policy Press, 2009), p. 343.

(48) OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries*, p. 287.

(49) Hills [et al.], *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel*, p. 210.

(50) Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream*, p. 27.

في عدم استقرار المداخيل قبل اقتطاع الضرائب بين الأسر الأميركية؛ إذ كان عدم استقرار الدخل أعلى في الثمانينيات مقارنة بالسبعينيات، وأعلى مجددًا في التسعينيات، في حين أنه انخفض أثناء طفرة أواخر التسعينيات، إلّا أنه لم ينخفض قط إلى ما دون مستوى بدايته. «في الجيل الأخير، كانت المشكلات المقتصرة في ما مضى على الفقراء العاملين - كالافتقار إلى تأمين صحّي وتقاعد مضمون، وانعدام الأمن الوظيفي، وجدولة الدين الشخصي، والإفلاس ونزع ملكية المنازل المرهونة - قد تسلّقت سلم الدخل لتصبح بصورة متزايدة جزءًا طبيعيًا من حياة الطبقة الوسطى»[51].

في حين لا تعاني أوروبا كما يبدو من الأزمة الاقتصادية الشبيهة بالسكة الأفعوانية (سكة حديدية بمدينة الملاهي ترتفع وتنخفض فجأة) التي عرّفها هاكر في ما يخص الولايات المتحدة[52]، شهد الأفراد والأسر في أوروبا أيضًا سنوات من الرخاء وأخرى عجافًا، وحتى عقود خير وعقود سوء. ذلك على الخصوص هو حال أولئك الذين تراوح مداخيلهم بين المتوسط والمنخفض. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة صغيرة أُجريت في المملكة المتحدة عن أنماط دخل ثلاث وتسعين أسرة عاملة متوسطة الدخل ولديها أطفال في السنة المالية 2003-2004، أن نحو ثلثهم فقط يتمتعون بنمط دخل مستقر[53]. إضافة إلى هذا، عانت ربع الأسر عدم انتظام شديد في مداخيلها. في الواقع، وجدت الدراسة أن هناك ثمانية أنماط مختلفة من مسارات الدخل بين الأسر الثلاث والتسعين، ومن المرجح أن يكون الوضع أسوأ بالنسبة إلى أصحاب المداخيل المنخفضة. وأظهر البحث بشأن هذه المجموعات أن النفقات غير المتوقعة قد تكون كارثية، لكنه أظهر أيضًا أن «مناسبات» مثل الزواج أو الجنازة أو ما يعدُّ تحوّلات أسرية «عادية» (مثل ولادة طفل جديد أو دخول أولاد في

(51) المصدر نفسه، ص xii.

(52) حتى إذا كانت تعاني فعلًا قد لا نستطيع تحديدها، لأن البيانات الرسمية عن الدخل ليست متوافرة على نطاق واسع في أوروبا. وقد قدّمت «هيئة أبحاث الأسرة في الاتحاد الأوروبي» بيانات لبلدان الاتحاد الأوروبي عن عام 1993 لكنها لم تستمر في ذلك بعد عام 2001.

(53) J. Hills, R. Smithies and A. McKnight, *Tracking Income: How Working Families' Incomes Vary through the Year, CASEreport 32* (London: London School of Economics, 2006).

التعليم) قد يكون كافيًا لجعل تلك الأسر تنحدر إلى ما دون عتبة الفقر[54]. لكن قوّة التغيير التي يُلمح هاكر إليها، تتمثل في تعرُّض عام لمستوى متزايد من المجازفة الاقتصادية. وهذا يعمل على تقويض كل من سوق العمل ودولة الرفاه بوصفهما مصدرَين لتأمين الدخل.

يملك دومنيل وليفي[55] (Duménil & Lévy) قناعة بأن الليبرالية الجديدة ظاهرة طبقية؛ أي تنظيم اجتماعي جديد انتصرت فيه الطبقات العليا الرأسمالية والإدارية (أعلى 15 في المئة أو نحو ذلك) في سعيها المستمر إلى تحقيق أعلى مداخيل، وأكبر حرية للاستيلاء على الفوائض حتى وإن كانت زائفة. إن الثروة والأثرياء جزء لا يتجزّأ من هذه القصة. ويكشف مسح الثروة والممتلكات الأخير في المملكة المتحدة - الذي يقدّم لمحة عن توزيع الثروة في المملكة المتحدة بين عامي 2006 و2008 - عن تباينات صارخة[56]؛ إذ يمتلك 10 في المئة من أصحاب الثروات أكثر من 44 في المئة من مجمل الثروة. والثروة أكثر تركزًا من الدخل؛ إذ يتلقى أعلى 10 في المئة من كسبة الدخل 29 في المئة «فقط» من مجمل الدخل. ومن المفيد سبر ذلك أكثر. ففي حين أن مؤشر جيني لانعدام المساواة في الدخل يسجّل حاليًا نحو 0.36 (حيث يدل ارتفاع مؤشر جيني على تفاوت أكبر)، فإن مؤشر جيني لمجمل الثروة في المملكة المتحدة هو 0.61، ولثروة الأملاك الصافية 0.62، في حين يرتفع عند الثروة المالية الصافية إلى 0.81.

الفقر

يشكل تزايُد الفقر جزءًا آخر من مشهد الرفاه[57]. ففي المملكة المتحدة

---

(54) M. Daly and M. Leonard, *Against All Odds: Family Life on Low Income in Ireland* (Dublin: Institute of Public Administration, 2002), and R. Lister, *Poverty* (Cambridge: Polity, 2004).

(55) G. Duménil and D. Lévy: «Neoliberal Income Trends: Wealth, Class and Ownership in the USA,» *New Left Review*, vol. 30 (2004), and *The Crisis of Neoliberalism and U.S. Hegemony*, (available at: http://www.jourdan.ens.fr/levy/biblioa.htm, accessed 11 August 2010).

(56) Office for National Statistics, *Wealth in Great Britain: Main Results from the Wealth and Assets Survey 2006/8* (Newport: ONS, 2009a).

(57) إن لم يُشَر إلى خلاف ذلك، فإن «الفقر» يشير إلى نسبة من السكان الذين يقعون تحت عتبة دخل تبلغ 60 في المئة من متوسط الدخل. ويُشار إلى هذا في بعض الحالات على أنه دخل منخفض، =

تشير أرقام 2007 - 2008 إلى أن نحو 13.5 مليون شخص كانوا تحت عتبة دخل 60 في المئة من متوسط دخل الأسرة[58]. هذا الرقم الذي يمثّل 22 في المئة من السكان، يمثّل زيادة بنحو 1.5 مليونًا مقارنة بما كان عليه الأمر قبل ثلاث سنوات (2004 - 2005). وعند مقارنتها ببلدان أخرى في أوروبا، تتّصف المملكة المتحدة بنسبة عالية من الفقر (انظر الصفين الثاني والثالث من الجدول 2.5). وضمن بلدان أوروبا الغربية، يشبه انتشار الفقر في المملكة المتحدة المستويات الموجودة في إيرلندا وبلدان البحر الأبيض المتوسط.

يؤثر الفقر الآن على اليافعين أكثر من كبار السن. فالأطفال تحديدًا، وضمنًا الأسر التي يعيشون فيها، هم الأكثر تضررًا. وفي معظم البلدان، يكون خطر فقر الأطفال أعلى من الراشدين (انظر الجدول 2.5). كان ربع أطفال المملكة المتحدة يعيشون في أسر تحت خط الفقر في عام 2006 مقارنة بـ 14 في المئة في السويد و12 في المئة في ألمانيا، ويفوق عدد الأطفال الفقراء عدد الراشدين في السويد والمملكة المتحدة، لكن ليس في ألمانيا. في الواقع، هناك ست بلدان فقط في الاتحاد الأوروبي يقل معدل الفقر فيها بين الأطفال عنه لدى الراشدين، وهي: قبرص، والدانمارك، وإستونيا، وألمانيا، وفنلندا، وسلوفينيا[59]. ويعدّ الأطفال في الولايات المتحدة معرضين للفقر بشكل واسع

= أو حتى أنه «معرّض لخطر الفقر» (وفقًا لمعايير الاتحاد الأوروبي)، لكن يُميّز على نطاق واسع بأنه تعريف مقبول للفقر. هذا مقياس نسبي للفقر لأن الخط يتحرّك مع حركة متوسّط الدخل، ويتناقض هذا التعريف للفقر مع المقاربات الثابتة، وأحد الأمثلة عليها هو أن خط الفقر المستخدم من المكتب الأميركي للإحصاء، الذي يُحسب وفقًا للدخل المطلوب لشراء سلة ثابتة من المواد الغذائية، قد ارتفع مع تغييرات الأسعار (انظر الفصل الثاني).

(58) M. Brewer [et al.], *Poverty and Inequality in the UK: 2009, IFS Commentary 109* (London: Institute for Fiscal Studies, 2009).

كانت عتبة الفقر الأسبوعية: 115 جنيهًا استرلينيًا لراشد واحد من دون أطفال، و199 جنيهًا لزوجين من دون أطفال، و195 جنيهًا لراشد واحد مع طفلين لا يتجاوز عمرهما 14 سنة، و279 جنيهًا لزوجين مع طفلين يتجاوز عمرهما 14 سنة. انظر: http://www.poverty.org.uk.

(59) Eurostat, *Combating Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010.*

أيضًا. ففي عام 2004 كان معدل فقر الأطفال هناك 29 في المئة[60]. وضمن أشياء أخرى، يعني هذا المستوى من فقر الأطفال أن نحو نصف إجمالي الأطفال في الولايات المتحدة سوف يُضطرون إلى استخدام كوبونات الطعام مرة واحدة في الأقل في المرحلة العمرية بين 1 و20 سنة، وسيكون على نحو الثلث أن يستخدموا تلك الكوبونات لمدة سنتين أو أكثر، و22.8 في المئة سوف يستخدمونها لمدة خمس سنوات أو أكثر[61]. عبر البلدان، تكون الأسر التي يتولّى رعايتها أحد الوالدين أكثر عُرضة للفقر، بل ولكل أنواع الحرمان؛ حيث إن 40 في المئة من الأطفال الفقراء في المملكة المتحدة يعيشون في الواقع في مثل تلك الأسر. ويعتمد خطر كون الطفل منخفض الدخل أو فقيرًا بصورة خاصة على مدى العمالة بين أفراد الأسرة، لكن حتى عندما يكون كل أفراد الأسرة يعملون ستبقى هناك مجموعة كبيرة من الأطفال تعيش في فقر.

ما الفرق الذي تُحدثه دولة الرفاه؟

الإنجازات المالية ومحدوديات دولة الرفاه[62]

يقول دي سوان[63] (De Swaan): لقد عمل العون الاجتماعي على تسوية قمم الوجود المادي وأعماقه. فكمعدل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأربع والعشرين في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الأسرة المتوسطة تحصل على 22 في المئة تقريبًا من دخلها القابل للتصرف فيه من إعانات نقدية[64]. وكما أشرنا سابقًا، يتفاوت مستوى الدعم

---

(60) Stewart, «Poverty, Inequality and Child Well-being in International Context: Still Bottom of The Pack?» in: Hills, Sefton and Stewart, eds., *Towards a More Equal Society? Poverty, Inequality and Policy since 1997*, p. 274.

(61) Handler and Y. Hasenfeld, *Blame Welfare, Ignore Poverty and Inequality*, p. 90.

(62) نأخذ في الحسبان هنا تحولات الدخل لأن تحديد تأثير الخدمات (مثل الصحة والتعليم) في مستوى الفرد أو الأسرة صعب جدًا، لكن انظر: OECD , *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries.*

(63) A. De Swaan, *In Care of the State Health Care, Education and Welfare in Europe and the USA in the Modern Era* (Oxford: Oxford University Press, 1988), p. 251.

(64) OECD, Ibid., p. 103.

الحكومي عبر البلدان تفاوتًا واسعًا؛ ففي الولايات المتحدة مثلًا، كانت نسبة الدعم الحكومي تعادل 9.4 في المئة من الدخل القابل للتصرف فيه، وكانت في المملكة المتحدة تعادل 14.5 في المئة، وفي ألمانيا 28.2 في المئة، وفي السويد 32.7 في المئة. ويشهد هذا الاتجاه الآن هبوطًا: فمنذ منتصف التسعينيات، كانت الإعانات قد تراجعت بوصفها نسبة من دخل الأسرة في أغلبية تلك البلدان.

من غير المستغرب أن تكون الإعانات النقدية بالغة الأهمية لأولئك الذين بلغوا سن التقاعد؛ إذ تبلغ في المتوسط ثُلثي دخلهم، في حين أن نسبتها بالنسبة إلى أشخاص في عمر العمل هو 15 في المئة[65]. نحو ربع إجمالي تحويلات السكان في البلدان الرئيسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تذهب إلى خُمس الأسر الأفقر حالًا، لكن «تقدّمية» الرفاه تعتمد أيضًا على الضرائب؛ إذ تبلغ عمومًا المساهمة المشتركة بين التحويلات العامة والضرائب المنزلية لأولئك الموجودين في الخُمس الأدنى من الدخل نحو 4.2 في المئة من دخل الأسر القابل للتصرف فيه: 1.9 في المئة في الولايات المتحدة، و4.2 في المئة و4.1 في المئة في ألمانيا والمملكة المتحدة على التوالي، و5.7 في المئة في السويد[66]. وتميل الإعانات النقدية عمومًا إلى إحداث إعادة توزيع أكبر مما تُحدث الضرائب.

يُظهر مونزي وسميدنغ[67] (Munzi and Smeeding) التأثير الكلي بحساب تأثيرات الضرائب والتحويلات في التخفيف من انعدام المساواة في الدخل ومن الفقر. وباستخدام بيانات من «دراسة دخل لوكسمبورغ» في حوالى عام 2000 في خمسة عشر بلدًا غربيًا متطورًا، تبيّن من نتائجها أن الضرائب والتحويلات تخفّف عادة من انعدام المساواة (مقيسًا بمؤشر جيني) في مداخيل السوق بنحو

(65) المصدر نفسه.

(66) المصدر نفسه.

(67) T. Munzi and T. Smeeding, «Conditions of Social Vulnerability, Work and Low Income: Evidence for Europe in Comparative Perspective,» in: L. Costabile, ed., *Institutions for Social Well-being: Alternatives for Europe* (Basingstoke: Palgrave, 2008).

32 في المئة. ويقدم الجدول 3.5 النسبة المئوية للتحسّن المُنجز في معدلات انعدام المساواة في دخل السوق ومعدلات الفقر في البلدان الأربعة الرئيسة المذكورة هنا، وهو يُظهر تباينات واضحة. فإذا نظرنا إلى دخل السوق أولًا، نجد أن السويد وألمانيا قد حققتا خفضًا في انعدام المساواة يفوق 40 في المئة. وبين الدول المتضمنة في تحليلهما - أي البلدان الأوروبية الرئيسة إضافة إلى أستراليا وكندا والولايات المتحدة - اتّصفت الأخيرة بأعلى مستويات انعدام المساواة في صافي الدخل القابل للتصرف، ثم إن نظام الضرائب والإعانات فيها أحدث أقل تأثير في خفض انعدام المساواة (21 في المئة فقط). أما المملكة المتحدة فتقع بين الحدّين بنسبة 31 في المئة، وقد حققت البلدان [الأوروبية] نتائج أفضل في خفض الفقر، حيث بلغت نسبته 61 في المئة مقيسًا على أساس دخل السوق (أي قبل التحويلات). وتشير قراءة مجموعتي الإحصاءات معًا إلى أن أنظمة التحويل والضرائب تنحو إلى إعادة توزيع مزيد من الدخل على قطاعات الدخل المنخفض أكثر مما يُقتطع من دخل قطاعات الدخل المرتفع من السكان. وبين الدول المذكورة هنا، حققت السويد حتى الآن أكبر خفض في الفقر (نحو 77 في المئة)، تتبعها ألمانيا بنسبة 70 في المئة. ومرة أخرى تأتي الولايات المتحدة في أدنى القائمة، حيث كانت جهودها في مكافحة الفقر أقل من جهود أي أمة (26.4 في المئة). وحققت المملكة المتحدة خفضًا متوسطًا تقريبًا في الفقر نسبته 61 في المئة.

عمومًا، يمكن تصنيف البلدان الخمسة عشر ضمن مجموعتين رئيستين على أساس حجم إعادة التوزيع المُنجز بأنظمتها الضريبية والتحويلية. تنتمي البلدان الأنكلوسكسونية (بما فيها المملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة) وجنوب أوروبا إلى النصف الأسوأ من التصنيف، وذلك لجهة كل من تفشي الفقر وخفض الفقر اللذين أحدثتهما الضرائب والتحويلات، في حين أن الأمم الأوروبية الشمالية والاسكندنافية تقع في النصف الأفضل من التصنيف. مع ذلك، وخشية أن نقفز إلى افتراضات مبسطة، يبيّن مونزي وسميدنغ انتفاء وجود برنامج واحد أو مجموعة برامج ناجحة بوضوح في كلّ البلدان[68].

(68) المصدر نفسه، ص 51.

وتتميز الولايات المتحدة عن كل البلدان الأخرى في تأكيدها العمالة والاعتماد على الذات للراشدين في عمر العمل، بغض النظر عن الأجور التي ينبغي للعمال قبولها أو الظروف العائلية لدى العاملين. في ذلك البلد، كان اقتصاد التسعينيات القوي هو الذي أحدث أكبر الأثر في مكافحة الفقر، لكن لم يكن يبشّر بالخير بالنسبة إلى الفترة الفاصلة، وخصوصًا منذ عام 2008، والتي شهدت ضمن أشياء أخرى ارتفاعًا في البطالة، وما يبدو أنه استنزاف دائم للوظائف.

الجدول 3.5
خفض انعدام المساواة في الدخل في دخل السوق وفي الفقر (بالنسبة المئوية) حوالى عام 2000

	دخل السوق	نسبة الفقر
ألمانيا	41	70
السويد	44	77
المملكة المتحدة	31	61
الولايات المتحدة	21	26

المصدر: محسوب من الشكلين 2.3 و2.4 في مقال مونزي وسميدنغ(69).

ما النسبة التي تذهب إلى قطاعات الدخل الأدنى؟ في المملكة المتحدة يذهب 57 في المئة من الإعانات النقدية إلى أفقر 40 في المئة من السكان(70). مع ذلك، ينبغي ملاحظة نقطة مهمة وهي أن كثيرًا من إعادة التوزيع ليست عمودية (من الغني إلى الفقير) إنما أفقية؛ أي من شباب إلى كبار سن، ومن أولئك الذين يعملون إلى العاطلين من العمل، ومن أسر ليس لديها أطفال إلى أخرى لديها(71).

(69) Munzi and Smeeding, «Conditions of Social Vulnerability, Work and Low Income: Evidence for Europe in Comparative Perspective,» in: Costabile, ed., *Institutions for Social Well-being: Alternatives for Europe*, pp. 52-53.

(70) Office for National Statistics, «The Effects of Taxes and Benefits on Household Income, 2007/2008,» *Statistical Bulletin*, vol. 29 (July, Newport: ONS 2009b).

(71) Förster and Pearson [2002], cited in: D. Byrne, *Social Exclusion*, 2nd ed. (Milton Keynes: Open University Press, 2005), p. 96.

تشتمل مفاهيم الرفاه على فكرة التقدم من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية - الاجتماعية، ما يمكّن الناس من تحسين أوضاعهم مقارنة بأوضاع آبائهم. كان الحراك الاجتماعي واسع الانتشار هو العرف السائد في المجتمعات الأوروبية بعد الحرب، حيث حققت قطاعات كبيرة من السكان مكانة آبائها الاقتصادية - الاجتماعية أو تفوقت عليها(72). لم يعد يبدو أن هذه هي الحال، ولا يمكن عدّها بالتأكيد أمرًا مُسلّمًا به في المستقبل.

تشير البيانات التي تقارن الإيرادات المكتسبة للفئات العمرية التي ولدت في عامي 1958 و1970 في بريطانيا أن الإيرادات المكتسبة لأولئك الذين ولدوا في عام 1970 كانت أكثر ارتباطًا بمداخيل ذويهم مقارنة بأولئك الذين ولدوا في عام 1958(73). وذلك يعني أن عددًا أقل من الناس يبتعد عن وضعه الأصلي (أي من حيث مستوى دخل ذويهم). ويشير دليل آخر أيضًا إلى تناقص فرص الحراك الصاعدة. فمثلًا، كانت الفجوة في الحصول على درجة جامعية بين الأطفال الذين ولدوا في الأسر الخمس الأغنى، والخمس الأفقر، قد اتّسعت عند أولئك المولودين في عام 1970 مقارنة بالجيل السابق. ويمكن تفسير دليل التغيير بين الأجيال بأنه يشير إلى تراجع في حراك الدخل النسبي بينها(74). مع ذلك، يجادل بعض علماء الاجتماع في هذا، ويقترحون أنه إذا جعل المرء مؤشّره الحراك الطبقي الاجتماعي، فلن نجد حقًا تغييرًا في مستوى الحراك الاجتماعي(75). وهناك أيضًا اقتراحات أن السياسات التي اعتمدتها حكومات حزب العمال الجديد بين عامي 1997 و2010 ربما أدّت إلى بعض

---

(72) R. Erikson and J. Goldthorpe, *The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies* (Oxford: Clarendon Press, 1992), and R. Breen, ed., *Social Mobility in Europe and the USA* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(73) J. Blanden and S. Machin, «Up and Down the Generational Income Ladder in Britain: Past Changes and Future Prospects,» *National Institute Economic Review*, vol. 205 (2008).

(74) J. Blanden, P. Gregg and S. Machin, *Intergenerational Mobility in Europe and North America* (London: Centre for Economic Performance, London School of Economics, 2005).

(75) J. Goldthorpe and M. Jackson, «Intergenerational Class Mobility in Contemporary Britain: Political Concerns and Empirical Findings,» *British Journal of Sociology*, vol. 58 (2007).

التحسينات، وأن الحصول على التعليم كان من دون شكّ أكثر مساواة في عام 2008 منه في عام 1997[76]. بالتأكيد، لقد تحسّنت أعداد الشباب من خلفيات فقيرة، والذين استمروا على مقاعد الدراسة، على الرغم من استمرار وجود فجوات كبيرة في مجال الحصول على التعليم والأداء والتحصيل الدراسي بين الأطفال ذوي الخلفيات الميسورة، وأولئك ذوي الخلفيات الفقيرة[77]. ثمة شيء واحد واضح عمومًا: يبدو أن الحراك الاجتماعي في أوروبا والولايات المتحدة قد استقرّ نسبيًا ولا يزداد على غرار ما فعل في حقبة ما بعد الحرب.

لا يؤثّر انعدام المساواة على الأفراد وحسب، إنما على المجتمع نفسه أيضًا. وتعد مناقشة ويلكنسون[78] (Wilkinson) وويلكنسون وبيكيت[79] (Wilkinson and Pickett) – ومفادها أن انعدام المساواة هو في حدّ ذاته مسبب لسلسلة كاملة من النتائج الوخيمة المتصلة بالرفاه كسوء الحالة الصحية – إحدى أقوى صيغ هذه العلاقة. وفي رأي هذين المؤلفين، يعمل انعدام المساواة على تقليص التماسك الاجتماعي، أو بصيغة أخرى، تتمتّع مجتمعات المساواة بمستويات تماسك اجتماعي أعلى منها في مجتمعات انعدام المساواة. وتتمثّل الفكرة في أن مجتمعات المساواة تتمتّع بصلات مجتمعية متينة بين الأشخاص، وانخراط أكبر في أنواع النشاط الاجتماعي والتطوّعي خارج المنزل، وبقدر أقلّ من العدائية المناهضة للمجتمع، والضغط والقلق. إن تحديدات الأطروحة موضع خلاف؛ فالآليات السببية عرضة للتشكك بنحو خاص[80]. في أي حال، يوضح أورتون وورولينغسون[81] (Orton and Rowlingson) أن البرهان قد يثبت

(76) R. Lupton, N. Heath, and E. Salter, «Education: New labour's top priority», in: Hills, Sefton and Stewart, eds., *Towards a More Equal Society? Poverty, Inequality and Policy since 1997*, (Bristol: Policy Press, 2009), pp. 71-90.

(77) المصدر نفسه.

(78) R. Wilkinson, *Unhealthy Societies: The Afflictions of Inequality* (London: Routledge, 1996).

(79) Wilkinson and Pickett, *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better*.

(80) C. Jencks, «Does Inequality Matter?» *Daedalus* (Winter 2002).

(81) M. Orton and K. Rowlingson, «A problem of Riches: Towards a New Social Policy Research Agenda on the Distribution of Economic Resources,» *Journal of Social Policy*, vol. 36, no. 1 (2007).

أطروحة أقل طموحًا، مفادها أن مراجعة تأثيرات انعدام المساواة في مجموعة من العوامل الاقتصادية - الاجتماعية تبرز فعلًا انعدام المساواة على أنه مشكلة. ويكشف حجم التفاوت في الدخل في المجتمع عن الهرمية الاجتماعية القائمة. أما حجم أوجه عدم المساواة المادية، فيوفر الهيكل أو الإطار الذي تتشكل حوله الاختلافات الطبقية والثقافية[82]. بمرور الوقت تصبح الاختلافات في المواقع المهنية مُغشّاة تدريجًا باختلافات في اللباس، والذوق الجمالي، والتعليم، والإحساس بالذات، ومجموعة أخرى من المؤشرات على الهوية[83]. تُصوِّر العملية الأساس على أنها حركة تراصف (stratification) من المادي إلى الثقافي، ومن انعدام مساواة جماعي إلى انعدام مساواة فردي. «تبقى مجتمعات ما بعد الطبقات متمايزة، وغير متساوية ومتنازعة، ولكن وفقًا لخطوط متبدلة وغير متوقعة»[84].

تتركز إشارة ويلكنسون وبيكيت الأساسية على التغيير في النظام الاجتماعي نفسه. يتكلم بيرن[85] (Byrne) على «تحول مرحلي» في شخصية الرأسمالية المعاصرة، إلى شكل استقطابي للرأسمالية ما بعد التصنيع، ويرتبط بهذا تحوّل مرحلي في توزيع الدخل، وانعدام المساواة. ويرى دومنيل وليفي[86] أيضًا نظامًا اجتماعيًا جديدًا. وهذا نظام رأسمالي قائم على أساس طبقي؛ إذ لم يقتصر الأمر على زيادة العوائد على رأس المال في العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة، بل وُجّهت تلك المكاسب بشكل متزايد إلى قطاع صغير نسبيًا من السكان يقع في الجزء العلوي من طيف الدخل. إذًا فإن التحرير [رفع القيود الحكومية] ونماذج أخرى من دعم الحكومات للنشاط الاقتصادي المُعَولم، والسعي الحثيث إلى تحقيق عائدات للمساهمين والاستثمارات، وتشجيع زيادة

(82) Wilkinson and Pickett, *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better*, p. 28.

(83) F. Devine [et al.], eds., *Rethinking Class: Identities, Cultures and Lifestyles* (Basingstoke: Palgrave, 2005).

(84) W. Outhwaite, *European Society* (Cambridge: Polity, 2008), p. 110.

(85) D. Byrne, *Social Exclusion*, 2nd ed. (Milton Keynes: Open University Press, 2005), p. 81.

(86) G. Duménil and D. Lévy, «The Crisis of Neoliberalism and U.S. Hegemony,» (available at: http://www.jourdan.ens.fr/levy/biblioa.htm accessed 11 August 2010).

مديونية المستهلك وخفض الضرائب والإعانات، كانت ذات فائدة محدودة للسكان ككل، وقد أضرَّت فعلًا بالقطاعات ذات الدخل المنخفض. وثمة طرائق مختلفة لتصوير نوع المجتمع الذي يقود هذا إليه، وقد اقترح بعضهم أننا يجب أن ننظر إلى مجتمع اليوم على أنه قائم على انعدام المساواة، ويتكلم هاتون[87] (Hutton) على مجتمع 30/ 30/ 40، حيث تقع نسبة 30 في المئة في القاع ومكوّنة من أشخاص عاطلين من العمل، وغير فاعلين اقتصاديًّا، ومهمّشين إزاء كل النوايا والمقاصد. في حين أن الثلاثين في المئة الآخرين، وعلى الرغم من تلقيهم أجورًا، يقعون في أشكال من التوظيف غير آمنة بنيويًا. ويلي هذا 40 في المئة من الناس الذين يعملون في وظائف يمكن عدّها آمنة ومؤكّدة للهوية.

دورات الحياة ومساراتها

تتمثل إحدى طرائق إيضاح التغيرات في حياة الأفراد في التفكير بدورة الحياة. تقدم دول الرفاه التي يُنظر إليها من حيث دعمها للدخل، بل ومن حيث توفيرها مختلف الخدمات كالصحة والتعليم والإسكان، إسهامًا رئيسًا في بناء حياة الناس بالمساعدة في ترسيم بُنى زمانية محددة في الحياة. وتفعل هذا عبر تحديدها ودعمها للحوادث والمراحل والوقائع والتحوّلات[88]. يضطلع سوق العمل بدور رئيس هنا أيضًا، وللتفاعل بين الدولة وسوق العمل في واقع الأمر تأثيرًا بالغًا. أولًا، يساعد كلاهما على تأطير تعريف مراحل الحياة نفسها (مثلًا: طفولة، بلوغ، شيخوخة)؛ ثانيًا، يؤثّران في العلاقات بين مراحل الحياة الرئيسة الثلاث هذه، ويسهّلان الانتقال بينها؛ وثالثًا، يغيّران مجرى حياة الناس بتعزيزهما نماذج معيارية خاصة تتعلق بالسلوك الملائم. يفيد منظور دورة الحياة في إدراك انتظام مراحل الحياة، بل وفي إدراك الصلات بين مختلف

(87) W. Hutton, «The 30/30/40 Labour Market,» The Jobs Letter, vol. 30, no. 15 (December 1995).

(88) L. Leisering and R. Walker: «Making the Future: From Dynamics to Policy Agendas,» in: *The Dynamics of Modern Society Poverty, Policy and Welfare* (Bristol: Policy Press, 1998), and L. Leisering and S. Leibfried, *Time and Poverty in Western Welfare States: United Germany in Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

مراحلها، ويبدو كارل أولريخ ماير[89] (Karl Ulrich Mayer) واضحًا جدًّا عندما يقول بأن دورة الحياة مرتبطة بسيرورات سببية تتعلق بانعدام المساواة. ووفقًا له، يفيد هذا المنظور بصورة خاصة في الكشف عن المسارات والانتقالات وفي شرح الكيفية التي تتكون بها مجموعات منظمة ونمطية من عمليات التقدم التي تنطوي على مجموعات خاصة من الخبرة (والنتائج حسبما يُفترض). وفي حين أن فهمنا لا يزال في مراحل مبكرة - لأسباب ليس أقلّها ندرة البيانات التي تتبّع المداخيل عبر الزمن - إلا أننا نعرف شيئًا مفيدًا عن جماعات وانتقالات في سياق النقاش الحالي.

تمتدّ هذه التأثيرات على نطاق واسع جدًا. فنحن نعرف أن الناس الذين ولدوا في عام 1970 في المملكة المتحدة وكبروا وهم فقراء، تضاعفت فرصهم في أن يكونوا راشدين فقراء، وازدادت الاحتمالات لأولئك الذين ولدوا في الثمانينيات أربعة أضعاف[90]. وثمة نتيجتان رئيستان هنا: فقد تضاعف استمرار الفقر عبر أجيال، وهو يستمر خصوصًا من سن المراهقة إلى سن البلوغ. إذًا بين هذين الجيلين، كان الناس الذين ولدوا لأسر فقيرة أقل حظًا في التخلّص من خلفيتهم، وتحقيق طموحهم مقارنة بالأجيال السابقة التي ولدت في ظروف مشابهة. أما في ما يتصل بالمراهقين الذين نشأوا في سبعينيات القرن العشرين في المملكة المتحدة، فقد كانت خصائص الأسرة (كمستوى تعليم الوالدين المنخفض، ومعدلات التوظيف المتدنية في صفوف الآباء) هي المسؤولة بشكل رئيس عن فقرهم، في حين أن الذين كانوا مراهقين في عقد الثمانينيات كان الفقر نفسه هو الذي جعلهم معوزين[91]. ويرتبط هذا بشاغلين ونتيجتين أكثر عمومًا. أولًا، هناك استقطاب أكبر في صفوف الأجيال الأصغر سنًا بين أولئك الذين يُبلون حسنًا، والآخرين الذين لا يفعلون، مقارنة بعشرين سنة ماضية على سبيل المثال. ثانيًا، لم يكن أداء الراشدين اليافعين الذين دخلوا

---

(89) K. U. Mayer, «Structural constraints on the life course,» *Human development*, no. 29 (1986), pp. 163-71.

(90) J. Blanden and S. Gibbons, «Cycles of Disadvantage,» *Centre Piece* (Summer 2006).

(91) المصدر نفسه.

سوق العمل في الثمانينيات وما بعدها، خصوصًا في الولايات المتحدة، جيّدًا بقدر جودة الأفواج التي سبقتهم، مع أنهم أفضل تعليمًا. ويرى هاكر أن هذا دليل على وجود سقف لعائدات تعليم العمال في الولايات المتحدة[92]؛ فالتعليم، كما يقول، ليس استثمارًا خاليًا من المخاطر.

سيكون من الخطأ النظر إلى الأمور نظرة سكونية، فأوضاع الناس تتغيّر، ويواجه الأفراد والأسر دورات اقتصادية. وفي ما يلي الخبر العاجل في ما يتعلق بالفقر في أي حال: يشير بحث عن دينامية الفقر في المملكة المتحدة إلى أن نحو 4 في المئة فقط من كل الأسر يبقى باستمرار ضمن الخُمس الأفقر من الأسر، ونحو 12 في المئة - 10 ملايين شخص تقريبًا - يبقى ضمن الخُمس الأفقر من الأسر لمدة سنتين في الأقل من ثلاث[93]. أما في الولايات المتحدة فالفقر أكثر ديمومة، مع بقاء 7 في المئة من الأسر في الفقر ثلاث سنوات في الأقل[94].

مع ذلك، يُنتج الفقر نوعًا من «تأثير الجر». فقد أظهرت دراسات عدة أن احتمال وجود فقر ينخفض بسرعة بعد البقاء في الفقر سنتين أو أكثر[95]. ويتمّ الدخول في الفقر أساسًا عن حوادث تتعلّق بالأسرة والوظيفة[96]. إن الحوادث العائلية (مثل الطلاق أو الترمل أو ولادة طفل) مهمة جدًا باعتبارها أسبابًا للفقر؛ ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حُدّدت في الواقع التغيرات في بُنية الأسرة على أنها أهم عامل في دخول الفقر[97]. تبدأ ربع دورات الفقر في

---

(92) Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream*, p. 74.

(93) انظر: http://www.poverty.org.uk.

(94) الفقر هنا يُقاس بعتبة 50 في المئة من متوسط الدخل: OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries*, p. 158.

(95) M. J. Bane and D. Ellwood, «Slipping into and out of Poverty: The Dynamics of Spells,» *Journal of Human Resources*, vol. 21, no. 1 (1986).

(96) OECD, Ibid.

(97) المصدر نفسه، ص 167.

الولايات المتحدة مثلًا مع ولادة طفل[98]، وبالمقارنة، لا يؤدّي انخفاض عدد العاملين في أسرة إلى الفقر بالقدر نفسه، ويعدٌّ هذا، إضافة إلى خفض في دخل التحويل، أكثر أهمية للدخول في الفقر بين أولئك الذين يبقون فقراء سنتين متتاليتين[99]. وبالعكس، يزيد الزواج وإيجاد وظيفة من احتمال الخروج من الفقر.

مع ذلك، ليست هناك قراءة واحدة للمعلومات عن دينامية الفقر. ويحب صانعو السياسات تفسيرها بإيجابية؛ إذ يستنتجون أن الفقر ليس سمة راسخة في حياة معظم الناس. في أي حال، وبالمعنى الضمني، فإن الجانب الآخر من قابلية التغيير المتصلة بأطروحة الفقر هو أن الفقر ينتشر على نطاق أوسع في المجتمع، فيؤثر في أعداد من الناس في إحدى مراحل حياتهم أكثر بكثير مما كان يُظن. فبحسب جاكوب هاكر (Jacob Hacker)، فإن معدل فقر الطفل الذي يبلغ 20 في المئة في الولايات المتحدة يعني أن أكثر من نصف إجمالي الأطفال الأميركيين سيكونون قد أمضوا سنة واحدة في الأقل في الفقر عند بلوغهم 18 عامًا من عمرهم[100]. وهناك أيضًا حقيقة أن الناس لا يبتعدون كثيرًا، والقول إنهم «يخرجون» من الفقر قول خادع لأن الأغلبية العظمى من أولئك الفقراء في سنة ما يكونون قد ابتعدوا شيئًا طفيفًا عنه فحسب، هذا إن ابتعدوا أصلًا، بحلول السنة الثالثة[101]. وبناء عليه، فإن التغيير ليس مجرد قضية اجتياز عتبة. ويبدو أيضًا أن الخطأ في القياس قد يفضي إلى تقديرات مبالغ فيها في دينامية الفقر. فباستخدام استراتيجية نمذجة تخفض الانحراف وتصحح الأخطاء، وجد ورتس[102] وآخرون معه (Worts et al.) أنه بين عامي 1993 و2003 كان الفقر في بريطانيا والولايات المتحدة أكثر استقرارًا وأقل انتشارًا مما كان يُظن سابقًا.

(98) Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream*, p. 101.

(99) OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries*, p. 168.

(100) Hacker, Ibid., p. 32.

(101) OECD, Ibid., p. 171.

(102) D. Worts, A. Sacker and P. McDonough, «Re-assessing Poverty Dynamics and State Protections in Britain and the US: The Role of Measurement Error,» *Social Indicators Research*, vol. 97, no. 3 (2010).

خلاصة

لقد ناقشنا في هذا الفصل كيف يحظى الناس بأجر في سوق العمل، ودور تلك المجموعة من المؤسسات إضافة إلى تلك الخاصة بدولة الرفاه، في منح الناس دخلًا ملائمًا، وفي إعادة توزيع الدخل توزيعًا أكثر عدلًا، وبناء سيرورات حياة الناس بطريقة أكثر مساواة. وفي حين أنهما تغيّران حياة كثيرين وتحسّنانها تمامًا، يحظى سوق العمل ودولة الرفاه بمجموعة متماسكة من آليات متسلسلة هرميًا، تقود إلى أوجه انعدام المساواة في مستويات الرفاه المادي الذي تحققه قطاعات مختلفة من السكان. هناك مجموعة فرعية من الناس ذات شأن يُعدُّ الرفاه بالنسبة إليها قصة مخاطرة وانعدام أمان وموارد أقل، وقد رأينا أن مجموعات مشابهة من الناس عُرضة للخطر عبر البلدان، وتضم تلك المجموعات بشكل خاص ذوي المهارات المتدنية أو المنعدمة، وذوي الخبرات المهمة المعرّضين لخطر البطالة (الذين يشملون كثيرين من الفئة السابقة، بل وآخرين أيضًا، مثل الأمهات الوحيدات، والأشخاص ذوي الإعاقة أو المرض)، والذين يتحدرون من خلفيات إثنية تعدّ من الأقليات. لقد حددنا العوامل التي تعمل بوصفها آليات توجيه (funnelling mechanisms) - مثل الأجور المنخفضة، والعقود الموقتة، وحتى العمل بدوام جزئي - والتي تؤثّر بتقليص الرفاه الذي يمكن أن يحققه الناس من عمل مدفوع الأجر.

تتمثل هذه القضية، بخلاف كثير من الحكمة المكتسبة من فلسفات الطريق الثالثة والليبرالية الجديدة، في أن المشاركة في العمالة المدفوعة الأجر لا تنطوي على ضمانات متصلة بالرفاه. فعلًا، ففي الوقت الذي يشهد فيه السوق تعزيزًا أكثر فأكثر باعتباره مصدرًا من مصادر الرفاه، تجده يحقق قدرًا أقل من الرفاه؛ إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن متوسط الناس الذين يعيشون ضمن أسر بها أفراد يعملون، يكوّنون نحو 60 في المئة من فقراء الدخل[103]. وتظهر التطوّرات في الولايات المتحدة خصوصًا أن وعود سوق العمل تكون غالبًا فارغة. ففي التعافي الموقت من الركود الأخير مثلًا، كان استحداث فرص العمل بطيئًا بصورة خاصة، وفاق التعافي في أرباح الشركات

(103) OECD, Ibid., p. 134.

التعافي في فرص العمل[104]. لقد أصبح الركود ركود عمال أكثر مما هو ركود شركات؛ إذ شهد التعافي في الولايات المتحدة حتى الآن أكثر المكتسبات بعدًا عن التوازن في أرباح الشركات مقارنة بالأجور والرواتب الحقيقية في تاريخ ذلك البلد[105]. لم تأتِ هذه الأنماط من فراغ؛ فقبل عام 1990 استغرق الأمر ما متوسطه 21 شهرًا ليستعيد الاقتصاد الأميركي الوظائف التي خسرها أثناء الركود، وبحلول عامي 1990 و2001 ارتفعت المدة الزمنية إلى 31 شهرًا و46 شهرًا على التوالي[106]. وبات الركود الأخير يشبه الآن، وبشكل متزايد، تعافيًا من البطالة (jobless recovery).

تؤدّي دولة الرفاه أيضًا وظيفة رئيسة في تحقيق المساواة في بُنى الموارد والفرص، لكن هذه واحدة من عناصرها فحسب وهي بعيدة، كذلك، عن أن تكون ضامنًا شاملًا للرفاه. لقد كانت معدلات الفقر تتزايد؛ فبين منتصف ثمانينيات القرن العشرين ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قفز معدل الفقر بمتوسط 13 في المئة في البلدان الأربعة والعشرين التي تتوافر بيانات لها[107]. وفوق هذا كله بقي انعدام المساواة في الدخل في أعلى مستوياته طوال عقود. وعندما يضع المرء كل هذا معًا، ويحدد مواضع التغيرات وفق نمط زمني، يبدو واضحًا أن العقود النيوليبرالية الأخيرة - خصوصًا تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين - قد حوّلت بنية الميزة بصورة حاسمة لصالح أولئك الأقرب إلى قمة هرم الدخل. وهذا صحيح في كل مكان تقريبًا، لكن الانعطافة الكبيرة في عدم المساواة كانت سمة خاصة للبلدان الأنكلوسكسونية؛ أي المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا[108].

---

(104) A. Sum and J. McLaughlin, *How the US Economic Output Recession of 2007-2009 led to the Great Recession in Labor Markets: The Role of Corporate Job Downsizing, Work Hour Reductions, Labor Productivity Gains, and Rising Corporate Profits* (Boston: Center for Labor Market Studies, Northeastern University, 2010).

(105) المصدر نفسه، ص 3.

(106) P. S. Goodman, «Millions of Unemployed Face Years Without Jobs,» *New York Times* (21 Feb 2010).

(107) OECD, *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries*, p. 129.

(108) G. Therborn, «The Killing Fields of Inequality,» *Soundings*, vol. 42 (Summer 2009).

الفصل السادس

علاقات الرفاه الشخصية والاجتماعية

يمضي هذا الفصل قدمًا بقضيتين تتخللان النص بأكمله: العزم على توسيع مفهوم الرفاه بما يتجاوز الجانب المادي، وتوضيح أن النشاط المولّد للرفاه يُعثر عليه أيضًا في «المجال غير الرسمي» للأسرة والمجتمع المحلي. يعزل التنظير حول الرفاه غالبًا، كما تقول دوروثي سميث[1]، الفرد والأسرة بوصفها وحدة. وبالتالي، ينبغي أن نتعرّف الأسرةَ بوصفها الترتيب الأساسي للرفاه، بقدر ما هي جزء أيضًا من التنظيم المجتمعي كالاقتصاد أو الدولة. في قسمه الأول، يركز الفصل الاهتمام على فكرة الأسرة والمنزل بوصفهما وحدة مورد؛ أي مجالًا لإعادة توزيع الموارد المادية واللامادية، ومصدرًا لأنواع نشاط أخرى مولدة للرفاه. يركز أحد مسارات التحليل على الدخل والممتلكات وكيف «يُعاد توزيعها» على أساس أسري، ويركز مسار تحليل آخر على «التضامن الأسري» (بمعنى قواعد سلوك حول مساعدة أفراد الأسرة بعضهم لبعضهم الآخر)، في حين يركز مسار ثالث على تقديم الرعاية وتلقيها. في صلب اهتمام هذا الفصل أسئلة عما يقدمه الناس، وما يحصلون عليه في الحياة الأسرية، وكيف قد يكون هذا، أو لا يكون، منحًا للرفاه. مع ذلك، لا يمكن معالجة هذه الأمور إلا بطريقة سطحية فحسب، والسبب الأساس في ذلك نقص المعلومات، إذ إننا لا نعرف كثيرًا عن الأداء العملي للأسر. ويوسّع هذا الفصل التحليل بعد ذلك ليلحظ

(1) D. E. Smith, «What Welfare Theory Hides,» in: G. Drover and P. Kerans, eds., *New Approaches to Welfare Theory* (Aldershot: Edward Elgar, 1993), p. 245.

كيف تسعى دول الرفاه إلى التأثير في الرفاه المستند إلى الأسرة، وكيف يوجد الرفاه في أنواع النشاط المستندة إلى المجتمع المحلي، وكيف يتولد منها، مع الأخذ في الحسبان بعض المؤشرات الخاصة بتوجهات السياسات الأسرية، ونشاط الرفاه في المجتمع المحلي والقطاعات التطوعية، وكيف أن الانغماس في العلاقات المحلية من شأنه أن يحسّن الرفاه. وسندرس كذلك الاتجاهات العامة للدعم والثقة الاجتماعيين، ومدى شعور الناس باندماجهم اجتماعيًا في مجتمعاتهم المحلية، وفي مجتمعهم الأوسع. وما ذكرناه للتو سنعالجه بإيجاز أيضًا، نظرًا إلى ضيق المساحة المتاحة أساسًا.

هناك مجموعة من النقاط النظرية التي ينبغي عرضها في البداية. لفهمه فهمًا صحيحًا، ينبغي أن يُصاغ الرفاه صوغًا مفهوميًا من وجهة نظر الأسرة أو المنزل، لأن الرفاه علاقة؛ إذ تعتمد دلالته وكيفية ممارسته أساسًا على الأشخاص الآخرين وأنواع النشاط الأخرى. لذا يمكن تحقيق الرفاه بمعزل عن الآخرين، زد على ذلك أنه بقدر ما يتعلق الأمر بمقاصد هذا الفصل، يُنظر إلى الأسرة بوصفها مجموعة علاقات أكثر مما ينظر إليها بوصفها موقعًا أو بُنية محددة. عند التفكير في السمات العلائقية للرفاه من وجهة نظر علم الاجتماع، من المفيد أن نميّز بين المنزل على اعتباره وحدة اقتصادية في الأصل، والأسرة على اعتبارها كينونة اجتماعية في الأصل أيضًا، ومرتبطة بعلم الاجتماع. فكينونة المنزل ترتيب أو نمط معيشي، ينمّ عن وظيفة ومنفعة، والأسرة، من ناحية أخرى، ذات عدد صغير من المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي تتصف بالعاطفة والشعور وتتجسد في معايير وعلاقات قائمة على القرابة. طبعًا، يمكن النظر إلى الأسرة اقتصاديًا؛ إذ تتصل أنواع نشاطها بطرائق رئيسة بإعادة توزيع الدخل، وتوفير العمل والاستهلاك. هذه هي مادة جزء من هذا الفصل. لكن ينبغي النظر إلى الأسرة من نطاق أوسع، ومن وجهة نظر علم الاجتماع أيضًا. فمن خلال هذه العدسة، تُرى الأسرة بوصفها أحد أشكال التنظيم الاجتماعي التي توفّر احتياجات الرعاية، وترتّب العلاقات بين الأجيال والعلاقات الجندرية، وتؤدي عبر هذه الوسائل وغيرها دورًا رئيسًا في الرفاه الفردي والجماعي. وعلى الرغم من أننا نستخدم في هذا الفصل «ال» التعريف (الأسرة)، فإن هذا لا يعني الإشارة إلى نوع خاص من الأسر أو القول إن حياة الأسرة وتنظيمها متجانسان. وبالفعل، فالقصد من

الفصل برمته هو نقل رسالة مفادها أنه ينبغي تصوّر الأسر على أنها معقدة، ومتعددة الطبقات ومتنوعة. وبناء عليه، فإن ثمة إدراكًا منذ البداية بوجوب أن يتكلم المرء على أسر وليس «ال» أسرة.

ينبغي توضيح أن غياب مواقع وأشكال أخرى من النشاط المنتج بمعزل عن الاقتصاد، كان عاملًا رئيسًا في نقد كيفية قياس نشاط الرفاه على المستوى الوطني. وقد وُجّهت هذه الانتقادات إلى إجمالي الناتج المحلي باعتباره مقياسًا[2]. انتقدت ناشطات في الحركة النسوية وآخرون الإسهام المفقود للمنزل والسلع والخدمات غير السوقية في الرفاه[3]. تحليليًا، هناك مستويات عدة مختلفة يمكن فيها عدُّ المنازل، وخصوصًا الأسر، على أنها تقدم رفاهًا (الجدول 1.6). ومن شأن التمييز بين إعادة توزيع الموارد وإنتاج الرفاه، والرفاه باعتباره ماديًا وعلائقيًا، أن يساعد في التوضيح.

الجدول 1.6

الأسرة والرفاه المادي والعلائقي

	إعادة توزيع	«إنتاج»
مادية	المشاركة في الدخل وغيره من الموارد وراثة الممتلكات، والدخل والأصول	الخدمات المنزلية
علائقية	ثقافة الأسرة بوصفها رأسمال نقل المعرفة والصلات	الرعاية وغيرها من أشكال الدعم الاجتماعي والعاطفي

(2) الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الخاص + الاستثمار + الاستهلاك الحكومي + (الصادرات - الواردات). ويستند هذا إلى منهجية واضحة تسمح بعقد مقارنات بمرور الوقت واختلاف الأماكن. إن إطار العمل المتفق عليه عالميًا ومجموعة القواعد التي تحكم حسابه محددة، لبلدان الاتحاد الأوروبي، في «النظام الأوروبي للحسابات الوطنية»، التي تتوافق تمامًا مع «نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية». وللاطلاع على خلاصة حديثة لمحدوديات الناتج المحلي القومي، انظر: J. A. Stiglitz, A. Sen and J.-P. Fitoussi, *Report by the Commission on the measurement of Economic and Social Progress* (available at: www.stiglitz-sen-fi toussi.fr, accessed: 15 August 2010).

(3) M. Waring, *If Women Counted: A New Feminist Economics* (San Francisco: Harper & Row, 1988).

أولًا، تُعدّ الأسرة أو المنزل موقعًا لإعادة توزيع الدخل. وعلى الرغم من أن معظم تفاصيل التحويلات داخل الأسرة غير معروفة، فإن ثمة طرائق مختلفة تكون بها الأسرة، افتراضيًا في كل حال، قناة للموارد. في الأساس، من شأن العيش مع آخرين أن يخفض خطر الفقر وانخفاض الدخل، لأن اقتصاد الحجم (التوفير) مرتبط بتشاطر التكاليف الثابتة وغيرها بين أكثر من شخص واحد. فإذا استخدم أربعة أشخاص مساحة العيش نفسها، تكون التكاليف أقل من شغل المساحة ذاتها من جانب شخصين فقط. وهذا أحد الأسباب التي تجعل انفراط عقد الأسرة مخيفًا جدًّا؛ إذ يحسب روبرتس[4] (Roberts) أنه في الولايات المتحدة إذا انفصل زوجان لديهما طفل واحد إلى وحدة من شخصين وأخرى من شخص واحد، فسيحتاجون إلى 40 في المئة إضافية من دخلهم الأصلي لتفادي الفقر؛ ففعل إنشاء أسرتين من واحدة يتطلب مجموعة كاملة من التكاليف الإضافية.

مع ذلك، فإننا لا نعرف المدى الذي تعمل فيه الأسر فعلًا بوصفها موزعة للموارد، وينبغي أن يتضح في هذه المرحلة المبكرة أن هذه فجوة معلومات رئيسة. فالدراسات التي تُستنتج منها معظم المعلومات عن الدخل وتوزيعه تنحو إلى التوقف عند الباب الأمامي[5]، وتركّز مثل هذه الدراسات في الغالب على دخل الفرد أو دخل الأسرة، وتفترض أن تجميع الدخل عملية شاملة وغير إشكالية. إذًا، يُنزع إلى حساب الدخل الجماعي على أساس تجميع مثالي مفترض وتقاسم متساوٍ بين الراشدين وبين الراشدين والأطفال. وإلى أن دُرس «تقاسم» الموارد ضمن الأسر إمبيريقيًا، بقيت دراسات ضيقة، وعلى المستوى الجزئي، تسأل الناس عن طريقة وضعهم ميزانياتهم وعن إنفاقهم دخلهم[6].

(4) J. F. Handler and Y. Hasenfeld, *Blame Welfare, Ignore Poverty and Inequality* (New York: Cambridge University Press, 2007), p. 287.

(5) N. Folbre, «Hearts and Spades: Paradigms of Household Economics,» *World Development*, vol. 14, no. 2 (1986).

(6) J. Pahl, *Money and Marriage* (New York: St Martin's Press, 1989), and M. Daly and M. Leonard, *Against All Odds: Family Life on Low Income in Ireland* (Dublin: Institute of Public Administratio, 2002).

يرسم هذا البحث لوحة معبّرة عن طريقة إدارة المال وتقاسمه ضمن الأسر. فقد وجد بال[7] (Pahl) على سبيل المثال أربعة أنظمة مختلفة تتنوّع من ناحية ما إذا كان الشريك هو الذي يتحكّم بالأمر، وما إذا كانت تُجمع الدخول بعضها إلى بعضها الآخر وإلى أي حدّ تُجمع أو يبقى كل منها على حدة. وإلى أن نعرف المزيد عن طريقة توزيع الدخل ضمن الأسر، سيبقى كثير مما يتعلق بالأسرة بوصفها مؤسسة رفاه محجوبًا عنا.

هناك وجه آخر أيضًا يمكن منه للأسرة المساعدة في إعادة التوزيع. تشير أدلة كثيرة إلى أن الناس ينخرطون في «مَدّ الدخل»، وأن معظم هذا يحدث ضمن بيئة الأسرة. ويوضح ووكر وكولينز[8] (Walker and Collins) أن الدخل المنخفض يعني أنه ليس أمام الأسر من خيارات سوى التخطيط لميزانياتها بدقة: تحديد الأولويات، وتخزين المال لوقت لاحق، وتحضير قوائم حتى قبل الحصول على الأجور أو الإعانات، وحساب الفاتورة في أثناء تسوقهم، والتسوق بشكل متكرر لتفادي نفاد المواد في المنزل قبل الأوان[9]. وتتولى النساء عادة مثل أنواع النشاط هذه. إن محاولة إدارة الأموال شأن تخصّصي تمامًا. فمثلًا، يخفض الناس من نفقاتهم على وسائل الترف والراحة، ويتسوقون في مخازن التخفيضات، ويزورون أسواقًا تعرض تصفيات على السلع في نهاية اليوم، ويتجولون في الجوار بحثًا عن أسعار أدنى، ويفاوضون على المقايضة بين السعر والجودة، خصوصًا في حال الملابس[10]. ويتطلّب وضع الميزانية وقتًا، ودراية، وصبرًا. ويُستخدم الغذاء غالبًا، مع أنه نفقة ذات أولوية، لإدارة التدفق النقدي؛ حيث ينبغي أن تتلاءم مشتريات الغذاء مع سداد فواتير مهمة، من ضمنها الإيجار وخدمات مثل الكهرباء[11].

---

(7) Pahl, *Money and Marriage*.

(8) A. Walker and C. Collins, «Families of the Poor,» in: J. Scott, J. Treas and M. Richards, eds., *The Blackwell Companion to the Sociology of Families* (Oxford: Blackwell, 2004).

(9) E. Kempson, A. Bryson and K. Rowlingson, *Hard Times*? (London: Policy Studies Institute, 1994).

(10) Walker and Collins, Ibid., p. 205-206.

(11) Daly, M. and Leonard, M. *Against All Odds: Family Life on Low Income in Ireland* (Dublin: Institute of Public Administration, 2002).

هناك طريقة مختلفة نوعًا ما في مقاربة قضية العلاقة الطبيعية بين الأسرة والرفاه، تتجسّد عبر مفهوم التكافل الأسري؛ إذ يساعد هذا المفهوم المعياري الذي تمتد جذوره في تحليل صلات القرابة في التمييز بين العون المتبادل المادي والفعال من جهة (من المبادلات النقدية إلى تقديم الخدمات)، والصلات الاجتماعية والاندماج في شبكات العلاقات من جهة أخرى[12]. لقد قيل إن الثقافات الأسرية تقدم موارد للتعامل مع المشكلات والفرص[13]. وفي حين أن فكرة ثقافة الأسرة فكرة لامادية، فإن هناك جانبًا ماديًا لفكرة التكافل الأسري؛ إذ تشير البحوث إلى أن نقل الملكية بين الأجيال يؤدي دورًا مهمًا في المجتمعات المتطورة[14]. فقد وجد كولي[15] (Kohli) في بحث استقصائي عن نقل الملكية بين الأجيال في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن مداها كبير، مع أنها تختلف بين الأمم. فقد حوّل نحو 64 في المئة من الآباء الفرنسيين أموالًا إلى أبنائهم في السنوات الخمس الأخيرة، كما فعل ذلك 29 في المئة من الآباء الألمان، و25 في المئة من الآباء الأميركيين. أما في المملكة المتحدة، فتشير الأدلة إلى أن النقل ضمن الأسر، خصوصًا عبر الإرث، عامل يزيد في كل من مستويات المعيشة، وانعدام المساواة. فعلى سبيل المثال، كان بحلول عام 2005 نحو نصف مشتري البيوت الشباب لأول مرة قد استفادوا من مساعدة أسرهم أو أصدقائهم في تسديد الدفعة الأولى لمنزلهم أو شقتهم. مع ذلك، فقد برز هذا مع تمايزات طبقية اجتماعية؛ إذ استطاع أولئك الذين يتلقون مساعدة تسديد دفعة أولى تصل إلى 34000 جنيه استرليني، مقارنة بنحو 7000 جنيه

---

(12) C. Martin, «The Rediscovery of Family Solidarity,» in: T. Knijn and A. Komter, eds., *Solidarity between the Sexes and the Generations: Transformations in Europe* (Cheltenham: Edward Elgar, 2004).

(13) C. Saraceno, «Patterns of Family Living in the Enlarged Europe,» in: J. Alber, T. Fahey and C. Saraceno, eds., *Handbook of Quality of Life in the Enlarged European Union* (London: Routledge, 2008), p. 48.

(14) C. Saraceno, M. Olagnero and P. Torrioni, *First European Quality of Life Survey: Families, Work and Social Networks* (Luxembourg: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2005), and A. Blome, W. Keck and J. Alber, *Family and the Welfare State in Europe Intergenerational Relations in Ageing Societies* (Cheltenham: Edward Elgar, 2009).

(15) M. Kohli, «Private and Public Transfers Between Generations: Linking the Family and the State,» *European Societies*, vol. 1, no.1 (1999).

فقط للآخرين[16]. وعلى نحو مشابه، ترتبط فرص الناس في الحصول على إرث بقوة بحجم الثروة التي بين أيديهم؛ فالذين يملكون فعلًا ثروة أكبر هم أكثر الناس حظًا في الحصول على إرث أكبر.

هناك نوع آخر من نقل الموارد عبر الأسر لاماديّ بطبيعته، ويشير هذا إلى الصلات والشبكات الاجتماعية، إضافة إلى الموارد الثقافية باعتبارها أشكالًا من رأس المال. وثمة عناصر مختلفة لهذا؛ فقد كان من شأن صعود رأس المال الاجتماعي، باعتباره بؤرة لجهود علم الاجتماع وغيره من البحوث، أن يثير الانتباه إلى الأسرة كونها مصدرًا للموارد الثقافية، وممرًّا لها[17]. يعامل خط الالتئام الأداتي في هذه الدراسة الأسر بوصفها محلًا لتوليد رأس المال الاجتماعي؛ وبهذه الطريقة تُعتبر الأسرة مولدة لمجموعة موارد يجري تناقلها ويمكن استخدامها خارج الأسرة. وتتمثل النقطة الأساس في أن الإرث الأسري أوسع كثيرًا من المال أو الأصول المادية. وتشير دراسة لارو[18] (Annette Lareau) عن الاختلافات المتصلة بالطبقة في ما يتعلق بمقاربات تربية الأطفال في الولايات المتحدة مثلًا، إلى أن الخلفية الأسرية، بل والعوامل الطبقية الاجتماعية الأخرى، تعد في صميم نسيج الحياة الأسرية اليومية وإيقاعاتها. وهي تحدد مقاربة مختلفة أو «منطقًا ثقافيًا» مختلفًا بين صفوف الآباء ذوي الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة. وقد تكون التفاصيل معروفة؛ فالآباء المتحدّرون من الطبقة الوسطى أو العليا يشتركون في ما تدعوه لارو «الثقافة المنسّقة»، حيث يعملون بفاعلية على تنمية مواهب وقدرات مهارات أبنائهم ويقوّمونها باستمرار. كما يسجلونهم في أنواع النشاط منظمة عدة تناسب أعمارهم، ويعملون عادة بجدّ لضمان امتلاكهم الميزات الطبقية الملائمة. ويصبح الآباء، لا سيما

---

(16) J. Hills [et al.], *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel* (London: Government Equalities Office, 2010), p. 380.

(17) F. F. Furstenberg and S. B. Kaplan, «Social Capital and the Family,» in: J. Scott, J. Treas and M. Richards, eds., *The Black-well Companion to the Sociology of Families* (Oxford: Blackwell, 2004)

(18) A. Lareau, *Unequal Childhoods Class, Race, and Family Life* (Berkeley: University of California Press, 2003)

الأمهات، سائقين بحكم الواقع ينقلون أولادهم من أنواع نشاط معينة للتعزيز الحياتي والمعرفي، إلى أخرى. أما مقاربة تربية الطفل لدى آباء من الطبقة العاملة أو من الفقراء في دراسة لارو فتؤكد في المقابل «تحقيق النمو الطبيعي». ويرى هؤلاء الآباء أن تطور الأبناء يحدث بصورة طبيعية ما داموا يحصلون على وسائل الراحة، والغذاء، والمأوى، وأشكال الدعم الأساس الأخرى. لذا يكون الأطفال المتحدّرون من المجموعات الاقتصادية - الاجتماعية العليا مُعدّين للحياة بوعي ومجهزين لها، وقد تلقوا تعليمهم ليطوّروا إحساسًا فرديًا بالذات، في حين أن الأطفال المتحدّرين من خلفيات الطبقة العاملة أكثر اعتمادًا على قدراتهم ومواهبهم الطبيعية وما هو متوافر لهم محليًا.

من المعروف أن عيش الطفولة في ظل دخل منخفض وفقر، يتلازم مع مجموعة من العواقب والتكاليف الآنية والمستقبلية؛ إذ تطال التكاليف الأطفال أنفسهم، وأسرهم، ومجتمعاتهم المحلية، ومجتمعاتهم الأكبر، وهي تشمل مخرجات تعليمية ضعيفة، واحتمالات عمالة منخفضة مستقبلًا، وضعف في الصحة والنمو، وعلاقات أسرية أضعف وزيادة فرص التورط في الجريمة والسلوك السلبي[19]. تبدأ التأثيرات في سن مبكرة؛ فمثلًا، قُوّم أطفال دخلوا المدرسة الابتدائية في المملكة المتحدة في السنة الدراسية 2005 - 2006 لأمهاتٍ يحملْنَ درجات جامعية على أنهم متقدمون من حيث النمو ستة أشهر عن آخرين لأمهاتٍ لم يحصلْنَ إلا على مستوى مقبول في شهادة الدراسة الثانوية[20]. في الواقع، فإن كل 100 جنيه استرليني إضافية في دخل الأبوين الشهري حين يكون الأطفال صغارًا مرتبط بفارق يكافئ تطوّر طفل شهرًا.

إن الرفاه، كما رأينا في الفصل الثاني، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بعلاقات شخصية، والأسرة أساس هنا أيضًا. ومعروف أن الشبكات الأسرية تمارس دورًا

(19) J. Griggs and R. Walker, *The Costs of Child Poverty for Individuals and Societies: A Literature Review* (York: Joseph Rowntree Foundation, 2008).

(20) Hills [et al.], *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel.*

مهمًّا في الاندماج الاجتماعي على الرغم من صعوبة قياسه. تكشف معلومات من دراسة «جودة الحياة الأوروبية» الإحصائية (نُفّذت أول مرة في عام 2003 وكُرّرت في عام 2007) أربع نقاط رئيسة في شأن الدعم الأسري في أوروبا: أولًا، إن هذا الدعم واسع النطاق. فمثلًا، أكثر من 70 في المئة من الناس في بلدان الاتحاد الأوروبي أفادوا أن أحد أفراد الأسرة هو خيارهم الأول إن احتاجوا مبلغ 1000 يورو للتعامل مع حالة طارئة. وعند الشعور بالكآبة، قال 65 في المئة إنهم سيتكلمون في أول الأمر مع أحد أفراد الأسرة[21]، وهذا من شأنه أن يعطي فكرة عن الأسرة بوصفها ناشطة في مجال الدعم الشخصي. ثانيًا، تبرز الحياة الأسرية بوصفها نمط الحياة المفضل عبر البلدان، وبصورة خاصة في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر[22]. فقد اختار الناس الأسرة على السكن، والصحة، والوظيفة، ومستوى المعيشة، والحياة الاجتماعية والتعليم، باعتبارها جانب حياتهم الذي يُعد مصدر أكبر إرضاء لهم. ثالثًا، سيتعرض العاطلون من العمل، والعاملون الموقتون، والآباء العازبون في أوروبا، بخلاف ذلك إلى خطر وقوعهم في عزلة اجتماعية لولا الشبكات الأسرية[23]. أظهرت بونكي[24] (Böhnke) أن الأناس الفقراء الذين يعيشون في بيوت تشاركية، مع أسر كبيرة أو مع أطفال، يحظون بفرصة أفضل للاندماج اجتماعيًا مقارنة بمن يحيون في ظل أوضاع عيش مختلفة. إضافة إلى هذا، يبدو أن الأناس الذين يتحدرون من خلفيات تعليمية متوسطة ومتدنية هم الأكثر تمحورًا حول الأسرة (بمعنى أهمية الأسرة باعتبارها مصدر دعم وعلاقات). رابعًا، أولئك الراسخون في العلاقات الأسرية يكونون أقل عُرضة للمعاناة من مشاعر العزلة. إن الرضا

---

(21) R. Anderson [et al.], *Second European Quality of Life Survey Overview* (Luxembourg: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2009).

(22) P. Böhnke, *First European Quality of Life Survey: Life Satisfaction, Happiness and Sense of Belonging* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2005), p. 27.

(23) Saraceno, Olagnero and Torrioni, *First European Quality of Life Survey: Families, Work and Social Networks*, p. 108.

(24) P. Böhnke: «Are the Poor Socially Integrated? The Link Between Poverty and Social Support in Different Welfare Regimes,» *Journal of European Social Policy*, vol. 18, no. 2 (2008a), and «Feeling Left Out: Patterns of Social Integration and Exclusion,» in: J. Alber, T. Fahey and C. Saraceno, eds., *Handbook of Quality of Life in the Enlarged European Union* (London: Routledge, 2008b).

عن الحياة الأسرية في بلدان الاتحاد الأوروبي - حيث الرضا عن الحياة مرتفع جدًا عمومًا - هو المحدّد الأقوى لجودة الحياة الذاتية[25].

الأسرة بوصفها محل إنتاج الرفاه

هناك سمة ثانية وثيقة الصلة بموضوع الأسرة، هي إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها. عندما يُنظر إليها باعتبارها وحدة اقتصادية، يتضح أن الأسرة منتج رئيس للسلع الاستهلاكية (وجبات طعام، غسيل، عناية شخصية...). مع ذلك، فهذا غير خاضع للقياس لأي نوايا أو أغراض؛ إذ يُستثنى عادة الإنتاج المنزلي (بالمعنى الموسع، العمل الذي يجري ضمن البيت) من المقاييس الرسمية للنشاط الاقتصادي في الحسابات الوطنية، على الرغم من أن بعض الجهود قد بُذلت لتثمين تلك النواع من النشاط، وكثير منها قام به ناشطون وناشطات في الحركة النسوية[26]. عندما أجرى «المكتب الوطني للإحصاء» في المملكة المتحدة تقديراته على أساس دراسات الحالة في عام 2002، أشارت النتائج إلى أن القيمة المضافة إلى الاقتصاد من جانب المنازل البريطانية في عام 2000 كانت نحو 695 مليار جنيه (وهو مبلغ يعادل 78 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حسبما حددته التقارير الوطنية باستثناء الناتج الأسري)[27]. ويخلص رينغن (Ringen) إلى أن نصف الاقتصاد في بريطانيا اقتصاد أسري؛ إذ يرى أن «المجتمع يقوم على رأسمال المشروع الأسري»[28]. مع ذلك، فإن قضية تجميع «رأس المال» هذا وإعادة توزيعه ليست بسيطة تمامًا، إذ تبرز قضية المشاركة مجددًا، والتي يحتمل أن تكون شائكة، بنحو خاص، في سياق الأسرة

---

(25) J. Delhey, *Life Satisfaction in an Enlarged Europe* (Luxembourg: Office for Official Publication of the European Communities, 2004)

(26) لقد استمرّ العمل نموذجيًا بهذه الدراسات في عدد من المجالات، لكنه غطّى، بنحو خاص، تقارير في ذلك الوقت، ووضع قيمة مالية للوقت الذي يُقضى في إنجاز عمل غير مدفوع الأجر وإنشاء «حسابات فرعية» لتحجب الحسابات الوطنية.

(27) P. Allin, «Measuring Societal Wellbeing,» *Economic and Labour Market Review*, vol. 1, no. 10 (2007).

(28) S. Ringen, *What Democracy is For: On Freedom and Moral Government* (Princeton: Princeton University Press, 2007), p. 159.

حيث يجري التقاسم بواسطة مجموعات من العلاقات والالتزامات المعيارية. ويفترض الباحثون أن تكون القضية قضية مشاركة متساوية (بالمقدار نفسه) حتى وإن لم يسهم كل الأفراد بحصة متساوية في دخل الأسرة. ولكون عملي يفترض شيوع مثل هذا التكامل، يشير بحثي بشأن الدخل والفقر في ألمانيا والمملكة المتحدة إلى أن الأسرة أو المنزل محل مهم لإعادة توزيع الدخل، لكنه محل شديد التأثر بالجندر[29]. فالنساء المتزوجات في ألمانيا يعتمدن على أزواجهن لتوفير نحو 64 في المئة من مواردهن الاقتصادية، فيما تعتمد النساء البريطانيات عليهم لتوفير نحو 43 في المئة منها[30].

كذلك يكمن إسهام الأسرة المانح للرفاه في أنواع النشاط أو المهام التي تنخرط فيها. وقد كان أحد خطوط التطور الكلاسيكية في علم الاجتماع قد صب تركيزه على الوظائف الاجتماعية التي تؤديها الأسر. فقد نَسبَ تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) (مع بايلز (Bales))[31]، وهو أحد الأعضاء البارزين في المدرسة الوظيفية البنيوية في علم الاجتماع، إلى الأسرة مهام رئيسة مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية للطفل وباستقرار شخصية البالغ، وذلك في سياق مزيد من التخصص الأسري. كذلك عمد الحائز على جائزة نوبل غاري بيكر[32] (Gary Becker)، إلى التنظير بشأن الأسرة من حيث التخصص، ولكن في حالته كان التخصص اقتصاديًا[33]. وهناك كلام كثير عن تجريد الأسرة من وظائفها التقليدية، ويتمثل أحد خطوط الحجج النافذة في أن التطور الاقتصادي والتغير

---

(29) M. Daly, *The Gender Division of Welfare* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000a).

(30) المصدر نفسه، ص 191.

(31) T. Parsons and R. F. Bales, *Family Socialization and Interaction Process* (Glencoe, IL: Free Press, 1955).

(32) G. S. Becker, *A Treatise on the Family* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981).

(33) كانت مقاربة بيكر عُرضة لنقد كبير من داخل عالم الاقتصاد وخارجه. فقد هاجم برغمان:
B. Bergmann, «Becker's Theory of the Family: Preposterous Conclusions,» *Feminist Economics*,vol. 1, no.1 (1995),
افتراض التخصّص من بيكر، لأنه طبّق على الأسرة أدوات نظرية قد طُوّرت لفهم وظائف الأسواق. وهذا يعني أن التصرفات التي تجري ضمن الأسرة، مثل الزواج، والإنجاب، ورعاية الأطفال مثلًا، تُصوّر على أنها اختيارات من أفراد عقلانيين تحفزهم محاولة زيادة منفعتهم أو سعادتهم إلى أقصى حد.

التكنولوجي قد جعلا تقديم بعض الخدمات التي كانت تختص بها الأسرة سابقًا أمرًا ممكنًا خارج نطاقها وبفاعلية أكبر[34]. فرعاية وتعليم الأطفال وكبار السن من ضمن الوظائف التي يُحاجّ بأنها انتقلت جزئيًا، إن لم يكن كليًا، إلى أشكال تنظيم خارجية. تتوافق هذه الحجة من بعض النواحي مع تلك الأحدث عهدًا من تنظيرات علم اجتماع حول ازدياد التفردن (individualisation) في الحياة الاجتماعية؛ إذ تصف نظريات مهمة في علم الاجتماع[35] وجود اتجاه نحو التخلي عن التقاليد، ونحو التفردن. ونتيجة ذلك، يُقال إن مسارات الحياة المحددة سابقًا تتراجع، لأن اختيارات الناس وسِيَر حياتهم الذاتية تزداد شخصنة. ويقال إن مؤسسات الزواج والقرابة قد ضعُفت والأسرة آخذة في أن تصير قضية اختيار أكثر منها احتياج.

مع ذلك، لاقى كلا نوعي المزاعم اعتراضًا. وليس ثمة شك في أن أشكالًا من الحياة الأسرية قد تغيّرت، وأن المرء ينبغي أن يتكلم على «أسر» وليس «الأسرة»، وعندما يفعل هذا فإنه يشير إلى أنواع مختلفة جدًا من الأسر. وليس هناك شك أيضًا في أن العلاقات الأسرية الداخلية قد تغيّرت، وتركز أكثر على العاطفة والشعور وجودة العلاقة. إضافة إلى هذا، يبيّن الدليل أن الطفل محور الأسر أكثر من أي وقت مضى، وذلك عاطفيًا ومن حيث كيفية قضاء الوالدين وقتهما ومواردهما. ويبدو أن الوالدين يستثمرون مزيدًا من الوقت في أبنائهم[36]. هذا صحيح خصوصًا عن الآباء ذوي التعليم الجيد؛ إذ يشير بحث جديد من الولايات المتحدة إلى أن هناك حيزًا لمستوى التعليم في الوقت الذي يقضيه الآباء مع أبنائهم؛ فعلى الرغم من أن الآباء ذوي التعليم العالي يقضون ساعات أطول في سوق العمل، إلا أنهم يقضون وقتًا أطول في رعاية الأطفال من أولئك الأقل تعليمًا[37]. وبالفعل يبدو بالنسبة إلى الآباء ذوي الدخل الأعلى

(34) المصدر نفسه.

(35) U. Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage, 1992), U. Beck and E. Beck-Gernsheim, *The Normal Chaos of Love* (Cambridge: Polity, 1995).

(36) S. M. Bianchi, J. P. Robinson and M. A. Milkie, *Changing Rhythms of American Family Life* (New York: Russell Sage Foundation, 2006).

(37) E. Hurst, J. Guryan and M. Kearney, *Parental Education and Parental Time Use* (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research Working Paper 13993, 2008).

أن رعاية الأطفال قد استهلكت جزءًا كبيرًا من الوقت المخصص لأنواع النشاط المنزلي مثل التنظيف والطهي وحتى وقت «الفراغ». وهكذا اكتسب قضاء وقت مع الأطفال قيمة أكبر من ذي قبل. وقد لوحظ هذا النمط أصلًا في الولايات المتحدة، لكنه عثر عليه أيضًا في عدد من البلدان الأخرى، حيث أضحى قضاء المرء وقتًا مع أطفاله أكثر قيمة لدى أولئك المشغولين دائمًا تقريبًا بأشياء أخرى. ينبغي ألا ينطوي استثمار الآباء وقتًا أكبر في الأطفال على أنه دلالة على عدم أهمية استثمار الناس وقتهم في جوانب أخرى من الحياة الأسرية، فالحال ليست كذلك. ذلك أن رجالًا ونساءً بعمر العمل في أوروبا يقضون بين ساعتين وأربع ساعات يوميًا، على التوالي، في إنجاز الأعمال المنزلية[38]، ويضم هذا تخصيص أوقات طويلة لتحضير الطعام والتنظيف، والمهام المنزلية الأخرى.

في العموم إذًا، وفي حين ازدادت فسحة الاختيار والقبول بنزع الصفة التقليدية عن بعض المؤسسات، يمكن نقد نظريات انحدار أهمية الأسرة بوصفها تجريدًا مُعَمَّمًا لا مبرر له مستقى من حالات خاصة[39]. تنكر مثل هذه المزاعم أيضًا على الأسرة أي فاعلية حقيقية، إذ تعتبر التغيير مفروضًا من الخارج ولا تعامل الأسر بكونها فاعلة في تغيير وضعها وبوصفها عوامل تغيير اجتماعي عمومًا.

من الممكن أن يُثبت إمبيريقيًا أن الأسر منخرطة بقوة في العون المرتبط بالرعاية.

أولًا، لا تزال الأسر في معظم البلدان المزود الرئيس للرعاية، في حين أن أساس الأدلة ينحو إلى أن يكون غير موثوق نوعًا ما، إذ يتميز بعض البلدان باختلافات كبيرة في الممارسات المتعلقة برعاية كبار السن مقارنة بالأطفال، إلّا أن المؤشرات تدل على أن الأسر تستمر في كونها المزوّد الرئيس للرعاية في معظم البلدان (تمثل الأمم الاسكندنافية استثناءً). يقدم الجدول 2.6 بعض

(38) C. Aliaga, «How is the time of Women and Men Distributed in Europe?,» *Statistics in Focus Population and Social Conditions*, vol. 4 (Eurostat, 2006).

(39) G. Therborn, *Between Sex and Power: Family in the World 1900-2000* (London: Routledge, 2004).

البيانات المقارنة بين ثلاثة من البلدان الأربعة المذكورة هنا عن مدى انخراط الأسرة في رعاية الأطفال.

الجدول 2.6
تقديم الرعاية للأطفال من جانب الأسر، 2004/ 2005

النسبة المئوية	ألمانيا	السويد	المملكة المتحدة
نسبة رعاية الطفل من أحد الوالدين في المنزل	32.9	24.5	42.1
نسبة الرعاية التي يقدمها أحد أفراد الأسرة غير الوالدين (الجدّين أساسًا)	27.5	2.8	25.3
إجمالي نسبة الرعاية المقدمة من الأسرة	70.0	28.5	80.9

المصدر: مقتبس من باهلي[40] (Bahle)، الجدول 1.3. لاحظ أن البيانات تشير إلى الأشكال الرئيسة لترتيبات رعاية الأطفال الحالية لأسر لديها أطفال تقل أعمارهم عن 12 سنة في وقت المسح (البيانات من: European Social Survey, late 2004 and early 2005).

تجعلنا البيانات نتوقف للتفكير في مدى تجريد الأسرة من أنواع نشاطها، في ما يتعلق برعاية الأطفال بأي حال. فالأسرة تشغل بوضوح المكانة الأولى في تقديم مثل هذه الرعاية. مع ذلك، ثمة اختلاف بين الدول الثلاث، إذ تضطلع الأسر بأقوى دور في رعاية الأطفال في المملكة المتحدة، وتكوّن الدعامة الأساس لها بنحو 80 في المئة من تلك الرعاية. أما ألمانيا فهي ثاني أقرب دولة، إذ تصل نسبة رعاية الأسر للأطفال هناك إلى 70 في المئة. وتتمثل إحدى النقاط المثيرة للاهتمام في أن الرعاية الأسرية واسعة النطاق، خصوصًا في المملكة المتحدة وألمانيا حيث يؤدي الأجداد دورًا مهمًا. ويشير هذا النوع من النتائج، إلى جانب أدلة أخرى، إلى أن النظر إلى الأسرة باعتبارها توازي ترتيبات الأسرة النووية هي نظرة مغلوطة، فهذه ليست رعاية الأسرة النووية الكلاسيكية بمعنى الرعاية الأبوية، إنما مزيج يضم الجدّين وأقارب آخرين والأبوين. ومن البيانات المذكورة آنفًا، يمكن الحديث عن السويد فقط في

---

(40) T. Bahle, «Public Child Care in Europe: Historical Trajectories and New Directions,» in: K. Scheiwe and H. Willekens, eds., *Child Care and Preschool Development in Europe: Institutional Perspectives* (Basingstoke: Palgrave, 2009), p. 38.

ما يتعلق بنزع الصفة الأسرية (defamilisation) عن رعاية الأطفال اليافعين أو إضفاء الطابع الاجتماعي على وظائف الأسرة. وتعدُّ السويد استثناءً هنا. أما في ما يخص أوروبا برمّتها، فليس من المناسب وصف ما جرى بأنه نزعٌ للصفة الأسرية عن رعاية الأطفال. ويبدو أن العون خارج المنزل هو تكملة للرعاية الأسرية وليس بديلًا عنها.

في أي حال، يُتصوّر الرفاه في سياق الأسرة الآن بصورة خاصة من حيث مشاركة الأب في الحياة الأسرية، ولا سيما في حياة الأطفال. وتشير البيانات الإمبيريقية إلى أن التغيير في سلوك الذكر بطيء، على الرغم من أن مشاركة الرجال في رعاية أولادهم في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة قد ارتفعت كثيرًا في العقد الأخير أو نحو ذلك[41]. لا يزال الرجال «يمنحون أولوية» للعمل المدفوع الأجر، في حين أن النساء لا يقضين ساعات أطول مع الأطفال فحسب، إنما يشتركن في مزيج من العمل مدفوع الأجر، وغير المدفوع أيضًا، وهناك تداخلات وثيقة من حيث نوع النشاط الذي يقمن به في كلا المجالين. ويستطيع المرء صوغ الأمر على النحو الآتي: يُدفع للنساء أحيانًا أجر ما يقمن به، وفي أحيانٍ أخرى لا.

تمثّل رعاية كبار السن صورة مشابهة عمومًا. فقد توصلت دراسة استقصائية أجريت في الاتحاد الأوروبي في عام 2003 إلى أن 5 في المئة من أفراد العينة يشاركون في مثل هذه الرعاية يوميًا و5 في المئة آخرون يشاركون مرة واحدة في الأقل أسبوعيًا[42]. في المملكة المتحدة، تشير التقديرات إلى أن نحو 12 في المئة من السكان الراشدين - أي 6 ملايين شخص تقريبًا - يقدمون رعاية غير مدفوعة الأجر لأشخاص كبار السن بانتظام[43]. وتقديم الرعاية واسع

(41) J. L. Hook, «Care in Context: Men's Unpaid Eork in 20 Countries, 1965-2003,» *American Sociological Review*, vol. 71, no. 4 (2006).

(42) C. Saraceno, «Patterns of Family Living in the Enlarged Europe,» in: J. Alber, T. Fahey and C. Saraceno, eds., *Handbook of Quality of Life in the Enlarged European Union* (London: Routledge, 2008), p. 62.

(43) Carers UK, *Valuing Carers - Calculating the Value of Unpaid Care* (London: Carers UK, 2007).

الانتشار بين أولئك الذين لا يزالون في عمر العمل. مثلًا، بين المُستطلَعين المشاركين في الموجة الأولى من «فريق مسح الأسر البريطانية» في عام 1991، كان أكثر من نصف (51.8 في المئة) الذين لا يزالون في عمر العمل في عام 2001 قد شاركوا في رعاية غير رسمية خلال سنة واحدة في الأقل من السنوات الممتدة بين 1991 و2001[44]. إن ذروة عمر الذين أصبحوا مانحي رعاية غير رسمية تقع بين سن 45 و64 سنة في المملكة المتحدة، ويوجد نحو 45 في المئة من مانحي الرعاية ضمن هذه الفئة العمرية. لكن من المهم أيضًا أن نلاحظ أن نحو 1 في المئة من مانحي الرعاية أطفال (تراوح أعمارهم بين 5 و15 سنة)، وأن 5 في المئة من الأشخاص يبلغون من العمر 85 سنة أو أكثر. وأغلبية مقدّمي الرعاية غير الرسمية، أي نحو 60 في المئة، هم من النساء. إن هذا النمط من الرعاية بوصفه نشاطًا يغلب عليه العنصر النسائي، هو نمط شامل تقريبًا عبر البلدان. وقد جرت محاولات لحساب قيمة الرعاية المقدّمة من الناحية الاقتصادية؛ ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، قُدّرت قيمة الرعاية المقدّمة لكبار السن في سياق الأسرة والجيران والأصدقاء، بما يساوي نحو 87 مليار جنيه سنويًا، وهذا أكثر من التكاليف السنوية لكل جوانب «هيئة الخدمات الصحية الوطنية» في سنة إجراء هذا الحساب (2006/ 2007)[45].

لقد كان هذا النقاش كله، حتى الآن، ذا ميل خاص، إذ ينقّب في الحياة الأسرية بحثًا عن المنافع، وهنا يكمن خطران: أننا نعتمد مقاربة نفعية، وأننا لا نقدم الأسرة إلّا بوصفها مصدرًا للرفاه (مقارنة بعدم الرفاه). ففي ما يتعلق بالأول، ينبغي أن نوضح أن علاقات الأسرة ليست وظيفية فحسب، إنما تعتمد على العاطفة والمشاعر وتتجسد في أنظمة الدلالة التي تتمتع بقاعدة ثقافية أيضًا. وعلى هذا النحو تشتمل العلاقات الأسرية على تبادلات وحالات تعامل بالمثل، لا يمكن تفسيرها أساسًا بلغة ذرائعية نفعية. تأتي آراء مثل هذه من مصادر عدّة، وكما رأينا في الفصل الثاني، تؤكد الأدبيات التي تدور حول منح الرعاية وتلقيها، مثلًا، تفرد الرعاية وتعقيدها؛ أي ينبغي أن يُنظر إليها

---

(44) F. Carmichael [et al.], «Work-Life Imbalance: Informal Care and Paid Employment in the UK,» *Feminist Economics*, vol. 14, no. 2 (2008).

(45) Carers UK, Ibid.

باعتبارها علاقة، ومجموعة من أنواع النشاط، وتوجهًا أو طريقة وجود. لقد طُوّرت الرعاية بوصفها منظورًا أو توجّهًا أخلاقيًا، أي ممارسة أخلاقية تتطلّب من مانح الرعاية يقظة، ومسؤولية، وكفاءة، وسرعة استجابة[46]. وهذا يعني أن ثمة عناصر في العلاقات الأسرية لا يمكن معرفتها مطلقًا، ولا يمكن قياسها. ويمتد النقد إلى الاقتصاد أيضًا، وقد عرضت باحثات ناشطات في الحركة النسوية فكرة «الاقتصاد الآخر»[47]، فهو يتمتع بعدد من الخصائص المميزة. ففي تمييزه تمييزًا مضادًا مع إنتاج السلع، يُعنى الاقتصاد الآخر أولًا بالإنتاج المباشر للكائنات البشرية، والحفاظ عليها بوصفها غاية في حد ذاتها. ثانيًا، يعمل وفقًا للموهبة والمعاملة بالمثل وليس وفق «المقايضة/ التبادل»، وهذا يعني أنه يحجم عن وضع قيمة مادية أو نفعية، بل ويعارض ذلك كما يعارض النظر إلى العلاقات المرتبطة بالأسرة من حيث نفعيتها.

يرتبط الخطر الثاني بتهمة معاملة الأسرة باعتبارها مانحة للرفاه فحسب، وهناك عدد من المخاطر المرتبطة برؤية الأسرة بمنظور إيجابي. فنحن نعرف مثلًا أن الأسرة موقع للسلطة ومعاملتها بطريقة مُوحَّدة يتناقض مع المعرفة بشأن أوجه عدم المساواة بين أفراد الأسرة. فالأطفال مثال واضح على أفراد الأسرة الذين يفتقرون إلى السلطة والنفوذ والموارد الخاصة ضمنها، ومعروف أن النساء أيضًا أقل سلطة إن كانت تُستمد من تحصيل الدخل. والأسرة أيضًا ميدان معروف للعنف. لهذه الأنواع من الأسباب هناك تحفظات رئيسة في شأن الاطمئنان إلى دقة دخل أهل البيت، وإعادة توزيعه بينهم حين لا يأخذ القياس في الحسبان الاختلافات الفردية في الحصول على الموارد ضمن البيوت أو الأسر[48]. قد تكون الأسر فعّالة أيضًا في مقاومة التغيير. ففي حين أن أوجه

---

(46) J. C. Tronto, *Moral Boundaries. A Political Argument for an Ethic of Care* (London: Routledge, 1993), and V. Held, *The Ethics of Care: Personal, Political, and Global* (New York: Oxford University Press, 2005).

(47) S. Donath, «The Other Economy: A Suggestion for a Distinctly Feminist Economics,» *Feminist Economics*, vol. 6, no. 1 (2000).

(48) P. Burton, S. Phipps and F. Woolley, «Inequality Within the Household Reconsidered,» in: S. P. Jenkins and J. Micklewright, eds., *Inequality and Poverty Re-examined* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

عدم المساواة ومقاومة التغيير ليسا مصدرين تلقائيين من مصادر انتفاء الرفاه، فإن الأسر مؤسسات محافظة بطرائق عديدة.

كيف تتفاعل دول الرفاه مع الأسر، وتسعى إلى التأثير فيها بوصفها منتجة للرفاه؟

دولة الرفاه والأسرة

في أوروبا، كانت هناك دائمًا «مداورات» بين التضامن الجماعي على النحو الذي تحقّقه دولة الرفاه والعلاقات والعمليات المرتبطة بالأسرة. وثمة موقف تجاه الأسرة يدخل في عدد من سياسات دولة الرفاه، إلى حد أن المرء يستطيع أن يتكلم على أنظمة الرفاه/ الأسرة. يعمل معظم دول الرفاه المتطورة بمجموعة أفضليات تتعلق بأنواع نشاط الأسرة وعلاقاتها وأدوارها المتصلة بالجندر وبالأجيال. وتكون مثل تلك التفضيلات مادة «السياسات الأسرية»، لكنها تتخلل السياسات الاجتماعية على نطاق أوسع كذلك، ويمكن العثور عليها أيضًا في السياسات الاقتصادية وسياسات التوظيف. وفي بعض البلدان، نُصبت الأسرة بديلًا عن تدخل الدولة؛ وهذا معنى أساس لمبدأ اللامركزية التكافلية (subsidiarity principle) في بلدان القارة الأوروبية. ففي ألمانيا خصوصًا، تتمثل فكرة اللامركزية التكافلية في أن الدولة بوصفها شكلًا عالي المستوى من المصلحة والتنظيم، لا تتدخل إلا بعد أن يُتاح للأسرة (أو لغيرها مما يدعوه آخرون بالمؤسسات ذات المستوى الأدنى) مساحة للعمل. لذا كانت سياسات دولة الرفاه الألمانية مثلًا، وحتى وقت قريب جدًا، تُنظَّم بحيث لا تتدخل في الوظائف الكلاسيكية للأسرة (كرعاية الأطفال وتنشئتهم) والطرائق التقليدية لتنظيم الحياة الأسرية التي تتوافق معها (الأب بوصفه المُعيل والأم الموجودة أساسًا في المنزل)[49].

(49) I. Ostner, «Back to the Fifties: Gender and Welfare in Unified Germany,» *Social Politics*, vol. 1, no. 1(1994), and P. Bleses and M. Seeleib-Kaiser, *The Dual Transformation of the German Welfare State* (Basingstoke: Palgrave, 2004).

لدى معظم البلدان، خصوصًا في أوروبا، ملف واسع من السياسات المرتبطة بالأسرة، وهناك أهداف محتملة عديدة للسياسات الأسرية، بقدر ما يوجد من تفسيرات للعلاقة بين السياسات الأسرية والحياة الأسرية. وقد حفّزت أربعة دوافع كلاسيكية انخراط الحكومة في السياسات الأسرية، وهي: التأثير في عواقب التغيير الديمغرافي أو التعويض عنها؛ وإحداث إعادة توزيع أفقية أو إنصاف بين الذين لديهم أطفال، والذين ليس لديهم؛ والمساعدة في التخفيف من وطأة الفقر؛ وابتغاء المساواة الجندرية[50]. لقد تفاوتت أهمية كل واحد من تلك الدوافع وأولويته بتغير المكان والزمان، حتى قيل إن أوروبا لديها عدد من نماذج العلاقات بين الأسرة والدولة والسوق[51]. وفي حين أنه لا متّسع هنا لأي معالجة حقيقية لهذا، إلا أن الموجز المُقدّم في الفصل الرابع عن تنوّع دول الرفاه، يغطي جزءًا من الموضوع. فهو يقترح مقاربة تدعم الأسرة بقوة (بشكل عام، وتدعم كذلك الشكل الخاص المتمثل في الأسرة النووية المكونة من زوجين) في ألمانيا والدول المجاورة، ومقاربة شاملة في البلدان الاسكندنافية، تشهد دعمًا حكوميًا قويًّا لمساواة دخل الأفراد وتقديم الرعاية، وسياسات أسرية محدودة في بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومقاربة «موجهة» في المملكة المتحدة وإيرلندا تركّز على الأسر المعوزة، وعلى تمكين الاكتفاء الذاتي من جانب كل من الأفراد والأُسر.

ما هي المجالات المعاصرة التي تركّز عليها السياسات؟

في حين ينبغي دائمًا أن تُحترم الاختلافات العابرة للقومية من حيث المقاربات، وتباين تاريخ سياسات الدول تجاه الأسر، يستطيع المرء تحديد مجموعة من الأهداف المتشابهة نوعًا ما بين البلدان في أوروبا في الوقت

---

(50) I. Wennemo, *Sharing the Costs of Children: Studies on the Development of Family Support in the OECD Countries* (Stockholm: Swedish Institute for Social Research, 1994), and A. H. Gauthier, *The State and the Family: A Comparative Analysis of Family Policies in Industrialized Countries* (Oxford: Clarendon Press, 1996).

(51) انظر خصوصًا باهلي: T. Bahle, «Family Policy Patterns in the Enlarged EU,» in: J. Alber, T. Fahey and C. Saraceno, eds., *Handbook of Quality of Life in the Enlarged European Union* (London: Routledge, 2008).

الحالي، وهي مختلفة بعض الشيء عن السياسات التي كانت مطبّقة في العصر الذهبي (والتي كانت في حال سياسات الأسرة متأخرة نوعًا ما عن سياسة الضمان الاجتماعي التي طُبّقت في سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين). إبان ذلك الوقت، كان التركيز مُنصبًّا على توسيع عمالة المرأة، وتوفير رعاية الأطفال وتعليمهم خارج المنزل، والمساواة الجندرية، وقد اعتُمدت هذه كلها بقوة في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويبدو الآن، ولا سيما في السنوات الأخيرة، أن كثيرًا من العمليات التي أُطلقت في وقت سابق قد توقفت، إلى حد أننا ربما نكون قد دخلنا مرحلة جديدة من السياسات الأسرية. ويبدو اليوم أن البلدان قد تراجعت عن المساواة الجندرية بوصفها هدفًا على سبيل المثال، وقد هدّأت هذه البلدان أيضًا من الحركة لتزويد الخدمات البديلة للرعاية الأسرية التي من شأنها أن تمكّن من توظيف المزيد من النساء[52]. وعلى الرغم من أن هناك بالتأكيد ابتعاد عن نموذج الرجل المعيل، إلا أن هذا لم يُستعض عنه بنموذج اسكندنافي، حيث تأخذ الدولة على عاتقها إضفاء الطابع الاجتماعي على مهمات الأسرة ووظائفها. ويبدو أن حكومات اليوم تعتبر الأسرة أفضل محل يُعثر فيه على جوانب الرفاه الرئيسة، وأنه ينبغي دعم الأسرة نفسها وحمايتها. وهناك دليل على نزوع أسري (familism) جديد وأداتية جديدة. وعاد رخاء الأطفال إلى الصدارة مجددًا، ويُفسّر ذلك بصورة خاصة بحيثية التعليم المبكر وبناء رأس المال البشري[53]. في ما يشبه صورة طبق الأصل من تنشيط الراشدين، يُتوقع من الأطفال أيضًا أن يكونوا ناشطين في البحث عن التعلّم. فالطفولة غير المتعلمة تعني طفولة كسولة. وبدلًا من إبعاد الرعاية والرفاه عن كنف الأسرة، تعتمد البلدان نموذج حياة أسرية يتشاطر فيه أفراد الأسرة الرعاية تشاطرًا أفضل مع مجموعة من مزودي الرعاية من خارج الأسرة. إذًا، بينما يتم تشجيع النساء والرجال على

---

(52) J. Lewis, «Work/Family Reconciliation, Equal Opportunities and Social Policies: The Interpretation of Policy Trajectories at the EU Level and the Meaning of Gender Equality,» *Journal of European Public Policy*, vol. 13, no. 3 (2006).

(53) K. Scheiweand H. Willekens, eds., *Child Care and Pre-school Development in Europe: Institutional Perspectives* (Basingstoke: Palgrave, 2009).

أن يكونوا عاملين، تبقى الهرمية الجندرية وتقسيم العمل قائمَين وتُدعم الأسرة بوصفها مؤسسة الرعاية ومركزها. ومن ثم بدلًا من نموذج العامل الراشد، على نحو ما توقعت جاين لويس[54] (Jane Lewis)، يجري تعزيز ترتيب أسري ينطوي على ثنائية المعيل ومتخصّص جندريًا؛ وهكذا يبدو أن حبل النزعة المحافظة في السياسات الأسرية لا يزال متصلًا.

ونلتفت الآن إلى المجتمع المحلي بوصفه مصدرًا للرفاه.

المجتمع المدني، والدعم في المجتمع المحلي، والتكامل الاجتماعي

تشير عبارة «المجتمع المدني» عادة إلى تنظيمات تتوسط بين الدولة والأفراد[55]. ويشتمل المجتمع المدني على تجمّعات متنوعة مثل الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، وجمعيات رجال الأعمال، والهيئات الخيرية، والمجموعات الدينية والرياضية والثقافية. وفي حين تُتَصوّر تنظيمات المجتمع المدني بأنها مستقلة عن الدولة، فإن أنواع نشاطها موجهة غالبًا إلى تحقيق المصلحة العامة. وهي تردد أصداء المُثُل الديمقراطية وتُعتبر عمومًا منتجة للرفاه، ليس أقلّها من حيث قدرتها على التعبير، وتوفير الاحترام للأفراد والمجموعات، وحشد «المقاومة» لبنية السياسة الرسمية ومصالحها. وهناك أيضًا جانب آخر لتنظيمات المجتمع المدني هو أن كثيرًا منها يشترك بفاعلية في تقديم الخدمات. ونظرًا إلى كونها معروفة بأنها القطاع الثالث أو قطاع التطوع والمجتمع المحلي، فهي تكوّن مجالًا مهمًا من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ففي المملكة المتحدة، مثلًا[56]:

---

(54) J. Lewis, «The Decline of the Male Breadwinner Model: Implications for Work and Care,» *Social Politics*, vol. 8, no. 2 (2001).

(55) R. Rose, *First European Quality of Life Survey: Participation in Civil Society* (Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2006).

(56) انظر: *ESRC Society Today Third Sector Engagement Strategy at: http://www.esrc.ac.uk/ESRCInfoCentre/KnowledgeExch/ESRCthirdsectorengagement.aspx*

انظر أيضًا: موقع مكتب القطاع الثالث في رئاسة الوزراء: http://www.cabinetoffice.gov.uk/third_sector.aspx

- في عام 2005 كان هناك أكثر من 169,000 جمعية خيرية عامة، وما بين 500,000 و900,000 من منظمات المجتمع المحلي. وقد بلغ إجمالي دخل الجمعيات الخيرية 31 مليار جنيه استرليني في عام 2005/ 2006.

- وظّف القطاع التطوّعي 611,000 شخص في عام 2005.

- ارتفع عدد الأشخاص الذين تطوّعوا رسميًا أو بشكل غير رسمي مرة واحدة في الأقل في الشهر من 18.4 مليونًا في عام 2001 إلى 20.4 مليونًا في عام 2005. وتقدّر قيمة التطوع الرسمي النقدية في بريطانيا العظمى بنحو 38 مليار جنيه استرليني في السنة.

- تواكبت الهبات الخيرية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، وبلغت نحو 9 مليارات جنيه في عام 2005/ 2006.

- تقدر الأبحاث المنصبة على الأعمال الخيرية أن الإيرادات قد ارتفعت من 16 مليار جنيه تقريبًا في عام 1997 إلى أكثر من 27 مليارًا في 2004/ 2005 وازدادت القوى العاملة بنحو الخُمس.

- قُدّر إجمالي إيرادات نحو 55,000 مشروع اجتماعي بنحو 27 مليار جنيه، أو بنسبة 1.3 في المئة من إجمالي إيرادات الشركات التي توظف عاملين. وقُدّرت المساهمة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بـ8.4 مليار جنيه.

يشير أحد استطلاعات يوروبارومِيتر (Eurobarometer) والذي نُفِّذ في عام 2004 (والمذكور في مؤلّف روز)[57] إلى أن الانخراط في أنواع النشاط التطوعي واسع الانتشار جدًا في الاتحاد الأوروبي. فقد أكّد نحو 45 في المئة من الناس مشاركتهم في مثل تلك الأعمال. يقع سكان الاتحاد الأوروبي ضمن ثلاث مجموعات: 55 في المئة لا ينتمون إلى أي تنظيم، و25 في المئة ينتمون إلى تنظيم واحد بعينه، والـ20 في المئة الباقون ينتمون إلى تنظيمين أو ثلاثة. والنوادي الرياضية هي النموذج الأكثر شيوعًا من العضوية التنظيمية، وقال خمس المستطلَعين إنهم أعضاء في منظمة ترفيهية. أما المنظمات التعليمية/ الفنية، والنقابات العمالية، والمنظمات الدينية فهي ثاني أكثر نوع من حيث شيوع

(57) T. Bahle, ibid.

الانخراط فيها، وقال نحو 10 في المئة من المستطلعين إنهم ينتمون إلى تلك الأنواع من المنظمات. وثمة أقلية مهمة من المنخرطين معنية بالسياسة مباشرة، وذلك إذا جمع المرء المنخرطين في الأحزاب السياسية، والمجموعات المهتمة بالمساعدة الدولية، والبيئة، وحقوق المستهلك وقضايا مثل حقوق النساء.

يتباين الانخراط في المنظمات الطوعية كثيرًا عبر أوروبا، ما يشير إلى وجود أعراف ثقافية وطنية من المشاركة أو عدم المشاركة. وتتمتع البلدان الاسكندنافية، حتى الآن، بأعلى مستوى من المشاركة - فالسويدي العادي عضو في ثلاثة تنظيمات مثلًا - في حين ينخفض المستوى في بلدان المتوسط وأوروبا الشرقية[58]. والمشاركة في المملكة المتحدة أعلى قليلًا من متوسط المشاركة في الاتحاد الأوروبي، حيث يصل المتوسط الوطني هناك مشاركة في عضوية واحدة لكل مواطن. ومن بين العوامل التي تؤثر كثيرًا في المشاركة في المنظمات الطوعية، مدى تصوّر أن الحكومة الوطنية شفافة وصادقة. كذلك تتأثر المشاركة بالطبقة الاجتماعية أو الخلفية التعليمية (فالمشاركة تكون أعلى بين الأفضل تعليمًا)[59].

كما رأينا في الفصل الثاني، كان عدد من المفاهيم قد انبثق في الدوائر الأكاديمية والسياسية لالتقاط الأفكار المتعلقة بالتكامل الاجتماعي، وحيوية المجتمع المحلي. وتحوّل هذه المقاربات الاهتمام إلى عمليات الدمج والانفصال الاجتماعية والمجتمعية؛ فشواغل العيش المادي قد حلّت محل قضايا العلاقات الاجتماعية، والأنظمة المعيارية، وعمليات المشاركة.

ويمثل الاستبعاد الاجتماعي إحدى طرائق مقاربة التكامل الاجتماعي والمجتمع المحلي، كونه إحدى آليات توليد الرفاه. وقد انبثق مفهومه للرفاه جزئيًا بأي حال من نقد الدولة، خصوصًا في ما يتعلق بالفقر[60]. ويُزعم غالبًا

---

(58) المصدر نفسه.

(59) المصدر نفسه.

(60) Vobruba [2000], referred to in: D. Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice* (London: Routledge, 2006), p. 115.

أن الاستبعاد الاجتماعي مفهوم أسمى من الفقر؛ فأبعاده أكثر تعددًا، وهو أكثر دينامية في تركيزه على العمليات (بدلًا من النتائج التي تعدُّ تركيزًا اختصّ به كثير من أبحاث الفقر)، وهو مفهوم اجتماعي أكثر منه اقتصادي أو مادي، كما أنه أكثر علائقية (مقارنة بالنزوع التوزيعي)[61]. مع ذلك، فمن غير الملائم على الأرجح مقارنتهما بهذه الطريقة، لأن المفهومين ينشآن من مجموعتي أفكار مختلفتين. فالفقر مفهوم اقتصادي جرى توسيعه ليضمّ مجموعة مدلولات أميل اجتماعيًا، في حين أن الاستبعاد الاجتماعي هو في الأصل والجوهر مفهوم عن العلاقات الاجتماعية والعضوية الاجتماعية[62]. مع ذلك، فإن مفهوم تاونسند (Townsend) للفقر، بوصفه عدم قدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقًا للقواعد والمعايير المعاصرة، جسر بين المقاربتين[63].

من العناصر المحددة للاستبعاد الاجتماعي بوصفه مفهومًا أو مقاربة، عنايته بالمشاكل الاجتماعية وعدم المساواة، بل ودلالته على تراكم مختلف ظروف الغبن، بكل ما ينطوي عليه ذلك من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى ثقافية. بناء على ذلك، يسعى هذا المفهوم إلى فهم مدى تداخل الأنواع المختلفة من الحرمان وتراكمها بمرور الوقت، لا سيما في بيئة مجتمع المخاطر (risk society). كما يوضّح فيليبس[64] (Phillips) أن هناك نطاقًا واسعًا من الأسباب المحتملة التي ينطوي عليها الاستبعاد الاجتماعي. غير أن النقد المنهجي أو المجتمعي أمر أساسي؛ إذ كيف تتقاعس جوانب النظم الاجتماعية الرئيسة عن منع الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين، أو كيف تعمل في الواقع على إحداثهما ومفاقمتهما؟ وتظهر الدولة خصوصًا في الواجهة بالنسبة إلى هذه الانتقادات. وقد يكون النظام الديمقراطي

(61) المصدر نفسه، ص 107.

(62) H. Silver, «Social Exclusion and Social Solidarity: Three Paradigms,» *International Labour Review*, vol. 133, nos. 5/6 (1994).

(63) M. Rustin and V. Rix, «Anglo-Saxon Individualism and its vicissitudes: Social Exclusion in Britain,» in: P. Chamberlayne, ed., *Social Strategies in Risk Societies* (London: University of East London, SOSTRIS Working Paper 1, 1997).

(64) D. Phillips, *Quality of Life Concept, Policy and Practice*, p. 118.

والقانوني، وسوق العمل، ونظام الرفاه والأسرة والمجتمع المحلي، ضالعة جميعها في الاستبعاد الاجتماعي.

إمبيريقيًا، يميل الاستبعاد الاجتماعي إلى أن يفضي إلى دراسة الفقراء والمهمشين. وتراعي الدراسات في الإجمال مدى معاناة المحرومين اقتصاديًا من أشكال متعددة من الحرمان الاجتماعي. إن الفكرة التي لها صلة بهذا المفهوم من المنظور الحالي هي فكرة الاندماج في المجتمع المحلي والارتباط به. وقد حدّدت بونكي[65] فكرة الاندماج من الناحية الإجرائية بأنها شعور بالقبول والتقدير ومشاعر الاندماج والمشاركة والانتماء، ووجدت أن أغلبية الناس يشعرون بالاندماج عبر بلدان الاتحاد الأوروبي، على الرغم من احتمال أن يكون هناك إحساس بالانتماء لدى شعوب الدول الأعضاء الخمس عشرة الأصلية، أكبر منه لدى شعوب الدول الأعضاء الجديدة من أوروبا الشرقية والبلطيق والبلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ففي سلوفينيا وبلغاريا مثلًا، عبّر نحو 40 في المئة و24 في المئة من الناس على التوالي عن مشاعر الاستبعاد، في حين أن مشاعر الاحترام والاندماج الاجتماعي هي الأوسع انتشارًا في البلدان الاسكندنافية مقارنة بأي بلد آخر. فمستوى الدخل وامتلاك وظيفة يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالإحساس بالانتماء في كل البلدان، ويقل احتمال الشعور بالانتماء إلى المجتمع لدى أناس لا يمكنهم الاعتماد على أسرهم وشبكة دعم أخرى، فكلما كان الدعم الاجتماعي أكثر موثوقية، رأى الناس أنفسهم أعضاء مجتمع محترمين. والإحساس بالانتماء عمومًا أوسع انتشارًا في بلدان الوفرة، لكن الفجوة في الإحساس بالانتماء بين الميسورين اقتصاديًا والفقراء هي فجوة أصغر في البلدان الأقل وفرة. ويقال إنه في الدول المزدهرة - حيث لا تعاني من الصعوبات المادية إلا أقلية صغيرة فقط - يكون الناس أكثر ميلًا إلى اعتبار الفشل الشخصي، وليس المعوقات الهيكلية هو الذي يفسر مشكلتهم، وهذا من شأنه أن يغذي شعورهم بأنهم دخلاء[66]. لكن الإحساس

(65) P. Böhnke, «Are the Poor Socially Integrated? The Link Between Poverty and Social Support in Different Welfare Regimes,» *Journal of European Social Policy*, vol. 18, no. 2 (2008a).

(66) المصدر نفسه، ص 137.

بالانتزاع من الأسرة يعدُّ إلى حدٍّ بعيد أقوى مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي الذاتي. وحيث تغيب مثل هذه الشبكات الاجتماعية، تعوّض عنها الخدمات التي تقدّمها دولة الرفاه.

خلاصة

في حين أننا لم نستطع أن نوضّح في هذا الفصل سوى كيف يمكن أن تكون الأسرة والمجتمع المحلي منتجين للرفاه، يساعد النقاش في تصوير هذين المجالين متعدّدَي الأبعاد بطريقة مختلفة عما يُقدَّمان به عادة. وللأسرة بوصفها مجموعة علاقات وفعاليات اجتماعية جوانب عدّة مرتبطة بالرفاه؛ فهي تنتج الرفاه مباشرة عبر العون المتصل بالرعاية، وتغذية العلاقات الشخصية، وتؤثر في الرفاه بنحو غير مباشر بفضل مدى انخراطها في إدارة الدخل، وإعادة التوزيع، كما توجّه الموارد المادية (الأموال الفعلية المتبادلة بصفة منتظمة أو الأصول التي تُنقل عبر الإرث مثلًا). ولها أيضًا معنى في كونها تنتج الرفاه المادي بفضل أنواع النشاط التي تنخرط فيها، وتضم أنواعًا عدة من الأعمال غير المأجورة. وعلى الرغم من أن تلك لا تحمل عادة قيمة نقدية، إلا أنها ذات أهمية اجتماعية واقتصادية بالغة بحد ذاتها حين تُحسب بمعيار نقدي. وتُنتج الأسر أيضًا موارد لامادية وتُتناقل عبرها؛ إذ إننا نشير إلى مشاعر الأمان والدعم وأيضًا إلى موارد «أصلب» نوعًا ما مثل المعرفة والصلات الاجتماعية. والنقطة الأساس عمومًا هو الدور الكبير الذي تؤدّيه الأسرة في إنتاج الرفاه وتأمينه.

تسهم أنواع نشاط المجتمع المحلي، وعلاقاته أيضًا، في منح الرفاه بطرائق عدة؛ فكثيرًا ما تنخرط في تقديم الخدمات مثلًا (على الرغم من أن قياس هذا قد يكون صعبًا)، وتكون أنواع النشاط هذه موضع مشاركة وانخراط. وفي هذا الشأن، تمثل موردًا من موارد رأس المال الاجتماعي، خصوصًا بمعنى تحسين العلاقات الاجتماعية وجودة الحياة.

الفصل السابع

خاتمــة

لهذا الكتاب أهداف رئيسة ثلاثة: تعريف معنى الرفاه وأهميته باعتباره مفهومًا؛ واستكشاف الرفاه بوصفه محور نقاش فلسفي وتنظيمًا سياسيًّا؛ وتعريف الرفاه باعتباره جانبًا من جوانب مساعي الناس الفردية، وجهدهم الجماعي ومؤسساتهم المشتركة.

كان جوهر المهمة الأولى فحص الرفاه بوصفه فكرة وموضوع تفكير نظري، وقد قورب ذلك بتتبّع أصول الرفاه وخلفيته التاريخية، وبمحاذاته مع مفاهيم ومقاربات أخرى. وفي حين أنه يُستخدم بطرائق عامة جدًا في الخطاب الشعبي، فإن تاريخ الرفاه في العلوم الاجتماعية يقع ضمن مجموعات معينة من الدراسات. ففي الاقتصاد الكلاسيكي الحديث مثلًا، يشير الرفاه إلى المنافع أو المتعة التي تولدها التبادلات المستندة إلى السوق. أما في الفلسفة وعلم السياسة فقد طُورت فكرة الرفاه باعتبارها مبدأ أخلاقيًا موضع نقاش، وبؤرة تنظيم سياسي. وفي وقت مبكر من سيرة التخصّصات في السياسات الاجتماعية والعمل الاجتماعي، كان الرفاه يعني ضمنًا مشكلات اجتماعية، وفاعلية المؤسسات الاجتماعية، والاستجابات المنظمة الأخرى للعوز. وفي ظل رؤيته من دون خلفيات، تتصف الدلالات الأصلية لهذا المفهوم بأنها شديدة الوضوح في ما يخص الموارد المادية والمؤسسات والممارسات التي تتحكّم بالوصول إلى الموارد والمعونة الاجتماعية. كذلك ينسجم الرفاه بوصفه

مفهومًا مع المسارات بمرور الوقت، وكيف يُبلي الناس مع تقدّمهم في العمر. وسوف يتأكد تركيز هذا المفهوم الواضح على الشروط الموضوعية في وقت يضمحل فيه شأن العوامل البنيوية الاجتماعية نظريًا وبحثيًا، مع أنه يُعَوَّل عليها كثيرًا في حياة الناس اليومية. إضافة إلى هذا، فإن لمفهوم الرفاه نفوذًا على المستويين الكلي والجزئي ويفيد كثيرًا في استكشاف الصلات بينهما (بين التنظيم الاجتماعي للدولة والسلوك الفردي مثلًا). وفوق ذلك كله، يفيد الرفاه من طبيعة الانقسامات الاجتماعية والمواقف الفلسفية والسياسية المتعارضة في شأن طريقة معالجة تلك الظواهر وغيرها.

مع ذلك، طغى بعض المفاهيم الأخرى على الرفاه، لا سيما في السنوات الأخيرة، من جانب مفهومي الرخاء والقدرات. ومن شأن هذين المفهومين أن يرتّبا الأولوية على التوالي لمشاعر وتوجّهات الأفراد الذاتية ولقدرتهم على الفعل. وهذان هما المفهومان السائدان الآن، بخلاف أحد المفاهيم البديلة الأخرى التي أوردناها أيضًا - ألا وهو مفهوم الرعاية - والذي لا يزال على هامش التفكير التقليدي، على الرغم من استخدامه على نطاق واسع في الدراسات النسوية وبعض الخدمات الاجتماعية والصحة. يبدو مفهوما الرخاء والقدرات جذّابين، بسبب إشارتهما إلى الشخصانية والذاتية من جهة، وإلى الفاعلية والإنجاز (بدلًا من الموارد) من جهة أخرى. وتستحق الأسباب المفضية إلى احتجاب الرفاه عنا تحليلًا، لأنها تخبرنا شيئًا مهمًا عن الدراسات الأكاديمية المعاصرة؛ إذ يبدو مفهوم الرفاه بليدًا جدًّا بالنسبة إلى مقاربات الفاعلية، وموجّهًا تمامًا إلى مورد الرزق، وينطوي على الحد الأدنى بالنسبة إلى أولئك الباحثين عن خصوبة الحياتَين الداخلية والخارجية ولامحدوديتهما في العالم المتقدم جدًا. ونظرًا إلى الانعطافة الفردية الكبيرة في الدراسات، يبدو مفهوم الرفاه مقيدًا بنيويًا تمامًا وموجهًا إلى المستوى المادي فحسب. أما الانتقال فهو جزئي فقط نتيجة الجاذبية المتأصلة في المفاهيم الأخرى، وضعف مفهوم الرفاه حين مقارنته بها. ومن المهم أيضًا الإشارة إلى «فساد» الرفاه بوصفه مصطلحًا؛ فقد تحول سجله العام السائد، خصوصًا في الولايات المتحدة، إلى التركيز على سلوك أولئك الذين يتلقون الإعانات الحكومية،

والتي فُسّرت بطريقة خاصة وسلبية. وهناك أيضًا حقيقة أن الرفاه مفهوم غير مكتمل، وإزاء هذا كنا قد اقترحنا في هذا الكتاب أنه سيكون مفيدًا توسيع هذا المفهوم على أساس رؤى ثاقبة من الدراسات الجديدة.

يتمتّع بعض المفاهيم الأحدث (كالرخاء والاستبعاد الاجتماعي) بمواطن قوّة كان مفهوم الرفاه قد صمت تجاهها؛ فقد كان مفهوم الرخاء قد أكّد العلاقات بين الأشخاص، والصلات بين المشاعر والظروف المحيطة مثلًا، في حين هدف مفهوم الاستبعاد الاجتماعي إلى مقاربة أكثر تمحورًا حول الفاعل عند التركيز على مدى انخراط الناس في مجموعة من أنواع النشاط والعلاقات (لا سيّما تلك التي تُعتبر جوهرية في المجتمع). مع ذلك، لا يُعد أيٌّ من المفاهيم الجديدة وحده أسمى من الرفاه، وهذا صحيح بمعنيين: **أولًا** لكونها تعاني جميعها عيوبًا ولوجود جوانب تقصر عن معالجتها، **وثانيًا** لأنها ضعيفة نسبيًا في موضوع الاحتفاظ بالموارد وتلبية الحاجات الجماعية. يبدو الرفاه على وجه الخصوص متفوقًا على مفاهيم مثل الرخاء الذاتي والسعادة، وهذان المفهومان الأخيران ضحلان اقتصاديًا وسياسيًا؛ إذ يبالغان في تركيزهما على عقليات الأفراد، ويتصوّران العوامل الاجتماعية أساسًا على أنها أوضاع خلفية تؤثر في الأداء الفردي.

في ضوء ما سبق، هناك آراء أصيلة في بعض الدراسات الجديدة تُبرز فعلًا مخاطر المبالغة في التركيز على الحالة المادية، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي. وبأخذنا ذلك في الاعتبار، كنا قد سعينا إلى تطوير مفهوم الرفاه ليكتسب شكلًا علائقيًا واجتماعيًا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على صلاته الأصلية بالبنية الاجتماعية، وتوزيع الموارد المادية. واقترحنا من ثم توسيع مفهوم الرفاه ليضمّ جانبًا علائقيًا، وهذا يعني أن يُغرس فيه اهتمام بالرعاية، بوصفها نشاطًا وتوجّهًا وعناية بالمدى الذي يكون الناس فيه مشاركين في مجالات عدة. وتشتمل المبررات التي نقدمها لهذا التوسيع في مفهوم الرفاه على ما يلي: **أولًا**، إن استخدام الرفاه بوصفه إطارًا يتيح للمرء فهم الجوانب الجوهرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. **ثانيًا**، يتيح إمكان النفاذ إلى الاعتراضات الرئيسة في النقاش الفلسفي والسياسي. **ثالثًا**، يقود مفهوم

الرفاه الموسّع إلى قراءة محسنة لبنية الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومدى فائدته في تشكيل ملامح حياة الناس اليومية ومسالكها. باختصار، يتيح مفهوم الرفاه الاطلاع على السياقات المنهجية للرخاء الإنساني (بمفهومه الواسع).

كان القصد الثاني للكتاب دراسة الرفاه بوصفه موضوع نقاش فلسفي، وهدفًا للعمل والتنظيم السياسيين. في هذا الشأن، أظهرت فصول النصف الثاني من الكتاب كيف ينسجم الرفاه مع المواقف الفلسفية المختلفة، وكيف كان - خصوصًا في مظهر دولة الرفاه - مثار اهتمام التنظيم الحكومي/ المجتمعي في العالم المتقدم. إن الرفاه في الواقع فكرة استقطابية، أي مواقف تتنوع على نحو واسع لدى تناولها المدى الذي ينبغي أن يُفهم الرفاه فيه، باعتباره متعلقًا بالأفراد أو بالحياة الجماعية عمومًا، ومدى كون الرفاه أرضية شرعية تُفتح على أساسها أبواب الخزانة العامة. تسند نطاقَ المواقف، من ناحية، وجهاتُ نظر ذات توجه ليبرالي وليبرالي جديد (neo-liberal)، ترى أن الرفاه هو في المقام الأول ظاهرة تحدث على المستوى الفردي، وأفضل وسيلة لتأمينه تمر عبر نشاط السوق. ومن ناحية أخرى، هناك وجهات نظر اشتراكية تعتبر الرفاه جماعيًا بطبيعته، ومحلًا مشروعًا لنفقات الموارد العامة ولتنظيم الدولة ونشاطها. وقد ركّز النقاش بصورة خاصة على الإصلاح أساسًا لأنه كان بارزًا جدًا (فقد سبق الأزمة الأخيرة بعقدين أو أكثر). كان الرفاه مركزيًا في مشروعات الإصلاح، وقد كان في صميم التغير الأيديولوجي من حيث تغيير المواقف في شأن الرفاه الجماعي، وأيضًا التغير العملياتي لجهة الكيفية التي يتغيّر بها تنظيم الرفاه في الواقع عبر مجموعة من البلدان.

إن قصر نظر رؤى الإصلاح الحالية لهو مثير للعجب. فالخطابات الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) هي المهيمنة، وتبدو أنها الفهم الشائع أو الحسّ المشترك الذي يحكم حقبتنا وهي تتغلغل في حياتنا بطرائق لا يمكننا حتى إدراكها[1]. وفي حين يرى الفهم السائد الليبرالية الجديدة مجموعةَ

---

(1) R. Connell, «Understanding Neoliberalism,» in: S. Braedley and M. Luxton, eds., *Neoliberalism and Everyday Life* (Quebec: McGill-Queen's University Press, 2010), p. 22.

سياسات اقتصادية، فإن مقصد المشروع العام لها هو توطيد استقرار السوق، بل توسيع الرأسمالية والسوق قدر المستطاع أيضًا. وعندما يتعلق الأمر بالرفاه ودولة الرفاه، تسعى الليبرالية الجديدة إلى دمج عمليات الدولة والسوق على نحو وثيق، وإلى حشد الدولة لمصلحة برامج السوق وإلى إعادة تكوين الدولة وفقًا لشروط السوق(2). في ما يخص تنظيم الرفاه في الحياة الواقعية، يُترجم هذا إلى مزيد من التسليع للرفاه المنظم - بإخضاعه أكثر فأكثر إلى التعاقد والتزويد بواسطة المصالح التجارية - ومزيد من الخصخصة للسلع الجماعية والأهداف الجماعية. لقد تحول ما كان طوال ثلاثين عامًا أو نحو ذلك بعد الحرب العالمية الثانية طرف الإسناد الثاني - وهو الديمقراطية الاجتماعية - ليصبح أقرب إلى الليبرالية الجديدة، وينحو بالتالي إلى تضييق رقعة الإصلاح. في العقود الأخيرة خصوصًا، كانت أحزاب يسار الوسط (ما يدعى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية) منخرطة في المشروع الليبرالي الجديد قدر انخراط أحزاب اليمين تقريبًا. فقد انخرط كلاهما فورًا في مشاريع التحرير [من القيود الحكومية] وتدابير أخرى لإنشاء نظام مالي يعمل فيه الفاعلون الرئيسون (كالشركات الدولية) من دون رقابة عامة تقريبًا. وفي حين سعيا إلى توفير شبكة أمان دنيا، وحاولا إنجاز «مشروعات قائمة على المحسوبية» (مثل دعم حزب العمال الجديد للأسرة في المملكة المتحدة)، كان لهما دور فعال في تقويض أسس دولة رفاه ما بعد الحرب. ونشير في هذا الصدد إلى كليتون في الولايات المتحدة، وبلير وبراون في المملكة المتحدة، وشرودر في ألمانيا. ولأن الديمقراطية الاجتماعية كانت طرفًا في الظروف التي أفضت إلى الأزمة الراهنة، أضحت تفتقر إلى الشرعية والأفكار أيضًا باعتبارها مشروعًا بديلًا اليوم. وبالفعل، فإن الأزمة الاقتصادية هي أيضًا أزمة ديمقراطية اجتماعية(3).

مع ذلك، فمن المهم عدم المبالغة في تقدير مدى التغيرات من حيث

---

(2) R. C. Fording, S. F. Schram and J. Soss, «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State,» *APSA 2009 Toronto Meeting Paper* (available at: http://ssrn.com/abstract=1449997, accessed: 18 July 2010).

(3) M. Ryner, «An Obituary for the Third Way,» *Eurozine* (27 April 2010).

برامج دولة الرفاه وإنفاقها. وفيما لا يوجد شك في أن رواية فشل دولة الرفاه واستحقاقها اللوم هي المهيمنة اليوم، يبدو واضحًا أيضًا أن احتمال أن تتغيّر دولة الرفاه بالأيديولوجية أو السياسة وحدهما مستبعد أيضًا، على المدى القصير بأيّ حال. ويظهر التحليل المُقدّم في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب أن دولة الرفاه شكل من أشكال التنظيم المجتمعي، وليست كينونة سياسية أو أيديولوجية فحسب. ومن ثم فهي مدمجة مؤسسيًا على نطاق واسع، وجزء مهم من توقعات الجمهور وبنيان الحياة اليومية. ولو لم تكن موجودة، لكان علينا ابتكارها. وبالفعل، يستطيع المرء قراءة بعض التطوّرات في الولايات المتحدة من قبيل تشجيع امتلاك المنازل، وتحسين أنماط العيش للفقراء العاملين ولأصحاب الدخول التي تقع بين المتدنية والمتوسطة عن طريق زيادة الإقراض، كما يشير إلى انتشار الحاجة إلى وضع عناصر بنيان الرفاه في موضعها. وفي حين لا تُعد مصادفة إن أُنجز هذا عبر زيادة ربحية القطاع المالي ونفوذه وتوريط المقترضين بالديون، فإن هناك شيئًا آخر أيضًا في هذا الصدد يتعلق باستبدال دولة رفاه متهالكة وحاجة الناس إلى الأمن.

يقودنا هذا إلى الهدف الثالث من الكتاب: تعريف الرفاه إمبيريقيًا. فعلى الرغم من الإعاقة الناجمة عن الافتقار إلى البيانات، كان القصد من التحليلات المنفّذة، خصوصًا في الفصلين الخامس والسادس، البحث في بعض أبعاد الرفاه بوصفه اهتمامًا يوميًا في الوقت الحالي. وقد أردنا إظهار أن الرفاه بالمعنى الواسع المقدَّم هنا، هو طريقة مجدية من طرائق فهم جوانب الحياة الواقعية، وأنه يوضّح مجموعة من الممارسات والعمليات والمؤسسات القائمة. وباختصار، يمكن تتبُّع الرفاه إلى الأهداف الأساسية لمدى فاعلية الإنسان بشأن العون بصورة خاصة. لكن يبدو واضحًا من التحليلات الإمبيريقية أن توفير الرفاه ليس حكرًا على أي مجال أو ميدان معين، إنما يستند إلى تفاعل أربعة مجالات (في الأقل): الأسرة، والدولة، والسوق، والمجتمع المحلي. فهناك تفاعل مفعم بالنشاط يشمل أشكالًا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية.

في حين تهدف التحليلات في هذا القسم من الكتاب أساسًا إلى عرض بعض تطبيقات الرفاه باعتباره إطار تحليل، فإنها [أي التحليلات] تكشف أيضًا عن بعض الجوانب الرئيسة لمدى ما أُنجز من رفاه على أيدي عامة السكان. وقد كُشف بشكل خاص عن حدود السوق: البطالة، تدني الأجور، ظروف سيئة لكثير من العاملين، إضافة إلى انعدام أمان واسع النطاق في مدة الخدمة واحتمالات الترقية. كما أن حدود دولة الرفاه واضحة بدورها: معدلات الفقر التي تتّسع كثيرًا وتنمو، وتزايد الدخل وغيره من أشكال انعدام المساواة، وانخفاض احتمالات تحسين موقع المرء الاجتماعي - الاقتصادي. لكن تلك لم تكن ما دفع إلى توسيع دولة رفاه ما بعد الحرب في أوروبا لأجل أن تفعله؛ فلقد انكسرت الحلقة الحميدة التي يرتبط فيها النمو الاقتصادي بالتحسّن التدريجي في عدد من مؤشرات الرفاه. ووفقًا لما صاغه ويلكنسون وبيكيت[4] حين قالا: «لقد أنهى النمو الاقتصادي الذي كان يعدُّ حتى الآن المحرك الرائع للتقدّم في البلدان الثرية، عمله... لقد وصلت شعوب البلدان الثرية إلى نهاية رحلة تاريخية طويلة»، فنحن الآن إذًا عند لحظة مصيرية (لحظة أخرى). وفي النهاية، أود توضيح نقطتين.

أولًا، لقد اقترح بعض المعلقين أن الثقافة، لا الاقتصاد ولا السياسة، هي التي ستؤطر التغيرات في الجيل الآتي من التغيير في دولة الرفاه[5]. يقترح رودجر (Rodger) مثلًا أن السياسة والاقتصاد لم يعودا القوتين البارزتين اللتين تكوّنان تفكيرنا عن السياسة الاجتماعية لأن الثقافة، لا سيّما منها القيم، وأنماط العيش والاختيارات العاطفية في شأن رعاية الآخرين ورفاههم هي التي تؤطر الطريقة التي تنظّم بها المجتمعات تزويد الرفاه، والدلالة التي يربطونها به. وإنني أميل إلى الاختلاف مع هذا الرأي، وأقترح أننا كلما مضينا قدمًا، بقي الرفاه مسألة متعلقة بالحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما كان دائمًا.

---

(4) R. Wilkinson and K. Pickett, *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better* (London: Allen Lane, 2009), pp. 5-6.

(5) J. J. Rodger, *From a Welfare State to a Welfare Society: The Changing Context of Social Policy in a Postmodern Era* (Basing-stoke: Macmillan, 2000).

وبوصفنا محللين، ينبغي أن نحافظ على ربط التطورات الاقتصادية والسياسية بالمجتمع.

ثانيًا، عندما نفكر في المستقبل، فسيكون من الحكمة أن نتذكر أن كلًا من الرفاه ودولة الرفاه له محاولات إعادة تفسير خيالية عدّة[6]. ويتمثل الوهم الرئيس، كما يقول ديكن[7] (Deakin)، في وهم التقدم العلماني، وهو في الأساس فكرة مجتمع عضوي يتطوّر ويتكيف ويستخدم الخبرات السابقة ليتعلم منها ويحسّن المعونة. ويتمثل الوهم الثاني في الاستقرار؛ فعندما تُحدد مقاييس تبقى على حالها ولا تكون عُرضة لتغيرات زلزالية. كلا هذين الوهمين محافظ في الأصل، حيث يستندان إلى اعتقاد مفاده أن أفضل مستقبل يكمن في الماضي، وكلاهما مخطئ. فقد أظهرت التحليلات التي أجريت في هذا الكتاب أن السياسات إبان السنوات الخمسين الماضية، قد راوحت مكانها على أرضية الرفاه، وأن أي إجماع كان قصير الأجل نسبيًا، لا سيّما أن الإجماع في شأن دولة الرفاه بوصفها شكلًا مرغوبًا فيه من التنظيم لم يعد ثابتًا، وإن لم يُتراجع عنها، وذلك نتيجة لهجمة الليبرالية الجديدة عليه. كل هذا يعني أن من سوء النصح التقليل من مدى مركزية المسائل حول تفصيلات الرفاه ودلالته، بدلًا من وجودها على هوامش السجال السياسي في المستقبل.

(6) N. Deakin, *The Politics of Welfare Continuities and Change* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1994), pp. 51-54.

(7) المصدر نفسه، ص 52.

المراجع

Books

A. Etzioni (ed.). *The Essential Communitarian Reader*. Oxford: Rowman and Little field, 1998.

Alber, J., T. Fahey and C. Saraceno (eds.). *Handbook of Quality of Life in the Enlarged European Union*. London: Routledge, 2008.

_______ *Handbook of Quality of Life in the Enlarged European Union*. London: Routledge, 2008b.

Alcock, P. *Social Policy in Britain: Themes and Issues*. Basingstoke: Macmillan, 1996.

_______ [et al.] (eds.). *Welfare and Wellbeing Richard Titmuss's Contribution to Social Policy*. Bristol: Policy Press, 2001.

_______, A. Erskine and M. May (eds.). *The Students' Companion to Social Policy*. Oxford: Blackwell, 1998.

Anderson, R. [et al.]. *Second European Quality of Life Survey Overview*. Luxembourg: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2009.

Atkinson, A. [et al.]. *Social Indicators: The EU and Social Inclusion*. Oxford: Oxford Uni-versity Press, 2002.

Baker, J. [et al.]. *Equality: From Theory to Action*. Basingstoke: Palgrave, 2004.

Baldwin, S., C. Godfrey and C. Propper (eds.). *Quality of Life Perspectives and Policies*. London: Routledge, 1990.

Barry, N. *Welfare*. Buckingham: Open University Press, 1990.

______ *Welfare*. 2nd ed. Milton Keynes: Open University Press, 1999b.

Beauvais, C. and J. Jenson. *Social Cohesion: Updating the State of the Research, CPRN Discussion Paper F22*. Ottawa: Canadian Policy Research Networks, 2002.

Beck, U. *Risk Society: Towards a New Modernity*. London: Sage, 1992.

______ and E. Beck-Gernsheim. *The Normal Chaos of Love*. Cambridge: Polity, 1995.

Becker, G. S. *A Treatise on the Family*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

Ben-Arieh, A. and J. Gal (eds.). *Into the Promised Land Issues Facing the Welfare State*. Westport, CT: Praeger, 2001.

Berkman, L. and I. Kawachi (eds.). *Social Epidemiology*. New York: Oxford University Press, 2000.

Beveridge Report. *Social Insurance and Allied Services, Cmd 6404*. London: HMSO, 1942.

Bianchi, S. M., J. P. Robinson and M. A. Milkie. *Changing Rhythms of American Family Life*. New York: Russell Sage Foundation, 2006.

Blanden, J., P. Gregg and S. Machin. *Intergenerational Mobility in Europe and North America*. London: Centre for Economic Performance, London School of Economics, 2005.

Bleses, P. and M. Seeleib-Kaiser. *The Dual Transformation of the German Welfare State*. Basingstoke: Palgrave, 2004.

Blome, A., W. Keck and J. Alber. *Family and the Welfare State in Europe Intergenerational Relations in Ageing Societies*. Cheltenham: Edward Elgar, 2009.

Böhnke, P. *First European Quality of Life Survey: Life Satisfaction, Happiness and Sense of Belonging*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2005.

Bradshaw, J. (ed.). *Social Security, Happiness and Wellbeing*. Antwerp: Intersentia, 2008.

_______ *Social Security, Happiness and Well-being*. Antwerp: Intersentia, 2008b.

Braedley, S. and M. Luxton (eds.). *Neoliberalism and Everyday Life*. Quebec: McGill-Queen's University Press, 2010.

Brandt, R. B. (ed.). *Social Justice*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1962.

Breen, R. (ed.). *Social Mobility in Europe and the USA*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Brewer, M. [et al.]. *Poverty and Inequality in the UK: 2009, IFS Commentary 109*. London: Institute for Fiscal Studies, 2009.

Bruni, L. and P. L. Porta (eds.). *Economics and Happiness: Framing the Analysis*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Bulmer, M., J. Lewis and D. Piachaud (eds.). *The Goals of Social Policy*. London: Unwin Hyman, 1989.

Burchell, G., C. Gordon and P. Miller (eds.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Byrne, D. *Social Exclusion*. 2nd ed. Milton Keynes: Open University Press, 2005.

Carers UK Valuing Carers. *Calculating the Value of Unpaid Care*. London: Carers UK, 2007.

Castles, F. G. [et al.] (eds.). *The Oxford Handbook of the Welfare State*. Oxford: Oxford University Press, 2010.

Castles, F. G. [et al.] (eds.). *The Oxford Handbook of the Welfare State*. Oxford: Oxford University Press, 2010.

Chamberlayne, P. (ed.). *Social Strategies in Risk Societies*. SOSTRIS Working Paper 1. London: University of East London, 1997.

_______, M. Rustin and T. Wengraf (eds.). *Biography and Social Exclusion in Europe Experiences and Life Journeys*. Bristol: Policy Press, 2002.

Clarke, J. *Changing Welfare, Changing States, New Directions in Social Policy*. London: Sage, 2004.

Clasen, J. *Reforming European Welfare States. Germany and the United Kingdom Compared.* Oxford: Oxford University Press, 2005.

Commission on Social Justice. *Social Justice.* London: Vintage, 1994.

Costabile, L. (ed.). *Institutions for Social Well-being: Alternatives for Europe.* Basingstoke: Palgrave, 2008.

Craig, G., T. Burchardt and D. Gordon (eds.). *Social Justice and Public Policy Seeking Fairness in Diverse Societies.* Bristol: Policy Press, 2008.

Daly, M. *The Gender Division of Welfare.* Cambridge: Cambridge University Press, 2000a.

_______ and K. Rake. *Gender and the Welfare State: Care, Work and Welfare in Europe and the USA.* Cambridge: Polity, 2003.

_______ and Leonard, M. *Against All Odds: Family Life on Low Income in Ireland.* Dublin: Institute of Public Administration, 2002.

Dani, A. A. and A. de Haan (eds.). *Inclusive States: Social Policy and Structural Inequalities.* Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/World Bank, 2008.

David, P. A. and M. W. Reder (eds.). *Nations and Households in Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramovitz.* New York: Academic Press, 1974.

De Swaan, A. *In Care of the State Health Care, Education and Welfare in Europe and the USA in the Modern Era.* Oxford: Oxford University Press, 1988.

Deacon, A. *Perspectives on Welfare.* Milton Keynes: Open University Press, 2002.

Deakin, N. *The Politics of Welfare Continuities and Change.* Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1994.

_______, C. Jones-Finer and B. Matthews (eds.). *Welfare and the State Critical Concepts in Political Science, 51, Welfare States and Societies in the Making.* London: Routledge, 2004.

Dean, H. *Social Policy.* Cambridge: Polity, 2006.

_______ *Understanding Human Need.* Bristol: Policy Press, 2010. Social Issues: Policy and Practice.

______ *Welfare Rights and Social Policy*. Harlow: Pearson Education, 2002.

Delhey, J. *Life Satisfaction in an Enlarged Europe*. Luxembourg: Office for Official Publication of the European Communities, 2004.

Devine, F. [et al.] (eds.). *Rethinking Class: Identities, Cultures and Lifestyles*. Basingstoke: Palgrave, 2005.

Doyal, L. and I. Gough. *A Theory of Human Need*. New York: Guildford Press, 1991.

Drake, R. F. *The Principles of Social Policy*. Basingstoke: Palgrave, 2001.

Drover, G. and P. Kerans (eds.) *New Approaches to Welfare Theory*. Aldershot: Edward Elgar, 1993.

Duménil, G. and D. Lévy. 2009. *The Crisis of Neoliberalism and U.S. Hegemony*. Accessed August 11, 2010. http://www.jourdan.ens.fr/levy/biblioa.htm.

Dwyer, P. *Welfare Rights and Responsibilities Contesting Social Citizenship*. Bristol: Policy Press, 2000.

Ellis, A. and K. Kumar (eds.). *Dilemmas of Liberal Democracies*. London: Tavistock, 1983.

Ellison, N. and C. Pierson (eds.). *Developments in British Social Policy*. Basingstoke: Macmillan, 1998.

Erikson, R. and J. Goldthorpe. *The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies*. Oxford: Clarendon Press, 1992.

Esping-Andersen, G. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Cambridge: Polity, 1990.

Etzioni, A. *The Spirit of Community: Rights, Responsibilities and the Communitarian Agenda*. London: Fontana, 1995.

European Commission. *Employment in Europe 2009*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2009b.

European Commission. *Joint Report on Social Protection and Social Inclusion 2009, Commission Staff Working Document, SEC (2009) 141, final*. Brussels: European Commission, 2009a.

Eurostat Combating. *Poverty and Social Exclusion: A Statistical Portrait of the European Union 2010*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2010b.

Fahey, T., B. Nolan and C. Whelan. *Monitoring Quality of Life in Europe*. Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2003.

Fawcett, H. and R. Lowe (eds.). *Welfare Policy in Britain: The Road from 1945*. Basingstoke: Macmillan, 1999.

Feder Kittay, E. *Love's Labour: Essays on Women, Equality, and Dependency*. New York: Routledge, 1999.

Finch, J. and D. Groves (eds.). *A Labour of Love*. London: Routledge & Kegan Paul, 1983.

Fitzpatrick, T. *New Theories of Welfare*. Basingstoke: Palgrave, 2005.

_______ *Welfare Theory*. Basingstoke: Palgrave, 2001.

Fives, A. *Political and Philosophical Debates in Welfare*. Basingstoke: Palgrave, 2008.

Foucault, M. *Madness and Civilization*. New York: Pantheon Books, 1985.

Fraser, D. *The Evolution of the British Welfare State*. 4th ed. Basingstoke: Palgrave, 2009.

_______ and A. Honneth. *Redistribution or Recognition? A Political-Philosophical Exchange*. London: Verso, 2003

_______ *Unruly Practices*. Cambridge: Polity, 1989.

Friedman, M. *Capitalism and Freedom*. Chicago: University of Chicago Press, 1962.

G. Drover and P. Kerans (eds.). *New Approaches to Welfare Theory*. Aldershot: Edward Elgar, 1993.

Gauthier, A. H. *The State and the Family: A Comparative Analysis of Family Policies in Industrialized Countries*. Oxford: Clarendon Press, 1996.

George, V. and P. Wilding. *Welfare and Ideology.* Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993.

Giddens, A. *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics.* Cambridge: Polity, 1994.

_______ *The Third Way: The Renewal of Social Democracy.* Cambridge: Polity, 1998.

Gilligan, C. *In a Different Voice.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

Glennerster, H. [et al.] (eds.). *One Hundred Years of Poverty and Policy.* York: Joseph Rowntree Foundation, 2004.

Goodin, R. E. *Reasons for Welfare: The Political Theory of the Welfare State.* Princeton: Princeton University Press, 1998.

Goodin, R. E., J. Le Grand and J. Dryzek, *Not Only the Poor: The Middle Classes and the Welfare State.* London: Allen and Unwin, 1987.

Gordon, D., R. Levitas and C. Pantazis (eds.) *Poverty and Social Exclusion in Britain.* Bristol: Policy Press, 2004.

Gough, I. and J. A. McGregor (eds.). *Wellbeing in Developing Countries: From Theory to Research.* Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Gough, I. *Lists and Thresholds: Comparing the Doyal-Gough Theory of Human Need with Nussbaum's Capabilities Approach.* WeD Working Paper 1. Bath: ESRC Group on Wellbeing in Developing Countries, 2003.

Gough, I. *The Political Economy of the Welfare State.* London: Macmillan, 1979.

Green, T. H. *Prolegomena to Ethics.* 5th ed. Oxford: Clarendon Press, 1906

Griggs, J. and R. Walker. *The Costs of Child Poverty for Individuals and Societies: A Literature Review.* New York: Joseph Rowntree Foundation, 2008.

Hacker, J. S. *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream.* New York: Oxford University Press, 2008.

Halpern, D. *The Hidden Wealth of Nations.* Cambridge: Polity, 2009.

Handler, J. F. and Y. Hasenfeld. *Blame Welfare, Ignore Poverty and Inequality*. New York: Cambridge University Press, 2007.

______ *The Moral Construction of Poverty Welfare Reform in America*. Newbury Park, CA: Sage, 1991.

Haworth, J. and G. Hart (eds.). *Well-being: Individual, Community and Social Perspectives*. Basingstoke: Palgrave, 2007.

Hay, J. R. *The Origins of the Liberal Welfare Reforms, 1906-1914*. London: Macmillan, 1975.

Hayek, F. A. *Law, Legislation and Liberty: The Mirage of Social Justice*. Chicago: University of Chicago Press, 1976.

Hayek, F. A. *The Constitution of Liberty*. Chicago: University of Chicago Press, 1960.

Held, V. *The Ethics of Care: Personal, Political, and Global*. New York: Oxford University Press, 2005.

Hills, J. [et al.]. *An Anatomy of Economic Inequality in the UK: Report of the National Equality Panel*. London: Government Equalities Office, 2010.

______, J. Le Grand and D. Piachaud (eds.). *Understanding Social Exclusion*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

______, R. Smithies and A. McKnight. *Tracking Income: How Working Families' Incomes Vary through the Year, CASEreport 32*. London: London School of Economics, 2006.

______, T. Sefton and K. Stewart (eds.). *Towards a More Equal Society: Poverty, Inequality and Policy since 1997*. Bristol: Policy Press, 2009.

Hobhouse, L. T. *The Elements of Social Justice*. London: Allen and Unwin, 1922.

Hurst, E., J. Guryan and M. Kearney. *Parental Education and Parental Time Use*. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research Working Paper 13993, 2008.

ILO. *Global Wage Report 2008/09*. Geneva: ILO, 2009a.

______ *World of Work Report 2009: The Global Jobs Crisis and Beyond.* Geneva: ILO, 2009b.

Isin, E. F. and P. K. Wood. *Citizenship and Identity*. London: Sage, 1999

Jayasuriya, K. *Statecraft, Welfare and the Politics of Inclusion*. Basingstoke: Palgrave, 2006.

Jenkins, S. P. and J. Micklewright (eds.). *Inequality and Poverty Reexamined.* Oxford: Oxford University Press, 2007.

Jordan, B. *Welfare and Well-being: Social Value in Public Policy*. Bristol: Policy Press, 2008a.

Kahneman, D., E. Diener and N. Schwartz (eds.). *Well-being: The Foundations of Hedonic Psychology*. New York: Russell Sage Foundation, 1999.

Kempson, E., A. Bryson and K. Rowlingson. *Hard Times*? London: Policy Studies Institute, 1994.

Knijn, T. and A. Komter (eds.). *Solidarity between the Sexes and the Generations: Transformations in Europe*. Cheltenham: Edward Elgar, 2004.

Kohli, M. and A. Woodward (eds.). *Inclusions and Exclusions in European Societies*. London: Routledge, 2001.

Korpi, W. *The Democratic Class Struggle*. London: Routledge & Kegan Paul, 1983.

Lareau, A. *Unequal Childhoods Class, Race, and Family Life*. Berkeley: University of California Press, 2003.

Lavalette, M. and A. Pratt (eds.). *Social Policy A Conceptual and Theoretical Introduction* (London: Sage, 1997).

Layard, R. *Happiness Lessons from a New Science* (New York: Penguin, 2005).

Le Grand, J., C. Propper and S. Smith. *The Economics of Social Problems*. 4th ed. Basingstoke: Palgrave, 2008.

Leira, A. *Welfare States and Working Mothers: The Scandinavian Experience*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Leisering, L. and R. Walker (eds.). *The Dynamics of Modern Society Poverty, Policy and Welfare*. Bristol: Policy Press, 1998.

Leisering, L. and S. Leibfried. *Time and Poverty in Western Welfare States: United Germany in Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Lenoir, R. *Les Exclus: Un Français sur dix*. Paris: Seuil, 1974.

Leonard, P. *Postmodern Welfare Reconstructing an Imaginary Project*. London: Sage, 1997.

Levitas, R. *The Inclusive Society? Social Exclusion and New Labour*. Basingstoke: Palgrave, 1998.

Levitas, R. [et al.]. *The Multi-dimensional Analysis of Social Exclusion* (Bristol: Department of Sociology and School for Social Policy, Townsend Centre for the International Study of Poverty and Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol, 2007).

Lewis, G. *'Race', Gender, Social Welfare*. Cambridge: Polity, 2000.

Lewis, J. (ed.). *Children, Changing Families and Welfare States*. Cheltenham: Edward Elgar, 2006.

Lister, R. *Citizenship: Feminist Perspectives*. 2nd ed. Basingstoke: Palgrave, 2003.

_______ *Poverty*. Cambridge: Polity, 2004.

_______ *Understanding Theories and Concepts in Social Policy*. Bristol: Policy Press, 2010.

Lynch, K., J. Baker and M. Lyons. *Affective Equality Love, Care and Injustice*. Basingstoke: Palgrave, 2009.

Mack, J. and S. Lansley. *Poor Britain*. London: Unwin Hyman, 1985.

Manning, N. (ed.). *Social Problems and Welfare Ideology*. Aldershot: Gower, 1985.

Marlier, E. [et al.]. *The EU and Social Inclusion: Facing the Challenges*. Bristol: Policy Press, 2007.

Marshall, T. H. *Citizenship and Social Class, and Other Essays*. Cambridge: Cambridge University Press, 1950.

Maslow, A. *The Farther Reaches of the Human Mind.* New York: Viking Press, 1970.

McGillivray, M. (ed.). *Human Well-being Concept and Measurement.* Basingstoke: Palgrave, 2007.

Mead, L. M. *Beyond Entitlement: The Social Obligations of Citizenship.* New York: Free Press, 1986.

Mishra, R. *The Welfare State in Capitalist Society.* Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1990.

Morgan, J. S. (ed.). *Welfare and Wisdom.* Toronto: University of Toronto Press, 1966.

Murray, C. *Losing Ground American Social Policy 1950-1980.* New York: Basic Books, 1984.

Narayan, D. *Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us*? Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 2000.

Nedelmann, B. and P. Sztompka (eds.). *Sociology in Europe In Search of Identity.* Berlin: Walter de Gruyter, 1993.

Nisbet, R. *Conservatism.* Milton Keynes: Open University Press, 1986.

Nussbaum, M. *Women and Human Development: The Capabilities Approach.* Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

O'Brien, M. and S. Penna. *Theorising Welfare: Enlightenment and Modern Society.* London: Sage, 1998.

O'Connor, A. *Poverty Knowledge: Social Science, Social Policy, and the Poor in Twentieth Century U.S. History.* Princeton: Princeton University Press, 2001.

O'Connor, J. S., A. S. Orloff and S Shaver. *States, Markets, Families, Gender, Liberalism and Social Policy.* Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

OECD. *Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries.* Paris: OECD, 2008.

Offe, C. *Contradictions of the Welfare State.* Cambridge, MA: MIT Press, 1984.

Offer, A. *The Challenge of Affluence Self-control and Well-being in the United States and Britain since 1950*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Office for National Statistics. *Wealth in Great Britain: Main Results from the Wealth and Assets Survey 2006/8*. Newport: ONS, 2009a.

Outhwaite, W. *European Society*. Cambridge: Polity, 2008.

Page, R. M. and R. L. Silburn (eds.). *British Social Welfare in the Twentieth Century*. Basingstoke: Macmillan, 1999a.

Pahl, J. *Money and Marriage*. New York: St Martin's Press, 1989.

Parsons, T. and R. F. Bales. *Family Socialization and Interaction Process*. Glencoe, IL: Free Press, 1955.

Pateman, C. *The Sexual Contract*. Cambridge: Polity, 1988.

Paugam, S. *La Disqualification sociale. Essai sur la nouvelle pauvreté*. Paris: Presses Universitaires Françaises, 1991.

Peattie, L. and M. Rein. *Women's Claims: A Study in Political Economy*. Oxford: Oxford University Press, 1983.

Phillips, D. *Quality of Life Concept, Policy and Practice*. London: Routledge, 2006.

Pierson, C. and F. G. Castles (eds.). *The Welfare State: A Reader*. Cambridge: Polity, 2000.

Pierson, C. *Beyond the Welfare State? The New Political Economy of Welfare*. 2nd ed. Cambridge: Polity, 2006.

Piven, F. and R. Cloward. *Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare*. New York: Pantheon, 1971.

Plant, R., H. Lesser and P. Taylor-Gooby. *Political Philosophy and Social Welfare Essays on the Normative Basis of Welfare Provision*. London: Routledge & Kegan Paul, 1980.

Prideaux, S. *Not So New Labour: A Sociological Critique of New Labour's Policy and Practice*. Bristol: Policy Press, 2005.

Putnam, R. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.* New York: Simon and Schuster, 2000.

_______ *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy.* Princeton: Princeton University Press, 1993.

Rawls, J. *A Theory of Justice.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971.

Richardson, J. G. (ed.). *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education.* New York: Greenwood Press, 1985.

Ringen, S. *What Democracy is For: On Freedom and Moral Government.* Princeton: Princeton University Press, 2007.

Ritter, G. A. *Social Welfare in Germany and Britain.* Leamington Spa/New York: Berg, 1986.

Rodger, J. J. *From a Welfare State to a Welfare Society: The Changing Context of Social Policy in a Postmodern Era.* Basing-stoke: Macmillan, 2000.

Room, G. *The Sociology of Welfare.* Oxford: Blackwell/Mott and Robertson, 1979.

_______ (ed.). *Towards a European Welfare State*? Bristol: SAUS, 1991.

Rose, R. and K. Newton. *Second European Quality of Life Survey: Evaluating the Quality of Society and Public Services.* Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2010.

_______ *First European Quality of Life Survey: Participation in Civil Society.* Dublin: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2006.

Rubington, E. and M. Weinberg (eds.). *The Study of Social Problems: Five Perspectives.* 3rd ed. New York: Oxford University Press, 1981.

S. Braedley and M. Luxton (eds.). *Neoliberalism and Everyday Life.* Quebec: McGill-Queen's University Press, 2010.

Sainsbury, D. *Gender, Equality and Welfare States.* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Saraceno, C., M. Olagnero and P. Torrioni. *First European Quality of Life Survey: Families, Work and Social Networks.* Luxembourg: European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2005.

Scharpf, F. and V. Schmidt (eds.). *From Vulnerability to Competitiveness: Welfare and Work in the Open Economy.* Oxford: Oxford University Press, 2000b.

Scheiwe, K. and H. Willekens (eds.). *Child Care and Pre-school Development in Europe: Institutional Perspectives*. Basingstoke: Palgrave, 2009.

Scott, J., J. Treas and M. Richards (eds.). *The Black-well Companion to the Sociology of Families*. Oxford: Blackwell, 2004.

Searle, B. *Well-being*. Bristol: Policy Press, 2008.

Sen, A. *Development as Freedom*. New York: Knopf, 1999.

_______ *Inequality Reexamined.* Oxford: Clarendon Press, 1992.

_______ *Resources, Values and Development*. Oxford: Basil Blackwell, 1984.

Sevenhuijsen, S. *Citizenship and the Ethics of Care Feminist Considerations on Justice, Morality and Politics*. London: Routledge, 1998.

Skocpol, T. *Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Social Protection Committee. *Growth, Jobs and Social Progress in the EU: A Contribution to the Evaluation of the Social Dimension of the Lisbon Strategy.* Brussels: European Commission, 2009.

Stiglitz, J. A., Sen, A. and Fitoussi, J.-P. *Report by the Commission on the measurement of Economic and Social Progress*, 2009. Accessed August 15, 2010.

http://www.stiglitz-sen-fi toussi.fr.

Sum, A. and J. McLaughlin. *How the US Economic Output Recession of 2007-2009 led to the Great Recession in Labor Markets: The Role of Corporate Job Downsizing, Work Hour Reductions, Labor Productivity Gains, and Rising Corporate Profits.* Boston: Center for Labor Market Studies, Northeastern University, 2010.

Tawney, R. H. *Equality*. London: Unwin, 1931.

Taylor, C. *Ideology and Welfare.* Basingstoke: Palgrave, 2007.

_______ *Sources of the Self.* Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Teles, S. M. *Whose Welfare? AFDC and Elite Politics.* Lawrence, KA: University of Kansas Press, 1996.

Temple, W. *Citizen and Churchman.* London: Eyre and Spottiswoode, 1941.

Therborn, G. *Between Sex and Power: Family in the World 1900-2000.* London: Routledge, 2004.

Titmuss, R. M. *Essays on the Welfare State.* London: Allen and Unwin, 1958.

_______ *Essays on the Welfare State.* London: Allen and Unwin, 1963.

_______ *Social Policy: An Introduction.* London: Allen and Unwin, 1974.

Townsend, P. *Poverty in the UK.* Harmondsworth: Penguin, 1979.

Tronto, J. C. *Moral Boundaries. A Political Argument for an Ethic of Care.* London: Routledge, 1993.

Turner, B. *Citizenship and Social Theory.* London: Sage, 1993.

Turner, R. S. *Neo-liberal Ideology History, Concepts and Policies.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 2008.

UNRISD. *Why Care Matters for Social Development, Research and Policy Brief* 9. Geneva: UNRISD, 2010.

Utting, D. (ed.). *Contemporary Social Evils.* Bristol: Policy Press, 2009.

Van den Bosch, K. *Identifying the Poor.* Aldershot: Ashgate, 2001.

Van Kersbergen, K. *Social Capital: A Study of Christian Democracy and the Welfare State.* London: Routledge, 1995.

Van Steenbergen, B. (ed.). *The Condition of Citizenship.* London: Sage, 1994b.

Wacquant, L. *Punishing the Poor: The Neoliberal Government of Social Insecurity.* Durham, NC: Duke University Press, 2009.

Walker, R. and M. Wiseman (eds.). *The Welfare We Want? The British Challenge for American Reform.* Bristol: Policy Press, 2003.

______ *Social Security and Welfare: Concepts and Comparisons*. Milton Keynes: Open University Press, 2005.

Waring, M. If Women Counted: A New Feminist Economics, San Francisco: Harper & Row, 1988.

Weale, A. *Equality and Social Policy*. London: Routledge & Kegan Paul, 1978.

Wennemo, I. *Sharing the Costs of Children: Studies on the Development of Family Support in the OECD Countries*. Stockholm: Swedish Institute for Social Research, 1994.

Western, B. *Punishment and Inequality in America*. New York: Russell Sage Foundation, 2006.

Whelan, C. T. and B. Maître. *Poverty and Deprivation in Ireland in Comparative Perspective*. Dublin: Economic and Social Research Institute, 2009.

Wilkinson, R. and K. Pickett. *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better*. London: Allen Lane, 2009.

______ *Unhealthy Societies: The Afflictions of Inequality*. London: Routledge, 1996.

Williams, F. *Social Policy: A Critical Introduction*. Cambridge: Polity, 1989.

Williams, R. *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society*. London: Fontana/ Croom Helm, 1976.

Wilson, E. *Women and the Welfare State*. London: Routledge, 1977.

Young, J. *The Vertigo of Late Modernity*. London: Sage, 2007.

Periodicals

Aliaga, C. «How is the Time of Women and Men Distributed in Europe?» *Statistics in Focus Population and Social Conditions*: vol. 4, 2006.

Allin, P. «Measuring Societal Wellbeing.» *Economic and Labour Market Review*: vol. 1, no.10, 2007.

Anttonen, A. «Universalism and Social Policy: A Nordic-feminist Revaluation.» *Nordic Journal of Women's Studies*: vol. 10, no. 2, 2002.

Bland, D. and A. Waddan. «Conservative Ideas and Social Policy in the United States.» *Social Policy & Administration*: vol. 41, no. 7, 2007.

Bane, M. J. and D. Ellwood «Slipping into and out of Poverty: The Dynamics of Spells.» *Journal of Human Resources*: vol. 21, no. 1, 1986.

Bergmann, B. «Becker's Theory of the Family: Preposterous Conclusions.» *Feminist Economics*: vol. 1, no. 1, 1995.

Blanden, J. and S. Gibbons. «Cycles of Disadvantage.» *Centre Piece*: vols. 27-28, Summer 2006.

Blanden, J. and S. Machin. «Up and Down the Generational Income Ladder in Britain: Past Changes and Future Prospects.» *National Institute Economic Review*: 205, 2008.

Böhnke, P. «Are the Poor Socially Integrated? The Link Between Poverty and Social Support in Different Welfare Regimes.» *Journal of European Social Policy*: vol. 18, no. 2, 2008a.

Bradshaw, J. «The Concept of Social Need.» *New Society*: vol. 30, March 1972.

Bradshaw, J. and D Richardson. «An Index of Child Well-being in Europe.» *Child Indicators Research*: vol. 2, no. 3, 2009.

Carmichael, F. [et al.]. «Work-life Imbalance: Informal Care and Paid Employment in the UK.» *Feminist Economics*: vol. 14, no. 2, 2008.

Castles, F. G. and H. Obinger. «Worlds, Families, Regimes: Country Clusters in European and OECD area Public Policy.» West European Politics: vol. 31, no. 1/2, 2008.

Coleman, J. «Social Capital in the Creation of Human Capital.» *American Journal of Sociology*: vol. 94, 1988.

Daly, M. «EU Social Policy After Lisbon.» *Journal of Common Market Studies*: vol. 44, no. 3, 2006.

Daly, M. and H. Silver. «Social Exclusion and Social Capital: A Comparison and Critique.» *Theory and Society*: vol. 37, no. 6, 2008.

Daly, M. and Lewis, J. «The Concept of Social Care and the Analysis of Contemporary Welfare States.» *British Journal of Sociology*: vol. 51, no. 2, 2000.

Diener, E. «Subjective Well-being.» *Psychological Bulletin*: vol. 95, 1984.

Donath, S. «The Other Economy: A Suggestion for a Distinctly Feminist Economics.» *Feminist Economics*: vol. 6, no. 1, 2000.

Duménil, G. and D. Lévy. «Neoliberal income trends: Wealth, class and ownership in the USA.» *New Left Review*: vol. 30, 2004. pp. 105-133.

Eurostat «Labour Force Survey.» *Newsrelease*: 2010a. Accessed August 13, 2010.

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-04082010-BP/EN/3-04082010-BP-EN.PDF.

Felce, D. and J. Perry. «Quality of Life: Its Definition and Measurement.» *Research in Developmental Disabilities*: vol. 16, no. 1, 1995.

Ferrera, M. «The «southern Model» of Welfare in Social Europe.» *Journal of European Social Policy*: vol. 6, no. 1, 1996.

Finlayson, A. «Third way theory.» *Political Quarterly*: vol. 3, 1999.

Folbre, N. «Hearts and Spades: Paradigms of household Economics.» *World Development*: vol. 14, no. 2, 1986.

Fording, R. C., S. F. Schram and J. Soss. «Governing the Poor: The Rise of the Neoliberal Paternalist State.» *APSA 2009 Toronto Meeting Paper*: 2009. Accessed July 18, 2010.

http://ssrn.com/abstract=1449997.

Fraser, N. «Recognition without Ethics?» *Theory, Culture and Society*: vol. 18, 2/3, 2001.

Fraser, N. and L. Gordon, «A Genealogy of Dependency: Tracing a keyword of the U.S. Welfare State.» *Signs*: vol. 19, no. 2, 1994a.

Goldthorpe, J. and M. Jackson, «Intergenerational Class Mobility in Contemporary Britain: Political Concerns and Empirical Findings.» *British Journal of Sociology*: vol. 58, 2007.

Goodman, P. S. «Millions of Unemployed Face Years without Jobs.» *New York Times*, 21 February 2010.

Harris, J. «Political Thought and the Welfare state 1870-1940: An Intellectual Framework for British Social Policy.» *Past and Present*: vol. 135, 1992.

Heclo, H. «General Welfare and Two American Political Traditions.» *Political Science Quarterly*: vol. 101, no. 2, 1986.

Hills, P. and M Argyle. «The Oxford Happiness Questionnaire: A Compact Scale for the Measurement of Psychological Well-being.» *Personality and Individual Difference*: vol. 33, no.7, 2002.

Honneth, A. «Recognition and Justice.» *Acta Sociologica*: vol. 47, no. 4, 2004.

Hook, J. L. «Care in Context: Men's Unpaid Work in 20 Countries, 1965-2003.» *American Sociological Review*: vol. 71, no. 4, 2006.

Hutton, W. «The 30/30/40 Labour Market.» *The Jobs Letter*: vol. 30, no. 15 December 1995.

Jencks, C. «Does inequality matter?» *Daedalus*: vols. 49-65, Winter 2002.

Kohli, M. «Private and Public Transfers Between Generations: Linking the Family and the State.» *European Societies*: vol. 1, no. 1, 1991.

Lewis, J. «Gender and the Development of Welfare Regimes.» *Journal of European Social Policy*: vol. 2, no. 3, 1992.

Lewis, J. «The Decline of the Male Breadwinner Model: Implications for Work and Care.» *Social Politics*: vol. 8, no. 2, 2001.

Lewis, J. «Work/Family Reconciliation, Equal Opportunities and Social Policies: The Interpretation of Policy Trajectories at the EU Level and the Meaning of Gender Equality.» *Journal of European Public Policy*: vol. 13, no. 3, 2006.

Mann, K. «Remembering and Rethinking the Social Divisions of Welfare 50 Years on.» *Journal of Social Policy*: vol. 38, no. 1, 2009.

Mayer, K. U. «Structural Constraints on the Life Course.» *Human Development*: vol. 29, 1986.

OECD «In-Work Poverty: What Can Governments Do?» *Policy Brief*: Paris: OECD, 2009.

Office for National Statistics. «The Effects of Taxes and Benefits on Household Income, 2007/08.» *Statistical Bulletin*: 29 July, Newport: ONS, 2009b.

Orton, M. and Rowlingson, K. «A problem of Riches: Towards a New Social Policy Research Agenda on the Distribution of Economic Resources,» *Journal of Social Policy*: vol. 36, no. 1, 2007.

Ostner, I. «Back to the Fifties: Gender and Welfare in Unified Germany.» *Social Politics*: vol. 1, no. 11, 1994..

Ryan, R. and E. L. Deci, «On happiness and Human Potentials: A Review of Research on Hedonic and Eudaimonic Well-being.» *Annual Review of Psychology*: vol. 52, 2001.

Ryff, C. D. «Happiness is Everything, or is it? Explorations on the Meaning of Psychological Well-being.» *Journal of Personality and Social Psychology*: vol. 57, 1989.

Ryner, M. «An Obituary for the Third Way.» *Eurozine*, 27 April 2010.

Saraceno, C. and N. Negri. «The Changing Italian Welfare State.» *Journal of European Social Policy*: vol. 4, no. 1, 1994.

Silver, H. «Social Exclusion and Social Solidarity: Three Paradigms.» *International Labour Review*: vol. 133, nos. 5/6, 1994.

Spicker, P. «Exclusion.» *Journal of Common Market Studies*: vol. 35, no. 1, 1997.

Starke, P., H. Obinger and F. G. Castles. «Convergence Towards Where? In What Ways, if any, are Welfare States Becoming More Similar?» *Journal of European Public Policy*: vol. 15, no. 7, 2008.

Sugden, R. «Welfare, Resources, and Capabilities: A Review of Inequality Reexamined by Amartya Sen.» *Journal of Economic Literature*: vol. 31, 1993.

Therborn, G. «The Killing Fields of Inequality.» *Soundings*: vol. 42, Summer 2009.

Tronto, J. C. «Beyond Gender Difference to a Theory of Care.» *Signs*: vol. 12, no. 4, 1987.

Van Oorschot, W. «Culture and Social Policy: A Developing Field of Study.» *International Journal of Social Welfare*: vol. 16, 2006.

Wilkinson, W. (2007) In Pursuit of Happiness Research: Is it Reliable? What Does it Imply for Policy? Cato Institute Policy Analysis, 590, April 2007.

Williams, F. «Good-Enough Principles for Welfare.» *Journal of Social Policy*: vol. 28, no. 4, 1999.

Worts, D., A. Sacker and P. McDonough. «Re-assessing Poverty Dynamics and state Protections in Britain and the US: The Role of Measurement Error.» *Social Indicators Research*: vol. 97, no. 3, 2010.

Yeates, N. «Global Care Chains: Critical Reflections and Lines of Enquiry.» *International Feminist Journal of Politics*: vol. 6, no. 3, 2004.

فهرس عام

-أ-

آوثوايت، وليام: 144

الاتحاد الأوروبي: 12-13، 19، 72، 74، 76، 125، 142، 148-151، 153، 156-159، 162، 165، 187-188، 193، 198، 200-201، 203

إتزيوني، أميتاي: 29، 103

الإثنية: 102، 128، 159-160

الأجهزة الحكومية الإقليمية: 93

الأجهزة الحكومية المحلية: 93

الأحزاب السياسية: 91، 135، 201

أداء السوق: 46، 79، 88، 98، 138

أرسطو: 55، 57

الازدهار: 137

- الاقتصادي: 140

- الإنساني: 57-58

إسبنغ أندرسن، غوستا: 100، 117، 130

الاستبعاد الاجتماعي: 65، 70، 73-79، 81، 139، 201-204، 207

الاستثمار: 140، 162، 175، 191

- الاجتماعي: 106

أستراليا: 131، 168، 178

الاستقلالية: 25، 29، 42-45، 58-59، 87، 92، 144

- الأخلاقية: 88

- الفاعل: 42

- الفردية: 32، 87، 97

الاستهلاك: 29، 55، 72، 180

الأسواق المالية العالمية: 112

إشباع الرغبات: 24، 32

الاشتراكية الديمقراطية: 85، 90-93، 95، 99، 105

الإصلاح: 86، 112، 115، 128، 137، 141-142، 208-209
- الاجتماعي: 36-37، 75
- الاقتصادي: 38
- الليبرالي: 111
الأصول المالية: 73
الإعالة الاجتماعية: 25
الاعتماد الجماعي على الذات: 48
الاعتماد الفردي على الذات: 48
الإعفاءات الضريبية: 49، 107
الأعمال الخيرية: 49، 200
اقتصاد السوق: 110-111
الاقتصاد القومي: 140
الاقتصاد الكلاسيكي الحديث: 28-32، 36، 39، 50، 54، 205
- الاجتماعي: 21، 53
الاكتفاء الذاتي: 25، 45، 129، 138، 197
ألمانيا: 19، 48، 116، 121، 133، 147-149، 154، 160، 165، 167-169، 184، 189، 192، 196-197، 209
الأمم الاسكندنافية: 191
الأمم الأوروبية الشمالية: 168
الأمم المتحدة: 19
الانتماء: 11، 13، 33، 41، 47، 136، 203
الاندماج الاجتماعي: 22، 70، 74، 76، 78، 99، 180، 184، 187، 203
الأنظمة الثقافية: 136
الأنظمة السياسية: 135
- العالمية: 12
أنظمة القيم الأساس: 74
الأنظمة المالية: 12
أنظمة المعتقدات: 136
انعدام الأمن الوظيفي: 163
انعدام المساواة (اللامساواة): 78، 89-90، 120، 147، 162، 167-168، 170-174، 177، 184، 211
إنكلترا: 34، 37، 101
الاهتمام التجريبي الإرشادي: 18
أوبراين، مارتن: 17
أورتون، مايكل: 171
أوروبا: 12، 18-19، 57، 72-74، 90-100، 115-117، 120-121، 124، 129، 134، 136، 139، 143، 149-151، 157، 159، 163، 165، 171، 187، 191، 193، 196-197، 201، 211

- الشرقية: 201، 203
- الغربية: 125، 141-142، 165
أوف، كلاوس: 93
أوفر، أفنر: 20
الأيديولوجيا: 36، 85-86، 105، 135-136، 140
إيرلندا: 48، 131، 165، 168، 197
إيسترلين، ريتشارد: 56

-ب-

بارسونز، تالكوت: 189
باري، نورمان: 137
باريتو، فيلفريدو: 29
بال، جان: 183
بايلز، روبرت فريد: 189
برادشو، جوناثان: 44
براون، غوردون: 209
بريغز، آسا: 117، 118
بسمارك، أوتو فون: 48، 121
البطالة: 36، 71، 110، 118، 122، 124، 149-150، 155، 157، 159، 169، 177-178، 211
بفريدج، وليام: 97، 117، 123
البلدان الأنكلوسكسونية: 168، 178
بلير، طوني: 105، 138، 209
بنثام، جيريمي: 29
البنك الدولي: 79
البنية التحتية الاجتماعية: 48
البنيوية: 76، 118، 206
بوتنام، روبرت: 78
بوردي، دايفد: 9
بورديو، بيار: 78
بوزيك، أوجين: 27، 40
بوش، جورج دبليو: 140
بونكي، بيترا: 187، 203
بيرن، دايفد: 172
بيكر، غاري: 189
بيكيت، كايتي: 171-172، 211
بينا، سو: 17
بينكر، روبرت: 95

-ت-

تاتشر، مارغريت: 100
التأمين الاجتماعي: 134، 140
تاونسند، بيتر: 71، 202

التبادل: 29، 195
التجارة بين الأمم: 110
تحديد النسل الآمن: 42
التسوية الاجتماعية الديمقراطية: 12
التشاركية: 133
التضامن: 91-92، 96، 130، 144
- الاجتماعي: 96، 196
- الأسريّ: 179
التطور: 19-20، 37-38، 54، 80، 95، 100، 102، 120، 177، 189، 210
- الاقتصادي: 189، 212
- الإنساني: 43
- السياسي: 48، 212
- الشخصي: 59
- المجتمعي: 14
التعبئة السياسية: 87، 91، 144
التعددية الثقافية: 13
التغيير: 12، 20، 39، 74، 86، 107، 115، 121، 125، 137-141، 149، 153، 164، 170، 172، 176، 191، 193، 195-196، 211
- الاجتماعي: 74
- الأيديولوجي: 87
- الديمغرافي: 197
التفاوت الاجتماعي: 12، 33، 36، 46، 76
التفاوت في الدخل: 161، 172
التفردن: 190
التفضيلات: 27-29، 36، 39، 49، 196
التقاعد: 107، 124، 167
التقدم المجتمعي: 86
التكامل الاجتماعي: 199، 201
تمبل، وليام: 116
التنافس السياسي: 86
التنظيم: 19، 21، 79، 87-88، 109، 112، 120، 126، 196، 212
- الاجتماعي: 11، 15، 36، 119، 143، 180، 206، 210
- الاقتصادي: 15، 210
- السلوكي: 108
- السياسي: 11، 15، 17، 50، 83، 85، 208، 210
التنمية الاقتصادية: 63، 125
تنمية السوق: 86
التنمية العالمية: 144

التنمية المستدامة: 57
التوازنات الديمغرافية: 128
توزيع الدخل: 49، 61، 70، 118، 161-162، 172، 177، 180، 182-183، 189
توليد الثروة: 49
تيتموس، ريتشارد: 18، 115

-ث-

ثربورن، غوران: 136، 139

-ج-

جاياسوريا، كانيشكا: 86
الجماعات الدينية: 48
الجمعيات التطوعية: 18
- المدنية: 112
المساواة الجندرية: 127، 132، 153، 159، 180، 197-199
جوردان، بيل: 66، 81، 144

-ح-

الحاكمية: 108
الحراك الاجتماعي: 13، 170-171
الحرب العالمية الأولى (1914-1918): 122
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 97، 117، 120، 137، 144، 209
الحركة النسوية: 181، 188، 195
الحرية: 11، 32، 61، 85، 99، 103-104
- الإيجابية: 62
- الشخصية: 110
- الفردية: 88، 96، 98
حرية الاختيار: 88، 91
حزب العمال الجديد: 105، 138-139، 160، 162، 170، 209
حزب المحافظون الجدد: 138
الحقوق الاجتماعية: 34-35، 87، 139
الحقوق السياسية: 34، 88
الحقوق المدنية: 34، 87، 90
حقوق الملكية الخاصة: 32
الحكم الرشيد: 79
الحكومة السلطوية: 96
الحماية الاجتماعية: 13
الحماية المدنية: 88

الحوكمة: 108
- العالمية: 135-136
الحياة الأسرية: 12، 22، 127-128، 149، 179، 185، 187-188، 190-191، 193-194، 196-197

-خ-

الخدمات الاجتماعية: 27، 34، 38، 94، 118، 123، 125، 132، 134، 206
الخدمة المدنية: 93
الخصخصة: 111، 209
الخطاب الاجتماعي: 43
الخطاب الأكاديمي: 17، 78
الخطاب السياسي: 16-17، 43، 83، 87، 147
الخطاب العالمي: 19

-د-

دايمون (الروح الحارسة): 57
دراسة الفقر: 203
- الإمبيريقية: 37
دروفر، غلين: 31
الدعم الأسري: 187
دوركهايم، إميل: 74
دول الشمال الأوروبي (الاسكندنافية): 131
الدولة الديمقراطية: 87، 91
دولة الرفاه: 18، 20-21، 33، 35، 39، 44، 49، 70، 76، 83، 87، 91-94، 96-101، 104-108، 110-113، 115-121، 123-129، 131، 135-136، 138، 141-144، 147-148، 164، 166، 177-178
الدولة السلطة: 116
الدولة القومية: 91، 117
دومنيل، جيرار: 164، 172
دويال، لن: 41-42، 92
ديكن، نيكولاس: 212
الديمغرافيا: 12، 135
الديمقراطية الاجتماعية: 12، 90-93، 104-107، 110، 112، 115، 118، 123، 131-132، 209
الديمقراطية البرلمانية: 91
الديمقراطية المسيحية: 103
دين، هارتلي: 126

-ر-

رأس المال الاجتماعي: 21، 53، 70، 77-80، 104، 107، 185، 204

رأس المال البشري: 91، 111

رأس المال المالي: 20

الرأسمالية العالمية: 137، 154

رأسمالية عدم التدخل: 99

الرأسمالية المعولمة: 20

الرخاء: 11، 21، 24، 53-61، 63-67، 69، 72، 80-82، 163، 206-207

- الجماعي: 27، 35

- الذاتي: 54، 56، 58-59، 72، 207

- المادي: 60

- النفسي: 60

الرضا في الحياة: 53، 56

الرعاية: 21، 49، 65-69، 76، 78-80، 122، 124، 127-128، 133-134، 145، 148، 156، 179-181، 191-195، 197-199، 204، 206-207

- الصحية: 42، 140

الركود: 12-13، 20، 113، 149-150، 152، 154-156، 177-178

رواتب التقاعد: 133، 140

رودجر، جون: 211

روزفلت، فرانكلين: 97

رولز، جون: 89-90، 103

رولينغسون، كارين: 171

ريتر، غرهارد: 121

ريغان، رونالد: 101

ريف، كارول: 58

رينغن، ستاين: 188

-س-

ستارك، بيتر: 142

سكيرت، جوناثان: 9

السلامة البدنية: 60

السلطة القضائية: 93

السلع الاستهلاكية: 188

سلوك الأفراد العقلاني: 51

السلوك الإنساني: 16

السمات الأخلاقية: 31

السمات الاقتصادية: 39

السمات العلائقية للرفاه: 15، 180، 181

سميث، آدم: 88

سميث، دوروثي إديث: 179
سميدنغ، تيموثي: 167-168
سن، أمارتيا: 54، 61، 74، 89
سوان، أبرام دي: 166
السوق الحرة: 46، 88، 97، 110
السوق العالمية: 105
سوق العمل: 18، 76، 94، 131-132، 147-149، 154-155، 157، 159-160، 164، 173، 175، 177، 190، 203
السويد: 19، 152-154، 160، 162، 165، 167-169، 192-193
السيادة الفردية: 35
سياسة التوريد: 106

-ش-

الشخصانية: 206
الشرعية: 43، 94، 111، 129، 209
شرودر، غرهارد: 209

-ص-

الصحة الجسدية: 24، 42
الصحة الذهنية: 42، 60
صكوك الرهن: 14
صنع القرار: 43، 133

-ض-

الضائقة المادية: 73
الضمان الاجتماعي: 13، 25، 48، 116، 122-124، 129، 131، 133-134، 143، 198

-ع-

العدالة: 11،32، 46-47، 61، 85، 90، 92، 137
- الاجتماعية: 46، 87، 98-99، 106، 111
العصر الذهبي: 137، 143، 198
العقلانية الإدارية: 117
العقلانية الاقتصادية الذرائعية: 67
العقود الاشتقاقية: 20
علاقات الإنتاج الاقتصادية: 93
العلاقات الشخصية: 14، 65-66، 80، 148، 204
علم الاجتماع (السوسيولوجيا): 36، 41، 70، 73، 107، 180، 185، 189-190

علم السياسية: 32، 35-36، 39، 41، 205
علم النفس: 41، 55
العمال غير القياسيين: 157
العمل بدوام جزئي: 156، 177
العمل المأجور: 94، 147، 152، 155
العولمة: 105، 135-136

-غ-

غاسبر، دس: 29، 58
غراي، جون: 87
غرين، توماس هيل: 89
غلينرستر، هوارد: 45
غوف، إيان: 41-42، 92، 135-136، 139، 144
غيدنز، أنطوني: 106

-ف-

الفاعلية: 47، 51، 53، 60، 62، 65-66، 74، 81، 110، 147، 206
- السببية: 65
فايفز، آلن: 27
فايمار (جمهورية): 116
فرانكينا، وليام: 46
فريدمان، ميلتون: 110
الفقر: 12-13، 21، 36-38، 39، 55، 70-73، 75، 80-81، 99، 101، 119، 123-124، 131، 134، 139، 148، 151، 154، 158-159، 164-165، 167-169، 174-176، 182، 189، 197، 201-202، 211
الفلسفة السياسية: 32، 36، 39، 83
الفلسفة الليبرالية: 88
فن الحكم: 86، 119
فوردينغ، ريتشارد: 141
فوكو، ميشال: 44، 108، 126
فيتزباتريك، طوني: 27، 92، 107
فيليبس، دايفد: 202
فينهوفن، روت: 63

-ق-

القانون الروماني: 137
قانون الفقراء (إنكلترا): 24، 35، 101
القانون الكنسي: 137
قوة الشراء: 64

القيم الثقافية: 57
القيمة الاجتماعية: 66

-ك-

كاميرون، دايفد: 109
كرناس، باتريك: 31
كفالة المواطن: 124
كلينتون، بيل: 139، 141، 209
كندا: 131، 168، 178
كولي، مارتن: 184
كولينز، كلير: 183
كينز، جون مينارد: 123
الكينونة: 60، 62

-ل-

لارو، آنيت: 185-186
لونغستاف: إيما: 9
لويس، جاين: 199
الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية): 20، 28، 46، 89، 109-111، 137، 142-143، 164، 177، 208-209، 212
الليبرالية الكلاسيكية: 45، 110
ليستر، روث: 13، 95، 105
ليفي، دومينيك: 164، 174

-م-

ما بعد الأزمة الائتمانية: 20
مارشال، توماس همفري: 34-35، 99
الماركسية: 28، 85-87، 93-95
ماسلو، أبراهام: 41
ماكلينان، باربرا: 9
ماير، كارل أولريخ: 174
مبدأ التبعية (التفويض): 25، 100
مبدأ اللامركزية التكافلية: 196
المجتمع المدني: 22، 49، 79، 100، 103، 120، 130، 134-135، 199
المحافظتية: 85، 95-96، 107-108، 112
المدرسة الوظيفية البنيوية: 189
مذهب النفعية: 29-32، 66
المساواة: 11، 18، 32-33، 43، 46، 48، 85، 87، 89-90، 92، 96، 98-99، 101، 107، 132، 178
- الإجرائية: 98

- الجندرية: 132، 197-198
- العرقية: 131
المسكن الآمن: 42
المشكلات الاجتماعية: 11، 28، 36، 51، 70، 81، 123، 125
المصلحة الذاتية (الشخصية): 32، 88، 104
المعونة الاجتماعية: 25، 205
مفهوم الكفاءة: 30-31
المقايضة: 183، 195
مقولة «دعه يعمل دعه يمر»: 121
الملكية الخاصة: 32، 91، 94-95، 99، 110
المملكة المتحدة: 18-19، 26، 97، 100، 103، 105، 109-110، 117، 131، 149، 152، 154-155، 158، 160-169، 174-175، 178، 184، 186، 189، 192-194، 197، 199، 201، 209
المنظمات الدينية: 200
المنظمات غير الحكومية: 49، 134
منظمات المجتمع المدني: 134
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: 19، 125، 142، 152-153، 156-157، 160-161، 166-167، 175، 177، 198
منظمة الصحّة العالمية: 61
منظمة العمل الدولية: 155
الموارد العامة: 29، 39، 109، 143، 208
المواطنـة: 33-35، 48، 77، 86، 88، 109، 125، 130، 132، 135، 143
- الاجتماعية: 99
مؤشر التنمية البشرية: 63
المؤشر الجيني: 161، 164، 167
مونزي، تيريزا: 167-168

-ن-

الناتج المحلي الإجمالي: 54، 64، 155، 181، 188، 200
النزعة التعاقدية الطوعية: 109
النظام الاجتماعي: 35، 96، 101، 104، 117، 121، 138، 172
النظام الغذائي: 73
النقابات العمالية: 49، 199-200
النمو الاقتصادي: 57، 71، 90، 99، 101، 211

النموذج المعياري (برادايم): 61، 65، 81

نيوزيلندا: 178

-هـ-

هاتون، ويل: 173

هاريس، جون: 47

هاكر، جاكوب: 139-140، 162-164، 175-176

هايك، فريدريش: 46، 110

الهجرة: 13، 48

هلكو، هيو: 45

هوبهاوس، ليونارد تريلاوني: 89

هوغان، دنيس: 9

الهيئات التطوّعية: 49

الهيئات الخيرية: 199

هيئة الخدمات الصحية الوطنية: 194

هيئة المساواة الوطنية: 161

-و-

وانغشاك، جيغمي سينغي: 57

ورتس، ديانا: 176

الولايات المتحدة الأميركية: 9، 14، 17، 19، 24، 37-39، 49، 57، 72، 100-101، 103، 108، 110، 115-116، 122، 124، 128، 131، 139-141، 148-150، 152، 154-155، 158-160، 162-163، 165-169، 171، 175-178، 182، 184-185، 190، 193، 206، 209-210

وليامز، فيونا: 27

ونفري، أوبرا: 55

ووكر، روبرت: 125، 128، 130، 183

ويغان، جاي: 109

ويلكنسون، ريتشارد: 171-172، 211

-ي-

يوروبارومِتر (استطلاع): 200

اليمين الجديد: 101

يونغ، جوك: 157-158

هذا الكتاب

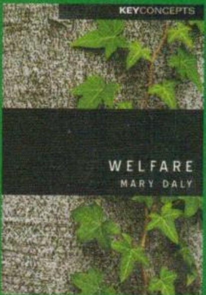

الرفاه مفهوم مهم في العلوم الاجتماعية، تُثار في شأنه اعتراضات ونقاشات لا من مفاهيم بديلة فحسب، بل بوصفه هدفًا سياسيًا أيضًا. وباستخدامه مقاربة متعددة الفروع المعرفية، يُلقي هذا الكتاب نظرة جديدة على استمرارية الرفاه في سياق سياسة عامة، وتطورات أكاديمية حديثة وتغييرات في مواقف وأنماط سلوك عامة.

يربط الكتاب النظرية بالممارسة. وبتتبّعه خلفية المفهوم في الاقتصاد، والعلوم السياسية والسياسة الاجتماعية، يحاذي الرفاه مقاربات أحدث مثل الخير الذاتي، والقدرات، والرعاية، والاستبعاد الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي، كما يشرح بإسهاب الروابط بين الرفاه وأفكار سياسية مختلفة. وتحظى دولة الرفاه، كما تطوّرت تاريخيًا في أوروبا وكما تتغير في بلدان مختلفة، بمكانة مهمة في التحليل. واعتمادًا على عدد من الأعمال التجريبية، يشرح الكتاب في جزئه الأخير كيف يسعى أفراد ومجموعات إلى تحقيق الرفاه، وكيف يكوّن ذلك قرارات الناس وأفعالهم في حياتهم اليومية.

يزوّد هذا العمل المكتوب بأسلوب شائق طلبة علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والعلوم السياسية بموطئ قدم قيّم إلى عدد من النقاشات والتفكير في حقل الرفاه ومفاهيم أخرى متصلة به.

المؤلف

ماري دالي (Mary Daly) أستاذة علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية، وباحثة في كلية غرين تمبلتون. حازت الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والسياسية من معهد الجامعة الأوروبية ودرّست في جامعة جورج أوغست في غوتنغن بألمانيا وجامعة كوينز في بلفاست قبل أن تنضم إلى القسم في عام 2012. تركّز اهتمامات أبحاثها وخبرتها أساسًا على تحليل السياسة الاجتماعية في دول منظمة التعاون والتنمية المتقدمة، ومعظم أعمالها مقارنة في سياق أوروبي وعالمي، وتشمل فروعًا معرفية عدة. ومن دائرة اهتماماتها سياسة الأسرة، الجندر، الرعاية، الفقر والرفاه، السياسة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي.

المترجم

عمر سليم التل باحث ومترجم. يحمل شهادة الماجستير في التاريخ، والبكالوريوس في العلوم السياسية. صدر له كتاب "**متصوفة بغداد في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي**"، وترجم عددًا من الكتب منها "**الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري**"، لمؤلفه كينيث والتز. يعمل مديرًا للمنتدى العربي في عمان منذ عام 1993.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنتروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 10 دولارات

ISBN 978-614-445-072-7
9 786144 450727

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies